اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

العدد السادس / أغسطس ١٩٩٠ م / محرم ١٤١١ هـ / الثمن جنيه مصرى

عبد الناصر والشيوعيون .. شهور العسل وسنوات الصدام

الحكومة تختار الناجحين من مرشحي المعارضة

إفلاس الطبقة الوسطى

الفساد يحوّل المسئولين إلى مجموعة من المنتفعين

يا مهون

عدسة: عمر أنس

اليسار

ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

فى هذا العدد

الجو السياسى ٤
اسطوان الالمنيوم ٨
موقفنا اليسار ٩
يوليو وعبدالناصر : محمود المراغى ١٠
اغتيال شهدى : صلاح عيسى ١٤
الحكومة تتراجع : حسن بدوى ٢١

مصـــر

احلام اقتصادى مصرى : جلال أمين ... ٢٦
الفساد : محمود الحفرى ٢٨
أبوقرقاص : يونان لبيب رزق ٣١
التعاون الزراعى : عريان نصيف ٣٤
أزمة المجتمع : محمد فرج ٣٦

العــرب

رسالة حيفا : نظير مجلى ٤٠
رسالة القدسى : خليل توما ٤٤
أزمة النفط : عبدالعظيم انيس ٤٨
حوار مع مروة : أمينة النقاش ٤٩
كاريكاتيــــر ٥٤

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر .

AL YASSAR 3 MIDAN EL MALEKA
ZOBAIDA IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة مصر :
١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها للهيئات .

الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها .

العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها .

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة .

الادارة والتحرير : ٣ ميدان الملكة زبيدة شقة ٣ - مدينة الطلبة - إمبابة . جيزة

تليفون : ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣

العالـــم

رسالة موسكو : احمد الخميس ٥٨
رسالة واشنطون : سمير كرم ٦٣
رسالة باريس : بولس كارمى ٦٦
أريتريا : يوسف الشريف ٦٩
أرشيف اليسار ٧٤

فكـــر

الطبقة الوسطى : فؤاد مرسى ٧٧
المشكلة القومية : حسين فهمى مصطفى ٨١

الفـــن

سينما : احمد يوسف ٨٥
تليفزيون : ماجدة موريس ٩١
علـــوم ٩٥
يمين × شمال ٩٦
مشاغبات : صلاح عيس ٩٨

رئيس التحرير :
حسين عبد الرازق

المشرف الفنى :
محمود الهندى

المستشارون :
ابراهيم بدراوى
د . رفعت السعيد
صلاح عيسى
د . عبد العظيم أنيس
د . فؤاد مرسى
محمود أمين العالم

لليسار در

يصدر هذا العدد من «اليسار» بعد أسبوع من الاحتفال بالعيد الثامن والثلاثين لثورة ٢٣ يوليو، الذى تحول الاحتفال الرسمى به إلى مناسبة شكلية، تحتفل بها الحكومة من باب انقاذ ماء الوجه.. ولولا بقية من حياء لألغوه!

ومن حسن الحظ أن الحكومة أعفت ثورة يوليو هذا العام، من اتخاذ الاحتفال بها، مناسبة لاختتام مؤتمر الحزب الوطنى الحاكم، بما يربط بين الثورة وبين حزب سىء السمعة والتاريخ، وبلا جماهير، وبلامبرر!..

وعلى صفحات هذا العدد نقدم موضوعين فى ملف يوليو، ونقدم إسهامات أخرى فى القضايا المطروحة على الساحة، ليست بعيده عن رؤية يوليو، مع وضع التجارب والظروف وكذلك الاخطاء فى الاعتبار!

وقد اجلنا فى آخر لحظه، ولاعتبارات مساحية اجزاء مما ننشره هذا العدد، ودراسات أخرى، بينها دراسة عن ثورة يوليو والقومية العربية.. ننشرها فى العدد القادم

وخصصنا الغلاف الأخير، لصورة المناضل شهدى عطية الشافعى ضمن تخطيط نامل أن نتمسك به، من أن نزود كل قرائنا بصور للابطال الذين ضحوا من أجل حرية الوطن وكرامته، من عمر مكرم إلى جمال عبد الناصر.. ومن «مصطفى النحاس» إلى «فريد حداد» و«شهدى عطية» ومن «فرج الله الحلو» إلى يابراهيم هنانو» و «عمر المختار» لعلها تحتل جدران بيوتهم، مع صور «مارادونا» و «مايكل جاكسون»، فتلهم ابناءهم ان يسيروا على طريق تحرير الوطن من التبعية.. وتحرير الشعب من القهر..وهو طريق يزدحم بالابطال المختلفى الألوان والوجوه، والذين قد ينتمون إلى تيارات متناقضة، ولايحول الاختلاف بينهم دون تقديرهم جميعاً، والاعتراف بدورهم جميعاً فى تاريخ وطننا وشعبنا

وكل سنة وانت طيبين

«المحرر»

الجو السياسى

سلطات كاملة لـ «يوسف والى» لتشكيل مجلس الشعب القادم

يواصل الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة و«الأمين العام» للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، اعداد الترتيبات النهائية للانتخابات العامه المقرر اجراؤها فى ستمبر أو ديسمبر هذا العام، لانتخاب مجلس شعب جديد،

وتؤكد مصادر الحزب الوطنى، أن د. والى أصبح هو المسئول الأول المفوض من رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الوطنى «حسنى مبارك» بالتجهيز لهذه الانتخابات واصدار القرارات اللازمة لتحقيق الهدف المتفق عليه، وهو ضمان حصول الحزب الوطنى على أغلبية تتجاوز الثلثين فى حدود ٧٠٪ على الاقل)، على أن تتقاسم أحزاب المعارضة والمستقلون النسب الباقية.

وطبقا للخطة التى وضعها الدكتور يوسف والى ومعاونوه، فسيتم ادخال تعديلات واسعة على أسماء المرشحين باسم الحزب الوطنى، وذلك عن طريق استبعاد عدد من الشخصيات التى ارتبطت بصورة فجة بالفساد، أو التى أصبحت تمثل عبئا على الحزب والحكومة، وايضا الشخصيات التى تفتقر الى النفوذ العائلى أو القبلى فى دوائرها والتى ستجرى فيها الانتخابات هذه المرة على أساس المقاعد الفردية، وسيقدم الحزب عددا كبيرا من المرشحين الجدد يشترط فيهم أن يكونوا بين الشخصيات العامة التى تتمتع بنفوذ عائلى قوى فى دوائرها، ومن أساتذة الجامعات والمهنيين البارزين، وبصرف النظر عن عضويتهم الحالية فى الحزب. وقد أجرى د. يوسف والى اتصالات بعدد منهم وطلب منهم الترشيح باسم الحزب فى الانتخابات القادمة. وعرض على الذين تحفظوا على الانضمام للحزب الوطنى، أن يخوضوا الانتخابات كمستقلين ويؤيدهم الحزب فى الانتخابات.

وتفسر دوائر الحزب الحاكم هذا الاتجاه، بأنه محاولة لتحسين صورة الحزب أمام الرأى العام، وتجنب التزوير الحكومى المباشر فى الانتخابات ، بعد أن عبرت الحكومة الأمريكية للمسئولين المصريين، عن مدى الحرج الذى سببه تزوير الانتخابات العامة فى مصر للحكومة الأمريكية عند مناقشة المعونات الامريكية لمصر فى الكونجرس،ففى ظل موجة الديمقراطية الكاسحة فى العالم، أصبح من الصعب مساندة حكومات تصل الى السلطة وتبقى فيها بالتزوير المباشر.

وتقول هذه الدوائر ان استناد مرشحى الحزب الوطنى الى النفوذ العائلى والقبلى، يضمن قيام هذه العائلات- ودون تدخل مباشر من الحكومة- بعملية «تقفيل» المراكز والقرى الخاضعة لنفوذها لصالح مرشحيها واقتصار دور الشرطة والادارة المحلية على عدم التدخل ضدها، بما يضمن فوز مرشحى الحزب الوطنى.

رفعت المحجوب

تقسيم الدوائر

وفى هذا الاتجاه أيضا، يعكف الدكتور والى ومعاونوه على اعادة تقسيم الدوائر بما يحقق مصلحة مرشحى الحزب الوطنى، ويخلصهم من المراكز والقرى التى يوجد فيها نفوذ قوى للمعارضة ولعائلات منافسة وسيراعى ايضا فى هذه العملية اتاحة الفرصة فى حاله وجود أكثر من مرشح من أسرة واحدة قوية فى أحزاب مختلفة، لخوض الانتخابات كل فى دائرة مستقلة لتجنب انقسام العائلة بين ابنيها المنتمين الى حزبين مختلفين

كما يدرس د. والى ومعاونوه حجم الخدمات والقرارات الضرورية لبعض الدوائر والمطلوب اصدارها قبل الانتخابات لحل مشاكل هامة فيها لمصلحة مرشحى الحزب الحاكم.

نعم للمعارضة.. ولكن!

وتقوم خطة الحكومة بالنسبة لاحزاب المعارضة، على السماح لبعض قياداتها وشخصياتها المعقولة والتى تتمتع بنفوذ قوى عائلى وسياسى فى دوائرها بالفوز، ومنع التدخل الحكومى السافر ضدها.

وبينما يقترح البعض عدم التقدم بمرشحين رسميين للحزب الوطنى فى هذه الدوائر والتى يقدرها الحزب الوطنى بحوالى ٤٠٣و٥٠ دائرة على اساس ، ١٥ للوفد ١٠ للاخوان ٥ للعمل، ٥ للتجمع،٣ للاحرار،٣لجماعة احمد مجاهد...) على اساس أن وجود مرشحين رسميين يفرض على الحزب التدخل والتزوير لصالحها ويرى آخرون فى قيادة الحزب ضرورة أن يتقدم الحزب بمرشحين فى كافة الدوائر

الجو السياسي

وفى مقاعد الفئات والعمال جميعا على أن لايقدم مرشحين اساسيين فى الدوائر التى يتوقع أن تفوز فيها قيادات معارضة أو مستقلة فى حالة عدم التزوير المباشر، ويكتفى بشخصيات عادية من الحزب الوطنى لا يشكل سقوطها أية مشاكل للحزب.

وتؤكد دوائر الحزب الوطنى أن الحزب- طبقا لخطته- سيمنع فوز بعض مرشحى المعارضة- أو المستقلين- بأى ثمن، باعتبارهم عناصر معادية للنظام ومثيرة للمشاكل والفتن. وقد ترددت أسماء عدة تنتمى لاحزاب مختلفة من بينها حزب التجمع والوفد والاخوان المسلمين والشيوعيون.

وتردد أن يوسف والى قد أجرى اتصالات غير رسمية مع عدد من قيادات الأحزاب وكذلك الاخوان المسلمين ويقال أن والى حاول أن يجد نقاط اتفاق مع كل حزب على حده ، وأن طرحه اختلف من حزب الى آخر، وتراوح بين اتفاق الاحزاب المدنية ضد التيارات السلفية المعادية للعقل، واتفاق الأحزاب والقوى المؤمنة ضد الكفر والالحاد ، واتفاق المدافعين عن ثورة ٢٣ يوليو ضد الرجعية وهكذا يتم استبعاد التجمع تارة، والعمل والاخوان المسلمون تارة أخرى، والوفد تارة ثالثة! ويهدف د. والى من هذه الاتصالات الى أن يسود المعركة الانتخابية القادمة مناخ من الهدوء والمصالحة وتجنب المواجهة الحادة بين الحكومة والمعارضة، وتقليل احتمالات اضطرار الحكومة للتزوير السافر والمباشر.

احتمالات المقاطعة

على الضفة المقابلة تنتظر الأحزاب صدور القرارات والقوانين التى ستحدد شكل أساليب

من تقرير البنك الدولى عن الفقر

.. اشار تقرير للبنك الدولى صدر فى واشنطن يوم ١٦ يوليو ١٩٩٠ الى أن (١ر١) مليار نسمة يعيشون تحت حزام الفقر الذى حدده التقرير بمتوسط دخل سنوى للفرد (٣٧٠) دولار وهم يمثلون ربع سكان العالم واكثر من ٣٣٪ من سكان العالم النامى.. واشار التقرير الى ان (٦٣٠) مليون نسمه يصل متوسط دخل الفرد السنوى منهم الى اقل من (٢٧٠) دولار ويمثلون ١٨٪ من اجمالى عدد السكان فى العالم.

... واشار التقرير الى انخفاض عدد الفقراء عام ٢٠٠٠ الى (٨٤٥) مليون نسمه يمثلون ١٨٪ من اجمالى عدد السكان فى الدول النامية واكد التقرير انخفاض نسبة الفقراء فى دول العالم فيما عدا افريقيا التى سيزيد بها عدد الفقراء(١٠٠) مليون لتصل نسبتهم الى ٣٠٪ من اجمالى عدد الفقراء فى العالم عام ٢٠٠٠ بعد ان كان ١ر١٦٪ عام ١٩٨٥

وصف التقرير مصر من الدول ذات مستوى دخل متوسط إذ يبلغ متوسط دخل الفرد السنوى- كما جاء فى التقرير- (٦٦٠) دولار.

... وذكر التقرير ان ٤١٪ من المساعدات الاجنبية تذهب الى الدول ذات مستوى الدخل المتوسط والمرتفع لاسباب سياسية، وأن الجزء الاكبر من المساعدات الامريكية تتجه مباشرة الى «اسرائيل» و«مصر» لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الامريكية فى منطقة الشرق الاوسط، وكذلك المعونات البريطانية والفرنسية تذهب الى دول الانجلوفون والفرانكفون وهى دول المستعمرات القديمة لفرنسا وبريطانيا

وقال التقرير إن السودان حصلت على(٦ر٩) بليون دولار من عام ٧٠- ٨٨ وهى بذلك تعتبر تاسع دوله من حيث تلقى المعونات.. كما اشار التقرير ان كل فرد فى مصر يحصل على معونه قدرها (٩ر٢٩) دولار بينما يحصل الفرد فى اسرائيل على (٢٨٢) دولار سنويا وهاجم التقرير بعض الحكومات سواء المانحة للمعونات او المتلقيه لها واتهم التقرير بعض الحكومات فى استخدام اموال المعونات فى الانفاق العسكرى...

.... توقع التقرير زيادة عدد السكان فى مصر عام ٢٠٠٠ الى (٦٦) مليون نسمه وفى عام ٢٠٢٥ الى (٩٧) مليون نسمة بشرط ثبات معدل النمو السكانى عند ٧ر٢٪.. وعن هيكل السكان فى مصر توقع التقرير ان تصل نسبه الاطفال دون سن الرابعة عشر الى ٩ر٢٩٪ عام ٢٠٢٥ بعد ان كان ٤ر٤٠ ٪ عام ١٩٨٨، وان تصل نسبة الافراد من سن ١٥ الى ٦٤ سنة عام ٢٠٢٥ الى ٦٧٪ بعد ان كانت ٥٥٪ عام ١٩٨٨.

.. واشار التقرير الى ان معدل النمو السنوى فى مصر بلغ ٦ر٣٪ فى الفترة من ٦٥- ١٩٨٨.

وانخفض معدل النمو فى مجال الصناعة من ٩ر٦٪ فى الفتره من ٦٥- ١٩٨٠ الى ٥ر٤٪ فى الفترة من ٨٠-١٩٨٨ وانخفض معدل النمو فى مجال الزراعة من ٧ر٢٪ الى ٦ر٢٪ فى نفس الفترة وكذلك انخفض معدل النمو فى الخدمات من ٤ر٩ الى ٣ر٧ فى نفس الفترة.

..... واوضح التقرير ان التجارة الخارجية المصرية تعتمد على الاستيراد اكثر من التصدير حيث بلغت قيمة الواردات ٧ر١٠ بليون دولار عام ٨٨ فيما بلغت قيمة الصادرات المصرية ٥ر٤ مليار دولار، وهذا يعنى ان متوسط نمو الواردات- قد انخفض من ٦٪ الى ٥ر١٪ فى الفترة من ٨١-١٩٨٨. وزيادة معدل الصادرات من ٧ر٢ الى ٦ر٢٪ فى نفس الفترة.

حسين الهطراوى

الجو السياسى

الانتخابات القادمة. ومازالت كل الاحزاب السياسية (الشرعية) وكذلك الاخوان المسلمون عند موقفهم من ضرورة خوض الانتخابات القادمة، سواء استجابت الحكومة لمطالبهم بتعديل قانون مباشرة الحقوق الانتخابية... أو لم تستجب!!

وقد أدى قرار القضاه بعدم مشاركتهم فى الاشراف على الانتخابات القادمة مالم يتم تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بحيث تتولى السلطة القضائية الاشراف الكامل على العملية الانتخابية من بدايتها الى نهايتها ودون أى تدخل من السلطة التنفيذية، وتهديدهم بمقاطعة الانتخابات فى حالة رفض رئيس الجمهورية الاستجابة لهم.. الى تفكير بعض الاحزاب فى اعلان مقاطعتها للانتخابات فى حالة اتخاذ القضاه لمثل هذا الموقف

وتؤكد دوائر حزب العمل أن الحزب سيخوض المعركة بتنسيق كامل مع الاخوان وحزب الاحرار، بحيث لن تتنافس قوى التحالف مع بعضها فى أى دائرة، وتشيع بعض الدوائر الحكومية أن المهندس ابراهيم شكرى لايشعر بالاطمئنان للاخوان المسلمين، ويخشى أن يتقاعسوا عن تقديم أى دعم مادى او انتخابى لمرشحى حزب العمل، وأنه يجرى اتصالات مع الحزب الوطنى للاتفاق معهم والتنسيق فى الانتخابات . وتقول هذه الدوائر أن الشروط المقدمة من الحزب الوطنى شروط معجزة ، وتقطع السبل حتى الان- على أى اتفاق معه.

وفى حزب التجمع ناقشت الامانة العامة اقتراحات أولية للجان الحزب فى المحافظات حول الدوائر المقترح أن يتقدم الحزب بمرشحين فيها، والاسماء المقترحة. وتأتى هذه المناقشة فى ضوء ماالستقرت عليه اللجنة المركزية للحزب من خوض معركة انتخابات مجلس الشعب القادمة. لتحقيق ثلاثة أهداف متكاملة سياسية وتنظيمية وانتخابية. وطبقا للتوجيه الذى أصدره الحزب، فسيخوض الحزب الانتخابات فى عدد محدود من الدوائر، مراعاة للاوضاع المالية والتنظيمية والجماهيرية، كما سيساند مرشحى التحالف الاشتراكى (الناصريون والشيوعيون) والمرشحين المستقلين الوطنيين والديمقراطيين، وبعض مرشحى الأحزاب الأخرى.

وقد رحبت دوائر حزب التجمع بالتصريح الذى نشر فى صحيفة الحياة (اللندنية) منسوبا الى (وفدى بارز)، والذى اكد فيه أن الوفد سيخوض الانتخابات منفرد او لن ينسق مع اى من أحزاب أوقوى المعارضة باستثناء حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.. «فليس هناك من يؤتمن على احترام كلمته بين الاحزاب والقوى السياسية، سوى حزب التجمع اليسارى» وقادته يلتزمون بمايعلنونه سواء فى السر أو العلن»

الحكومة تتعهد كتابة للصندوق برفع سعر رغيف العيش

تعثرت المفاوضات.. فتدخلت الحكومة بقرارات لانقاذ الموقف!!

الصندوق يضغط بتجميد قروض البنك الدولى

وفود مصرية للدول الدائنة لتأجيل السداد حتى أكتوبر القادم

اتخذت الحكومة سلسلة من القرارت العاجلة تنفيذا لطلبات من صندوق النقد الدولى، فى محاولة لانقاذ المحادثات الجارية بين الصندوق والحكومة. وذلك بعد أن كادت تنتهى المباحثات للفشل بسبب الخلاف على البرنامج الزمنى لتنفيذ خطة الاصلاح الاقتصادى.

قررت لجنة السياسات الموافقة على تحرير قائمة من السلع الصناعية تضم فى مرحلتها الاولى ٣٧ سلعه، والثانية ٥٦ سلعه، والمرحلة الثالثة باقى السلع... وبهذا القرار من لجنة السياسات فى نهاية النصف الاول من شهر يوليو الماضى، ثم حسم جزء من الخلافات التى دارات بين الجانبين حول ترك حرية تحديد سعر السلعة للمنتج نفسه، دون أدنى تدخل من الدوله.. وهو ماتم الاتفاق عليه مسبقا، ولكن ظل الخلاف شكليا من جانب الحكومة على متى يكون التنفيذ وفى أى مدى؟!

وفى النهاية رضخت الحكومة ونفذت أول مرحلة من قوائم السلع للقطاعين العام والخاص على حد سواء.

أما القرار الثانى للجنة السياسات فكان الموافقة على البدء فوراً فى رفع سعر السكر الى ١٦٠ قرش للكيلو، بمافيه الحصة الحرة المنصرفة على البطاقات التموينية.. وذلك ضمن قرار بإعادة تقييم السلع المربوطة على البطاقات التموينية على أساس السعر الجديد للدولار بالبنك المركزى، بفارق وصل الى ٨٢٪. وتم ابلاغ الصندوق بهذا القرار فور صدوره.

وصدر قرار حكومى آخر لانقاذ مفاوضات الصندوق من الوصول لطريق مسدود تماما.. تمثل هذا القرار فى رفع سعر ٥٠٪ من حصص المخابز الافرنجية على أساس ١١٠ قرشا لكيلو الدقيق

ووافقت ايضا لجنة السياسات على تشكيل لجنة مالية وضريبية لوضع التصور النهائى لضريبة المبيعات الجديدة.

وقد أدت هذه السلسلة من القرارات

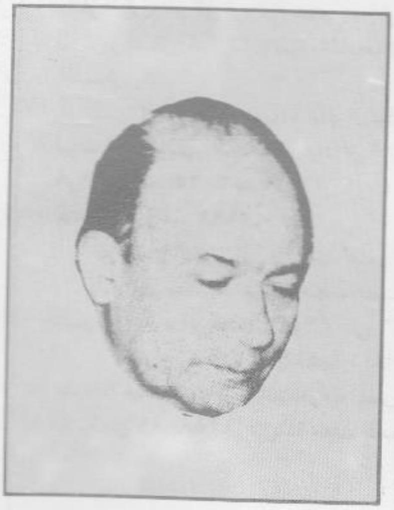

يوسف والى

الجو السياسى

القورية الى رأب الصدع فى المباحثات، بعد أن فقدت الحكومة صوابها إثر انسحاب اثنين من أعضاء وفد الصندوق من الاجتماعات والسفر الى واشنطن.

وحتى الآن أخذت الحكومة بكافة «اقتراحات» الصندوق فى هذا الصدد حيث وافقت على دمج ضريبتى الاستهلاك والانتاج فى ضريبة جديدة ، تأخذ بنظام التدرج فى الشرائح تمشيا مع النمط الاستهلاكى لكل سلعة. وتشير الدلائل على أن نسبة الضريبة ستصل فى بعض السلع الى ١٥٠٪ [السجاير] وربما ٢٠٠٪ وبحد أدنى ٣٦٪.

ومازال هناك موضوع واحد تقريبا مثار خلاف مع الصندوق وهو رفع سعر الفائدة فالصندوق مصر على أن تكون نسبة الرفع موازية تماما لحجم التضخم السنوى .. بينما ترى الحكومة أن يتم تنفيذ ذلك بالتدريج على مدى عدة سنوات لاتقل عن ثلاث

ويؤكد مسئول اقتصادى أنه لاخلاف على رفع سعر الفائدة، فهناك اجماع حكومى على ضرورة التحريك.. ولكن البنك المركزى يرى ضرورة أن يسير هذا بنسب سنوية تتفق وحجم التعامل..

وكشف المسئول فى تصريحه عن حقيقة هامة فقال.. لأول مرة يستخدم الصندوق قروض البنك الدولى،وسيلة للضغط.. حيث كشفت المعلومات التى جاءت فى اطار المذكرات المتبادلة.أن صندوق النقد طلب من البنك الدولى تجميد قرض ١٥٠ مليون دولار لمشروعات كهربائية (تم توقيعها) لحين الاتفاق بين الحكومة المصرية وبينه.. ولم يكتف الصندوق بهذا، حيث أعلن مستر كاميدوس فى اجتماعاته مع وزير شئون مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزى أن قروض البنك الدولى ستظل مجمدة لحين الاتفاق النهائى مع الصندوق [بالرغم من أن هناك اتفاقا مبدئيا من يناير الماضى بين مصر والبنك] بل أعلن ايضا أن ٤٠٠ مليون دولار قروضا لمصر من الصندوق، مرهونه بخطاب نوايا ملزم للحكومة المصرية بخطة إصلاح أكثر جرأة، لاتأخذ فى اعتباراتها القضايا الاجتماعية والآثار المترتبة فيما بعد..

وكان لتلك الضغوط المباشرة وغير المباشرة دور فى استصدار الحكومة القرارات السابق ذكرها، وتقديم ملحق جديد لخطاب النوايا يتضمن عددا من الاجراءات الاقتصادية.. أخطرها مايمس سعر رغيف الخبز وأسعار النقل.. وقال ان تنفيذها لم يتم تحديد موعده بعد.. وربما يكون بقرار مفاجئ، ومن رئيس الجمهورية شخصيا

تأجيل مؤقت

وأدى تعثر المفاوضات، وتأجيل الاتفاق مع صندوق النقد الذى كان محددا له ١٥ يوليو الماضى الى بداية هذا الشهر، الى ارتباك بالغ فى الدوائر الحكومية.

وقد طلبت الحكومة المصرية رسميا من الصندوق سرعة انهاء الاتفاق، نظرا لحلول موعد سداد جزء كبير من الديون والاقساط وتوقف الحكومة عن سداد بعضها لمدة تزيد عن ٦ أشهر حتى الآن بأمل أن يتم الاتفاق مع الصندوق والتوصل الى اتفاق جديد مع نادى باريس لجدولة ديون العامين الأخيرين

وأمام هذا التعثر المفاجئ قام عدد من الوزراء والمسئولين، بالتعاون الدولى والخارجية والاقتصاد، من بينهم وزير الدولة للشئون الخارجية د. بطرس غالى ووزير مجلس الوزراء، والتعاون الدولى ومحافظ البنك المركزى وعدد من وكلاء الوزراء. قام هؤلاء وغيرهم بحمل رسائل لعدد من الدول الدائنة لمصر، خاصة كبرى الدول الدائنة بهدف تأجيل سداد الأقساط والفوائد المستحقة على مصر ومنح الحكومة المصرية فرصة جديدة لحين الاتفاق مع الصندوق، وأطلع المسئولون المصريون المسئولين لتلك الدول على آخر المفاوضات مع الصندوق.. وقبلت ٩ دول مطلب مصر حتى شهر أكتوبر القادم.. أمام الدول الاخرى فلا تمثل ديونها مشكلة أو عبئا يسبب قلقا على حد تعبير مسئول بالتعاون الدولى- على خط سير المفاوضات والاتفاق النهائى مع صندوق النقد.

◆◆◆◆◆

يهمسون

** الدكتور يوسف والى قال لأحد القادة العرب خلال مناقشتهم لفوز «جبهة الانقاذ الاسلامى» فى الجزائر.. أن الحكم فى مصر لن يرتكب الخطأ الذى وقع فيه الشاذلى بن جديد فى الجزائر ولن يسمح بوجود حزب شرعى للاخوان المسلمين فى مصر، ولن يسمح لهم بالتسرب الى البرلمان من تحت عباءة حزب آخر كما حدث عام ١٩٨٧. وسيخوض المعركة ضدهم على نفس أرضيتهم، وبإعتبار الحكم «والحزب الوطنى الديمقراطى» هو الحزب الاسلامى الحقيقى، وسيرفع الشعارات الاسلامية فى مواجهتهم.

** ينتظر اجراء تغييرات سياسية شاملة بعد انتخابات مجلس الشعب القادم، وتوقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولى، وجدولة الديون المصرية من خلال نادى باريس.

تبرز خلال هذه التغييرات عديد من الوجوه المستقلة القريبة من رئاسة الجمهورية، والذين تعتبرهم الرئاسة مفتاح الحل فى الموقف السياسى والاقتصادى.

** يتوقع صدور قرار من الرئيس مبارك بتعديلات فى المواقع الصحفية نتيجة إحالة «سعيد سنبل» رئيس مجلس ادارة أخبار اليوم ورئيس تحرير الاخبار للمعاش، المرشح لتولى رئاسة مجلس ادارة اخبار اليوم هو مكرم محمد أحمد، على أن يحل محله فى رئاسة مجلس ادارة دار الهلال ورئاسة تحرير المصور محفوظ الانصارى رئيس تحرير الجمهورية ويتولى سمير رجب رئيس مجلس ادارة دار التحرير ورئاسة تحرير الجمهورية

اسطوات الألمونيوم يتحدثون عن همومهم

منذ أشارت «اليسار» فى عددها الرابع (يونية ١٩٩٠) الى أزمة صناعة وتسويق منتجات ورش الألومنيوم ضمن تحقيقها بعنوان «الحالة ج فى الأسواق» حتى انهالت الرسائل على المجله تطرح أكواما من الشكاوى والاستغاثات من أصحاب الورش الصغيرة، وأعضاء مجلس ادارة غرفة الصناعات الهندسية.

برقية أرسلها سعد زغلول عضو اللجنة الوزارية لحصر وتوزيع الألومنيوم وعضو مجلس ادارة غرفة الصناعات الهندسية الى الرئيس مبارك فى ١٩ يونيه الماضى.. تقول: «ان متوسط سعر بيع طن الالومنيوم لنا ٤٢٠٠ جنيه أقراص من شركة القطاع العام، منها الف جنيه أتاوة عن كل طن للخزانة بالمخالفة للقانون و كان سعر الطن فى اكتوبر ١٩٨٩ يبلغ ٢٨٥٠ جنيها، مما عمق الكساد والركود والبطالة، ونواجه أزمة خطيرة تهددنا بالتوقف... واليوم ١٩-٦-١٩٩٠ زاد سعر الطن بمقدار ٥٥٠ جنيها أخرى، الأمر الذى يهدد ٧٥٠ منشأة (قطاع خاص) بالاغلاق ، خاصة وأن هذه الزيادات فى سعر مستلزمات انتاجنا ترفع أرقام أعمالنا أمام الضرائب مما يستحيل معه الاستمرار فى العمل مطلقا»

ملوك السوق السوداء

نفس الشكوى تكررت من محمود النبراوى ووائل الحلو وعبد القادر الحلو ومحمد محمود المعداوى ورضا الشاعر وابراهيم قرقر، أعضاء الغرفة الذين أضافوا شكوى أخرى من ملوك السوق السوداء الذين يستغلون هذه الأزمة ومنهم على سبيل المثال فى ميت غمر- كما تقول الشكوى- سعد الميرغنى ومصطفى بسيونى والسيد بسيونى وكمال العايدى وعزت حجازى وأحمد النبراوى وحلمى أبو طراد. والذين يشترون حصص الورش المفلسة ليبيعونها فى السوق السوداء محققين أرباحا من الهواء.

وتشير المذكرة المقدمة الى الرئيس مبارك من أعضاء الغرفة سعد زغلول ومصطفى حسن فرج وحسن حسين وأحمد حسين وعبد المنعم عامر نصار، الى أن رفع أسعار المستلزمات بهذه القفزات الهائلة، والتقدير الجزافى لمأموريات الضرائب والتى تحسب نسبة الرابح وتتناسى أن هناك نسبة عادم ٥٪، وتحاسب على أرقام الأعمال لا على الأرباح الفعلية، ولا يدخل فى حسابها أعطال الكهرباء ولا أيام الأجازات الفعلية، كل هذا يهدد باغلاق أكثر من ٦٥٠ مصنع تشكيل و١٠٠ منشأة درفلة وأعداد مماثلة من المسابك ، وصناعات أخرى مكملة لهذه الصناعات، ومتاجر تبيع منتجاتها!

مطحنة شغالة!

وتقول شكوى أخرى بالنص«فى مأمورية الورش والآلات والحرف والأدوات المنزلية، ناس. فوق مع اللى فوق مش حاسين بالخيبة الاقتصادية والكساد اللى سبب افلاس مليون فرد ، وغيرهم شبه مفلسين يناطحوا ويقاوموا الزمان والغلاء.. كل مطحنة شغالة لاسيولة ولاقدرة الازمة الاقتصادية فى تصاعد مستمر مما أدى الى المنافسة القاسية، حتى أصبحت المنتجات تباع بأقل من سعر تكلفة انتاجها.. ولابيع ولاشراء، الا أن مصلحة الضرائب ومأمورياتها لايعرفون الحالة الاقتصادية وما وصلت اليه، لانهم غير موجودين فى مصر بل هم ضمن مبعوثى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يريدون مزيدا ومزيدا من تحصيل المال حتى يصبح الكل متسولين أمام الحسين والسيدة والعذراء والمرقسية ومعبد اليهود!...»

ويطالب أعضاء غرفة الصناعات الهندسية، ومعهم محمد طه وجابر حسين وحسن طه تجار الأدوات المنزلية بحمام الثلاث بالقاهرة المسئولين بانشاء سوق للنخاسة ويبعهم فيه، لأن «مافيش فلوس والكساد ضرب السوق» وأصبح أمام التجار والمنتجين اما اعلان افلاسهم أو الدوخه فى المحاكم والمنازعات مع الضرائب.

ويضيفون فى شكوى أخرى ان ٨٠٪ من الورش أفلست ويبيع أصحابها حصصهم مقابل ١٥٠ جنيها للطن، مما يساعد على ثراء ملوك السوق السوداء..

كما أن قرار د. محمود الشريف محافظ القاهرة بنقل الورش فرصة شرعية لكثير من أصحاب الورش للهرب والاغلاق وتسريح العمال، هربا من الضرائب والتأمينات والبنوك والديون... ويقفلوا ويحولوا نشاطهم الى قهوة أو حانوتى أو كشرى أو محل طعمية.. أو يضع فلوسه فى البنك كرصيد للاستهلاك!!

نصف مليون دعوى افلاس

ويقول تجار وصناع الألومنيوم فى الورش الصغيرة والمحلات، انه حسب ارقام الغرفة التجارية، فهناك نصف مليون دعوى افلاس، ومستحقات للبنوك تزيد عن ٨٠٠ مليون جنيه. وان حالات الانكماش التجارى والصناعى بدأت منذ ١٩٨٢ بنسب متزايدة سنويا وان هناك تراكمات ضريبية على الممولين الذين عجزوا عن السداد بفوائد سنوية ١٨٪ مما يدفعهم دفعا الى هاوية الافلاس والاغلاق ولوباع الواحد منهم ممتلكاته بمائة الف جنيه على الأقل ووضعها فى البنوك بفائدة ١٨٪ (١٨ ألف جنية سنويا) فانه يمكنه أن يعيش هو و أسرته بمبلغ ١٥٠٠ جنيه شهريا ميسورا مرتاحا من مشاكل الضرائب والمحاسبين والمراجعين والمحاكم..

اذن فالدولة تشجع المنتجين على التصفية والبلطجة وتعميق البطالة ..

وكل هذا يحدث فى مصر، التى يوجد بها أكبر مجمع للألومنيوم فى الشرق الأوسط، اعتماد أعلى كهرباء السد العالى، وفى الوقت الذى يجرى فيه انشاء مجمعات ألومنيوم فى دول الخليج، واقامة صناعات تكميلية أخرى للألومنيوم فى هذه الدول.

ويطالب سعد زغلول وعبد المنعم عامر ومحمد عبد الرحمن المهندس ومصطفى حسن فرج أعضاء الشعبة بغرفة الصناعات الهندسية، وعشرات من منتجى الالومنيوم كل المسئولين فى مصر، والأحزاب والنقابات العمالية والمهنية والصحف بعمل لجان لتقصى الحقائق ليروا على الطبيعة مأساة صناع الألومنيوم.

هذا قليل من كثير من الاستغاثات والمناشدات والألم والذهول الذى تنضح به عشرات الشكاوى التى وصلتنا والتى سبق ارسال بعضها للمسئولين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية..

فأى صناعات صغيرة اذن تتحدث الحكومة وحزبها عن تشجيعها.. كلما جاءت مناسبة للكلام.. واعادة الكلام عن ضرورة حل مشكلة البطالة.. فى اطار مواجهة الأزمة الاقتصادية الخانقة؟!

حسن بدوى

موقفنا

التضامن العربي... وهم أم حقيقة؟

لم تكد تنتهي زيارة الرئيس الاسد لمصر وتشيد أجهزة الاعلام في القاهرة ودمشق بتحسن العلاقات بين مصر وسوريا كخطوة أساسية في بناء تضامن عربي أوسع، ولم يكد يهدأ اغتباطنا بهذه الزيارة باعتبارها سبيلا للتنسيق بين البلدين وطريقا مؤملا لتخفيف اعتماد السياسة المصرية الراهنة على توجهات واشنطن في الصراع العربي الاسرائيلي، ولتحسين العلاقات بين دمشق والمنظمة من ناحية وبين دمشق وبغداد من ناحية أخرى..

نقول لم يكد هذا يحدث حتى انفجرت خلافات عربية جديدة علنا وعلى صورة أزمة حادة، بين العراق من ناحية والكويت والامارات من ناحية أخرى إذ اتهم العراق القطرين الشقيقين بالعمل على زيادة إنتاج نفطهما وعرضه في السوق الدولية مما أدى الى انخفاض أسعاره، معتبرا هذا الاجراء بمثابة تخريب متعمد للاقتصاد العراقي وإعلان الحرب على العراق، كما اتهم طارق عزيز الكويت بالاستيلاء على أراض عراقية جديدة واستخراج بترول منها بما قيمته أكثر من مليارين من الدولارات

كما خرجت الصحف المصرية في نفس اليوم تقول بالبنط العريض إن عرفات قد شهر بمصرفي اجتماع وزراء الخارجية العرب بتونس وإن طارق عزيز يؤيده! والاشارة هنا الى شكوى ياسر عرفات وسليمان النجاب في الاجتماع من تغيب العديد من وزراء الخارجية العرب (وزراء خارجية مصر ودول الخليج)، ومن ضغط مصر على منظمة التحرير لقبول شروط واشنطن لاستعادة الحوار معها وقال طارق عزيز في الاجتماع- في اشارة واضحة الدلالة- إن الزعماء المصريين الذين طالبوا الفلسطينيين في الماضي بالتنازل عن حائط المبكى للصهاينة قد أطيح بهم في الخمسينات وأن هذا هو مصير المسئولين الذين لايقومون بمسئوليتهم.

يحدث هذا كله ولم ينقض على اجتماع القمة العربية في بغداد غير أسابيع قليلة، وهو الاجتماع الذي صورته بعض الصحف العربية بأنه قمة التضامن بين القادة والاقطار العربية. ويحدث هذا ايضا بينما العراق ومصر عضوان في مجلس التعاون العربي، الامر الذي يعني نظريا على الاقل أن يكون التضامن والتنسيق بينهما في المواقف السياسية على أعلى المستويات.

وإذا بدا هذا كله بمثابة «لامعقول» جديد في السياسة العربية، تستخدمه أقلام المعادين للفكر القومي والعمل القومي من أجل زرع كراهية جديدة ضد العرب والعمل العربي المشترك.. فإن المراقبين للاوضاع العربية الراهنة بدقة لم يدهشهم هذا الذي حدث والذي كان بمثابة فضح لهذا الكلام المرسل عن تضامن لاوجود له في حقيقة الامر.

ومن ناحية المبدأ فان التضامن العربي مطلوب وبشدة ،خصوصا في تلك المراحل المصيرية للصراع العربي الاسرائيلي وفي ظل انكسار موقف العرب الدولي بعد التطورات التي حدثت في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي وكان لها آثار سلبية علينا لعل أقربها وأخطرها هو موضوع هجرة اليهود السوفييت وماأدت إليه من توترات ونذر حرب جديدة.

لكن هذا التضامن يفترض لكي يكون صحيحا ومستقرا، تماثل التوجهات السياسية والمصالح أو على الأقل تقاربها، وهو الأمر الذي لاوجود له، وقد يكفي أن نشير الى تصريحات الرئيس مبارك قبل إجازة عيد الاضحى والتي قال فيها «إن ادارة الرئيس بوش هي من أحسن الادارات الامريكية التي نتعامل معها بصرف النظر عمن سينتقد هذا الوصف إن هذا هو الحق فالرئيس الامريكي متفهم لقضية الشرق الاوسط وقد تقلد مراكز كثيرة من قبل تتيح له معرفة مجريات الامور». كما نشير الى رسالة وزير خارجية مصر الى وزير الخارجية الاسرائيلي الجديد دافيد ليفي، والتي أكد فيها استعداد حكومته لمواصلة التحرك مع حكومة شامير على الرغم من مواقفها المعلنة بأنه لامكان لمنظمة التحرير في أي مفاوضات أو تسويات ومن أنها تعمل بكل همة لتوطين اليهود السوفييت في الاراضي المحتلة والاغرب أن رسالة د. عصمت عبد المجيد تحدثت عن قناعته بامكانية ايجاد أرضية تفاهم مشتركة مع ليفي لأنهما ينتميان الى منطقة واحدة وتتقارب أساليب تفكيرهما مما يسهل العثور على لغة مشتركة (ليفي ينحدر أصلا من المغرب)

وإذا أضفنا الى هذا ما هو معروف من ضغط القاهرة على المنظمة كي تقبل شروط واشنطن، (راجع مقال «المباركية الفلسطينية: كامب ديفيد عربية»- اليسار العدد الاول صفحة ٥٤) أصبح واضحا أن خط السياسة المصرية الراهن هو في جوهره الالتزام بالسياسة الامريكية قلبا وقالبا وأن ماقاله بوش من أن نقاط بيكر الخمس ونقاط مبارك العشر هي في جوهرها خطة شامير صحيح مائة في المائة.

ومن الواضح أن خطوط السياسة المصرية هذه تتناقض مع توجهات السياسة العراقية الحالية كما تتناقض مع منظمة التحرير. فالعراق - بعد الحرب- لايريد أن يتوقف عن إعادة بناء هياكله الصناعية والعسكرية أو الحد من خياراته تحت ضغط الخذف من عدوان اسرائيلي، ومنظمة التحرير- أيا كانت المناورات التي تلجأ اليها-لا تملك أن توقع وثيقة موتها بنفسها كما تسعى واشنطن فيما يبدو.

فاذا تحولنا الى دول الخليج العربي فسوف نجد أن تلك الدول تبتعد في مصالحها - أو مصالح حكامها- أكثر فأكثر عن الجسم العربي العام، وترتبط اكثر فأكثر بدورها في السوق الرأسمالي العالمي. وبالتالي فقضية التضامن العربي العام لم تعد لها تلك الاهمية التي للتضامن الخليجي، وهو تضامن عسكري واقتصادي وأمني معاد بطبيعته للتطور الديمقراطي لشعوبها. وماأزمة الديمقراطية في الكويت إلا مثال واضح في هذا السياق.

إن من الواضح أن هذا المفهوم للتضامن لايمثل طموحات الشعوب العربية وآمالها. فتلك الشعوب لاتفهم التضامن العربي باعتباره تضامنا رجعيا مواليا للمصالح الامريكية، وانما باعتباره تضامنا في مواجهة أعداء الامه... الامبريالية والصهيونية. ومن أجل بناء مستقبل مزدهر ديمقراطي لشعوبها

هذا هو المعنى الحقيقي للتضامن العربي، وهذا هو أمل شعوبها

اليسار

يوليو وعبد الناصر وعالم الفقراء

لماذا اختفت مصر من خرائط توزيع الدخل التي ينشرها البنك الدولي ؟!

إختفت مصر من خريطة توزيع الدخل القومى التى يعدها البنك الدولى لمختلف بلدان العالم.

ظهر آخر تقرير فى منتصف يوليو ١٩٩٠، وخانة مصر تشيرالى مجموعة من الأصفار.. بعد أن كانت تسجل بعض المعلومات المتواضعة فى السنوات الماضية، وكانت تعد مؤشرا على أى حال.

ربما كان ذلك لحساسية بين البنك وبعض الدول التى لاترغب فى كشف أوراقها..

وربما كان الأمر مجرد إمتداد لموقف الحكومات المصرية المتعاقبة التى كانت تؤثر السلامة فتحارب كل محاولة للتعرف على توزيع الدخل، والخلل الذى أصابه فى العشرين عاما الأخيرة

مع ذلك فان السؤال قائم: إذا كان توزيع الدخل، وتوزيع الثروة.. مؤشرين لقضية العدل الاجتماعى، فأين يقف هذان الموشران بعد عشرين عاما من وفاة عبد الناصر وبعد تسعة عشر عاما من الثورة المضادة التى قادها السادات عام ١٩٧١؟

والسؤال هام، فقضية العدل لم تعد مجرد قيمة إجتماعية وأخلاقية او حق من حقوق الانسان فأدبيات التنمية (اشتراكية ورأسمالية) تضع قضية العدل الاجتماعى كضرورة من ضرورات التنمية.

قال لى مسئول فى البنك الدولى: لقد كانت قضيتنا فى البداية هى الاعمار وكنا نقول فى الستينات: إن التنمية وتوفير المرافق الأساسية، أمر يكفى للنهضة الاقتصادية، ثم

دارت مناقشات حادة لكى تتجه استثمارات البنك للخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة... ولكن.. وفى وقت لاحق إكتشفنا أن التنمية وحدها لاتكفى وأنه لابد أن يتجه الفكر الاقتصادى لقضية توزيع الدخل وأن نعرف أين تذهب ثمار التنمية فانتقلنا لدراسات الدخل، ونادينا بما يسمى «اشباع الحاجات الاساسية»... ولكن، هانحن بعد عشر سنوات (١٩٩٠) نقول إن ذلك ايضا لم يعد كافيا، وعلينا أن نهجم على مشكلة الفقر كمشكلة انسانية وتنموية.. وهاهو آخر تقرير لنا قضيته: «الفقر فى العالم»

وبصرف النظر عن خلافاتنا مع المنظمات الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد فان الكلمات تعكس الى أى حد أصبحت قضية العدل جزءا أساسيا من الفكر الاقتصادى ليس فى دول اشتراكية، وانما فى دول ومنظمات رأسمالية أيضا... و... بالفعل، وبقراءة إحصاءات الفقر واحصاءات توزيع الدخل فان الدول الصناعية الغنية تشهد توزيعا للدخل أكثر عدلا من الدول النامية .. بينما تشهد الأخيرة درجة أعلى فى تركز الفقر وتركز الثروة.. القاع والقمة يتباعدان والخلل يزداد وضوحا عاما بعد عام وكأن ثمار التنمية ... لفئة محددة، وبقية المواطنين تروس فى آلة!

....

فى مصر ، النموذج واضح

كان توزيع الدخل عندما مات عبد الناصر، وانقضت التجربة الناصرية: النصف للأجراء.. والنصف للملاك.. والآن.. عاد التوزيع - كما كان على وجه التقريب قبل الثورة - الثلث للأجور.. والثلثان لعوائد التملك!

وفى التفاصيل يأتى كل مانعرفه فى سنوات الانفتاح

تزايد متوسط دخل الفرد، فبلغ- طبقا لتقديرات البنك الدولى - الى (٦٦٠) دولارا فى العام.. لكن هذه الجنيهات، أو الدولارات، لم تعدلها نفس القوة الشرائية التى كانت فى الستينات أو حتى السبعينات.. كذلك فأنه يشترك فى هذا المتوسط ذو الدخل اليومى الذى يفوق الالف أو العشرة الآف جنية... وذو الدخل اليومى الذى يهبط الى جنيه أو بضعة جنيهات.

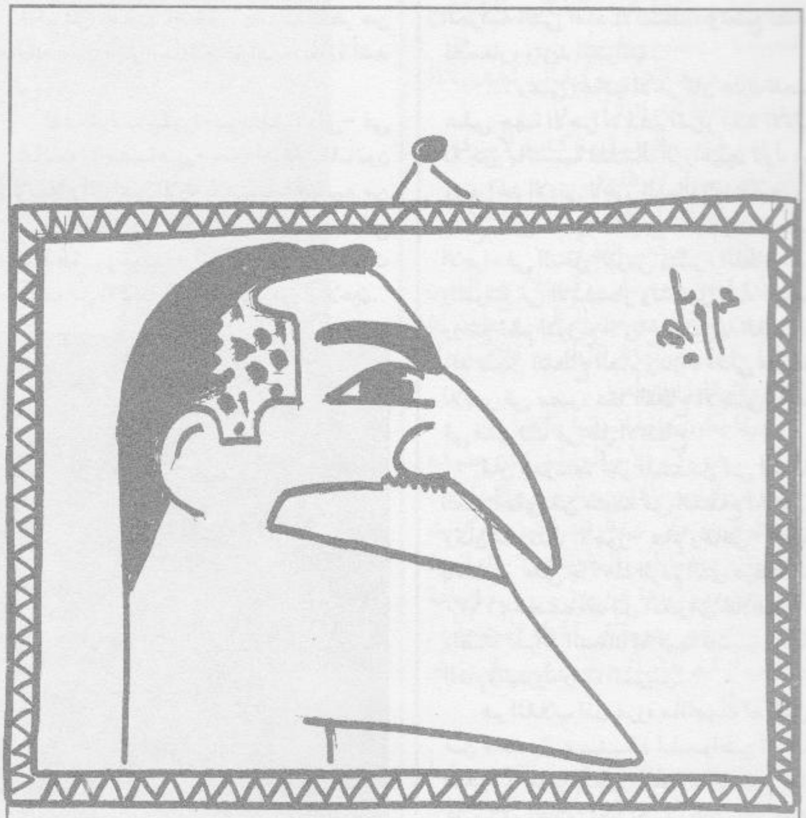

كلاهما يشترك فيما نسميه متوسط دخل الفرد، والذى لم يعد مؤشرا بأى حال لقضية ارتفاع مستوى المعيشة لأنها تخفى ظلما اجتماعيا وتفاوتا طبقيا شديدا

عاد المجتمع كما كان قبل الثورة الملاك- أو جزء منهم تتزايد ثرواتهم بلا حدود... وذوو الدخل المحدود، خاصة الأجراء تتناقص قيمة ما يحوزون من نقود بفعل الغلاء... فإذا كان الاجر- او الدخل- يزيد بمقدار (١٠) بالمائة سنويا... والتضخم يصل الى (٣٠) بالمائة فان ذلك يعنى أن مستوى المعيشة قد انخفض بنسبة (٢٠) بالمائة.

وقد لعب التضخم لعبته فأعاد طوال السنوات الماضية توزيع الدخل.. ليزيد الاثرياء ثراء... ويزيد الفقراء فقرا

ويشير د. فؤاد مرسى فى كتابه (الرأسمالية تجدد نفسها) الى أن التضخم قد أصبح سياسة مقصودة فى النظام الرأسمالى... (فتوليد أرباح أكثر تحفز المستثمرين للعمل وتعوض نقص الادخار)... ولكن... وفى حالة مصر فان التضخم يفوق أى مجتمع رأسمالى متقدم . أنه يأتى خصما من حساب الفقراء.. حيث أن معدلاته عالية، وجزء كبير منه غير محكوم.

فى نفس الوقت فقد تراجع النصيب الحقيقى للفرد من الخدمات ومن الدعم السلعى..

وفى ظل ذلك اختل الهرم الاجتماعى، إختفت الطبقة الوسطى التقليدية . هبط المهندس والطبيب الحكومى والصحفى وموظف الحكومة وأستاذ الجامعة والقاضى الى قاع المجتمع.. وتقدم من هم فى القاع الى مراكز مادية أفضل وبما أحدث أثرين:

الاول- الاحساس بالظلم الاجتماعى حيث أن العمل والتعليم لم يعودا أساس التميز فى الدخل، ولم يصبحا الأداة التى توفر معيشة أفضل.

الثانى- وكنتيجة للعنصر السابق تراجع الحافز للانتاج وللعمل مما يعكس نفسه فى أزمة اقتصادية طاحنة، أحد محاورها: انخفاض الانتاجية.. سواء فى أجهزة الانتاج أو أجهزة الخدمات

...

ولكن.. كيف كانت الصورة عشية انقلاب السادات .. وماهى القوانين التى حكمت «طريق يوليو» لتصل الصورة على نحو ما كانت عليه عام ١٩٧٠؟

ودون خوض فى الارقام نقول: كان المواطن أكثر احساسا بالعدل الاجتماعى

وتكافؤ العرص..

كان أكثر قدره على اشباع حاجاته الاساسية بما توفر له من دخل: المأكل والمسكن والمشرب والصحة والتعليم والثقافة.. بل والترويح أيضا.

وعندما احتج المتظاهرون في السبعينات على الغلاء كانوا يهتفون أمام مجلس الشعب: «سيد مرعى ياسيد بيه.. كيلو اللحمة بقى بجنيه»

وبالطبع كان المسكن، وحتى تولى عثمان أحمد عثمان الوزارة... متاحا بدرجة أكبر.. ليس بعدد مايتم بناؤه، ولكن بما يلائم دخول الفقراء ومتوسطى الحال.

المقارنات لاتفيد كثيرا. فكلنا نعيش هذا الواقع... والمهم أن نقف على هذه القوانين التى حاولت أن تصنع عدلا أكبر.. ثم جاءت نكسة مايو فاتسعت الفجوة، وتراجع العدل، وانقسم المجتمع الى مجتمعين.. واحد للقادرين، وآخر لغير القادرين.. ولكل من المجتمعين عالمه: ابتداء من مسار الدخل.. وامتداد المسار الانفاق... ومرورا بأنماط الانتاج والاستيراد والخدمات التى تناسب كل قطاع، وبصرف النظر عن التأثير السالب للاستهلاك الترفى والاستيراد الواسع.. على المستقبل الاقتصادى للبلاد، وعلى اشتداد الازمة، واتساع المديونية.

...

فلنعد قليلا للوراء..

حين قامت ثورة يوليو ، كان بين أهدافها الستة: القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم، وأقامة العدالة الاجتماعية..

وخلال تسع سنوات، فى يوليو ١٩٦١ تبلورت قضية العدالة فى اختيار طريق التحول الاشتراكى..

وقبل هذا التاريخ وبعده، كان العدل الاجتماعى يجرى الاقتراب منه عبر العديد من المسارات..

كانت هناك المواجهة مع طبقة الملاك، فلا يمكن إقامة عدل اجتماعى فى ظل الاقطاع والرأسمالية الكبيرة...

وبصرف النظر عن الجوانب السياسية للمواجهة بين الثورة وهذه الطبقة وتخليص الحكم من سيطرة الطبقة.. بصرف النظر عن ذلك ، فان الجوانب الاجتماعية بارزة أشد البروز..

لقد ضربت الثورة ضربتها الأولى- فى الجانب الاجتماعى- حين أصدرت قانون الاصلاح الزراعى الأول بعد سبعة أسابيع من خروج الجيش من ثكناته واستيلائه على السلطة.. وحينذاك انتقلت ملكية مئات الألاف من الافدنة الى المعدمين من الفلاحين..

وأخذ هؤلاء الفلاحون من ملكية العائلات الاقطاعية.. العائلة الملكية. وعائلة البدراوى.. وعائلة سراج الدين... وعائلة لملوم... وغيرها من عائلات احتكرت الثروة والنفوذ وأحالت الفلاحين الى عبيد لديهم.. لذا، وحين حدد عبد الناصر الهدف من قانون الاصلاح الزراعى لم يحصره فى الجانب الاقتصادى، لكنه تحدث صراحة عن تحرير الفلاح وانهاء الطغيان السياسى»

كان الاصلاح الزراعى انقلابا اجتماعيا، ومثله جاءت اجراءات التأميم فى أعوام (٦٠-٦١-١٩٦٤)

.. وجرت متابعة نفس الاتجاه، وتحدث عبد الناصر قبيل النكسة عام ١٩٦٧ عن الرأسمالى الذى ظهر هنا وهناك متمثلا فى تجارة الجملة وقطاع المقاولات وقبلها خاضت الثورة معركة تصفية الاقطاع ومحاربةتهريب الأرض.

اذن فقد كان أحد أبعاد الثورة الاجتماعية ضرب الطبقات العليا وتخفيض عائد الملكية وحصر نشاط القطاع الخاص فيما أسمى «رأسمالية منتجة غير طفيلية»، وهى رأسمالية صغيرة تحد من نموها التشريعات العرفية التى تحدد الأنشطة، وتضع نظاما للأسعار، وتزيد الضرائب

... وعلى الجانب الآخر كان هناك العمل على جهة الأجراء، فتم اقرار الحد الأدنى للأجور بالنسبة للعمال الزراعيين لأول مرة وزيد الحد الادنى لأجور العمال الصناعيين وثم وضع حدود عليا للأجور.. ثم زادت حصة الاجراء فى الدخل القومى بنشوء القطاع العام والتوسع فى الاستثمار وتشغيل اليد العاملة ووضع نظم لتوزيع الارباح وللمزايا العينية.. وقد سجل القطاع العام ومازال أعلى متوسط للأجور فى مصر، عدا القطاع الاجنبى والمصر فى الذى نشأ فى ظل الانفتاح

كان متوسط أجر المشتغل فى القطاع العام أعلى من مثيله فى القطاع الخاص.. وكان متوسط الأجور- عام وخاص- يزحف باستمرار حتى جاء هذا الرقم الذى عرفناه عام ١٩٧٠: نصف الدخل القومى للأجراء... ونصفه لعوائد التملك بما فيها نصيب القطاع العام والبترول وقناة السويس.

هو انقلاب اذن عززه ماإتجهت له الثورة من «حقوق عينية» للمواطن ان جاز التعبير.. كانوا يتندرون بأن الدولة تقدم كتابا كل ست ساعات ولكن بصرف النظر عن قضية الكيف التى جرت معالجتها فى كثير من الاصدارات فقد كان ذلك انجازا ضخما يكمله

ماحدث فى قطاعات المسرح والسينما والثقافة الجماهيرية.. و... ربما تمتد الاحصاءات لنصيب المواطن من التعليم، فنعرف ان الثورة كانت تبنى مدرسة كل ستة ايام .. كما امتدت شبكتها الصحية الى مايقرب من الاربعة الاف قرية عبر الوحدات الريفية... وانتشرت الكهرباء لأول مرة

وفى الخمسينيات كان المسكن الشعبى الذى تمتلكه الاسرة نظير الف جنية مقسطه عبارة عن دورين وحديقة صغيرة فى أحياء شعبية مثل : امبابة

..

لقد كانت ثورة يوليو تؤمن بالشعب.. وبصرف النظر عن أى نقد لنا حول المسيرة الديمقراطية او غياب التعدد الحزبى أو المدى الزمنى الذى استغرقه الانتقال الى وضع ديمقراطى.. بصرف النظر عن ذلك فإن «يوليو» قد اكتشفت بعدا أساسيا فى الديمقراطية حين تحدث عبد الناصر عن ديمقراطية سياسية وديمقراطية اجتماعية.. وحين تحدث الميثاق الوطنى عن أن تحرير لقمة العيش شرط أساسى لتحرير الصوت الانتخابى، فالجائع والفقير والخاضع اقتصاديا.. يخضع سياسيا

وكان عبد الناصر كقائد للثورة ذا حساسية فائقة تجاه الفقراء..

ربما لجذوره الطبقية كابن لاسرة من الفلاحين وصغار الموظفين..

وربما لقناعته الايديولوجية فالجماهير.. هم فى النهاية جماهير الفقراء..

وربما لجانب عملى ، فهؤلاء هم الذين يصنعون التقدم ويبنون الوطن.. وبدون أن يأخذوا حقهم من العائد الوطنى.. فلاعمل ولا إنتاج ولاسلاما اجتماعيا

وربما يكون جانبا انسانيا خالصا

و... فى كل الأحوال فقد كان حديثه دائما عن الذين يأكلون «البصل والبتاو».. وكانت عينه على عمال التراحيل.. وكانت تعليماته عندما تمس البطالة هؤلاء الهائمين على وجوههم بحثا عن رزق يومى.. اضافة مشروعات غير مدرجة فى الخطة لاستيعابهم وتشغيل أيد عاملة.. فى رصف طريق أو حفر ترعة!

..

كانت هذه هى الأسس التى خلقت احساسا بقدر أكبر من العدل الاجتماعى.. كما خلقت نسيجا يلتف حول الثورة رغم غياب التفاعل الديمقراطى الواسع .. واهتزاز قضية المشاركة صعودا وهبوطا..

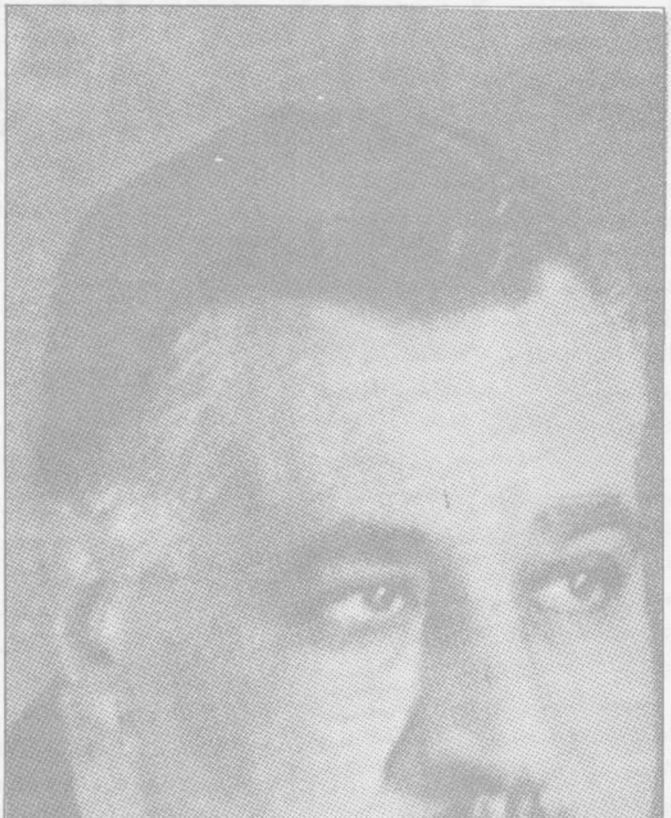

كان الناس يحسون أن الوطن يحتضنهم .. وعليهم أن يفعلوا نفس الشئ .. أن يحتضنوا الوطن..

وكانوا يحسون أن عائد عملهم.. لهم.. وأنه أخيرا، قد أصبح للفقراء، مكان تحت الشمس.. وأن شعار «أرفع رأسك ياأخى فقد مضى عهد الاستعباد» لم يكن شعارا خاليا من مضمون وكانت لبنته الأساسية: الخروج من دائرة الحرمان الاقتصادى.

أما الطبقة الوسطى، فقد قفزت للصفوف الأولى .. كفنيين وعلماء، وضباط وبناة للسد العالى ومهندسين لقناة السويس ورواد للصحراء.. كانت لهم قيادة الانتاج، وإن تزايد فيه دور الطبقة العاملة.. بحكم القانون، وبحكم المنطق الثورى والتعبئة السياسية.

عندما مات عبد الناصر ،خرجت سيدة عجوز فى حى السيدة زينب تندب بصوت مرتفع «ياعبد الناصر ياعود الفل.. من بعدك حنشوف الذل»

والأرقام والأحداث تؤيد السيدة العجوز، وتقول لاسلاما اجتماعيا، ولاتنمية اقتصادية.. بلا عدل إجتماعى..

و... تقول: اختيارات يوليو مازالت صحيحة

محمود المراغى

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

اغتيال شهدى عطية الشافعى

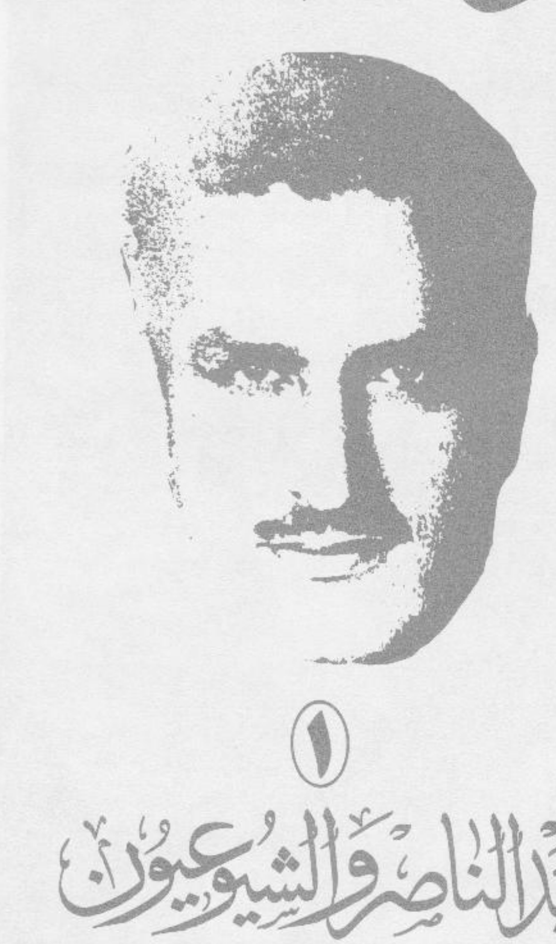

١

عبد الناصر والشيوعيون

شهور العسل.. وسنوات الصدام

١

«أوردى أبو زعبل» واحد من عدة سجون، تتكون منها منطقة «سجون أبو زعبل» التى تقع على بعد عدة مئات من الامتار، من بداية الطريق الزراعى الذى يمتد خارجاً من أطراف غمرة ثم الزيتون ، متجها صوب الخانكة.

والمنطقة- كمثيلاتها من مناطق السجون- تضم سجناً رئيسيا كبيرا وعدة سجون فرعية، بمستعمراتها السكنية، ومبانيها الادارية، وملحقاتها من الورش والمرافق، التى «يصنع» فيها المذنبون المحكوم عليهم بعقوبة السجن مع الشغل، ويحيط بها الجبل، الذى ينفذ فيه المحكوم عليهم بالسجن مع الاشغال الشاقة، عقوبة تكسير الأحجار.

وتبدأ المنطقة بأبنية صغيرة متفرقة، هى الفيلات التى يقيم فيها ضباط سجونها مع أسرهم... يتلوها مبنى الليمان الذى يقع على بعد عدة مئات من الامتار منه مبنى «الاوردى» بجدرانه الصفراء الشاهقة الارتفاع، التى لايظهر منها من الخارج سوى أربع منصات خشبية، تحتل زواياه الأربع، ويقف على كل واحدة منها، حارس مدجج بمدفع رشاش، يتجه به نحو الفناء الذى تتناثر به ستة عنابر مستطيله، ليظل المقيمون به من المساجين تحت وطأة الاحساس بأنهم فى مرمى النيران من كل اتجاه.. وفى كل لحظة..

فى الظروف العادية. يقوم «الأوردى» بوظيفة ملحق الليمان.. اذ كان يخصص لاقامة فريق من المسجونين، يجمع بينهم شكل من أشكال الوحدة، قد تكون وحدة العمل فى أحد مرافق السجن، كالمصبنة، أو المغسل، أو المزرعة.. وقد تكون وحدة الاصابة بمرض من الأمراض المعدية، كالدرن أو الجرب.. ممن تتطلب الظروف عزلهم فى هذا المبنى الصغير، لتسهيل الاشراف عليهم، أو لمعاملتهم معاملة خاصة، تختلف عن معاملة القسم الأكبر من المسجونين الذين يقيمون فى الليمان..

أما فى ذلك الصباح - ١٥ يونيو ١٩٦٠- ولثمانية أشهر سابقة فان «الأوردى» كان مخصصا لمهمتة «المقدسة» التى حفرت اسمه بالسياط والشوم وحتى بالدم على صفحات التاريخ وهى تصفية الشيوعيين المصريين، واجبارهم بالقهر والتعذيب على التخلى عن أفكارهم، وحل تنظيماتهم، وبذلك تتخلص حركة «القومية العربية» من أعدائها الداخليين، بعد أن تخلصت من أعدائها الخارجيين، وحسمت المعركة مع الاستعمار لصالحها.

وعندما فتح السجانون فى ذلك الصباح أبواب عنابر «الأوردى» فى وقت أكثر تبكيرا من المعتاد، واقتيد المقيمون فيها- وكانوا حوالى ٣٠٠ معتقل- الى طابور التمام

الصباحى بأقدامهم الحافية وملابس السجن الممزقة، وملامح الاجهاد التى طالت أجسادهم ووجوههم، لكنها لم تطل ارواحهم لم يدهشوا حين لاحظوا أن وجبة الضرب والشتائم قد استغرقت وقتا أقل، لم ينزل الشوم على ظهورهم، وقلت الشتائم القذرة التى كانت تطول أبا هم وأمهاتهم، وفيهم أساتذة جامعيون، وقادة نقابيون، وصحفيون وكلهم مناضلون شارك معظمهم فى تحدى طغيان النظام الملكى، وتظاهروا ضده، وذاقوا سجونه ومعتقلاته... لم يأمرهم أحد بأن يلفوا حول أنفسهم ورؤوسهم محنية، ليتيحوا لجلاديهم أن يعذبوهم دون أن يبذلوا مجهودا فى البحث عن الاماكن التى يشرفونهم بضربها، وعندما ظهر «اللواء اسماعيل همت»- وكيل مصلحة السجون- فى فناء المعتقل مع «مأمور الأوردى» الرائد«حسن منير»، -اسرع السجانه يدخلونهم الى العنابر.. ويأمرونهم بالوقوف ووجوههم الى الحائط... دون حركة أو كلام.

وهكذا اكتملت الشواهد التى كانت قد تجمعت لتؤكد أن هناك فوجا جديدا من المعتقلين فى طريقه الى «الأوردى». ففى ظهر اليوم السابق استدعوا عدداً من المعتقلين وكلفوهم بتمهيد طريق طوله كيلو متر واحد، ليربط بين «الأوردى» وبين الطريق الرئيسى، فيحل محل الطريق الآخر، الذى كان قد أغلق لأسباب فنية.. وطلبوا اليهم أن يحددوا- بالجير الأبيض- حدود الطريق ومنحدراته ومنعطفاته، وبينما هم يعملون أقلبت عربه يجرها ثوران، وتحمل على ظهرها العروسة الخشبية الضخمة، التى يشد اليها المسجونون لجلدهم، فاستقرت فى الساحة التى تقع بين باب السجن من الخارج، وبين الشرفة الارضية التى تمتد أمام مبنى ادارته، واكتشف أحدهم أن سيارة قد أفرغت حمولتها من العصى المصنوعة من جريد النخيل فى الساحه. وفى منتصف الليل فتحوا العنابر، وأخلوا عنبر ٢ من سكانه، ووزعوهم على العنابر الباقية..

ولم يكن لذلك كله الامعنى واحد، هو أن فوج المعتقلين القادم سيصل فى الليل، لذلك مهد الطريق وحُدد بالجير الابيض، أما «العروسة» و«الشوم» و«همت» فكانت شواهد مجربة على أن تشريفة ضخمة- كالتى اعدت لهم حين افتتحوا الأوردى فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩- قد أعدت أيضا لاستقبال القادمين الجدد.

خفقت قلوب الجميع رهبة وخوفا وغضبا كظيما: سيكرر الكلاب مع القادمين طقوس الدخول الى جنة «الاوردى» ومراسم الانضمام إلى المسلخ، حيث يخير الانسان بين أمنه ورأيه، وبين كرامته وموقفه. سيتحاور العقل مع العضلات، والفكر مع السياط، ويقف الانسان داخل كل منهم وحيداً أمام القسوة المجردة، والجلافة المعقدة، والشر المجرد.

سينهال هذا الفريق من ضباط «الأوردى» وجنوده، الذين اختيروا بعناية من أسوأ العاملين فى مصلحة السجون، ممن تمتلئ ملفاتهم بالجزاءات، على ظهور القادمين وعلى قلوبهم بالسياط، فيشفوا نفوسهم المريضة بامتهانهم..

ولأن لديهم وجبة جديدة من الضحايا يتلمظون لالتهامها، فانهم لم يهتموا بالفرائس القديمة، أعادوها للعنابر، لكى تتعذب فى وقفتها بالاستماع الى أصوات الصارخين بالعذاب، وتتابع مراسم التشريفة بآذانها، فتتداخل خلاياها، وتتعذب- بالمتابعة- عذابا أكبر ممن يعذبون بالفعل.

ولم يكن التكهن بهوية القادمين صعباً: لقد استنتجوا أنهم «شهدى عطية الشافعى» و٣٩ من رفاقه من أعضاء «منظمة حدتو» الذين كانوا يحاكمون- على امتداد الشهور الأربعة السابقة- أمام محكمة عسكرية عليا، رأسها الفريق هلال عبد الله هلال.. وعقدت جلساتها فى الاسكندرية، وانتهت المحاكمة قبل حوالى اسبوعين ..فى ٢ يونيو ١٩٦٠

وكان استنتاجهم صحيحاً.. غادر شهدى ورفاقه سجن الحضرة فى الاسكندرية عند الفجر، فى سيارتين كل منهما على شكل زنزانة.. تتقدمهما سيارة تضم «العقيد الحلوانى»- مأمور سجن الحضرة- والرائد صلاح طه- بادارة العلاقات العامة بمصلحة السجون- وتتلوهما سيارات الحراسة.. وفى السادسة صباحا دخل الموكب منطقة الليمان، وتوقف على مبعدة عدة مئات من الأمتار من باب «الأوردى»، وظلت أبواب زنزانة السيارة مغلقة عليهم، حتى وصل «اللواء اسماعيل همت»- المشرف على التشريفة- فأمروا بانزالهم، وأجلسوهم فى صفوف يضم كل منها ثلاثة منهم.. وأمروهم بأن ينظروا الى الأرض، والا يرفع أحدهم رأسه الى أعلى، حتى لايرى مايجرى حوله.

فى واحد من هذه الصفوف.. كان «شهدى عطية الشافعى» يجلس بقامته الطويلة، والى جواره زميلاه «نور سليمان» و «سعد عبد المتعال» ولم يكن أحد يعرف أنه يعيش ساعات عمره الأخيرة، وأنه سيلقى حتفه على يد «الحكومة الوطنية» التى لم تكن قد مضت سوى أيام قليلة، على هتافه بحياتها فى آخر جلسة من جلسات المحاكمة، عندما وقف ليتكلم- باسم زملائه المتهمين معه فى القضية- فطالب بالافراج عنه وعنهم « ليساهموا فى بناء الوطن كجنود مخلصين لحكومتنا الوطنية، ولرئيسنا جمال عبد الناصر»!

....وماقدر كان.

٢

فى تلك السنة- ١٩٦٠- كان «شهدى عطية الشافعى» يقف على قمة العام الثامن والأربعين من عمره الذى شهد كثيرا من التجارب، منذ ولادته- فى عام ١٩١٢- لاسرة فقيرة، ونشأته بين الفقراء، التى منحته عدداً من الصفات النادرة، كان من بينها قدرته غير المعتادة على اقتحام الآخرين، واجتذابهم اليه، عبر تعاطف حقيقى- وغير مصنوع- معهم، يغذيه حس شعبى غلاب، أتاح له دائما أن يكون قادرا على اجتذاب الرجال وادارتهم.

وبين أواخر العشرينات، وأوائل الثلاثينيات، أمضى «شهدى عطية» سنوات دراسته الثانوية والجامعية، فى مناخ المقاومة الباسلة التى خاضها الشعب المصرى ضد ديكتاتورية «محمد محمود» و«اسماعيل صدقى» ولعب فيها طلاب المدارس والجامعة دوراً مؤثراً..

وعقب تخرجه من كلية الآداب، وحصوله على دبلوم فى التربية، عمل مدرساً للغة الانجليزية بالمدارس الثانوية، وبرز اهتمامه بالأدب، فحصلت إحدى قصصه على الجائزة الأولى فى مسابقة أعلنت عنها «مجلتى»- التى يصدرها «أحمد الصاوى محمد»- ثم فاز بالمرتبة الأولى فى مسابقة كانت وزارة المعارف قد نظمتها بين مدرسيها، وأتاح له هذا الفوز أن يسافر فى بعثه على نفقه الوزارة الى بريطانيا، ليحصل على دبلوم فى تدريس اللغة الانجليزية من جامعة «أكسترا»، وعاد منها الى مصر فى عام ١٩٤٠ ليستأنف عمله كمدرس، ويظل يرتقى فيه، الى أن يصبح فى عام ١٩٤٧ مفتشا أول للغة الانجليزية فى وزارة المعارف، فيكون واحداً من أوائل

المصريين الذين تولوا هذا المنصب الذى كان قاصراً قبل ذلك على الانجليز.

وكانت مصر تموج فى النصف الأول من الأربعينات، بالحلقات الماركسية التى نشأت فى ظل المتناقضات السياسية والاقتصادية التى أفرزتها سنوات الحرب.

ومالبث «شهدى» أن انضم الى واحدة من المنظمات الشيوعية الأربع الكبيرة، التى كانت قائمة آنذاك، وهى «منظمة ايسكرا»- الشرارة- ثم أصبح - بعد قليل- وفى ظل الدعوة الى تمصير قيادة المنظمات الشيوعية- أحد العضوين المصريين فى لجنتها المركزية، وكانت تضم خمسة أعضاء، منهم ثلاث من الاجانب. وانغمس فى نشاطها العلنى والجماهيرى، فكان أحد المسئولين عن «دار الابحاث العلمية، وهى احدى المنظمات العلنية التى أنشأتها «ايسكرا»، وكانت أشبه بناد ثقافى، يتدارس اعضاؤه- ومعظمهم من طلاب الجامعات والمثقفين- القضايا السياسية العامه، ويصدر نشرة تضم ابحاثه، واشترك مع «عبد المعبود الجبيلى»- العضو المصرى الآخر فى اللجنة المركزية للمنظمة- فى تأليف كتاب «أهدافنا الوطنية»، الذى كان بمثابة برنامج لها، وقد طبع بشكل قانونى فى عام ١٩٤٥.

وفى صيف ذلك العام، ساهم «شهدى» مع عدد من أعضاء «ايسكرا» من الطلاب الجامعيين، فى التحضير لتأسيس «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» التى نظمت يوم الجلاء فى ٢١فبراير ١٩٤٦، وكان تأسيسها، وبرنامجها، ونشاطها تعبيراً عن اتجاه جديد، وعن قيادة جديدة للحركة الوطنية، افرزتها سنوات الحرب..

وعندما شن «اسماعيل صدقى»- فى ١١يوليو ١٩٤٦- حملته الشهيرة، ضد المنظمات الشيوعية، كان «شهدى» أحد الذين أفلتوا من الحملة، فظل يواصل نشاطه ابان اختفائه الذى استمر ثلاثة أشهر، قبل أن يقبض عليه، ثم يفرج عنه بعد قليل.

وفى ابريل ١٩٤٧ أصدر «شهدى» مجلة«الجماهير» لتكون منبرا علنيا ينطق باسم«ايسكرا»، فجاءت من حيث الشكل والمضمون بداية لمدرسة صحفية جديدة، قدر لها أن تؤثر فيما بعد، فى تاريخ الصحافة المصرية عموما..

وبعد شهور قليلة من صدور «الجماهير» شارك «شهدى» فى المباحثات التى انتهت باتحاد «ايسكرا» مع عدد من المنظمات الصغيرة ثم باتحادها- فى يوليو ١٩٤٧- مع ثانى أكبر التنظيمات الشيوعية التى كانت قائمة آنذاك، وهى «الحركة المصرية للتحرر الوطنى»- التى كان يتزعمها هنرى كوريبل- لتتشكل من هذه الوحدة، «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» (حدتو)، ويحتفظ «شهدى» بعضوية اللجنة المركزية للمنظمة الجديدة، ويصبح أحد المسئولين عن التنظيم الفئوى لأعضائها من العمال، وعضوا بالمكتب السياسى لها.. كما يحتفظ برئاسة تحرير «الجماهير» التى أصبحت لسان حال المنظمة الجديده.

وكانت «حدتو» تعتمد-آنذاك- خطا يدعو الى تشكيل جبهة وطنية ضد الاستعمار، تضم كل القوى الوطنية المعادية له، وفى مقدمتها حزب الوفد، وتقوم على المطالبة بتحقيق الجلاء عن وادى النيل، ورفض الأحلاف الأجنبية، والتوسع فى الحريات الديمقراطية، وتأميم الصناعات الكبرى، وتوزيع الملكيات الزراعية الكبيرة التى يتعاون أصحابها مع الاستعمار.

وبعد عام من النشاط الجماهيرى اللافت للنظر، دب الخلاف فى صفوف قيادة «حدتو» بسبب«خط القوات الوطنية والديمقراطية»، وهو تقرير أعده «هنرى كوريبل»- مؤسس الحركة المصرية وعضو اللجنة المركزية لحدتو- ليكون بمثابة تكتيك للتنظيم، يدعو الى أن يكون الحزب، حزباً لكل الجماهير، وليس للطبقة العاملة وحدها، استنادا الى رؤية تقول، بأن الطبقة العاملة، فى بلاد المستعمرات، ليست وحدها الطبقة الثورية، وأن المعركة مع الاستعمار، تدفع الى صفوف

«اسماعيل صدقى» وحى شهدى فى معركة الشعب ضد ديكتاتوريته عام ١٩٣٠ ثم شارك فى الثورة على حكمه عام ١٩٤٦

الحركة الجماهيرية والثورية فئات أوسع منها..

وعارض «شهدى» خط القوات الوطنية والديمقراطية، فى تقرير شهير، عرف باسم «تقرير سليمان»- وهو اسمه الحركى آنذاك- وعكس المعارضة الواسعة، التى نشأت داخل «حدتو» لهذا الخط، باعتباره دعوة لتمييع الطابع الطبقى للتنظيم، وطمساً مقصودا للتمايز الذى تقول به الماركسية بين ثورية الطبقة العاملة، التى لاتتوقف، وثورية الفئات الاجتماعية الأخرى، التى تتوقف عند تحقيق الاستقلال الوطنى والتحرر الاقتصادى، فتتحول الى طبقات محافظة وغير ثورية وانتقد «تقرير سليمان» الأشكال التنظيمية التى رافقت اعلان هذا الخط، واعتبرها اضعافا مقصودا لدور ومكانة الطبقة العاملة.

ورفض «هنرى كورييل» مناقشة تقرير سليمان» فى اللجنة المركزية، واعتبره محاوله مرفوضة للضغط عليه، وثنى ذراعه، فانسحب «شهدى عطية» ومؤيدوه من «حدتو» ليكونوا منظمة أخرى باسم «حدتو التيار الثورى» وتبعه عدد كبير من قياداتها واعضائها..

ومع أنه عاد الى «حديتو» مرة أخرى، عضوا قاعديا، الا ان عددا ممن انسحبوا معه، تمسكوا ببقاء «التيار الثورى» الذى ظل قائما الى عام ١٩٥٥ عندما انضم -مع بقية المنظمات التى أنشقت عن «حدتو» فى تلك المرحلة- اليها ليشكل الجميع «الحزب الشيوعى المصرى الموحد».

وفى ١٥ مايو ١٩٤٨، اعلنت الاحكام العرفية، واطبقت المعتقلات أفواهها على مئات من المعتقلين، كان بينهم الشيوعيون.. وفى نهاية عام ١٩٤٨، ضبط شهدى ومعه احدى مطابع التكتل الثورى، وقدم الى محاكمة قضت بمعاقبته بالسجن لمدة سبع سنوات.

٣

وعندما آن لشهدى عطية الشافعى أن يغادر السجن- فى بداية عام ١٩٥٥- كانت سنوات الصدام بين الشيوعيين وحركة الجيش توشك على الأنتهاء، ليبدأ شهر العسل الأول بين الطرفين، الذى استمر حتى منتصف عام ١٩٥٨، قبل أن ينتهى ليبدأ الصدام الثانى العنيف، الذى استغرق خمس سنوات، استأنف الطرفان بعدها شهر العسل الثانى والأخير، الذى انتهى بوفاة عبد الناصر فى عام ١٩٧٠.

وفى شهور العسل، كما سنوات الصدام، كان الموضوع الأساسى للعلاقة بين الطرفين، هو منهج الحكم الذى كان عبد الناصر مقتنعاً بأنه السبيل الوحيد لتحقيق أهداف ثورته..

وكان قد استخلص من نشأته العسكرية، ومن المناخ الذى تكون فيه وعيه السياسى، ومن عضويته فى «مصر الفتاة» نتيجة خاطئة، ترى أن تعدد الآراء وتناقضها، مضيعة لوقت الشعوب، تصرفها عن الاهتمام الجدى بسبل نهضتها وتقدمها وأن السلطة المركزية القوية التى لاتعرف اختلافا فى الرأى، او تعددا فى الاجتهاد هى السبيل لنهضة الامم.. وهو ماكانت توحى به له- ولمفردات كثيرة من جيله كان من بينها بعض زملائه فى قيادة حركة الضباط الأحرار- الانجازات السريعة التى حققتها الأتاتوركية والنازية والفاشية فى صعودها، فانتقلت ببلادها من دول مهزومة وممزقة، ومتخلفة الى قوة صاعدة.. لذلك ظل- على امتداد حكمه-يحاول تحقيق مجتمع موحد، وحدة قسرية -أو إختياريه- تندمج فيه كل القوى، وكل الطبقات، وكل الأحزاب، وفيما بعد كل الدول العربية، فى كيان موحد الرؤية والاتجاه، يعنو لقيادته المنفرده ذات الطابع البطريركى، فتقوده الى تحقيق أهدافه فى انشاء، دولة صناعية مستقلة كبرى،.. وهو ماعبر عنه فيما بعد، حين أسف لانه لايجد تحت أصبعه زرا يستطيع بضغطة عليه، أن يحرك كل الناس لتحقيق أهدافه.

وكان البحث عن هذا «الزر» الوهمى، هو الذى خلق صدامات عبد الناصر الواسعة النطاق مع كل القوى السياسية المصرية، التى ساهمت فى تفكيك النظام القديم، وهز قوائمه على امتداد الاربعينات فأتاحت لتنظيمه الصغير أن يسقطه.. ومع أنه لم يكن صاحب النصيب الأكبر فى ذلك، الا أنه اصر على أن يكون البديل الوحيد للنظام المنهار- بايمان حقيقى بأنه صاحب الحق، ثم أن منهجه فى الحكم هو الأسرع والاكثر انجازا لاهداف الوطن..

ولعله بعض عبث التاريخ، أن كل القوى الوطنية التى شاركت فى التمهيد لثورة يوليو، قد صفيت فيمابعد- وبقسوة جلفة- بدنيا وسياسيا، على يد الثورة التى كانت بين صناعها.. وأكرهت على انهاء وجودها، والجلوس بين مقاعد المتفرجين او المصفقين بأمل أن يحقق ذلك الوحدة القسرية التى ينشدها ،فيهب الناس الى انجاز مايريد منهم انجازه.

وكان مما ساعد عبد الناصر على انجاز هذه المهمة، التى- لم تكن سهلة على أى حال- أن

اوراق من ملفات شهدى عطية فى السجون الكثيرة التى دخلها.

وزارة الداخلية
إدارة عموم الأمن العام
تذكرة إقامة
لشخص موضوع تحت مراقبة البوليس

حكمه كان «يصفى» وفى نفس الوقت يحقق شعارات القوى السياسية التى يصفيها وبتلك اللعبة الماكرة- التى ساهم فى وضع خطتها خبراء من المخابرات الامريكية طبقا لرواية مايلزكوبلاند- استطاع أن يحيد الجماهير فى معركة التصفية حيث كانت تهتم بالانجازات ولهس بالمنظمات، كما حقق حكمه معظم الشعارات التى كانت أعلامها خفاقة فى أبيات المنظمات الثورية فى الاربعينيات رغم أنه صفاها.

ولان وهم القدرة على دمج الجميع قسريا، دون شروط، يتصادم مع كل حقائق الواقع فى كل زمان وكل مكان، فان ذلك كله، لم يحقق ماتمناه عبد الناصر، فلم يجد «زرا» يعتمد عليه- بعد ان حطم الازرار المتمردة، التى تصر على التحرك بشروطها.- الا «القوات المسلحة» التى نشأ منها، وأجهزة الامن التابعة لها، أو المتوازية معها.. فأصبحت حزبه- أو زره- الوحيد، ونمت وتقوت فى خلال معركة التصفية التى شنتها على الجميع، الى أن أصبح عاجزا عن السيطرة عليها، وحين آن أوان المعركة الفاصلة، مع الأعداء الحقيقيين.من المستعمرين والصهاينة. تخلت عنه، لينهدم كل شئ على رؤوس الجميع.

وحتى الان وبعد اكتمال الظاهرة الناصرية، لم يثبت بشكل علمى أن الشيوعيين المصريين- فى مجموعهم- كانوا على خطأ فى استقبالهم المتحفظ لحركة الجيش، الذى تحول- بسرعة- الى عداء سافر استمر حوالى ثلاث سنوات، اذ الواقع أن التيارات العامة لرؤية منظماتهم للحركة، كانت تتوافق مع طبيعتها الغامضة - وخاصة فى سنواتها الأولى- العازفة عن التحالف مع الآخرين، والمتعددة الأوجه، والتى تضم قيادتها عناصر، اتهمت بعد ذلك بالصلات المريبة مع الجهات الأجنبية..

كانت «حدتو» على حق، حين انفردت بين المنظمات الشيوعية الست التى كانت قائمة آنذاك، باصدار منشور يدعو الجماهير للالتفاف حول حركة الجيش، ووزعته صباح يوم ٢٣ يوليو ذاته، اذ كانت قيادتها تعلم- عن طريق عدد من أعضاء قسم الجيش بها كانوا فى الوقت ذاته اعضاء فى حركة الضباط الأحرار بل وفى لجنتها القيادية- بموعد قيام الحركة، فكان منطقيا -وهى من المشاركين فيها- أن تعتبرها، «انفجارا» للحركة الشعبية فى أضعف نقطة فى استحكامات كتله أعداء الشعب» قاده تنظيم من تنظيمات البرجوازية الصغيرة»، وأن تحدد مهمة الشيوعيين بالنضال من أجل عزل هذه البرجوازية الصغيرة المتذبذبة عن نفوذ الاستعمار وأحزاب البرجوازية الكبيرة، لتظل فى اطار الحركة الشعبية..

ولم تظاهر حدتو فى هذا التأييد سوى منظمة صغيرة، هى «نواة الحزب الشيوعى المصرى» التى اعتبرت الحركة «ثمرة كفاح الشعب ضد الاستبداد والطغيان» وطالبتها بأن «تواصل مدها الثورى المتعاظم لتطهير أرض الوطن من الفساد، وتحرير شعبنا من الظلم الداخلى والخارجى».

ولم يكن المعارضون- فى مقدمتهم «الحزب الشيوعى المصرى» (الراية)- على باطل، اذ لم يكن لهم أعضاء بين ضباط الحركة ليتفاءلوا بها، وكانت تجربة الانقلابات العسكرية فى أمريكا اللاتينية وفى سوريا، لاتدعو الا للشك فى أن هذا «الانقلاب العسكرى» قد يكون من تدبير إحدى المخابرات الاستعمارية.. خاصة وأن قيادة الحركة، ظلت- على امتداد السنوات الثلاث الأولى- تراهن على أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة غير استعمارية، وترى أن باستطاعتها الاعتماد عليها فى الضغط على البريطانيين للجلاء، عن قاعدة قناة السويس، وفى تسليح الجيش، والحصول على معونات اقتصادية للتنمية، بل وفى تنظيم أجهزة المخابرات، ووضع مخطط لاستقرار السلطة، وهى اتصالات كانت تجرى جميعها عبر قناة للاتصال مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. فضلاً عن أنها فوق هذا كله لم تكن قد انجزت إلا القليل الذى لايعتد به. اذ لم يكن «إلغاء الالقاب» و«الغاء الطربوش» من برامج أى تنظيم شيوعى قبل الثورة!

وبصرف النظر عن الفاظ قاسية وتصنيفات

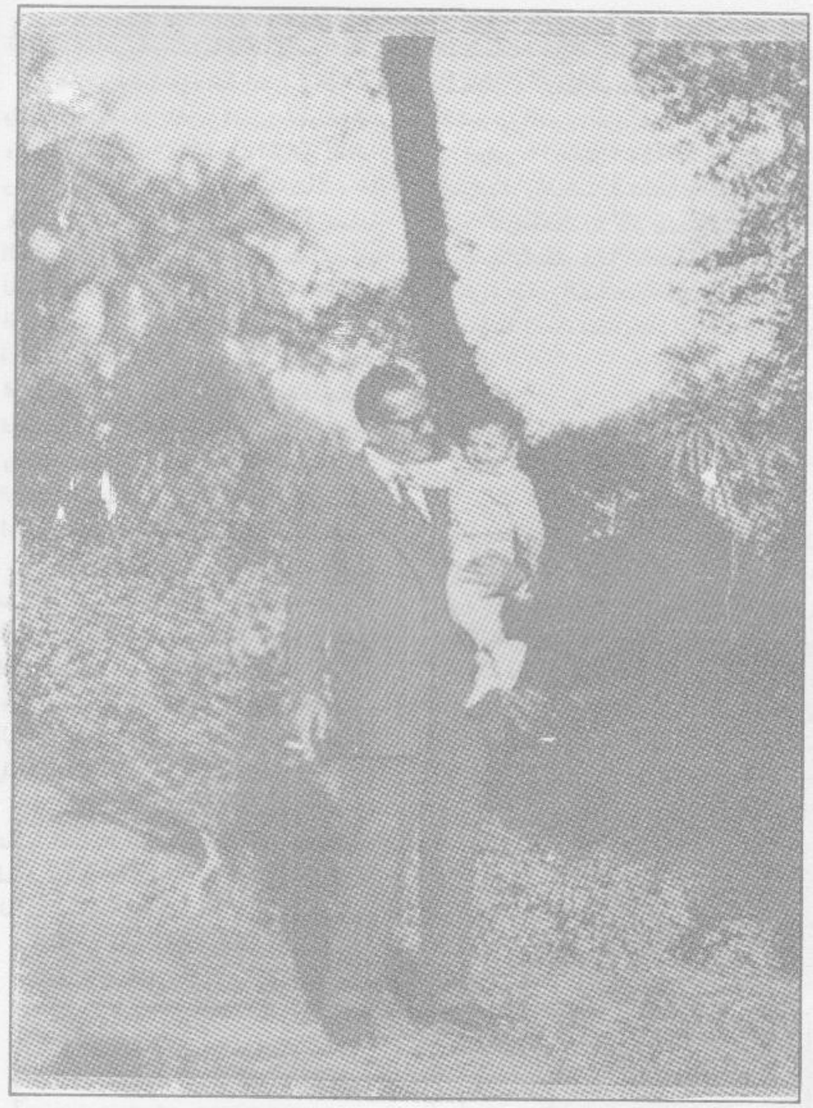

شهدى عطية مع ابنه الوحيد عثمان.. فى آخر صورة التقطت صباح اليوم الذى اعتقل فى مساء (٣١ ديسمبر ١٩٥٨)

غير حقيقية، تبادلها الطرفان- عبد الناصر والشيوعيون- مما يمكن اعتباره بعض ضرورات الصراع السياسى على الطريقة المصرية، فان موقف المعارضين كان يعكس تخوفا مشروعا من أن تكون هذه الثورة «ديكتاتورية عسكرية غاشمة ، تلعب دور البرجوازية الكبيرة فى تصفية الثورة، وتجر الشعب الى الاحلاف الاستعمارية، والى الحرب العالمية الثالثة»، لذلك طالب الشيوعيون المعارضون، وفى مقدمتهم «الحزب الشيوعى» «الراية» بعزلهم- ليس عن هؤلاء المستعمرين كما طالبت حدتو- ولكن عن الشعب، حتى لايستنفدوا طاقته الثورية..

ويلفت النظر أن الخلاف بين الشيوعيين المؤيدين والمعارضين لحركة الجيش، لم يحل دون أن تتحد وجهتا نظريهما حول برنامج ديمقراطى، يطالب بالغاء الأحكام العرفية، واطلاق حرية تكوين الأحزاب، واعادة الحكم الدستورى البرلمانى، وتشكيل جبهة وطنية لتحقيق هذه المطالب، وهى مطالب واصلوا اعلانها، وناضلوا من اجلها، فحفروا اسمهم بحروف من نور، فى تاريخ وطنهم، كمناضلين أشداء ضد القهر، ومن أجل الديمقراطية، وكانوا بذلك- مؤيدين ومعارضين- يحمون ثورة يوليو، من خطيئتها التى اضاعت فيما بعد كثيرا من ثمارها العظيمة.

ولعله من هزل التاريخ- أوجده- أن المحصلة النهائية للظاهرة الناصرية قد كشفت عن أن كلا من الشيوعيين المؤيدين والمعارضين كان يقول نصف الحقيقة، اذ ثبت- بعد زمن طويل- أنها ثورة وطنية فعلاً.. وديكتاتورية عسكرية حقا..

«الجماهير» صحيفة نادرة

ولم يصمد خط التأييد الا شهورا قليلة تهاوى بعدها، أمام المطارق التى وجهتها اليه حركة الجيش نفسها، فقد تصرفت بالمنطق الذى ساد بعد ذلك كل علاقتها بغيرها من المنظمات الجماهيرية والأحزاب، فهى لاتريد تأييدا مشروطا من أحد، لذلك عاملت مؤيديها من الشيوعيين بالطريقة الشائعة فى علاقات الحب من طرف واحد، فأخذت منهم ولم تعطيهم، بل ولم ترحمهم من مطارداتها البوليسية، أو معتقلاتها أو محاكماتها العسكرية، واستثنت

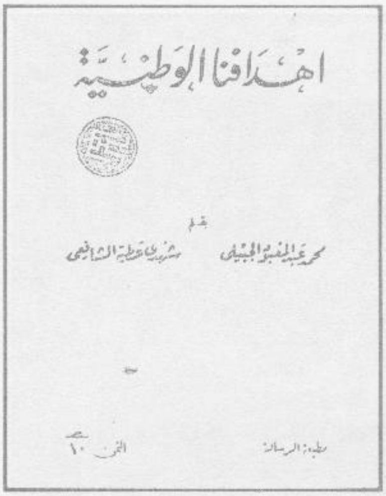

برنامج الشرارة

المسجونين منهم على ذمة قضايا ضد النظام الملكى من قانون العفو الشامل عن المسجونين السياسيين، باعتبار أن الشيوعية جريمة اقتصادية لاسياسية..

ثم أن الاجراءات العنيفة التى اتخذتها لتأمين نفسها، قد تجاوزت ذلك الى اجراءات كان من الصعب أن يتجاهل أحد دلالتها، اذ كانت موشرا على رفضها لكل شكل من أشكال المشاركة، والضيق بكل شكل من أشكال المطالبة، وقمع أى تحرك شعبى مستقل عنها، حتى لو كان يؤيدها، وهو مافعلته مع عمال كفر الدوار الذين حوكموا محاكمة بشعة اعادت الى الاذهان محاكمات دنشواى واعدم اثنان منهم هما خميس والبقرى مع انهما لم يقوما بشئ ضد الحركة ، بل كانوا يرفعون أعلام تأييدها والدفاع عنها.

وبعد سته شهور فقط من استيلاء الضباط الاحرار على السلطة، كان الدستور قد الغى، وكانت الاحزاب قد حلت، وكانت فترة الأنتقال قد اعلنت،وكان العسكريون الاعضاء فى حدتو قد أقصوا عن مجلس الثورة، وعن الجيش. وبدا أن العسكريين قرروا البقاء فى الحكم.. والانفراد به.. وعسكرة المجتمع كله بتطويعه لقانون الطاعة العسكرى المقدس: لاتناقش ونفذ الأوامر ولو كان من رأيك أنها خطأ.. ثم تظلم بعد ذلك!.

وهكذا انهار خط التأييد ، وتوحدت المنظمات الشيوعية - منذ يناير ١٩٥٣- حول المعارضة للحكم العسكرى، وتراوحت توصيفاتها له بين «الديكتاتورية» و«الفاشية» كما توحدت حول مطالبها الديمقراطية..

مصطفى خميس دفعت حدتو ثمنا باهظاً لتأييدها الضباط رغم قيامهم باعدامه

المجلس العسكرى الذى حاكم خميس والبقرى فى أول محاكمة عسكرية للمدنيين كان يضم عضوين من مجلس الثورة - هما عبد المنعم امين وحسن ابراهيم اعاد إلى الاذهان المصريين ذكرى محاكمة دنشواى التى لا تنسى.

٤

ماكاد «شهدى عطية الشافعى» يغادر السجن فى بدايات ١٩٥٥، حتى شارك فى القيادة المؤقتة لحدتو بعد أن عاد إليها وهو فى السجن- وكانت قيادتها الأصلية رهن الاعتقال، ومثلها فى مفاوضات الوحدة، التى كانت تجرى على التوازى بين القيادات الأصلية للمنظمات داخل السجون. وبين مندوبين للقيادات المؤقتة خارجها، واسفرت هذه المفاوضات عن اتحاد خمس منظمات، - اكبرها هى «حدتو» فى «الحزب الشيوعى المصرى المتحد» الذى تأسس فى فبراير ١٩٥٥، داعيا الى تكوين جبهة وطنية تقودها الطبقة العاملة وحزبها الشيوعى الموحد، لتقوم بثورة تحرر البلاد من الاستعمار الانجلو أمريكى، وتقضى على الطبقات المتعاونة معه، وتقيم جمهورية ديمقراطية شعبية.. وهى مقولات لم تكن تختلف من حيث الجوهر، عما كانت تقول به المنظمتان الكبيرتان اللتان لم تنضما لتلك الوحدة، وهما «منظمة الحزب الشيوعى المصرى» (الراية) و«طليعة العمال» التى عرفت فيما بعد باسم« حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى».

وبعد شهرين فقط من التبلور التنظيمى والتوحد السياسى، حول معارضة عبد الناصر، فوجئ الشيوعيون به، يحقق نقاطا هامة فى برنامجهم، ساحبا البساط من تحت اقدامهم، فعقد صفقة الأسلحة التشيكية، وشارك فى مؤتمر باندونج، واعترف بالصين الشعبية، وبرز دوره كزعيم وطنى معاد للاستعمار، وللأحلاف..

ومع أن الطابع غير الديمقراطى للحكم، كان مايزال قائما فى ظل فترة الانتقال، الا أن خط التأييد أخذ من هذه الاجراءات مبررا لكى ينتعش تدريجيا من جديد، الى أن أعلن عن نفسه صراحة فى ابريل ١٩٥٦، ثم حسم تأميم قناة السويس ومعركة العدوان الثلاثى كل تردد، فتقاربت الخطوط السياسية لمعظم المنظمات الشيوعية حول تأييد سياسة عبد الناصر.. وتواكب ذلك مع انهاء فترة الأنتقال، ليبدأ شهر العسل الأول بين الشيوعيين وعبد الناصر، الذى لم يكن مقدرا له أن يعيش، لأن ذلك كان ضد منطق الأمور..

وكما أن التوحد حول معارضة عبد الناصر، هو الذى سهل اتمام الوحدة بين المنظمات التى شكلت الحزب الشيوعى الموحد، فان انتقال «الحزب الشيوعى المصرى» (الرايه) الى تأييده، سرعان ما انتهى باندماج الاثنين فى «الحزب الشيوعى المتحد» الذى حرص على أن يؤكد فى بيان اعلانه أن «الشيوعيين هم أخلص المناضلين من أجل حماية حكومتنا الوطنية، ورئيس جمهوريتنا البطل الوطنى جمال عبد الناصر».. وبعد سبعة أشهر من هذه الوحدة، انضمت اليها ثالثة المنظمات الشيوعية الكبيرة، وهى حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى» وبذلك توحد الشيوعيون المصريون جميعاً لأول مرة فى حزب واحد، هو «الحزب الشيوعى المصرى» الذى أعلن فى ٨ يناير ١٩٥٨.

٥

وما كاد الشيوعيون المصريون- أخيرا- يتوحدون.. حتى تلاحقت الخطوات التى انتهت باعلان الوحدة المصرية السورية.. لتبدأ معها العواصف التى ستقضى على شهر العسل الأول، وتنهى بين ماتنهى- كل شئ: الوحدة بين الشيوعيين، والشيوعيين انفسهم، والوحدة المصرية السورية ذاتها.. ثم -فيما بعد- نظام عبد الناصر وانجازاته..ومع هؤلاء جميعا، حياة «شهدى عطية الشافعى» الذى كان قد استقر آنذاك- يناير ١٩٥٨- كعضو فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى.

أما فى ذلك الصباح- ١٥ يونيو ١٩٦٠- فكان يجلس بين صفوف القادمين من سجن الحضرة، ينتظر «التشريفة» التى أعدتها له «الحكومة الوطنية»، لكى تشارك فى زفاف الدم!

وذلك فصل آخر

البقية فى العدد القادم

صلاح عيسى

سياسة الأجور فى مصر:

الحكومة تتراجع عن زيادة الأجور والأسعار ترتفع فى الأسواق

هل توجد سياسة للأجور فى مصر؟ وما ملامح هذه السياسة ان وجدت؟ ومن يحددها؟ وما العلاقة بين الأجور والانتاج والأسعار ومستويات المعيشة؟ وكيف يمكن سد الفجوة الهائلة المتزايدة الاتساع يوما بعد يوم، بين الأجور والأسعار؟ وكيف تواجة الحكومة والعمال ونقاباتهم هذه القضية؟ وما هى العوامل الضرورية لايجاد توازن بين الأجور والأسعار؟

هذه الأسئلة وغيرها تتفجر بمجرد الشروع فى تحقيق أهم قضية تشغل بال حوالى ١٤ مليون من أصحاب الدخول الثابتة يعولون أكثر من ٤٠ مليون نسمة.. وهى قضية الأجور..

واليكم بعض الحقائق التى لايستطيع أحد انكارها.. فمن الأرقام الرسمية ومن الواقع اليومى فى حياة الناس تقول:

تضاعفت الأسعار فى المتوسط بنسبة ٦١٧٪ بين عامى ٧٦-١٩٨٨ بينما زادت الأجور بنسبة ١٠٠٪ وفقا لدراسات ادارة الأجور بوزارة القوى العاملة.

• تدهور نصيب الاجور من جملة الدخل القومى من ٥٠٪ عام ١٩٧٤ إلى ٣٣٪ عام ١٩٨٥. بينما زاد نصيب رأس المال من ٥٠٪ الى ٦٧٪ فى نفس الفترة.

• انخفضت قيمة الجنية أمام الدولار بنسبة ١٨٢٪ بين عامى ٧٩-١٩٨٩، مما جعل القيمة الحقيقية للأجور تنخفض بنفس النسبة.

• تبلغ نسبة التضخم سنويا- وفقا لبيانات البنك المركزى- ٢٥٪ بينما لاتتجاوز زيادة الأجور (الاساسية والمتغيرة) ٧٪ سنويا، أى أن الدخل الحقيقى ينخفض بنسبة ١٨٪ سنويا

• ان هناك تفاوت فى الأجور بين قطاع وآخر فمتوسط أجر العامل فى قطاع البترول أو البنوك مثلا يبلغ ثلاثة أو أربعة أضعاف متوسط أجر زميله فى الغزل و النسيج.. بل انه حتى داخل القطاع الواحد نرى هذا التفاوت وكما يقول شوقى أحمد عباس الموظف بالشركة العامة للانشاءات فان حوافز العامل فى شركات مواد البناء بحلوان تصل الى ٣٠٠٪ و٤٠٠٪ بينما فى شركته لاتتجاوز ٥٠٪ من الأجر الأساسى.

أما قطاع الاستثمار فهو خارج هذه الحسبة، فلا يوجد قانون يلزمه بشيء ولاضابط ولارابط، ويترك الأمر فيه للعرض والطلب فى سوق العمالة المكدس بثلاثة ملايين عاطل وفقا لأرقام الحكومة.

قوانين تجاوزها الصراع

ويرى عبد الحميد الشيخ أمين مكتب العمال المركزى بحزب التجمع ورئيس نقابة دار الشعب انه لاتوجد سياسة للأجور فى مصر، بل حالة من الفوضى والارتباك الشامل.. نعم يوجد القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للعاملين فى الحكومة، و٤٨ لسنة ١٩٧٨ للعاملين فى القطاع العام و١٣٧ لسنة ١٩٨١ لعمال القطاع الخاص، وكلها تتضمن جداول للأجور إلا أنها جداول ردئية ومتدنية.. وتجاوزتها الظروف، بل تجاوزتها الحكومة التى أصدرتها باعطاء حوافز ١٠٠٪ و ٢٠٠٪ فى بعض

الحالات، والحكومة تجاوزت هذه القوانين بضغوط من العاملين، فاضراب رابطة مأمورى الضرائب أسفر عن زيادة البدلات، واضراب النيابة الادارية كذلك. وضغوط الصحفيين أدت الى بدل مراجع، واضراب اسكو أدى الى صرف أجر الراحات الأسبوعية لقطاع الغزل والنسيج ومواقع أخرى خارج القطاع.. وهكذا، فالفئات الأكثر تحركا من العمال والموظفين تستطيع أن تحصل على أجور أعلى من الأقل تحركا..

المسلوق و «البروباجندا»

وبينما تسلق الحكومة ومجلس شعبها عشرات القوانين الدستورية وغير الدستورية فى ساعات حسب الطلب.. الا أنها تتعثر بالذات فيما يخص الأجور..

فى خطابه امام مجلسى الشعب الشورى يوم ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ أعلن الرئيس مبارك أنه عهد الى الحكومة باعداد دراسات خاصة برفع أجور ومرتبات العاملين بالجهاز الادارى للدولة، تمهيداً لعرضها على مجلس الشعب فى دورتة الجديدة (٨٨-١٩٨٩)

وفى ١٢ نوفمبر ١٩٨٨ نشرت «الأهرام» أن وزارة المالية بدأت فى اتخاذ الاجراءات لتدبير الموارد المالية لتنفيذ مشروع التعديلات بعد أن يصبح نهائيا بموافقة مجلس الشعب عليه، وأنه سيتم ربط الأجور بمستويات المعيشة وعدم تجميدها.

ونشرت الصحيفة الجدول الجديد للمرتبات متضمنا زيادة الحد الأدنى من ٣٥ إلى ٧٠ جنيها شهريا، وزيادة الحد الأقصى ليصل الى ٤٠٠ جنية شهريا..

وكان مثيرا أن هذا الحد الأقصى- وهو مرتب وكيل أول وزارة اقترب من المعاش لايكفى الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية للمعيشة له ولأسرتة (اذا كانت مكونة من ٤ أفراد) وبدون ترفيه أو ادخار محدود ولمواجهة ظرف طارىء كالمرض وما أشبه وذلك وفقا لدارسة اعدتها النقابة العامة للصناعات الهندسية.. ناهيك عن أصحاب الحد الأدنى للأجور. الغريب ان هذه التصريحات انطلقت فى نفس الوقت الذى أرسلت فيه الحكومة مذكرتها الى صندوق النقد الدولى تتعهد فيها للصندوق بتوفير ١٦٣٠ مليون جنية عن طريق زيادة أسعار

قوانين الأجور سقطت بتحركات العمال وقرارات الحكومة

البترول والكهرباء، ومنتجات القطاع العام والسكك الحديدية وتوفير أسعار الصرف، وزيادة رسوم التأمين الاجبارى وضرائب الاستهلاك وأرباح الشركات والأراضى وفرض رسوم على استخدام مياه النيل فى الرى، والوصول بالأسعار للمستوى العالمى عام ٩٤-١٩٩٥..

وقد بدأت الحكومة فعلا تنفيذ هذه التعهدات منذ أو اخر ١٩٨٨ تحت ستار من التصريحات المتوالية الكثيفة الدخان..

فى ١٦ يناير ١٩٨٩ صرح د. عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء وزير الدولة للتنمية الادارية، أن المشروع الجديد تدرسه الحكومة تمهيداً لعرضه على مجلس الشعب فى دورته الحالية (٨٨-١٩٨٩).

وفى ٢٢ أبريل ١٩٨٩ صرح رئيس الوزراء د. عاطف صدقى بأن مشروع الميزانية الجديدة للدولة يتضمن اصلاح هيكل الأجور فى الحكومة والقطاع العام.. وانه يبحث حاليا الموقف بالنسبة للاتصالات مع صندوق النقد والبنك الدوليين على ضوء المباحثات الناجحة التى جرت خلال زيارة الرئيس مبارك الأخيرة للولايات المتحدة.

وانتهت دورة مجلس الشعب المذكورة، ودورة أخرى (٨٩- ١٩٩٠)، ولم يعرض على مجلس الشعب بعد مشروع قانون الأجور...

فالحكام يريدون اقناع المحكومين بقبول الفجوة بين الأجور والأسعار كقبول القضاء والقدر.. والاستعداد لمزيد من الفقر والمجاعة والاندفاع الى هاوية الموت أو الانفجار!!

كل شىء يمكن تسهيله لأصحاب رؤوس

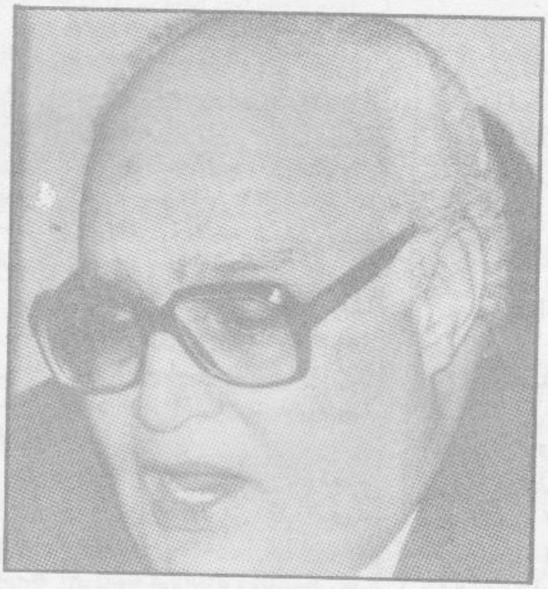

عاطف صدقى

الأموال، خاصة لو كانوا أجانب.. أما ان يتحدث المحكومون عن زيادة الأجور فان رئيس الجمهورية يقول لهم «مشروع قانون الأجور موجود، لكن نحتاج ٤٠٠ مليون جنيه، نجيبهم منين؟!»- خطاب أول مايو ١٩٨٩- أو يقول «ممكن أزود الماهية بكرة، أطبع ورق وأزود المرتبات لكن الأسعار هاتزيد تانى يوم- خطاب أول مايو ١٩٩٠.

وكأنه على الفقراء، وحدهم عبء سد العجز فى الميزانية، وعبء مكافحة التضخم الذى صنعته قوانين السوق الرأسمالى، رغم ما يدفعون من ضرائب واستقطاعات من أجورهم للدولة، وما يقدمونه وحدهم من أنتاج حقيقى للمجتمع!

ضم العلاوات للأساسى.

ويعلق شوقى أحمد عباس على ذلك قائلاً:

- فى كل مرة يعلن عن تطبيق القانون وزيادة الأجور نفاجأ بزيادة الأسعار بشكل كبير!! الحكومة أعلنت من ٣ سنين عن المشروع ده، وفى كل دورة لمجلس الشعب يعلن رئيس الوزراء أنه سيعرض القانون على المجلس، ولايتم ذلك، وفى النهاية تكتفى الدولة بصرف علاوة ١٥٪ من الأجر الأساسى وغير مضافة اليه لكى لاتزيد البدلات والحوافز، للعلم موظفو الدولة ٨٠٪ منهم مرتباتهم أقل من ١٠٠ جنيه أجر أساسى، فماذا ستفعل هذه العلاوة أمام ارتفاعات الأسعار، احنا عايزين نضم العلاوات الاجتماعية التى صرفت فى السنوات السابقة (٦٥٪) للأجر الأساسى طالما انهم لن يعرضوا مشروع القانون على المجلس. خاصة وأن ارتفاعات الأسعار ستلتهم هذه الزيادة أو تلك ولكن لعل ذلك يقلل من الفجوة الواسعة بين الأجور والأسعار.

مرتب وكيل الوزارة لايكفى الحد الأدنى لضروريات المعيشة

الحكومة تدفع العاملين الى الهاوية.. أو الانفجار

◆◆◆◆◆

دخول غير منظورة وجداول شكلية

مصطفى منجى وكيل لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب، وسكرتير الشئون الاقتصادية باتحاد العمال، يلفت النظر الى ظاهرتين خطيرتين فى موضوع الأجور:

· فهناك دخول غير منظورة فى مجالات عديدة لايتم سداد الضرائب عنها ولا التأمينات ولم تستطع الدولة أن تضع يدها عليها، بينما تضع يدها فقط على أجور العاملين بالحكومة والقطاع العام الذى يسدد وحده حوالى ٧٥٪ من حصيلة الضرائب الكلية للدولة.

· ان جداول الأجور للعاملين بالحكومة والقطاع العام تشمل الأجور الأساسية فقط، بينما تعددت نظم الحوافز منذ أكثر من عشر سنوات، ونظم الحوافز تخضع لمعيار «أجر مقابل انتاج» وبهذا المعيار فهى لاتمثل عبئا على الدولة لأنها جزء محدود من حصيلة الانتاج، وتحفز على مزيد من الانتاج، بشرط توافر مستلزمات هذا الانتاج، الا أن الخطر الحقيقى يأتى من أن المسئولين فى قطاعات عديدة أساءوا استخدام الحوافز وتصرفوا فيها دون ضوابط.

وينتهى مصطفى منجى الى ضرورة أن تتعامل الحكومة فى قضية الأجور بنظرة واقعية. فقد لجأت منذ أربع سنوات الى صرف علاوات اجتماعية بلغ مجموعها ٦٥٪ من الأجور الأساسية، دون أن تضيف هذه العلاوات الى الأجر الأساسى. وهذا الأسلوب سيمثل مشكلة كبيرة للحكومة والعمال اذا استجابت لمطلب اتحاد العمال باضافة العلاوات للأجر الأساسى من زاويتين..

· ان اضافة هذه العلاوات للأجر دفعة واحدة- كبديل عن اصدار القانون الجديد الذى لم يعرض على مجلس الشعب- سيترتب عليه عبء سداد ١١٪ من دخل العامل للتأمينات الأمر الذى يؤثر على دخل العامل الذى يتقاضى أجوراً متغيرة (حوافز وبدلات) محدودة-

· ان هذه الاضافة ستلزم الدولة بسداد الحصة المقررة على رب العمل (أى الدولة فى القطاعين العام والحكومى) للتأمينات الاجتماعية وهى ٢٢٪ (ضعف حصة العامل)

ولهذا يقترح مصطفى منجى أن تتم اضافة العلاوات الاجتماعية على الأجر الأساسى تدريجيا (بنسبة ٢٠٪ سنويا مثلا) فيكون ممكنا للعامل والدولة سداد حصتهما فى التأمينات ويساهم ذلك فى زيادة نسبة المعاشات، ويحول جزءا من الدخل المستهلك الى دخل مدخر.

نفس الرأى كانت اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى قد وصلت اليه فى أواخر العام الماضى، فذكرت فى تقرير رفعته للأمانة العامة للحزب الحاكم أنها ترفض زيادة المرتبات فى مشروعى قانونى العاملين اللذين صرح رئيس الوزراء والوزراء اكثر من مرة بأنهما سيعرضان على مجلس الشعب وانه جارى تدبير التمويل اللازم لهما.. وأكدت اللجنة الاقتصادية بالحزب الحاكم على ضم جزء من العلاوات الاجتماعية للمرتب الأساسى للعامل

◆◆◆◆◆◆◆◆◆

أمين مكتب العمال بالتجمع:

التنظيم النقابى يكتفى بالتوصيات ولايتحمل مسئوليته كقيادة للعمال.

مما يزيد دخول العاملين بطريق غير مباشر، حيث ستزيد نسبة طبيعة العمل والحوافز والاضافى.

الحد الأدنى للأجور

كان الحد الأدنى للأجور ١٢ جنيها شهريا عام ١٩٧٤، تم زيادته عام ١٩٨٤ ليصل الى ٢٥ جنيها.. ثم وصل الآن الى ٣٥ جنيها.. وهذا الحد الأدنى، وبافتراض أنه سيصل بالحوافز والبدلات الى ٧٠ جنيها شهريا للعامل- كما يقول أحمد عبد السلام عضو مجلس الأدارة المنتخب بالشركة العامة للانشاءات وعضو اللجنة النقابية- لايمكن أن يكفى لسد جزء من الاحتياجات الضرورية للعامل ومن يعوله فى كل هذا الغلاء الفاحش.

فى دراسة أعدتها ادارة الأجور والاسعار بوزارة القوى العاملة عام ١٩٨٥، جاء أن الاحتياجات المادية للفرد تتكلف ٤٠ جنيها شهريا بأسعار ١٩٨٤ (أى أن احتياجات الأسرة من ٤ أفراد لاتقل شهريا عن ١٦٠ جنيها).

وفى دراسة أعدتها النقابة العامة للصناعات الهندسية فى بداية العام الماضى تبين أن احتياجات الأسرة خمسة أفراد لاتقل شهريا عن ٤٠٠ جنيه.

أما مشروع الحكومة الجديد، والذى يرفض الحزب الوطنى عرضه على مجلس الشعب، ويرى استبداله بضم جزء من العلاوة الاجتماعية للأجر الأساسى، فيتضمن زيادة الحد الأدنى للأجور من ٣٥ إلى ٧٠ جنيها.. ورغم ذلك يملأ الحطام الدنيا ضجيجا ويصرخون «تجيب موارد منين- التضخم.. عجزالموازنة»!!

يعلق أحمد عبد السلام على ذلك بسيل من التساؤلات؟

- ما ذنب الفقراء فى عجز الموازنة، وهم ينتجون ويسددون للدولة حقها من ضرائب وخلافه أولا بأول؟ ولماذا لايأتى العجز الاعلى دماغ الفقراء؟ ولماذا لاتحاول الحكومة الابتعاد عن قرارات صندوق النقد والبنك الدوليين ولاتعتبرها أوامر واجبة النفاذ؟ ولماذا لاتتجه الى الاعتماد على الذات من خلال خطط تنمية حقيقية؟ وما هى ثمار الخطط الماضية بالنسبة للفقراء؟ اننا فى عنق الزجاجة منذ

• العمال يطالبون ب

- حد أدنى للأجور يبقى على حياتنا
- علاوة سنوية تتناسب مع ارتفاع الأسعار
- ضغوط عمالية لاصلاح هيكل الاجور
- مجلس قوى للأجور والأسعار.

عام ١٩٨٠ (والمفروض انه كان عام الرخاء كما وعد الرئيس السابق) والا متى سيظل الفقراء فى عنق الزجاجة هنا؟ بينما الشوارع تمتلىء بسيل من السيارات القارهة التى يخيل لمن يراها أننا فى واشنطن؟!

اليائسون من الكلام.

فى مقهى بميدان المحطة بحلوان التقيت بأحد عمال الحديد والصلب، بعد التعارف رفض ذكر اسمه قائلاً «أنا مش خايف على نفسى، لكن ورايا ٤ عيال خايف عليهم، وبعدين مفيش فايدة من الكلام ولا حتى الفعل فى موقع واحد، لافايدة إلا بصحوة عمال مصر كلهم.. عندنا فى الشركة الزميل عبد الحى قتلوه بالرصاص وهو واقف بيشتغل لما اقتحموا الشركة لفض اعتصام أغسطس الماضى.. أما عن الأجور فكل شىء واضح، الحلال بين والحرام بين، ولايمكن العامل يقدر يعيش بأقل من أجر.. اجنيه شهرياً

• هل يكفى.. اجنيه لسد الاحتياجات الأساسية للعامل وأسرته اذا كانت من ٤

عاطف عبيد

أفراد؟ وكيف حسبتها؟

«أنا قصدى ١٠٠ جنيه أجر أساسى، بالحوافز والبدلات يوصلوا حوالى ٣٠٠ جنيه، ودول يادوب يكفوا الاحتياجات الضرورية من غير فسح أو ترفيه أو شيل قرشين للطوارىء، يعنى لعلاج عيل لو مرض أو أى ظرف سيىء لاقدر الله»

• وكيف يتحقق هذا المطلب اذا لم يتحرك الناس لتحقيقه؟

- لو عندنا نقابات حرة نوصل للى احنا عايزينه.

ويؤكد شوقى عباس كلام زميله فى الحديد والصلب بأن الحد الأدنى الضرورى للأجر يجب ألا يقل عن ٣٠٠ جنيه شهريا.

حدود القانون

ويرى مصطفى منجى أن أى قانون سليم للأجور يجب أن يقتصر على مبادىء عامة وأساسية وضوابط دون الدخول الى تفاصيل يمكن أن يتجاوزها الواقع بعد شهور، من هذه الأساسيات مثلا تحديد الحد الأدنى للأجور طبقا للاحتياجات الحقيقية لمواقع الانتاج أو الخدمات، ونسبته للعلاوات الدورية تتفق ونسبة التضخم الموجودة لموازنة ارتفاع الأسعار، وتقنين السلم الوظيفى ودمج الدرجات الوظيفية فى ثلاثة مستويات، وأن ينشأ لكل وحدة أقتصادية نظام للتكاليف يسمح باعطاء المعايير السليمة فى تكلفة الانتاج، آخذا فى الاعتبار تكلفة الأجور، بدلا من الدعاوى الموجودة حول ضعف الانتاجية وارتفاع تكاليف الأجور فى مصر دون معايير، حتى نصحح مسار الادارة ويسهل المحاسبة على باقى عناصر التكلفة (مدخلات الانتاج)

سياسة جديدة للأجور

والواقع أن مشكلة الأجور أصبحت مشكلة مزمنة من فترة طويلة.

فلم يمض عامان على بدء تطبيق سياسات الانفتاح الساداتى لصالح رؤوس الأموال الأجانب والمصريين، حتى بدأت مظاهر الخلل فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية تطفو على السطح واضحة تماما.. ويسجل مؤتمر الأجور والأسعار الذى عقده الاتحاد العام لنقابات العمال فى ٢٨-٣٠ ديسمبر ١٩٧٦ فى مقدمة توصياته «ان سياسات الأجور والأسعار والضرائب والحوافز والبدلات فى مصر يسودها الاضطراب والخلل، وأن الحاجة أصبحت أكثر الحاحا من أى وقت مضى الى حفظ التوازن بين الأجور والأسعار.. ان هيكل الأجور فى مصر غير متناسق وينطوى على عدة تناقضات هى فى جملتها لاتخدم مجموع الشعب وبلغت فى ظله حياة الكادحين حداً لايحتمل ولايطاق. وان العاملين بأجر أصبحوا أكثر من غيرهم يتحملون ما لايطيقه بشر، ولقد آن الأوان لتصويب هيكل الأجور وتصحيحه حتى يتحقق بالفعل مبدأ تذويب الفوارق بين الطبقات ولايزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً»

ومنذ هذا العام لم تخل توصيات الجمعيات العمومية السنوية لاتحاد النقابات من فقرات بنفس المعنى حول الأجور والأسعار فماذا فعل اتحاد النقابات الذى يضم فى عضويته ٣ مليون عامل، لتحقيق هذا التوازن وتصويب هذا الهيكل؟

يقول سيد عبد الراضى عضو اللجنة النقابية للعاملين بشركة الحديد والصلب: منذ بدأ صدور قوانين للأجور فى ١٩٦١ وتولى الدولة اصدار قرارات سيادية وقوانين بهذه الشأن، بدأ التنظيم النقابى يتخلى عن دوره فى هذا المجال ويكتفى بتوجيه توصيات ومطالب للحكومة.. واقتصر دوره على الجانب الخدمى والترفيه والجانب الانتاجى. ورغم التحول فى تركيبة الدولة فى السبعينات، وانحيازها السافر للرأسماليين وأصحاب الأعمال، ظل التنظيم النقابى سائرا بنفس مفهوم ان الدولة هى راعية مصالح العمال، خاصة مع تقليص دور اللجان النقابية بقوانين النقابات التى صدرت عام ١٩٧٦ وتركيز السلطة النقابية فى يد النقابات العامة ومجلس ادارة اتحاد النقابات.

القيادة القومية للطبقة

والحكومة- كما يقول عبد الحميد الشيخ- لن تتجه لاصلاح هيكل الأجور الا بضغوط جماهيرية، والضغوط الحالية تأخذ

زادت الاسعار ٦ مرات اكثر من زيادة الأجور

أشكالا جزئية متفرقة نتيجة لغياب القيادة القومية للطبقة العاملة التى تقود عملية ضغط شاملة على الحكومة لتغيير سياساتها فى هذا المجال. واتحاد النقابات فى هذا الشأن لايؤدى دوره المطلوب، ويكتفى باصدار توصيات عامة، والمفروض أن دوره هو التوصل لاتفاقات عامة تشمل كل الطبقة العاملة. وأعتقد أن هذه الطبقة هى الوحيدة القادرة على تنظيم صفوفها وممارسة ضغوط حقيقية على الحكومة بشرط أن ينهض تنظيمها النقابى بمسئوليته. وهذه الضغوط مشروعة قانونا ودستورا، وفقا للقوانين المحلية والدولية. خاصة فى اطار المشروعية الممنوحة للرأسمالية فى رفع الأسعار، كما شاءوا، فلم لا يملك العمال حريتهم فى تحديد سعر السلعة الوحيدة التى يملكونها وهى قوة عملهم؟

الاضراب والتفاوض

• فماذا يقول مصطفى منجى أحد قادة التنظيم النقابى للعمال؟

- يرى منجى اننا فى مصر نحتاج الى التأكيد على مبدأ المفاوضة مع الحرص على استمرارية العمل باعتباره المصدر الأساسى للدخل، فالمفاوضة- لا الاضراب- تضمن الاستقرار وعدم تعطيل الانتاج ومعالجة المشاكل. وضرب منجى مثلا باليابان قائلاً «التنظيم النقابى هناك والعاملون يرفضون تماما مبدأ تعطيل العمل ويفاوضون من أجل مزيد من ساعات العمل لتحقيق مزيد من الدخل»

• قلت له «دعنا نتكلم عن مصر.. كما أن الاضراب سلاح من أسلحة التفاوض يستخدم فى انجلترا و فرنسا وأمريكا وكل البلاد الرأسمالية والاشتراكية.. فماوسائل التنظيم النقابى المصرى لتحقيق نتائج ملموسة عبر التفاوض؟»

- لابد من وجود لجان التفاوض من خلال قانون، يكون أطرافها رب العمل والنقابة وعضو محايد له صفة التحكيم (عنصر قضائى) وهذا العضو المحايد يكون قراره ملزما للطرفين. وهذا كان معمولا به فى مصر

عبد الحميد الشيخ

تحت مايسمى بأحكام العدل، وكانت أحكاما نهائية لاتقبل الاستئناف، وتم تعديل القانون لتصبح أحكام توفيق وعدل قابلة للاستئناف، مما يسمح بتداول القضايا فى المحاكم عبر سنوات طويلة مما يؤدى لعدم استقرار العملية الانتاجية.

وبعد...

اتفق الجميع على الدور الذى يجب ان يلعبه التنظيم النقابى كمفاوض جماعى، وقيادى للطبقة العاملة..

ولكن.. مازال الاختلاف قائما حول أسلحة التفاوض..

وهل تشمل أساليب الضغط الجماعى كالاضراب والاعتصام والتظاهر- ككل بلاد الدنيا- أم تقتصر على مطالبة الحكومة واصدار التوصيات..

واتفق الجميع على أن تشمل قوانين الأجور المبادىء العامة..

• حداً أدنى للأجور يضمن احتياجات العامل وأسرته، يقدر على أساس سلة من السلع والخدمات تبقى على حياة العامل وأسرته مقابل ٧ ساعات عمل.

• علاوة مستوية تتناسب مع زيادة الخبرة والكفاءة، ومستوى ارتفاع أسعار سلة السلع والخدمات الأساسية، يحددها جهاز قومى للأجور والأسعار تشارك فيه الحكومة وأصحاب الأعمال والتنظيم النقابى للعمال.. ويضيف اليها أحمد عبد السلام ممثلين للأحزاب والمجالس الشعبية المنتخبة.

• الأجر المتساوى للعمل المتساوى مع ترك حرية للمفاوضة الجماعية بين مستويات التنظيم النقابى وأصحاب الأعمال حول الأجر المقابل للعمل الاضافى وزيادة الانتاج وظروف ومخاطر المهنة.

حسن بدوى

أحلام اقتصادي مصري

عندما بدأ الناس، منذ بضعة أشهر يتكلمون عن مستقبل مصر فى التسعينات بدت صورة الاقتصاد المصرى قاتمة للغاية، ومن ثم كان من النادر جدا أن تجد من الاقتصاديين المصريين، أو غيرهم، من يتكلم بتفاؤل عن مستقبلنا الاقتصادى.

كانت هناك،ولاتزال، مشكلات التضخم والبطالة والعجز المزمن فى ميزان المدفوعات وفى ميزانية الدولة وتراكم أعباء الديون وانخفاض معدل النمو.. الخ. ان أى شخص اذن، يحاول التكهن بما ستأتى به التسعينات للاقتصاد المصرى لابد أن ينتهى الى التشاؤم.

سألت نفسى عما كان عليه الحال فى بداية الثمانينات. فلو ان شخصا يقف فى مطلع الثمانينات حاول أن يتنبأ بما سيكون عليه الاقتصاد المصرى خلال ذلك العقد، فكيف يكون، مع الأرجح، موقفه؟ كانت الصورة تبدو زاهية من نواح كثيرة كان الدخل القومى ينمو بمعدل سنوى لم تعرف مصر مثله لعشرات من السنين، بل كان من أعلى معدلات النمو فى العالم بأسره فى ذلك الوقت. وكانت العملات الاجنبية تتدفق على مصر بمعدل غير مسبوق أيضا: تحويلات المهاجرين، وايرادات البترول، وايرادات السياحة وقناة السويس.. الخ صحيح أن مشكلة الديون كانت قد بدأت تثير الكثير من القلق، والصادرات غير البترولية لم تكن تسير سيرا حسنا، وكان هناك العجز المستديم فى ميزانية الدولة ولكن البطالة لم تكن تمثل مشكلة مع انفتاح فرص الهجرة أمام المتعلمين والاميين على السواء، وكان معدل التضخم أقل بكثير مما هو الآن. كان من الممكن اذن للاقتصادى فى مطلع الثمانينات أن يرسم صورة تتسم بالتفاؤل بما سيكون عليه الاقتصاد المصرى فى الثمانينات.

فماذا كانت الصورة فى مطلع السبعينات؟ تشاؤم على طول الخط كان الاقتصاد المصرى يمر منذ حرب ١٩٦٧ بركود شديد الوطأة. بترول سيناء، قد ضاع بسبب الحرب، قناة السويس مغلقة بسبب الحرب أيضا، السياحة متوقفة، أيضا بسبب حالة اللاحرب واللاسلم، ناهيك عن الاعباء الاقتصادية التى فرضتها حرب الاستنزاف والاستعداد لاسترداد سيناء. كان أى شخص يحاول التنبؤ بمستقبل مصر فى السبعينات، وهو يتطلع اليها من سنة ١٩٧٠، لابد أن يرسم صورة قاتمة للغاية.

فلنعد عشر سنوات أخرى الى الوراء. نجد أن الصورة كانت مختلفة تماما فى ١٩٦٠. كل شئ كان يدعو للتفاؤل: مصر تبدأ خطة خمسية طموحة لأول مرة فى تاريخها، وقد استعادت قناة السويس منذ أربع سنوات وبدأت تحصل على ايراداتها، معدل نمو مرتفع (حوالى ٦٪ سنويا) منذ تأميم القناة، تمصير ثم تاميم للملكيات الاجنبية، اصلاح زراعى ناجح لم يترتب عليه تدهور فى الانتاجية، حالة معنوية مرتفعة للغاية بعد انتصارنا فى معركة تأميم القناة، اتحاد مصر وسوريا وتأكيد لزعامة مصر للعرب والعالم الثالث.. الخ كل شئ كان يبدو مشرقاً للغاية فى ١٩٦٠، والارجح، كما بدا الأمر فى ١٩٦٠، أن الستينات سوف تكون سنوات مباركة.

قد نستمر فى هذا التمرين المثير وقد نجد تكراراً لنفس النمط فى مطلع الخمسينات، ثم فى مطلع الاربعينات، ومطلع الثلاثينات ثم العشرينات .. الخ فماذا بنا نجد أن الصورة فى بداية كل عقد من حيث استدعائها للتفاؤل أو التشاؤم بمستقبل الاقتصاد المصرى، هى عكس الصورة فى بداية العقد الذى يليه، وهكذا فان تفاؤل ١٩٦٠ يعقبه تشاؤم ١٩٧٠ ثم تفاؤل ١٩٨٠ ثم تشاؤم ١٩٩٠.

ليست هذه هى نهاية القصة. فسوف يلاحظ القارئ ببعض التأمل أنه فى منتصف كل عقد، يحدث مايعكس الاتجاه ويحوله الى الاتجاه المضاد تماما، وهذا هو السبب فى ان الصورة فى نهاية العقد تصبح مضادة لما كانت عليه فى بدايته.

فاذا بدأنا بالستينات، حيث بدا الوضع الاقتصادى مشرقا فى مطلعها، نجد أنه فى منتصف الستينات بدأت المتاعب والنكسات تتوالى على الاقتصاد المصر فى ١٩٦٥ أعلنت الولايات المتحدة عن وقفها للمعونات الاقتصادية لمصر، وفى ١٩٦٧ قامت الحرب المشئومة وترتب عليها مانعرفه من كوارث اقتصادية.

فى ١٩٧٠ بدأ الوضع الاقتصادى، كما أشرنا، مظلما للغاية، ولكن فى منتصف السبعينات أشرقت الامور فجأة، عادت قناة السويس، وعاد بترول سيناء الذى كان سعره قد ارتفع بشدة، وبدأ تدفق الهجرة المصرية الى دول الخليج وليبيا، بما فى ذلك هجرة العمالة وفائض العمل الزراعى، بمعدلات مرتفعة للغاية، وتدفقت التحويلات الى مصر، كما بدأت السياحة تزدهر وتلا ذلك ارتفاع جديد فى أسعار البترول.

فى ١٩٨٠ بدا الوضع مشرقا، ولكن انعكست الآية فى منتصف الثمانينات. انخفاض رهيب فى أسعار البترول صاحبه انخفاض فى معدل الهجرة وركود فى التحويلات وايرادات قناة السويس، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة.. الخ

هانحن الآن فى مطلع التسعينات، والصورة تبدو قاتمة للغاية افليس من حقنا ان نقول ليست هذه الاشدة ستزول.

فلنصبر خمس سنوات أخرى وسوف تتعدل الصورة تماما، وتشرق الشمس وتعم البهجة الجميع، وندخل عشر سنوات على الأقل من الرخاء الاقتصادى العميم.

لن يخفى على القارئ أن هذه الطريقة فى التفاؤل غير مقنعه بتاتا، فاولا: هذه القراءة للتاريخ الاقتصادى المصرى لن يوافق

عليها الجميع هناك من سيقول «إن الوضع فى ١٩٨٠ كان يدعو للتشاؤم لا للتفاؤل، بعكس ماتقول، فقد كان فساد سياسة السادات واضحا للجميع. وهناك آخرون، من مدرسة سياسية مختلفة سيقولون إن كل شئ فى ١٩٦٠ كان يدعو للتشاؤم لا للتفاؤل، بعكس ماتقول فمن الذى يمكنه أن يتوقع خيرا من رجل أخذ يعادى الغرب لهذه الدرجة ويؤمم ممتلكات الاجانب والاصلاح الزراعى لم يكن ناجحا كما تزعم، والوحدة مع سوريا كانت بداية الخراب.. الخ».

ولكن حتى بفرض أن قراءتى السابقة للتاريخ الاقتصادى صحيحة، بل وحتى لو استطعنا أن نتبين نفس النمط من تتابع لحظات التفاؤل والتشاؤم على هذا النحو، ولو لمائة سنة الى الوراء، فما الذى يمكن أن يثبته ذلك؟ على أى أساس يمكن أن نتوقع أن يحدث فى المستقبل مثل ماحدث فى الماضى مادمنا لانملك نظرية تشرح الاسباب التى أدت الى هذا التتابع بين فترات الازدهار والانحسار؟

لهذا رحت أبحث عن أسباب أخرى للتفاؤل. فعثرت على سبب آخر، قد يكون أحسن حظا من سابقه، وهو على أى حال له شبهة «العلم» اكثر مما لسابقه، اذ أنه يقوم ليس فقط على قراءة التاريخ، بل وعلى تحليل لأسباب الظواهر محل البحث.

قلت لنفسى ان التاريخ الاقتصادى المصرى خلال المائتى عام الماضيتين، عرف فترتين زاهرتين من النمو الاقتصادى السريع، وتغير البنيان الاقتصادى فى الاتجاه الصحيح، وتسارع حركة التصنيع، واقترنتا كذلك بدرجة عالية من الاستقلال الاقتصادى وارتفاع مستويات المعيشة لفئات الدخل الدنيا. هاتان الفترتان هما الفترة الناصرية، وعلى الاخص فيما بين حرب السويس وحرب ١٩٦٧، وعصر محمد على، وعلى الاخص فيما بين ١٨٢٠ و١٨٤٠. قلت لنفسى أيضا ان هاتين الفترتين اقترنتا بوضع معين فى العلاقات الدولية سمح لمصر بدرجة عالية من المناورة وحرية الحركة.

فى عصر محمد على كان توازن القوى بين الدولتين العظميين فى ذلك الوقت انجلترا وفرنسا، يسمح لدولة كمصر ان تحتفظ بدرجة عالية من الاستقلال ازاء كلا الدولتين دون أن تخشى عدوانا من أى منهما وفى عصر عبد الناصر كان الوضع مماثلا فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولتين العظميين فى ذلك الوقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الامر الذى سمح لعبد الناصر بأن يتلقى المعونات من كلا المعسكرين بشروط بالغة اليسر، فى الوقت الذى كان يتمتع فيه باستقلال ارادته السياسية عن كل منهما. على أنه فى كلا الفترتين يمكن أن نلاحظ أيضا أن الاهمية النسبية لمصر، اقتصاديا وسياسيا، كانت منخفضة من وجهة نظر الدول العظمى. كان عصر محمد على هو عصر الثورة الصناعية فى او ربا وتعاظم فرص الاستثمار والتسويق داخل أوربا نفسها. لم يكن للدول العظمى فى ذلك الوقت فائض يذكر من رأس المال يبحث عن فرص للاستثمار خارج اوربا والولايات المتحدة. او فائض هام من السلع يبحث عن فرص للتصدير خارجها. فلما انتهت هذه الفترة، ووجد هذا الفائض الكبير من رأس المال والسلع، وجهت اوربا مدافعها نحو محمد على وسقط نظامه على النحو الذى نعرفه بمعقد معاهدة لندن فى ١٨٤٠.

شئ مماثل يمكن أن نلاحظه على عصر عبد الناصر. كانت تلك الفترة الذهبية (٥٦-١٩٦٧) فى تاريخ مصر الاقتصادى، هى أيضا فترة انكباب من اوربا على نفسها، وهى تمثل العقد الاول التالى لتكوين السوق الاوروبية المشتركة وفترة تعاظم فرص الاستثمار والتسويق داخل اوربا نفسها، ليس فقط امام الدول الاوربية نفسها ولكن أمام الولايات المتحدة أيضا فى هذه الفترة يمكن أن نتكلم أيضا عن «انخفاض نسبى فى الاهمية النسبية لكثير من دول العالم الثالث اقتصاديا وسياسيا، الامر الذى سمح لهذه الدول، وفى مقدمتها مصر، بدرجة عالية نسبيا من حرية الحركة والاستقلال كان هذا ليس فقط عصر عبد الناصر فى مصر بل وأيضا عصر نهرو فى الهند، وسوكارنو فى اندونيسيا، ونيكروما فى غانا، وتيتو فى يوجوسلافيا، وبن بلا فى الجزائر.. الخ.

هل يمكن أن نقفز من هنا الى القول بأن أفضل عهود مصر الاقتصادية فى العصر الحديث على الاقل، هى تلك التى تنشغل فيها عنا الدول الكبرى ولاتكون فيها لمصر جاذبية كبيرة فى نظر تلك الدول؟ هل أفضل مايمكن أن يحدث لمصر اقتصاديا هو ان يحلوا عنا وينشغلوا بأمورهم الخاصة عن أمورنا؟

اذا كان ذلك كذلك، الا يمكن أن يستبشر المرء خيرا مما يحدث الان فى أوروبا الشرقية، التى تتحول اليها الان أنظار أوربا الغربية والولايات المتحدة وينتظر الجميع ان تتجه اليها الاستثمارات والمعونات والسلع، فيقل اهتمامهم بأمرنا ويتركونا (ولوجزئيا) وشأننا؟ الا يمكن أن يكون هذا الذى يشكو منه ويخشاه الجميع فاتحة خير جديد على مصر؟ اذا صح هذا فاننا نكون مع بداية التسعينات، وبعكس مايتوقع الجميع، على عصر هو أقرب الى الناصرية منه الى التبعية والانفتاح وبيع القطاع العام .. الخ

قد تكون هذه الطريقة فى التفكير بدورها غير علميه، وهى قطعاً لاتقوم على أساس علمى أوتوثيق قاطع الدلالة بل قد تكون هذه الطريقة فى التفاؤل، كسابقتها ،أقرب الى الحلم منها الى العلم. ولكن هل الحلم عمل محرم تماما على الاقتصادى؟ اليس من حق الاقتصادى أن يحلم أحيانا مثل بقية الناس؟

جلال أمين

محمد على

توازن القوى

جمال عبد الناصر

انشغال اوربا بشئونها

تقرير

الفساد يهدد الاقتصاد الوطني

فروق بين فساد وفساد.. ويكمن الفرق فى مدى شموله واتساع نطاقه، وتوفر مسبباته بكل مجتمع.. ولهذا تختلف قوة الفساد من مجتمع لآخر.

والفساد فى مصر له خصوصيته فى عصرنا الراهن وبالذات مع سنوات الانفتاح والباب المفتوح. مروراً بفساد الاقتصاد الذى ساعد على ظهور توفيق عبد الحى، فعصمت السادات، حتى قضية الرشوة الكبرى بوزارة الاقتصاد، والذى أدين فيها وكيل أول وزارة الاقتصاد أحمد وفائى سعيد ووكيل الوزارة محمود أبو الوفا وعدد من العاملين بالوزارة.

والمتابع لقضايا الفساد بالمحاكم والنيابات يدرك للوهلة الأولى أن مصر وصلت لمرحلة خلل تهدد المجتمع بالانهيار.. خاصة عندما وصل الفساد إلى أعضاء البرلمان وأصبح عدد منهم عوامل مساعدة أو مشاركة فيه.

مرحلة تحتاج لوقفه

ففى تقريرها الأخير والربع سنوى تقول الرقابة الادارية، أن قضايا الانحلال الادارى والفساد الاقتصادى وصلت لمرحلة خطر، تحتاج لوقفه للنظر فيما يحدث بمصر بكافة هيئاتها ومؤسساتها، حتى لو وصل الأمر لاجراء تعديلات قانونيه، واستصدار قوانين تحكم القبضة على العناصر المساعدة للفساد، بعدما أصبح الخطر مهددا للاقتصاد القومى.. ومبشرا بانهيار المجتمع على كل من فيه..

ويصف مسئول كبير بالرقابة الادارية إنتشار الفساد بمصر خلال السنوات القليلة الماضية، بأنه قضية العصر والتى تمثل منحدرا خطيرا يهدد المجتمع المصرى لعصر تحكمه الهمجية والنهب لكل ماهو متاح، دون مراعاة لمصلحة البلاد، لغياب عناصر الضبط والمحاسبة.. ويضيف أن غياب القدوة من «الحكام والرؤساء» العامل الأول لزيادة تفشى الفساد بكل أنواعه بين صغار الموظفين.

وفى جمعيه عموميه لاحدى شركات القطاع العام وقف فاروق عنانى مراقب الجهاز المركزى للمحاسبات مخاطباً الحاضرين «إن المسئولين تحولوا الى مجموعة من المنتفعين كل مايهمهم كسب المال الحرام بأى وسيلة، وتحول الأمر لملعب كرة.. خذ وهات.. شيلنى وأشيلك.

البرلمانيون متهمون

ورصد تقرير الرقابه الربع سنوى ٥٠ قضية فساد بعدد من الهيئات والشركات، وإختلاسات ماليه، ونهب المال العام من البنوك عن طريق قروض بلدون ضمانات كافية.. وذكر التقرير أسماء وصفات ٩ وكلاء وزراء، واثنين من وكلاء الوزارة الأول، و١٨ عضوا بمجلس الشعب إما متهمين أو وسطاء فى تسهيلات بنكية، هرب المقترضون لها للخارج، وقدر التقرير حجم الأموال المنهوبة على الدولة بحوالى ٤٣٠ مليون جنيه، صدر فى عدد منها أحكام، وصدرت قرارات إستبعاد فى بعضها لمسئولين من مناصبهم بعد ادانتهم. وأشار التقرير الى وجود ٦٠ قضية مازالت تحت التحقيق، ويقدر حجم الاختلاسات واهدار المال العام فيها بحوالى ٣٥٠ مليون جنيه.

أحدث قضايا الفساد

قبل إنتهاء الدورة الأخيرة لمجلس الشعب وصل طلب للمجلس برفع الحصانه عن «صبحى وهدان» عضو المجلس ورئيس جمعيه صقر قريش للاسكان وهو متهم فى١٩٥ قضية.. إهدار أموال الجمعية، والاستيلاء على ٨٠ مليون جنيه. من أموال الأعضاء بالجمعية والبالغ عددهم ٣٦ ألف عضو.. ومن الاتهامات الواردة فى مذكرة النائب العام جمال شومان لوزير العدل لطلب فرض الحراسة عليه، أن رئيس الجمعية خالف القوانين، حيث قام ببيع جراجات مشروعات الجمعية فى مدينة نصر ومصر الجديدة كمحلات. وصدرت قرارات من محافظة القاهرة بازالة المحلات، بعد بيعها بحوالى ١٨ مليون جنيه... وأقام أصحابها دعاوى قضائية ضده لرفضه رد المبالغ لهم.

وتكشف مذكرة النائب العام، أن رئيس الجمعية تعاقد مع شركة بورسعيد للمساكن الجديدة فى فبراير ١٩٨٠، لبناء ٢٧٣٦ وحدة سكنيه، ثم زادت حتى وصلت الى ٤٠٠٠ وحدة بجوار شيراتون المطار، بتكاليف ٢٨٣،٧٦٥ر٤٠ جنيه، ولم تلتزم الجمعية بتنفيذ المشروع حتى مارس ١٩٨٥، ورفعت التكاليف الى ٦٨ مليون جنيه. وكانت المفاجأة فى مايو ١٩٨٩ حيث تم رفع التكاليف الى ٩٠ مليون جنيه ورفع أسعار التعاقد بنسبة ١٠٠٪ كما تبين أن مشروع مصر الجديدة مدين بحوالى ١٤ مليون جنيه. ويحتاج لحوالى ١٣ مليون جنيه بعد إنفاق ٨٥ مليون جنيه عليه.

وتعددت القضايا ضد الجمعية والعاملين فيها، بينهم المهندس الاستشارى للمشروع «عصام الدين على حافظ» وصدرت أحكام ضده بلغت ٢٥ عاماً بالسجن، وغرامة عشر مليون جنيه.. وقام بالاستئناف ضد الحكم.. وأثناء نظر الاستئناف إختفى المهندس من البلاد... ولم يظهر حتى الآن.. وترددت أنباء عن هروبه خارج البلاد.

أمن الدوله تحقق

ومن القضايا الساخنة فى الوقت الحالى قضية الرشوى الكبرى، التى تم ضبطها بالصوت والصوره، وتحقق فيها محكمه أمن الدولة العليا، والمتهم فيها أحمد وفائى سعيد وكيل أول وزارة الاقتصاد والمشرف على تصاريح الاستيراد لشركات الاستثمار، ونائب وكيل الوزارة محمود أبو الوفا صقر، و١٤ من العاملين بالوزارة. والمتهمين ال ١٦ موجه لهم تقاضى رشاوى من المستوردين وأصحاب الأعمال مقابل تسهيل أذون الاستيراد.

وتقول مذكرة الاتهام أن المتهمين يمارسون نشاطهم المشبوه منذ أكثر من خمس سنوات، وتم ضبطهم متلبسين بتقاضى عمولات من

إثنين من المستوردين .. وتبين أن وكيل الوزارة طلب سيارة (بى.إم.دبليو) من أحد المستوردين مقابل تسهيل إذن استيراد لصفقة معدات وقطع غيار قيمتها ٥٠ مليون دولار.

وتشير المؤشرات أن المتهمين مواجهون بالسجن المؤبد.

وفى القطاع العام

ولم تقتصر قضايا الفساد عند ذلك.. ففى صيف عام ١٩٨٩ وصلت معلومات للرقابة الادارية تفيد أن رئيسى شركتى تريكونا، والدقهلية للغزل والنسيج» و«دقهلتكس»، يديران شركتيهما، للقطاع الخاص، ويصدران تصريحات لأصحاب الشركات بتصدير منتجات شركة تريكونا، ودقهلتكس، بالامر المباشر دون مناقصات قانونية عامه.. وظلت الرقابة تراقبهما لمدة ٩ شهور كاملة، تبين خلالها أن رئيسى الشركتين، عقدا مع القطاع الخاص ١٢ صفقة قيمتها تتجاوز ١٠٠ مليون جنيه، مقابل عمولات ١٫٥ مليون جنيه لكل منهما.. وفى أوائل العام الحالى. قامت الرقابة الادارية بضبطهما متلبسين فى تقاضى رشوة أحيلا بعدها للنيابة التى أحالتهما بدورها لمحكمة أمن الدولة العليا فى ٦٠ إتهاماً.

حصر أموال عامه

وفى ٢٥ يوليو ١٩٨٩ أشر سلامه شاهين المحامى العام الأول للاموال العامه على مذكرة القضية رقم ٣٤ لسنه ١٩٨٨ حصر أموال عامه عليا، بطلب رفع الحصانه عن محمد سيد أحمد عضو مجلس الشعب، ومدير عام المحطات فى شركة مصر للبترول (منطقة القاهرة) لاتهامه فى اختلاس ١٣ مليون جنيه. من خلال وظيفته، باسناد محطات بنزين لبعض الأفراد مقابل عمولات ماليه كبيرة.

وتتضمن مذكرة نيابة الأموال، أن عضو مجلس الشعب إستغل موقعه الوظيفى بشركة مصر للبترول فى الحصول على مبالغ ماليه كرشاوى من بعض العملاء، نظير قيامه بترسية محطات التموين والخدمه الخاصة بالشركة عليهم بالأمر المباشر ودون اتباع القواعد المنصوص عليها، وكون شركتين للمقاولات، إحداهما باسم زوجته وآخرين، والأخرى بإسم شقيقها وشقيقتها ووالدتيهما، وأسند اليهما أعمالا خاصة جداً دون سواهما من المحطات وأسفرت التحريات عن أن عضو مجلس الشعب محمد سيد أحمد هو المالك الاصلى للشركتين، وتبين أنه أسند لكل منهما أكثر من ٢٠٠ عمليه بأمر مباشر بلغت قيمتها أكثر من مليون جنيه.

وتقول مذكرة نيابة الأموال أنه أسند لعدد من الأفراد محطات خدمه بنزين بأمر مباشر، وقام بتأجير أراضى ملك لهم مقابل عمولات تتجاوز ٢ مليون جنيه.

رئيس نقابة متهم

ذات القضية والمتهم فيها محمد سيد أحمد، ورد إسم أنور عشماوى رئيس نقابة مصر للبترول والذى يرأس النقابة العامه للعاملين بالبترول وهو عضو مجلس ادارة شركة مصر للبترول، والامين العام لاتحاد البترول العربى ونائب رئيس اتحاد عمال مصر، ورئيس مجلس ادارة نادى شركة مصر للبترول. وقالت المذكرة عنه، أن هناك صلة وثيقة بينه وبين محمد سيد أحمد.. وأسفرت التحريات عن حصول كل منهما على مبلغ ٢٠ ألف جنيه من المرحوم فتحى الريان (أحد أصحاب شركة الريان لتوظيف الأموال) وذلك نظير إتمام التعاقد على إسناد محطة سفنكس لخدمات البترول لمدة ١٨ عاماً مقابل ١٠٠٠ جنيه شهريا كرسم تشغيل، على أن تقوم شركة مصر للبترول بسداد ١٥٠٠ جنيه شهريا للريان مقابل الانشاءات التى أقامتها شركة الريان على أرض ملك الاتحاد العربى للبترول

وتواصل المذكرة كشف عمليات الفساد، حيث قالت أن محمد سيد أحمد ساعد الريان فى تهريب أمواله وذهبه للخارج، خاصة فى سفرياته لجنيف التى زارها ٢١ مرة، كما ساعده فى ايداع أمواله فى البنوك الأجنبيه

قضايا لم تظهر

ومن قضايا الفساد التى لم تظهر على الملأ، قضية تخص شركة للنقل النهرى يساهم فيها وزير حالى، حيث تشير أوراقها الى احتكارها أعمال النقل النهرى للمواد الخام لشركات الصناعة بمنطقة حلوان، وبأوامر من الوزير وبصلاته القوية فرض أسعارا للنقل فاقت الشركات المثيلة بنسبة ١٠٠٪ وعندما رفضت الشركات التعامل مع تلك الشركه، قامت بتعطيل فرع النهر لحلوان.. حتى توقفت المصانع لمدة أسبوع، وتصاعد الموقف،

الرقابة الادارية:
الانحلال والفساد
وصل لمرحلة الخطر

الهمجية والنهب
يحكمان
المجتمع المصرى

تحول المسئولون
الى مجموعة
من المنتفعين

ضبط ٥٠ قضية
فى ستة أشهر

مليار جنيه
تضيع على الدولة
بسبب الفساد

١٨ عضوا فى
مجلس الشعب
متهمون ووسطاء

فتم عقد إجتماع عاجل بين وزيرى الصناعة والنقل، لانهاء الموضوع.. خاصة بعدما هدد رئيس احدى الشركات الكبرى بفضح الأمر للصحافة وتقديم إستجواب لمجلس الشعب..

وانتهى الأمر الى الاتفاق على تخفيض أسعار النقل بنسبة ٥٠٪.... ورغم رفض الشركات الصناعية لذلك مازال الموضوع ملتهبا تحت الرماد.

مصلحة الشركات والمعونة الأمريكية

ولم تسلم هيئة المعونة الأمريكية من الفساد؟ فقد تمكن مسئول كبير بها، من إجراء اتفاق مع شركات الاعلاف، بعقود وهمية، وتمكن خلال عامين فقط من الاستيلاء على ١٠ مليون دولار.. وتمكنت الرقابة الادارية من ضبط المتهم، واحالته للنيابة وتواصل نيابة العجوزة منذ شهر التحقيق مع العاملين بمكتب الوكاله الأمريكية للتنمية الدولية (المعونة) بعدماتبين أن هناك إختلاسات أخرى تعدت ٢٠ مليون دولار أخرى.

ومن القضايا التى مازالت تحت التحقيق قضية فساد متهم فيها مدير عام مصلحة الشركات (أحمد السيد العقده) التابعة لوزارة الاقتصاد، والمتهم بتقاضى رشاوى من راغبى تأسيس الشركات الخاصة، بواقع ٦ آلاف جنيه عن كل شركه.. وكشفت الرقابة الادارية عن قيامه بالحصول على هذا المبلغ من ١٢٦ شركة حتى يوم ضبطه متلبساً فى مارس الماضى.

ومن القضايا التى مازالت أمام المحاكم قضية د. عبد الحميد حسن محافظ الجيزة السابق، والمتهم فيها من جهاز الكسب غير المشروع، بتكوين ثروة تعدت ٣ مليون جنيه فى شكل أموال سائلة، وشقق وفيلات وسيارات.

وذلك أثناء توليه منصبه التنفيذى... وإتهامه بتكوين علاقة مشبوهة مع أصحاب شركات الريان، والمقاولين بالمحافظة.

قضايا صغيرة كبيرة

وقائمة قضايا الفساد لدى الرقابة الادارية وأمام المحاكم والنيابات طويله، وتضم رؤساء أحياء ووحدات وتنفيذيين.

ويأتى على رأسها قضية بنك فيصل فرع طنطا، والمتهم فيها مديران وخمسه محاسبين بالبنك، بتسهيل الاستيلاء على ٣٣ مليون جنيه لعدد من العملاء، مقابل عمولة بلغت ٥ر٢ مليون جنيه.

وقضية يحقق فيها المستشار ماهر الجندى المحامى العام الأول لنيابة الأموال العامه، وخاصة باستيلاء عدد من العاملين ببنك ناصر الاجتماعى، وهيئة السكك الحديدية على ٥ر١ مليون جنيه من أموال البنك بالتزوير، بدعوى شراء أجهزة كمبيوتر.

الشهر العقارى

ومن الشهر العقارى تبرز قضية قيام ثلاثة موظفين بالاستيلاء على ٢ مليون و ١٦٥ ألف جنيه من حصيلة الرسوم والتسجيل .. وقرر اللواء مصطفى كامل وزير العدل لشئون الكسب غير المشروع تقديمهم للمحاكمة.

ومن أسوان تسجل الرقابة الادارية برقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٩، قيام المسئولين بادارة تنمية بحيرة السد العالى بالاستيلاء على ١٠ مليون جنيه

ومن القليوبية يستعد جهاز المدعى العام الاشتراكى لفرض الحراسة على رئيس مجلس محلى المحافظة، لاتهامه بتكوين ثروه عن طريق توزيع المساكن الشعبية مقابل عمولات ورشاوى.

والقائمة طويله طويلة تصل لوزارة الصحة واستيلاء موظف على ٢ مليون جنيه عن طريق تحرير استمارات وهمية برواتب وحوافز لاسماء وهميه..

وفى أحياء شبرا الخيمة ومصر الجديدة ومصر القديمة والبدرشين واوسيم بالجيزة تم ضبط رؤسائها بتقاضى رشاوى... مقابل أعمال وخدمات للمواطنين.. وتم استبعادهم من مناصبهم وجارى التحقيق معهم.

وفى المنصورة تم ضبط مدير الأوقاف بتقاضى رشاوى مقابل تسهيل الاستيلاء على أراضى وزارة الأوقاف بمدن وقرى المحافظة

وفى دمياط تم ضبط المسئولين عن مشروعات تنقيه المياه، بعد استيلائهم على ٥ر٢ مليون جنيه من ميزانيه الهيئة.. ومازالت النيابة تحقق

وأعجب القضايا تم ضبطها خارج مصر حيث ضبط الملحق الادارى بسفارة مصر باليمن الشمالى (قبل الوحده) بالاستيلاء على ٥ر٢ مليون ريال من ميزانيه السفاره... وتم ترحيله للبلاد ليبدأ التحقيق معه..

تلك كانت نماذج بسيطة وقليله من آلاف قضايا الفساد بمصر المحروسة... فهل أصبح الفساد هو سمة هذا الزمن... أخشى أن تكون الكارثة....

محمود الحضرى

«أبوقرقاص» وصناعة المناخ (٢)

العودة الى الزعامات الدينية!

محمد متولى الشعراوى

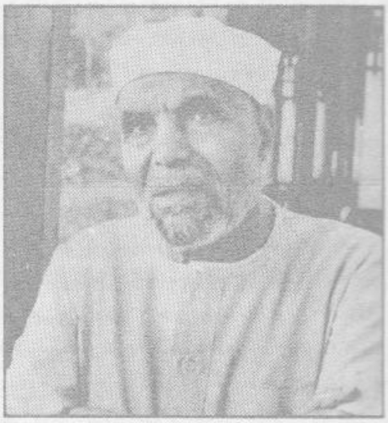

البابا شنوده الثالث

فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى وقداسة البابا شنودة الثالث أصبحا زعيمين من أهم زعماء الأمة المصرية (!). هذه حقيقة ينبغى أن نقررها بحكم قدرة الرجلين على استقطاب اهتمام المصريين، مسلمين وأقباطا، وحجم التأثير البالغ فيهم!

وهذه الحقيقة التى ترسخت خلال الثمانينات توضح سرعة الاتجاه نحو صنع مناخ الطائفية فى مصر الامر الذى يتطلب رصد بعض الملاحظات الأولية فى هذا الشأن:

١- عند التحدث عن فضيلة الشيخ الشعراوى أو قداسة الأنبا شنودة لا نقصدهما شخصيا وانما نضعهما كرمزين لاحتلال رجال الدين مكانة ملحوظة فى زعامة المصريين، ولاشك أنه قد خرج من عباءة الرجلين أعداد غير قليلة من الزعماء الدينيين تراوحوا بين المدن والأقاليم، وتراوحوا تكوينا بين الاعتدال والتطرف، الا أنهم كانوا فى كل الأمكنة وفى كافة الأوضاع مؤثرين غاية التأثير، الى حد فاق كثيرا تأثير الزعامات السياسية المدنية من رجال الأحزاب، أو من قيادات الحكومة.

٢- أنه يبدو مع هذه الحقيقة وكأن التاريخ قد دار دورة كاملة على عقبيه، أو بالاصطلاح الذى يسميه العسكريون الى الخلف در!

فقد كانت الزعامة المصرية دينية بالأساس قبل بناء محمد على لدولته الحديثة، وتمتلئ كتابات المؤرخ المصرى المعروف الشيخ عبد الرحمن الجبرتى بأسماء مشايخ المسلمين وبطاركة الأقباط الذين كانوا يتولون قيادة المصريين، كل على جانبه، وهو أمر مفهوم على ضوء نوعية المجتمع الاقطاعى ذى الطبيعة الطائفية. وهو المجتمع الذى كان سائدا فى ذلك العصر.

تغير الوضع مع سقوط المجتمع الاقطاعى ونشأة المجتمع الرأسمالى القومى الذى تأكدت هويته خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وصحب هذا التغير نشوء زعامة جديدة ذات طبيعة مدنية وطنية تولت قيادة الأمة والتأثير فيها خلال القرن التالى. وتتدافع أسماء كوكبة الزعماء من هؤلاء، بدءا من أحمد عرابى ومرورا بمصطفى كامل وفريد وزغلول والنحاس ومكرم عبيد وواصف غالى وأحمد ماهر والنقراشى..الخ..

والملاحظ فى هذه النوعية من الزعامات أنها لم تقتصر على طائفة بعينها، بل كانت تعبر عن جموع المصريين كما انها، كانت تمثلهم فيما شعر به هؤلاء.

مايحدث الآن هو عودة الى الزعامة الدينية فى عصر مفروض أن النظام الذى كان يفرز هذه النوعية من الزعامة قد انقرض، الأمر الذى يتطلب تفسيرا.

المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية:

يرتبط أول جانب من جوانب هذا التفسير، فى تقديرنا، بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وهى المتغيرات التى بدأت فى السبعينات وانتعشت فى الثمانينات.

واذا كان كثيرون قد تنبهوا الى الطبقة الرأسمالية الجديدة التى أفرزتها هذه المتغيرات فلعلهم لم ينتبهوا بنفس الدرجة لطبيعة هذه الطبقة..

ولتفهم هذه الطبيعة ينبغى التذكير بالرافدين الأساسيين اللذين شكلا الرأسمالية الجديدة.. رافد أموال البترول الذى أتت به الأغلبية من أبناء الطبقة المحدثة ورافد السياسات الانفتاحية التى أتاحت الفرصة لتدفق الثروات لجيوب هؤلاء.

– وبينما يتميز الرافد الأول بمحافظته، فقد جاءت أمواله فى نفس الوقت بمقولات دينية حاول أن يطبقها على الحياة الاقتصادية المصرية، وتقدم بيوت توظيف الأموال النموذج الأمثل لهذه الطبيعة.

اضافة الى ذلك فمن الصعب القول ان أسباب الاتصال قد تقطعت بين أبناء هذه الشريحة من الطبقة الرأسمالية الجديدة، وبين المصادر التى أتوا منها بثرواتهم، بكل ماترتب على استمرار هذه الأسباب من إضفاء الطابع الدينى على أعمالهم، أو على الأقل استخدام الدين فى تبرير هذه الأعمال.

– رافد السياسات الانفتاحية خاصة خلال السبعينات غذى النشوء المتعجل للطبقة الجديدة، وهو نشوء كثيرا ماكانت تعوزه أسباب الشرعية، الأمر الذى انعكس بدوره على الطبقة الجديدة.

فالنشوء المتعجل قد خلق طبقة بلا تقاليد جاء أغلبها من فئات تفتقد الحد الأدنى من مقومات الثقافة الوطنية.

ثم أن أبناء هذه الطبقة، على الجانب الآخر، ونتيجة لتعدد الوسائل غير الشرعية فى تكوين ثرواتهم، قد جدوا فى البحث عن غطاء آخر يوفر لهم الشرعية المفتقدة.

وبالرغم من أن أبناء الرافد الأول من الرأسمالية المصرية المحدثة كانوا من المسلمين، ومع أن أبناء الرافد الثانى كانوا من المسلمين والأقباط، الا أن الأمر لم يختلف، وتركت هذه النشأة غير الطبيعية بصماتها على صناعة المناخ.

من هذه البصمات، رفع الشعارات الدينية، وهى شعارات تبدأ من اطلاق التسميات ذات الطابع الدينى على مؤسساتهم، وتصل الى وضع الآيات والصور الدينية، على الجانبين وليس على جانب واحد، وتنتهى عند ارتداء الأزياء الدينية أو اطلاق اللحى، خاصة على الجانب الاسلامى.

منها أيضا تلك الصلة الحميمة التى نشأت بين أبناء الطبقة الجديدة من المسلمين والأقباط وبين رجال الدين على الجانبين.

واذا كانت هذه الصلة قد بدت بشكل فاقع بالنسبة للمسلمين من هؤلاء، خاصة مع انتحال عدد من رجال الدين حق الافتاء فى شئون الاقتصاد المعقدة، فانها كانت موجودة بالنسبة للأقباط، ومن الصعب انكار العلاقة الخاصة بين رجال الكنيسة وتجار وكالة البلح من الأقباط مثلا.

منها أخيرا مابدأت تتعمده بعض مؤسسات هؤلاء من اغلاق باب التوظيف أو التعامل، بشكل يكاد يكون كاملا أمام غير أبناء دين بعينه.

وينبغى أن نعترف هنا أن المفاضلة على أساس الدين داء مصرى قديم ظل يشكو منه الطرفان منذ وقت غير قصير، ومن يطلع على محاضر المؤتمر القبطى الذى انعقد فى اسيوط ١٩١٠ أو محاضر المؤتمر المصرى الذى انعقد فى مصر الجديدة خلال العام التالى يلاحظ أن هذه القضية قد استنزفت الجهد الأكبر من جانب المؤتمرين.

وليس من شك أن جموع المصريين، خاصة الأقباط، كانوا يعتقدون أن حركة التطور كفيلة بانهاء المفاضلة لأسباب دينية لتتحول الى مفاضلة لأسباب تتعلق بالكفاءة الأهلية، على حد تعبير الاستاذ أحمد لطفى السيد، ولكن ماحدث من الرأسمالية الجديدة انها قننت هذه الظاهرة السلبية وأصبحت صدفة الميلاد مسوغا أساسيا من مسوغات التعيين، بالنسبة للمسلمين أو بالنسبة للأقباط.

ويعتصر الحزن قلب أى وطنى صادق عندما يتذكر أنه طول هذا الوقت استسلم المصريون جميعا، والمستنيرون منهم على وجه الخصوص لهذا التقنين دون أن يرتفع صوت واحد بالاحتجاج، ورغم ماكان معلوما من أن مثل هذا النهج، فضلا عن عدم انسانيته وعدم دستوريته، كان لابد وأن يقود الأمة الى المأزق الذى تواجهه الآن.

وفى اعتقادنا أن مجموع هذه الممارسات من جانب الطبقة الرأسمالية الجديدة قد خلقت تحالفا بينها وبين رجال الدين بعد أن كانت هذه الطبقة لدى نشأتها فى مصر، أو فى العالم الرأسمالى من قبلها، حليفا أساسيا لحركة التمدين فى مواجهة مجتمعات التديين.

ولابأس من التذكير فى هذه المناسبة أن هذه الطبقة كانت الحليف الصلب للحكام القوميين فى أوربا فى حركاتهم الاصلاحية ضد الكنيسة الكاثوليكية، كما أنه من اهاب هذه الطبقة فى مصر خرجت الغالبية العظمى من المفكرين بدءا من أحمد لطفى السيد ووصولا للدكتور عزيز فهمى.

وقد أدى هذا الوضع المقلوب الى اتساع هامش رجال الدين، ولأكثر من سبب:

١- فقد وفر التحالف بين الطبقة الجديدة وبين رجال الدين، وعلى الجانبين، مصدرا لا ينضب من الأموال استخدمه الاخيرون فى زيادة تأثيرهم، الأمر الذى بدا فى اصدار الكتب ونشر الصحف واعداد شرائط الكاسيت والفيديو...الخ...

٢- ان الوضع الجديد قد خلق وظيفة اقتصادية لرجال الدين، بعد ان كان مفهوما ان هذه الوظيفة كانت قد أخذت فى التآكل منذ أوائل القرن التاسع عشر بعد أن حرمهم محمد على من أراضى الالتزام التى كانوا يقومون عليها، الأمر الذى ظل يتأكد مع الأيام حتى أنهاها عبد الناصر من خلال سياساته بحل الأوقاف.

> **العدد القادم:**
>
> **ظاهرتان وراء مناخ الفتنة فى الثمانينات**

ولا نظن أن اثنين يختلفان فى أهمية مثل هذه الوظيفة فى دفع الدماء فى عروق الزعامة الدينية الجديدة.

٣- غلبة الطابع الدينى على المؤسسات الاقتصادية الجديدة قد استتبعه بالضرورة تأثر العاملين فيها والمتعاملين معها بهذا الطابع، الأمر الذى برزت معه ظواهر جديرة بالملاحظة..

فقد انكب كثيرون من هؤلاء على الكتب المقدسة يتلونها أثناء عملهم واحتلت الصلاة مساحة ملحوظة من وقت العمل، وأصبحت الكتابات التى يصدرها رجال الدين من الجانبين موضع المباحثة بين العاملين فى هذه المؤسسات طالما انهم رأوا أن مسوغا أساسيا من مسوغات تعيينهم كان الدين، وطالما انهم رأوا ان أرزاقهم مرتبطة بالاجتهاد فى شئون الدين اكثر مما هى مرهونة بالابداع فى أمور أعمالهم!

الأدهى من ذلك ان هذا النمط الذى أخذ يشيع فى تلك المؤسسات قد بدأ فى الانتقال الى مؤسسات أخرى سواء فى الادارة الحكومية أو فى القطاع العام، الأمر الذى أصبح معه رجل الدين هو الشخصية المثالية التى يرنو اليها الناس، بكل مافى ذلك من ارتداد للعصور الوسطى التى كانت تجعل لمثل هذا مكان القيادة فى المجتمع.

وليس من تفسير لظاهرة ترك أعداد من رجال الدنيا من الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات، خاصة من الأقباط، لحياتهم المدنية ولبس مسوح رجال الدين، سوى ما أصاب نظرة المجتمع من تغيير جذرى لهؤلاء.

الفراغ السياسى:

الجانب الثانى من هذا التفسير متصل بالمتغيرات السياسية، وماينبغى أن نعترف به هنا ان مصر تعانى من حالة من الفراغ فى النظرية السياسية، فالأمم، المتقدمة منها أو المتخلفة، الكبيرة منها أو الصغيرة، شأنها فى ذلك شأن الأفراد، لا تستطيع أن تعيش دون هدف تسعى الى تحقيقه، والهدف فى العادة تصوغه نظرية، أو مايسميه البعض الخطاب الوطنى، ومصر بامتداد تاريخها المعاصر، كانت تملك دائما مثل هذا الهدف.

فى عصر ماقبل ثورة يوليو ١٩٥٢، كان الهدف الجلاء ووحدة وادى النيل.

بعد تحقيق الشق الأول من هذا الهدف وانتهاء شقة الثانى خلال النصف الأول من الخمسينات أصبح الهدف المصرى الاشتراكية والوحدة العربية. وهو الهدف الذى استمر

يؤجج الحلم المصرى ويدفع جموع المصريين الى الالتفاف حول القيادة الوطنية ولايفسح لأية فئة أخرى مكانا ملحوظا على الساحة السياسية.

ومع تضعضع الهدف وتبدد الحلم فيما جرى فى يونيه ١٩٦٧، ورغم تدارك الهزيمة العسكرية فى حرب ١٩٧٣ فلا يمكن الزعم ان الهدف قد تجدد أو أن الحلم قد عاد!

فقد تحول حلم الوحدة العربية من هدف استراتيجى الى مناورات سياسية أفقدته الكثير من جاذبيته وكل مصداقيته، ولقى التطبيق الاشتراكى من الطعنات من خصومه وأصدقائه ماجعله محلا للتندر والسخرية. وذوت روح النضال القومى التى كان يؤججها الصراع مع اسرائيل بعد أن وضعت كامب دافيد نهاية مأسوية لهذا الصراع!

وتقتضى الأمانة العلمية تقرير حقيقة هنا مؤداها أن عقد الثمانينات لم يمكن خلاله تدارك هذا التلف الشديد الذى أصاب النظرية السياسية لمصر سواء من جانب القيادة السياسية أو من قبل الحياة الحزبية النشطة التى عرفها هذا العقد..

القيادة السياسية وجدت نفسها، فى تقديرنا مكبلة بمجموعة من القيود حدت الى درجة كبيرة من هامش حريتها فى طرح نظرية جديدة أو تحديث الحلم المصرى.

– بعض هذه القيود ناشئ عن معاهدة السلام مع اسرائيل التى أطفأت جذوة الصراع، ومع أن القيادة الجديدة نجحت فى تحويله الى سلام بارد فلاشك ان هذا الصراع يبقى ضمن أهم عناصر اشعال الروح الوطنية، الأمر الذى بدا فى بعض المناسبات، خاصة فى اواخر الثمانينات.

من هذه المناسبات ذلك الحماس الهائل الذى استقبل به المصريون الحكم فى قضية طابا، منها أيضا ذلك الاقبال غير العادى على مشاهدة المسلسل التليفزيونى رأفت الهجان رغم أنه كان يذاع قبله بقليل مسلسل دينى يمجد جدود الاسرائيليين، ويلعن سنسفيل جدود المصريين، والمدهش ان هذا المسلسل الذى كان يذيعه تليفزيون مصر وليس تليفزيون اسرائيل لقى كل ترحيب من سدنة الاتجاه الدينى فى مصر، والمدهش أيضا أن قلاما قليلة تحتج عليه، وربما كان قد استمر هذا المسلسل الى ماشاء الله لولا موت مؤلفته غير المتوقع!

– البعض الآخر من هذه القيود ناتج عن الوضع الاقتصادى المتردى وما ترتب عليه من وقوع فى قبضة الدائنين، وينبغى الاعتراف ان

حكومات الثمانينات تتشكل من رجال ينقصهم الخيال الوطنى

◆◆◆◆◆

القيام بدور مصرى نشط أو مستقل، مما كان يشكل ركنا أساسيا من أركان النظرية المصرية، قد غدا رهينة فى أيدى الدول الغربية الدائنة.

– صدر القيد الثالث، فى تقديرنا، من طبيعة الحكومات المصرية التى تشكلت خلال هذا العقد، فقد جاء هذا التشكيل فى أغلبة من رجال ينقصهم الخيال الوطنى ويتصفوا بالعجز عن تقديم البدائل، فقد رأوا أنفسهم بالأساس أدوات تنفيذية، وانصرفوا بذلك الى تصريف الأعمال الصغيرة دون تقديم أى تصور سياسى شامل قادر على تجميع الأمة!

– آخر هذه القيود تمثل فى حزب الحكومة، الحزب الوطنى الديمقراطى.. فان هذا الحزب منذ نشأته فى اواخر السبعينات وحتى مطالع التسعينات لم ينجح فى تقديم تصور وطنى مقنع أو تربية كوادر حزبية قادرة على التواجد بشكل محسوس فى الشارع السياسى المصرى، وهكذا فبدلا أن يصبح عونا للقيادة السياسية فى بعث الحلم أصبح عبئا عليها وعونا لقوى الارتداد التاريخى فى الاجهاز

◆◆◆◆◆

انهيار حلم الاشتراكية والوحدة العربية

على ماتبقى من هذا الحلم.

ولقد كان بامكان الوطنى الديمقراطى لو أنجز هذه المهمة أن يعفى القيادة السياسية من كثير من الحرج لو رغبت فى التصدى لها، على اعتبار أنه مؤسسه شعبية مهمتها تقديم النظرية حتى لو كانت لاتتفق مع بعض التزامات المؤسسات الرسمية، ولكن يبدو أن رجاله آثروا اختيار طرق أخرى!

أما العجز عن تدارك التلف الذى أصاب النظرية من جانب الحياة الحزبية النشطة التى شهدها عقد الثمانينات فيمكن رده لسببين:

الأول: ان هذه الاحزاب ونتيجه للمأزق الذى وجدت نفسها فيه، بسبب سياسات حكومية قصيرة النظر استهدفت حرمان المعارضين من أى أمل فى المشاركة الحقيقية فى القرار السياسى، قد انصرفت الى مهاجمة الحكومة، بالحق وبالباطل، وانصرف جهد هؤلاء من قادة تلك الأحزاب ومفكريها الى «الردح السياسى» بدلا من توجيه هذا الجهد الى وضع النظرية، وتقضى الامانة العلمية هنا أيضا أن نستثنى من هذه الظاهرة حزب التجمع، وان كان ذلك لايمنع من ان شهية بعض أعضائه كانت تنفتح بين الحين والآخر للاشتراك فى «حلقة الردح»!

الثانى: ان الغالبية العظمى من هذه الأحزاب، خاصة الوفد والعمل قبل مرحلة استيلاء الاخوان عليه، قد انصرفت الى ماضيها التاريخى تحاول أن تبعثه من سبات القبور، والماضى لايصنع نظرية، وهو ماأكدته التجربة التى دفعت بأحد الحزبين أن يبيع ماضيه ضمن ماباعه ثمنا لتحالفه مع الاخوان المسلمين!

ويتضافر مجموعة هذه الأوضاع السياسية بدا وكأن ساحة العمل الوطنى خاوية، وكان مطلوبا أن يملأها آخرون، ولم يتوان رجال الدين على ضوء المعطيات التى دفعت دماء كثيرة فى عروق زعامتهم من التقدم الى الساحة لملأ الفراغ، وبدلا من أن تتصدى الزعامة المدنية للشعب المصرى بثقلها السياسى لهذه القوة القديمة المنبعثة من أكفان التاريخ اذ بها تتبع سياسات تؤكد أن الموتى يمكن أن يعودوا الى الحياة(!)

وهى السياسات التى أدت الى تفاقم المناخ الذى يرسخ الوضع الطائفى!

د. يونان لبيب رزق

◆◆◆◆◆◆◆◆◆

التعاون
بين توجهات الإصلاح الزراعي ومؤامرات الرأسمالية الريفية وتخريب سياسات الانفتاح

بعد شهور قليلة، تبدأ الدورة الانتخابية الجديدة للحركة التعاونية الزراعية، التى تضم أكثر من ثلاثة ملايين فلاح منتج، والتى تؤثر- ايجابيا وسلبياً- على كافة مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للريف المصرى.

والحركة التعاونية الزراعية هى إحدى ثمرات الاصلاح الزراعى المصرى.

فبالرغم من أن أول جمعية تعاونيه زراعية قد أنشئت بمعرفة الحزب الوطنى- على يد عمر لطفى - عام ١٩١٠ بقرية شبرا النملة، وبتشجيع واع من محمد فريد الذى كان يرى أنه «لامخرج من تعاسة الفلاح الا بانشاء الاتحادات الزراعية حتى تدافع عنه ضد الحكومات وضد ملاك الاراضى الذين يرفعون الايجارات بدون مبرر، وضد المرابين الذين ينزعون مايتبقى له».

وبالرغم من محاولات حزب الوفد- فى فترات حكمه القصيرة- تقديم بعض الاصلاحات فى مجال توفير الائتمان للفلاح الصغير.

الا ان حكومات الأقليات، وسيطرة كبار ملاك الأراضى على مقدرات الارض والفلاح، حالت دون نمو هذه الحركة أو توجيهها لصالح الفلاحين. وفى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت هذه الجمعيات محدودة العدد، متناثرة، تعمل فى خدمة كبار الملاك وتسهيل عمليات تمويلهم.

الاصلاح الزراعى، والحركة التعاونية الزراعية:

ولعل من أهم انجازات الاصلاح الزراعى فى هذا المجال- وفقا لقوانين التعاون وأهمها القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦

١- تكوين جمعيات خاصة للمنتفعين بالاصلاح الزراعى، ولاتضم فى عضويتها- بطبيعة الحال سوى صغار الملاك.

٢- ابعاد العناصر التى تملك وسائل السيطرة على مجالس الادارة لمصالحها الخاصة دون مصالح الفلاحين، من عضوية هذه المجالس (مثل العمد والمشايخ وباقى رجال الادارة والمتعاملين مع الجمعية بالشراء أو التوريد أو التحصيل)

٣- تقرير شرط أن يكون ٨٠٪ من اعضاء مجالس الادارة من صغار الزراع.

٤- تقديم القروض بفوائد مخفضه، وصلت الى حد الفوائد الرمزية بعد ١٩٦١.

٥- التسويق التعاونى للقطن اعتبارا من عام ١٩٦٢- ثم العديد من الحاصلات الزراعية بعد ذلك- لحماية الفلاح الصغير مما كان يتعرض له من استغلال كبير على أيدى التجاروالسماسرة.

٦- تشكيل الاتحاد التعاونى المركزى كقيادة الحركة التعاونية الممتدة فى ريف مصر كله، وكاحدى المؤسسات الديمقراطية الهامة فى المجتمع المصرى.

..ولذلك.. ووفقا لهذه التوجهات.

- تشكل عام ١٩٥٢، ١٧٢٧ جمعية تعاونية انضم اليها ٤٩٩ ألف فلاح وبلغ رأسمالها ٦٦١ ألف جنيه.

- وفى عام ١٩٧٠، وصل عدد الجمعيات الى أكثر من ثلاث أمثال عددها عام ١٩٥٢ (٥٠٤٩ جمعية)، وزادت عضويتها أكثر من سته اضعاف (٢مليون، ٨٣٠ ألف فلاح)، وتطور رأسمالها الى أكثر من ١٢ ضعف (٧ مليون، ٤١٥ ألف جنيه).

لماذا لم تصل التوجهات التعاونية- حقا- الى أصحابها من فقراء الفلاحين؟

من الخطأ- وعدم الموضوعية- الزعم بأن الاصلاح الزراعى المصرى- وخاصة فى مجال التعاون- لم يكن له توجهاته الاصلاحية والتقدمية لخدمة ملايين الفلاحين الصغار.

ولكن من الخطأ- وعدم الموضوعية ايضا- الزعم بأن هذه التوجهات قد وصلت- بكاملها- لأصحاب المصلحة الحقيقة من فقراء الفلاحين.

ولعل أهم ماأدى الى ذلك:

أولا- عدم وضع القضية فى أيدى أصحابها الحقيقيين، والاعتماد على الاجهزة الادارية:

فتحت حجج ودعاوى مختلفه مثل: ضرورة أن تكون الأمور بيد السلطة الادارية القوية القادرة على مواجهة كبار الملاك وقوى التخلف فى الريف، أو عدم توافر «الكوادر» المعدة للقيادة فى مثل هذه المجالات أو ان قضية التعاون قضية اقتصادية فى الاساس ولامجال بالنسبة لها لما يسمى الديمقراطية ومشاركة الفلاحين... الخ.. تحت العديد من هذه التبريرات الخاطئة استبعد الفلاحون- بشكل واقعى- من الدور الحقيقى فى ادارة تعاونياتهم واستبعدت قياداتهم الحقيقية من اداء الدور المؤثر فى تطوير وتدعيم هذا النشاط الاجتماعى والاقتصادى الهام وتكريسه لخدمة فقراء الفلاحين.

ثانيا- سيطرة الرأسمالية الريفية

فى الوقت الذى كان يتم فيه- وفقا لقوانين الاصلاح الزراعى المتتالية تصفية طبقة أشباه الاقطاعيين وكبار الملاك، الذين تركزت فى يدهم الملكية والثروة الزراعية خلال نصف قرن بكل مايعنيه ذلك من نفوذ سياسى وهيمنه اجتماعية وامتيازات اقتصادية، كانت هناك طبقة جديدة تنظم صفوفها لملء الفراغ ووراثة تلك الطبقة المنهارة والحيلولة دون وصول الحق الى أصحابه الحقيقيين من فقراء الفلاحين.

وهذه الطبقة التى وان كان من الصعب تحديدها بسقف ملكية محدد- نظرا لشدة تعقد وتشابك الحدود الطبقية فى الريف- الا انه من الممكن- تجاوزا- تحديدها بملاك العشرين الى الخمسين فدان.

وقد استطاعت- باستثمارها لبعض الثغرات فى قوانين الاصلاح الزراعى أن تنمو عدداً وملكية ونفوذا فى القرية المصرية.

وتمكنت- من خلال تحالفاتها مع كبار الملاك السابقين والقيادات الادارية العليا فى الاجهزة الزراعية والتعاونية- أن تسيطر على كافة مناحى الحياة الاجتماعية والسياسية فى الريف المصرى.

وكامثلة لاستفادة هذه الفئة من الأوضاع والقوانين الجديدة فى مواجهة مصالح

الفلاحين:

* استيلائهم على أكبر قدر من قروض بنك التسليف- وخاصة بعد الغاء او تخفيض قيمة الفوائد- واستثمارهم لهذه القروض والمماطلة فى سدادها. (بلغ اجمالى الديون المتأخرة على الزراع لبنك التسليف الزراعى عام ١٩٦٦ مبلغ ٨٠ مليون جنيه، كانت ٦٠ مليون منها متأخرتى لدى ملاك ٢٥ فدان فما فوق)

* فى الوقت الذى كان يحتاج فيه الفلاح الصغير الى التأمين على ماشيته للحصول على العلف المدعم، تم حرمانه من ذلك ومنع التأمين على أقل من ثلاث مواشى.

* بالرغم من ان حيازات فقراء وصغار الفلاحين (٥ فدان فأقل) كانت تشمل أكثر من ٥٧٪ من جملة الأراضى الزراعية ويمثل مالكوها ٩٤٪ من عدد الملاك، فان نسبة استخدامها لآلات الرى كانت ٣ر.٪ ونسبة استخدامها للجرارات ٥.ر.٪ فقط

* التصدى والتصفية لتجربة «التجمع الزراعى» التى ابتدأت عام ١٩٥٦/٥٥ بقرية نواج والتى امتدت الى بعض المواقع الاخرى وكان من الممكن أن تكون نواة لشكل من أشكال الزراعة التعاونية فى مواجهة التفتت المدمر للأرض وللفلاح.

* تخريب عملية التسويق التعاونى وتحويلها الى عبء على الفلاح.

* نجاحهم فى اصدار القانون ٥١ لسنة ٦٩ بشأن الحركة التعاونية، والذى انتكس بالقانون السابق عام ١٩٥٦، حيث وضع من القيود والشروط فى عضوية مجلس ادارة الجمعية مايصعب توافره فى غالبية الفلاحين الفقراء، بالاضافة الى النص على رفع سقف الملكية لغالبية مجلس الادارة من ٥ الى ١٠ فدادين.

.. بالرغم من أى سلبيات أو أوجه قصور فى الحركة التعاونية الزراعية طوال الخمسينات والستينات، الا أنها جعلت الفلاح المصرى الفقير يشعر- وفق تعبير انسانى صادق لفلاح عجوز- «وإن له ظهر».

.. وماكان يمكن أن يسمح باستمرار هذا «الظهر» القوى- والقابل للتطور والنمو- لملايين الفلاحين.. منذ بداية السبعينات

.. وكان من المنطقى مع السياسات الجديدة، أن تضرب الحركة التعاونية الزراعية من منطلقيها الرئيسيين:

*الجانب الديمقراطى: بحل الاتحاد التعاونى المركزى، تحت حجج متهافتة.

*الجانب التمويلى: بانشاء ماسمى «بنك القرية» ليحل محله الجمعية التعاونية.

.... ومنذ عام ١٩٧٦- وحتى الآن- فان الحركة التعاونية- فعليا- دخلت فى مرحلة التصفية.. بكل مايعنيه ذلك من مخاطر، ليس للفلاحين فحسب، بل للمجتمع المصرى كله.. وقد تم ذلك بالخطوات التالية:

أولا- ضرب الهيكل والبنيان التعاونى:

× وذلك بالغاء الدور الرقابى والديمقراطى للاتحاد المركزى، حتى بعد عودته.

× باعطاء صلاحيات واسعه للمحافظين والجهات الادارية فى حل مجالس ادارات الجمعيات أو اسقاط العضوية فيها

×باشتراط الا تقوم الجمعية التعاونية الا لخدمة مساحة لاتقل عن ألف فدان.

×محاولة ضم جمعيات الاصلاح- المشكلة بطبيعتها من صغار الزراع المنتفعين- الى جمعيات الائتمان بكل مادخل اليها من سلبيات فى التشكيل والمهام.

× محاولة تفتيت البنيان القومى للتعاون، باقرار حق كل جمعيتين- على نفس المستوى- من تشكيل جمعية على مستوى أعلى، بما ينتهى بحق أى جمعيتين عامتين من تشكيل اتحاد عام.

ثانيا: إلغاء الدور التمويلى للجمعية، وتحويله الى بنوك القرى:

ومعاناة ملايين الفلاحين من بنوك القرى منذ تشكيلها بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦، يتمثل فيما يلى:

١- أغلب القروض التى يقدمها البنك هى بضمان الأرض، وليس بضمان المحصول، بمايجعله فى خدمة كبار الملاك فى الواقع.

٢- وصلت الفوائد الى نسبة عالية على الفلاح، حيث تجاوزت ١٦٪

٣- تقديم مستلزمات الانتاج بأسعار عالية تقارب- إن لم تزد- فى بعضها عن أسعارها فى السوق السوداء.

ثالثا: فتح الباب- على اتساعه- للقطاع الخاص الطفيلى للتحكم فى مقدرات الزراعة والفلاحين:

* ويكون ذلك إما بشكل مباشر: عن طريق التوسع فى تشكيل جمعيات تعاونيه وهمية تقوم باستيراد مستلزمات الانتاج والآلات الزراعية، مستفيدة من قرار اعفاء الجمعيات التعاونية من الرسوم والمصاريف الجمركية. ويتم لهذه القوى- وفى غيبة أى رقابة شعبية استغلال الفلاحين أبشع استغلال.

* أو بطريقة غير مباشرة: بغياب دور الجمعية عن إمداد الفلاح باحتياجاته الحقيقية من مستلزمات الانتاج، بما يضطره الى التعامل الدائم مع السوق السوداء.

رابعا: تكريس سياسات التبعية- بشكل مباشر وواضح- للولايات المتحدة الامريكية:

ولعل الاتفاقات الأمريكية المصرية فى المجال الزراعى هى من أكثر وأخطر ماتم اهدارا للمشروع الاقتصادى الوطنى

وتضمنت كافة هذه الاتفاقيات تعهد الجانب المصرى! بشكل أو بآخر- بما يلى:

* بالغاء الدعم على مستلزمات الانتاج، وترك أسعارها لحركة السوق.

* تدعيم دور القطاع الخاص فى استيراد وتسويق مستلزمات الانتاج والاعلاف

* ترك التسويق للحاصلات الزراعية للقطاع الخاص.

.. وخلاصة هذه التعهدات، كانت أوضح ماتكون فى الاتفاقية المصرية الامريكية فى الزراعة المعقودة فى أواخر عام ١٩٨٩- والتى تنص صراحة على التعاون مع وكالة التنمية الأمريكية فى اعادة تنظيم قطاع الزراعة عن طريق تعهد الطرف الأمريكى بتقديم الأموال، وتعهد الجانب المصرى بتغيير السياسة الزراعية!!

.. وهكذا تدهورت الأمور من مجرد سلبيات وأوجه قصور فى الحركة التعاونية الزراعية.. الى تصفية كاملة لها، بما يمثله ذلك من خطورة ليس على مصالح ملايين الفلاحين المنتجين فحسب،و لكن على مستقبل مصر كلها.

ومن هنا فاننا نهيب بكل القوى الفلاحية والديمقراطية والوطنية أن تقوم بمسئولياتها لحماية الحركة التعاونية الزراعية من التصفية لصالح تكريس سياسات التبعية ولحساب تدعيم ثراء الطبقات والقوى المستغلة.

وذلك من خلال شعارين محددين:

* عودة الدور التمويلى والخدمى والتسويقى للجمعية التعاونية».

* «قيام البنيان التعاونى- الديمقراطى- من الجمعية حتى الاتحاد المركزى».

إن التعاون الزراعى- كغيره من مكتسبات الفلاحين- لم يكن فى حقيقته قرارا من سلطة أو حكومة، ولكنه ثمرة لنضال مرير للفلاحين المصريين.

ومن هنا، فنحن على ثقة أن الفلاحين- وكل قوى التقدم معهم- لن يسمحوا بمرور المؤامرة الهادفة الى تصفيته.

عريان نصيف

أزمة المجتمع المصرى.. إلى أين؟!

تدخل حركة الصراع الاجتماعى فى مصر فى السنوات الأخيرة فى مسارات خطرة، وتنعكس هذه المسارات- وبصفة خاصة- تجسداتها الطائفية الأخيرة- فى صورة قلق بين جماعات المثقفين الوطنيين وكل القوى الديمقراطية والتقدمية فى مصر.

فالمجتمع المصرى بكل مكوناته يواجه أزمة شاملة تتعقد وتتعمق منذ زمن، ولاتجد الجماعة المصرية باباً واضحاً للخروج منها فى ظل العلاقات الاجتماعية والسياسية القائمة، ومن هنا لاتأتى الأحداث الطائفية الأخيرة كمجرد حوادث معزولة أو طارئة بل كتعبير عن الأزمة المجتمعية الشاملة، فهى أحد مظاهر الأزمة، وأحد المسارات التى ينحرف باتجاهها الصراع الاجتماعى، وأحد أدوات تعقيد وتعميق أزمة المجتمع، لذلك فهى أحد مظاهر الخطر الذى يهدد الوطن بالتمزق ويهدد الجماعة فى مستقبلها.

إن خطر انحراف الصراع الاجتماعى فى مصر باتجاه الدخول فى أشكال من الصراعات

السادات

الطائفية تدعمه الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى وآثار الحقبة النفطية على المجتمع المصرى بما أفرزته من تشويه للفئات والطبقات الاجتماعية وانعكاسات هذا التشويه على الوعى الاجتماعى للجماهير المصرية.

*** الانفتاح وتفكيك المجتمع:**

فلم تكن سياسات الانفتاح مجرد اجراءات اقتصادية وتشريعيه لجذب رؤوس الأموال للاستثمار فى مصر، بل كانت مشروعاً متكاملاً لربط مجتمعنا بعجلة الغرب الرأسمالى ومؤسساته الدولية، بكل ما يتطلبه ذلك من اعادة ترتيب البناء الاجتماعى الطبقى فى مصر، ومن ضرورة تفكيك البناء الاجتماعى والأيديولوجى الذى كان قائماً من قبل.

ولم تكن سياسات الانفتاح مجرد دعوة أيديولوجية جديدة، بل سياسات واجراءات وتحالفات وتشريعات فتحت الباب واسعاً أمام

حسنى مبارك

عملية مشابهة لعملية تجريف الأرض الزراعية وتبويرها بانتزاع التربة الخصبة القادرة على إنتاج الثمار، فدخل المجتمع المصرى فى عملية نزح للكفاءات العمالية والفنية والثقافية والفعاليات الفكرية، ودفع جيل كامل من الشباب باتجاه الهجرة خارج الوطن أو الهجرة للداخل، فيما يمكن تسميته بعملية «التجريف الاجتماعى» لمصر.

فقد قام الانفتاح فى تفاعله مع الحقبة النفطية باعادة صياغة الفئات والطبقات، فانهارت أوضاع بعض الفئات وارتفعت مكانه فئات أخرى وبرزت فئات جديدة. وبصفة خاصة فئات وسطى جديدة يمتد تأثيرها الأخلاقى والقيمى على الفئات والطبقات الأخرى. حيث تراجعت المكانة الاجتماعية للفئات الوسطى من المثقفين وأساتذة الجامعات والمفكرين والكتاب والمهنيين، وارتفعت المكانة الاجتماعية لفئات وسطى جديدة من السماسرة وتجار العملة وتجار المخدرات وأصحاب الشقق المفروشة وأصحاب البوتيكات والوسطاء وأصحاب مهن وحرف كالسباكة والنقاشة والسمكرة.. الخ

واتسعت- فى نفس الوقت- فئات المهمشين وكذلك سكان مدن الصفيح فى أطراف المدينة وسكان المقابر، وتراجع الوزن النسبى للفئات والطبقات المنتجة، وبصفة خاصة تراجع الوزن النسبى للعمال والفلاحين، فضلاً عن التشوه الذى لحق بوعيهما الاجتماعى تحت تأثير القيم والأخلاق التى أصبحت سائدة فى المجتمع.

*** انهيار القيم:**

ومع انهيار البناء الاجتماعى وتشوهه اتسعت أوهام ونماذج وقيم الحل الفردى، وتراجعت قيم النضال الوطنى والتضامن الطبقى، وبرزت أزمة الانتماء الوطنى والطبقى، وارتفعت قيمة الثروة، حيازة الثروة

أياً كان مصدرها، وكذلك قيم الحظ وانتهاز الفرصة والصعود العشوائى، وتراجعت قيم المكانة الاجتماعية من خلال العمل، وقيم المكانة من خلال العلم، وتراجعت مكانة العقل أمام ارتفاع وصعود قيم الدروشه والغيبية والطائفية.

وبفضل كل من الانهيار الاجتماعى والقيمى والأخلاقى جرت عملية تشويه الوعى الاجتماعى، بتراجع عناصر الفكر العقلانى والديمقراطى والوطنى فيه، وصعود تأثير كل من أيديولوجية الحل الفردى والأيديولوجية الطائفية المستغلة للدين.

* الاستغلال السياسى للدين:

فقد تواكبت الخطة السياسية والأيديولوجية للحكم منذ السادات مع خطة تفكيك المجتمع «وتجريفه» مستهدفة تغييب العقل المصرى وتزييف الوعى الاجتماعى لتمرير التوجهات الاقتصادية والسياسية الجديدة فى الداخل والخارج.

واستخدم السادات فى سبيل ذلك كل الأساليب والأدوات الممكنه، وفى القلب منها الاستغلال البشع للدين، فأقام فى سبيل هذا الاستغلال تحالفات جديدة لتنفيذ خطته التى أدت فى النهاية الى هزيمة المجتمع من الداخل بتفكيكه وتشويه وعيه وتهيأته لقبول سياسات الصلح مع العدو والتبعية والاستغلال.

ودون الدخول فى تفاصيل كثيرة استخدم السادات آثار الأزمة الاقتصادية كأداة لزرع أوهام الرخاء القادم مع الانفتاح الاقتصادى والعلاقات الخاصة مع أمريكا، واستخدم دماء الشهداء كأداة لزرع الهزيمة القومية بالصلح مع العدو الصهيونى، وأجج فى سبيل ذلك كل نزعات العداء للفلسطينيين والقضية الفلسطينية وشوه حقيقة الصراع العربى الصهيونى باعتبار أن الشعب الفلسطينى وطلائعه الثورية هم سبب كل حروبنا وليست إسرائيل الصهيونية والغرب الاستعمارى.

وفى مواجهة المعارضة الوطنية لتوجهات الهزيمة القومية جرت عمليات الاستغلال السياسى للدين، حيث قام الحكم بإنشاء وتدريب جماعات دينية -مستغلاً التيار الدينى الذى برز فى مصر بعد هزيمة ١٩٦٧- لمواجهة الحركة الوطنية المعارضة لهذه التوجهات فى الجامعات المصرية، وبرزت عمليات إثارة الفتن الطائفية لتفتيت القوى الاجتماعية وحرف الصراع الاجتماعى- الذى ظهر فى سلسلة من الاضرابات العمالية- وتوجيه السخط الكامن لدى المواطنين باتجاه التوتر الطائفى بدلا من اتجاهه نحو السلطة.

واستخدم السادات فى سبيل كل ذلك خطاباً سياسياً واعلامياً ينطوى على العبارات الدينية وينطوى على تكفير المعارضين وتخوينهم.

وهكذا نشأ الخطاب السياسى المستغل للدين من السلطة، ونفذ الى الرسالة الاعلامية والمناهج المدرسية كغطاء أيديولوجى لمخطط التفتيت الاجتماعى وتشويه الوعى، فقد نشأ لتدمير قيم العزة القومية فى مواجهة الصهيونيه والاستعمار، وقيم العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعى والتقدم فى مواجهة الاستغلال والرجعية، وبهدف تسييد وقبول الهزيمة القومية وقيم الحظ والفهلوة والقدرية...الخ.

وقامت جماعات الاسلام السياسى بمباركة ذلك الخطاب السياسى المستغل للدين طالما اعتبرته دعماً لما تراه «صحوة اسلاميه»، ولذلك فهى قد باركت وشاركت فى عمليات الاستغلال السياسى للدين ودعمت -بذلك- من نفاذ عناصر الطائفية الى الرسالة الاعلامية والمناهج المدرسية.

* إحياء الطائفية:

ولم يتقدم الفكر الدينى الذى ظهر فى السبعينات مع الانفتاح والهجرة الى بلاد النفط باعتباره أحد عناصر الدعم لأيديولوجية وطنية تصنع تماسك المجتمع حول مشروع حضارى وقومى واضح وضد عدو قومى واضح كما كان الأمر فى الستينات، بل تقدمت به السلطة وجماعات الاسلام السياسى بدعم من أثرياء النفط كغطاء أيديولوجى يملأ فراغ غياب أو تغييب المشروع القومى القديم،

الانفتاح يؤدى الى تفكيك المجتمع وانهيار القيم

◆◆◆◆

ويغلق الباب أمام إمكانيات بروز مشروع حضارى وقومى جديد يواجه التفتت الاجتماعى والهزيمة القومية.

لذلك لم يكن ممكنا لانتشار بعض مظاهر البداوة أو اتساعها فى السبعينات والثمانينات فى مصر بتأثير الهجرة الى بلاد النفط أن تعبر عن «صحوة اسلامية» كما لم يكن ممكنا لذلك الفكر الدينى- السياسى المستغل للدين- أن يدعم من قيم العقلانية والعلم والتنوير، ذلك أن الهدف الجوهرى للاستغلال السياسى للدين هو تحويل الصراع الاجتماعى الى صراع دينى اما بهدف الحفاظ على الحكم من قبل السلطة أو بهدف السيطرة على الحكم من قبل جماعات سياسية تستغل الدين وتستغل المواطنين.

ولايقود هذا الاستغلال السياسى للدين الا الى الطائفية، فتحويل الصراع الاجتماعى والوطنى الى صراع دينى- أو الى صراع باسم الدين- بإدخال الدين الى حلبة الصراع الاجتماعى والسياسى، يعنى خروج الدين من موقعه المقدس كدين ودخوله فى الصراع كسياسة، ومعنى ذلك بالضرورة دخول الدين فى عمليات استغلال بشعة لاغراض الصراع السياسى لبعض الجماعات والأفراد ضد بعض الجماعات الأخرى والأفراد الآخرين.

وبدلاً من أن يستمر الصراع الاجتماعى واضحاً كصراع بين مصالح وأهداف فئات متفاوته ومتعارضة، والصراع السياسى واضحاً كصراع من أجل الوصول الى الحكم، تجرى عملية حرف الصراع الاجتماعى والسياسى نحو الطائفية حتماً حين يتم بالاستغلال السياسى للدين، حيث لايدور الصراع بين فئات وطبقات وجماعات سياسية واضحة، بل يدور- حينئذ- بين جماعات تتحدث باسم الدين، وتقدم نفسها الى المجتمع باعتبارها ممثله للدين، وهكذا نشأت جماعات التكفير فى المجتمع.

ووجهت هجومها ضد المجتمع كله تارة، وقامت بعمليات قتل لشيوخ مثل الشيخ الذهبى تارة أخرة، وهاجمت كنائس وديار الأقباط فى مصر فى حوادث متكررة.. الخ.

الصراع باسم الدين طريقة هو الصراع بين المذاهب بين السنة والشيعة أو بين أصحاب دين وأصحاب دين آخر، بين الجماعات الطائفية من المسلمين والمسيحيين.. الخ، وهو طريق لاينهض فيه المجتمع كله باعتباره إطاراً

استغلال الدين لمواجهة المعارضة السياسية

◆◆◆◆◆

لجماعة وطنية أو قومية واحدة، ولاتنهض التناقضات فيه كتناقضات بين فئات وطبقات اجتماعية فى وطن واحد، بل يقوم على تقسيم المواطنين على أساس من عقائدهم الدينية، وحيث لايكون هناك أساس لاحترام الناس كمواطنين وكأصحاب لهذا الوطن، يصبح الوطن مهدداً بالتمزق والمواطنون مهددين فى حرياتهم كلها وفى القلب منها حرية العقيدة الدينية، وتكون العقيدة الدينية نفسها مهددة بالتجريح، والمجتمع كله مهدداً بإشعال نيران الطائفية.

وهذا هو ماحدث فى بر مصر، فبفضل الاستغلال السياسى للدين من جماعات الاسلام السياسى ومعاركها لم تنشأ «صحوة اسلاميه» بل عملية احياء خطيرة للطائفية، لم تقف عند حدود أيديولوجية طائفية تحلق كشبح فى سماء مصر، بل تتجسد فى صراعات طائفية بين المسلمين والمسيحيين.

وينتشر هذا الخطر بفضل نفاذ هذه الايديولوجية الطائفية الى وسائل الاعلام والمناهج المدرسية والصراعات الانتخابية التى أصبحت تقسم المجتمع الى مسلمين ومسيحيين ، وقوى اسلاميه وقوى علمانية، ترفع شعارات «الصوت الاسلامى» وتنشر عشرات الشرائط المسجلة وعشرات الكتب التى تخوض وتجرح فى عقائد أقباط مصر.

* أزمة المجتمع المصرى... الى أين؟

هكذا يكون المشروع الذى بدأه أنور السادات تحت عنوان «الانفتاح» قد أدخل المجتمع المصرى فى أزمة شاملة اقتصادية واجتماعية وسياسية وأخلاقية، لكن أخطر مافى هذه الأزمة يتمثل فى أوضاع التشويه

الذى أصاب البناء الاجتماعى وأصاب الوعى الاجتماعى فى مصر، ففى ظل هذا التشويه الاجتماعى والسياسى والفكرى يدور الصراع الاجتماعى فى مصر الآن، أى يدور- فى المحصلة النهائية- تحت شبح ومخاطر الأيديولوجية الطائفية وآثارها المدمرة.

فالأزمة الاقتصادية تتفاقم وتضغط على الطبقات الشعبية، وبصفة خاصة من خلال أوضاع التضخم والغلاء، وضعف الأجور والبطالة، وتدفع هذه الأوضاع بعمليات تغذية مستمرة للسخط بين المواطنين، لكن أوضاع العلاقات السياسية القائمة على الاستبداد تغلق الأبواب أمام امكانيات التغيير الديمقراطى عبر صناديق الانتخابات وتغلق أبواب الأمل فى تغيير الأوضاع عموماً، وتدفع عمليات التغذية هذه وغياب الأمل فى التغيير حالة السخط الاجتماعى الى حافة الانفجار، الى أشكال انفجارية من الصراع الاجتماعى.

ويدور هذا الصراع الاجتماعى فى أوضاع اجتماعية طبقية تتسم باتساع الفئات الوسطى الجديدة التى تسود لديها أيديولوجية غيبية وتسيطر عليها أوهام الحل الفردى، وباتساع الفئات الهامشية فى قلب المدن وعلى أطرافها وهى فئات ساخطة ومعادية للمجتمع، كما تتسم- هذه الأوضاع- بضعف الأوزان النسبية للطبقة العاملة والفلاحية فضلاً عن تشوه بعض شرائحها وتشوه وعيها

كما يدور هذا الصراع الاجتماعى فى ظل مناخ فكرى يضعف فيه الوزن النسبى لعناصر الأيديولوجية الوطنية التقدمية، ويضعف فيه تأثير المشروع الديمقراطى للتحرر الوطنى والاجتماعى، فضلاً عن ضعف تأثير الفكرة الاشتراكية فى المجتمع.

إن حركة الصراع الاجتماعى مهددة بكل هذه الأوضاع الاجتماعية والفكرية، مهددة بالوعى الزائف السائد فى الكتلة العريضة من السكان، ذلك الوعى الذى تسربت اليه عناصر كل من أيديولوجية الحل الفردى والأيديولوجية الطائفية.

ورغم أن احتمالات بروز حركة احتجاجية عمالية تمثل امكانية انتشال الصراع الاجتماع من احتمالات انحرافه نحو الطائفية، الا أن الحركة الاحتجاجية العمالية تظل هى نفسها مهددة بالتفتت والضعف بسبب عفويتها وتجزئها فى ظل مناخ فكرى معاد لوعيها الاجتماعى وضعف تأثير قوتها السياسية فى المجتمع فى المرحلة الحاليه.

لكن المجتمعات البشرية لم تنتج أبداً أدوات وقف الصراع فيها، حتى ولو انحرف بالجاه الصراعات الطائفية او بالجاه الفوضى والتدمير المجتمعى، وحينما تصورت بعض القوى المهيمنة على السلطة أن القمع بامكانه أن يوقف الصراع الاجتماعى كانت دائما تحفر قبرها بيدها، وكانت بذلك تعطى التاريخ فرصة أن يسجل حكمته دون أن يبكى عليها.

لذلك فالصراع الاجتماعى فى مصر سيستمر، وتدفع السلطة فى اتجاه انفجاره بجد واجتهاد، لكن احتمالات تدميره أو انحرافه كصراع طائفى قائمة، طالما استمرت العناصر التى تم رصدها قائمة دون تعديل أو تغيير.

ومعنى ذلك أن المجتمع المصرى بالعناصر السائدة فيه يتجه بقوة نحو تعميق وتوسيع وتعقيد أزمته بما يعقد من حركة الصراع الاجتماعى فيه ويدخله فى اتجاهات خطرة تفتح أبواب مصر نحو الظلام والفاشية.

* ما العمل...؟

من هنا فإن كل القوى الديمقراطية والتقدمية تقع على كاهلها مهمات إنقاذ مصر من الانزلاق نحو الصراعات الطائفية المدمرة للوطن، وهى مهمات تتطلب ضرورة اعادة بناء المجتمع على أسس جديدة كمجتمع مدنى متحضر يقوم على الديمقراطية باعتبارها أسلوبا شاملا للحياة ويقوم على العدل الاجتماعى كقاعدة صلبة للديمقراطية.

لكن مهمات اعادة بناء المجتمع المصرى على أسس جديدة لايمكنها الا أن تبدأ منذ الآن. بالوعى بالمخاطر الفعلية التى يواجهها المجتمع المصرى الراهن، والوعى بالأساليب النضالية القادرة على مواجهة هذه المخاطر.

◆◆◆◆

الصحوة الاسلامية

تتحول الى

فتنة طائفية

فمجتمع العدل والديمقراطية لن ينشأ وحدة بصورة عفوية، بل يتطلب ضرورة تجميع كل قوى الديمقراطية والاستنارة والاشتراكية بهدف وضع الأحجار فى طريق السيناريو الكئيب الذى ينزلق فى اتجاهه الصراع الاجتماعى فى مصر، وفتح الباب أمام القوى الحية فى المجتمع لكى تكون قادرة على القيام بفعل اجتماعى مؤثر يتقدم بالمجتمع الى الأمام.

وتنطوى هذه المهمة المركبة على ضرورة بذل جهود حقيقية من أجل اعادة بناء الوعى الاجتماعى للمواطنين على قاعدة الانتماء للوطن وفق أيديولوجية وطنيه. تنطلق من المبدأ المصرى الأصيل: «الدين لله والوطن للجميع».

وتستدعى هذه المهمة عملاً ديمقراطياً واسعاً على جبهات متعددة، وبصفة خاصة ضرورة إنهاض حركة ثقافية ديمقراطية تسيد من قيم العقلانية والاستنارة والديمقراطية، وتكون هذه الحركة قادرة على النفاذ والتأثير فى كافة مكونات المجتمع المصرى لمحاصرة التأثير الفكرى والسياسى للأيديولوجية الطائفية بين المواطنين.

كما يتطلب هذا الأمر ضرورة الضغط من أجل تنقية المناهج المدرسية والرسالة الاعلامية من كافة عناصر الفتنة الطائفية المزروعة فيها، وضرورة بحث أفضل الأساليب لتدريس مناهج الدين فى المراحل التعليمية الأولى بما يبعدها عن أن تكون مصدراً من مصادر بناء عقلية طائفية عند الشباب والتركيز على عناصر وأساليب دعم الوحدة الوطنية فى هذه المناهج وطرق تدريسها.

وليس هدف هذا المقال الاحاطة بتفاصيل المهمات الضرورية لمواجهة الخطر القائم، بل تجسيد الخطر وتجسيد ضرورة مواجهته، باعتبار أن مواجهة الأخطار التى تهدد الصراع الاجتماعى بالانحراف نحو الصراعات الطائفية هى- فى تقديرنا- الشرط اللازم لانقاذ المجتمع المصرى من التمزق والانهيار، وهى لذلك بالضبط الشرط اللازم لامكانية أن تقوم القوى الحية فى المجتمع بدورها التاريخى من أجل بناء الوطن الديمقراطى المستقل، وطن العدل الاجتماعى والحرية.

محمد فرج

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

العرب

رسالة القدس

العمل التطوعي ينقذ الشعب الفلسطيني من الضياع

كيف يتدبر الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة شئون حياته في ظل غياب حكومة وطنية، طوال ثلاث وعشرين سنة، هي عمر الاحتلال الاسرائيلي؟

التجربة الفلسطينية في هذا المجال رائدة. فقد استطاع هذا الشعب بامكانياته البسيطة وجهود أبنائه ان يتحدى حالة الحصار المفروضة عليه، ليعوض الخدمات الضرورية لبقائه وصموده والتي تحرمه منها سلطات الاحتلال بهدف تضييق الخناق عليه، ودفعه الى الهجرة من وطنه ويلعب العمل التطوعي في ذلك دورا كبيرا، حيث يتميز بالحماس والتخطيط الجماعي، وبالتالي بالاستفادة من الخبرات المتوفرة.

وللعمل التطوعي أياد خيرة في كثير من المجالات، ويعتبر الميدان الصحي والزراعي من ابرزها، خاصة وأنهما يرتبطان مباشرة، بوجود المواطن وسلامته ولقمة عيشه. كما أنهما من الميادين الأكثر تعرضا لقيود السلطات، التي سعت الى كبح تطورهما كي لايساهما في تطوير بنية تحتية مستقلة للشعب الفلسطيني الا أن الأطباء والمهندسين الزراعيين الفلسطينيين، بادروا منذ سنوات الى انشاء لجان عمل متعددة، تقدم الخدمات التي يفتقر اليها المواطنون، والى العمل ضمن الامكانيات المتاحة، وهي قليلة، لبناء شبكة واسعة ودائمة من المرافق والخدمات في هذين المجالين.

أدت سياسة سلطات الاحتلال الى نتائج كارثية على أوضاع الصحة في المناطق المحتلة.. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القضاء على الجهاز الوطني للصحة، الذي كان بإمكانه القيام بالمهمات الأساسية للحفاظ على الصحة العامة، ومكافحة الأمراض المعدية والأوبئة، وبناء الأجهزة اللازمة لمواجهة معطلبات المشاكل الصحية المتزايدة، والتنسيق مابين الأجهزة المختلفة، كما أدت هذه السياسة الى الاهمال الشديد لقطاع الصحة الأولية، وعدم توفر التطعيم المنتظم في القرى، ولا مراكز الأمومة والطفولة في معظم المواقع الفلسطينية. وبينما يقطن ٧٠٪ من السكان في القرى والمخيمات، فان القسم الأعظم من الخدمات يتركز في المدن ويخلو ٢٤٨ موقعا سكانيا في الضفة الغربية مثلا من أصل ٤٨٩ موقعا من أي شكل من أشكال الخدمات الصحية.

وتحت وطأة الاحساس بتدهور هذه الخدمات الصحية والاهمال الذي بدا فيه قطاع الصحة الاولية والخدمات الصحية في الاماكن النائية والمخيمات، تحرك عدد قليل من الأطباء لايتجاوز الخمسة سنة ١٩٧٩، ليقوموا بعمل ميداني تطوعي في بعض القرى والمخيمات، حيث عالجوا المرضى مجانا، وتمكنوا من توفير بعض الأدوية اللازمة لهم بثمن رمزي فقط.

ولقيت هذه التجربة تقدير وتشجيع المواطنين، فأخذت هذه المجموعة تطور نفسها وتضم اليها الأطباء المتحمسين لخدمة بلدهم، وخاصة من جيل الشباب المتخرجين حديثا.

يقول الدكتور «مصطفى البرغوثي» أحد الرواد الذين ساهموا في إنشاء هذه المجموعة التي أخذت تعرف باسم اتحاد لجان الاغاثة الطبية الفلسطينية، ان عدد المتطوعين ضمن اطار الاتحاد قد بلغ الان ٨٥٠ متطوعا، موزعين على ثمان لجان رئيسية، أحدها فرع كبير في قطاع غزه. ومن بين هذا العدد من المتطوعين ٣٧٠ طبيبا يشكلون ثلث عدد الأطباء في الضفة والقطاع اما العدد الباقي فهم من الممرضين والصيادلة وغيرهم من العاملين في الحقل الطبي.

ارتفع عدد حملات الاغاثة الطبية التي قامت بها هذه اللجان من ٤٠ حملة سنة

١٩٨٢ عولج فيها حوالى الفى مريض الى مايزيد على ٧٠٠ حملة اغاثة سنة ١٩٨٩ عولج فيها مايزيد على ٨٠ الف مريض. وتقول احصائيات لجان الاغاثه الطبيه انها تعمل فى ١٨٠ قرية ومخيما وموقعا سكانيا.

سعى الاتحاد سنة ١٩٨٤/٨٣ الى اقامة مراكز صحية دائمة. وتمكن حتى الان من اقامة ٢٦ مركزا، وستة مراكز اخرى للعلاج الطبيعى كما انشأ ثلاث عيادات متنقلة لعلاج الاسنان تغطى ٣٦ قرية سنويا وعيادة متنقلة اخرى لمعالجة الامراض الجلدية.

واهتمت هذه اللجان بانشاء شبكة تثقيفية واسعة تصدر النشرات الصحية الارشادية بلغة شعبية وقد صدر حتى الان ٢٤ نشرة و٦ ملصقات تستعمل فى (١٠٥) مؤسسات صحية فى المناطق المحتلة.

واحد أشكال نشاط التثقيف الصحى، هو تدريب ممرضات قرويات، حيث أنشأ الاتحاد مدرسة للعاملات الصحيات خرجت ٥٢ فتاة، ومدة الدراسة فيها ١٠ أشهر تتلقى الدارسات خلالها دروسا فى التمريض والتثقيف الصحى والزيارات البيتية وتنظيم العيادات.

وافتتح اتحاد لجان الاغاثة الطبية ايضا ١٣ مركزا لرعاية الامومة والطفولة كما انشأ مؤخرا مركزا فى القدس هو المركز الوطنى الاول للاكتشاف المبكر لسرطان عنق الرحم. وقبل اقامة هذا المركز كان مثل هذا الفحص يجرى فى مستشفى هداسا مقابل حوالى ٥٢ دولار، اما المركز فيجريه برسم رمزى لايتجاوز الخمسة دولارات.

ويعمل مركز ابحاث الاتحاد حاليا على اجراء عشرة ابحاث من بينها سوء التغذية لدى الأطفال ووفيات الاطفال وتلوث المياه والاصابة بالطفيليات كما يغطى الاتحاد ضمن برنامج خاص بالصحة المدرسية ٢٦ مدرسة وروضة وحضانة حيث يجرى الفحوص لطلابها، ويقوم بتطعيمهم. ويدير الاتحاد الى جانب ذلك برنامجا ضد انتشار الامراض المعدية، ويشمل وسائل تثقيفية، واجراء فحوصات. ومن بين الامراض التى يجرى معالجتها مرض الكبد الوبائى (البرقان) والحمى المالطية التى ازداد انتشارها فى المناطق المحتلة خلال السنوات العشرة الماضية.

الانتفاضة والتحديات الجديدة

ولدى انفجار الانتفاضة الشعبية فى المناطق المحتلة واجه اتحاد لجان الاغاثة الطبية اسوة بالاطر الجماهيرية الاخرى العاملة فى مجال الصحة، تحديا كبيرا وجديدا بسبب الاحتياجات العلاجية الناجمة عن العنف الاسرائيلى. اذ قدر عدد الاصابات السنوية بأكثر من اربعين الف اصابة، كما ان منع التجول والحصار على القرى والمخيمات قد تطلب اسلوبا جديدا للعمل واضطر الاتحاد الى وضع خمسة برامج طوارئ لمواجهة ظروف الانتفاضة الجديدة وجرى تطويع هذه البرامج لضمان استمراريتها حيث بدا واضحا ان الانتفاضة هى حركة شعبية واسعة ستستمر زمنا طويلا.

بدء التطوع
بخمس أطباء..
وصل الآن
إلى ٨٥٠ متطوعاً

◆◆◆◆◆

احد هذه البرامج اختص بالمحاضرات فى الثقافة الصحية والتدريب على الاسعاف الاولى حيث جرى اتمام ١١٠٠ دورة تدريبية قصيرة تم فيها تدريب ٢٣ الف شخص على مبادئ الاسعاف الاولى ووزعت كميات كبيرة من أكياس الاسعاف الاولى حوالى ٢٢ الف كيس على المواطنين.

اما البرنامج الثانى فكان تنظيم التبرع بالدم بسبب وجود أعداد كبيرة من الجرحى فى اوقات متقاربة وعدم توفر كميات من الدم جاهزة للطوارئ ومنذ نيسان ١٩٨٨ بدأت لجان الاغاثة بفحص فصائل الدم واعداد قوائم باسماء المتبرعين واستطاعت تصنيف وتحديد نوعية دم ٢٤ الف متبرع وحفظت المعلومات فى الكمبيوتر لحين الطلب وبذلك تتمكن هذه اللجان من تلبية طلب المستشفيات للدم فورا.

البرنامج الثالث يتعلق بتطوير المراكز الصحية التابعة للاتحاد وذلك بتزويدها بالاجهزة والادوات لاجراء عمليات جراحية بسيطة واسعاف اولى للمصابين، وباستعمال الحقائب المتنقلة للاسعاف الاولى، تمكنت اللجان من تقديم العلاج لما لايقل عن خمسة الاف جريح من المصابين ممن لم يستطيعوا الوصول الى المراكز الصحية.

اما البرنامج الرابع فهو تنظيم اغاثات طبية للمناطق المحاصرة حيث تمكنت الفرق من اختراق منع التجول ٢٢ مرة للوصول الى الناس رغم العقبات والمخاطر.

اما البرنامج الخامس فهو تطوير العلاج الطبيعى لمعالجة المصابين ممن يحتاجون الى تأهيل طبى.

كيف يجرى تمويل هذه النشاطات

يقول الدكتور مصطفى البرغوثى ان ٦٠ فى المئة من تكاليف النشاطات يغطيها عمل المتطوعين المجانى اما ماتبقى فيجرى تغطيته من دخل المراكز الصحية رغم ان ماتتقاضاه اللجان هو رمزى، وكذلك من التبرعات التى تجمعها اللجان من المواطنين اضافة الى المساعدات التى تصلها من مؤسسات خيرية وانسانية عالمية مثل اكسفام فى بريطانيا ونوفيك فى هولندا وغيرها، كما تحتفظ هذه اللجان بعلاقة تعاون وثيقة مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وغيرها.

ويشير الدكتور البرغوثى بالتقدير والاعتزاز للمساعدة القيمة التى تلقاها اتحاد الاغاثة الطبية من مؤسسة الخليج العربى للانماء، التى يترأسها الامير طلال بن عبد العزيز والتى مكنت اللجان من انشاء مراكز رعاية الامومة والطفولة التى تقوم بدور لاغنى عنه فى خدمة الامهات والحوامل.

مجلس الخدمات الطبية

عيادات فى الريف الفلسطينى

تجربة اخرى رائدة انطلقت من واقع حاجة المجتمع الفلسطينى للخدمات الصحية، حيث تعانى مئات من القرى من غياب مثل هذه الخدمات ففى تموز ١٩٨٩، اعيد تشكيل ماكان يسمى باتحاد الخدمات الطبية والاجتماعية الذى كان قد أنشأ سنة ١٩٨٤ وأقام عددا من العيادات واختيرت هيئة ادارية جديدة لهذا الاتحاد الذى اتخذ اسما جديدا هو مجلس الخدمات الصحية. ركز المجلس نشاطاته الاساسية على فتح مراكز طبية وعيادات فى الريف الفلسطينى وخاصة فى منطقة الشمال من الضفة الغربية المفتقدة الى حد كبير للخدمات الصحية وفى بعض

العمل التطوع ينقذ الشعب الفلسطيني من الضياع

◆◆◆◆◆

مخيمات اللاجئين وقد بلغ عددها ٧٦ مركزا وعيادة موزعة على النحو التالي ٢٠ عيادة في منطقة جنين، ١٢ في منطقة طولكرم، ١٢ في منطقة نابلس ١٢ في منطقة الخليل ١٠ في منطقة رام الله و ١٠ في منطقة بيت لحم.

وتقدم هذه العيادات الخدمات للمواطنين برسوم تكاد لاتذكر كما توفر لهم الادوية بأثمان رمزية ويبلغ عدد الاطباء العاملين في هذه المراكز ٩٠ طبيبا و ٦٠ ممرضة ويظل القسم الاعظم من هذه العيادات مفتوحة طوال ايام الاسبوع وبعضها يفتح على فترات صباحية ومسائية وعدد قليل منها يقدم خدماته يومين او ثلاثة ايام في الاسبوع.

يقول الدكتور درويش نزال طبيب الامراض الباطنية في مستشفى المقاصد الخيرية الاسلامية في القدس وأحد المسئولين في مجلس الخدمات الصحية. ان المجلس يركز جهوده على المناطق الحالية تقريبا من الخدمات الصحية وهي كثيرة ويضيف ان المجلس بصدد اعادة تشكيل هذه العيادات حيث سيتم انشاء مراكز طبية اساسية يصل عددها الى ١٤ مركزا في الضفة و٦ مراكز في القطاع، بحيث تكون العيادات الحالية فروعا لهذه المراكز وستركز العيادات على الخدمات الوقائية ورعاية الامومة والطفولة بينما ستركز المراكز عملها على الامور التشخيصية والعلاجية بما في ذلك أعمال المختبر والاشعة وتقديم الادوية للمواطنين. ويهتم المجلس أيضا بالناحية التثقيفية إذ يقدم دورات تثقيفية صحية، واسعافات أولية ويجرى قسم الأبحاث التابع له دراسات على امور تتعلق بمواضيع مهمة للصحة العامة كالضغط والسكري.

ويضيف تتعلق بمواضيع نزال انه قد حان الوقت لوضع خطة شاملة للعلاج الوقائي

◆◆◆◆◆

الانتفاضة تفرض ٥ برامج للطوارئ في القضايا الصحية

والتنسيق بين جميع الذين يقدمون الخدمات الطبية للمواطنين والعمل ضمن خطة مرسومة.

لجنة الاغاثة الزراعية

الهدف تنمية الريف الفلسطيني

وجه آخر للعمل التطوعي يتمثل في لجنة الاغاثة الزراعية الناشطة في مناطق الريف الفلسطيني تشكلت هذه اللجنة سنة ١٩٨٣ من عدد من المهندسين الزراعيين في مدينة أريحا، لمواجهة غياب خدمات الارشاد الزراعي للمزارعين الفلسطينيين ومساعدتهم على الصمود والاستمرار بالاستخدام الافضل للامكانيات الذاتية قام هؤلاء المهندسون بزيارة المناطق المختلفة حيث تعرفوا على مشاكل المزارعين واخذوا ينسقون مع المهندسين الزراعيين المتواجدين في تلك المناطق.

وكبرت اللجنة لتضم في السنوات التالية ما يزيد على ستين مهندسا زراعيا اقتصرت نشاطاتها في بداية الامر على تقديم النصائح والارشادات للمزارعين في منطقة الاغوار، ومعالجة مشاكل الفلاحين بشكل فردي، ثم ارتقى عمل اللجنة لتتمكن من معالجة المشاكل الزراعية الكبيرة وعلى مستوى واسع.

ويشير رئيس اللجنة المهندس الزراعي اسماعيل دعيق الى ان المهندسين المتطوعين انطلقوا من دافع غيرتهم على مصالح وطنهم وايمانهم انه يجب القيام بشئ مالاحباط مخطط السلطات الهادف الى تفريغ الارض من سكانها ومصادرتها ، ويشير دعيق ايضا الى ان مايقارب الـ ٥٠ في المئة من سكان الضفة والقطاع يعتمدون في معيشتهم على الزراعة التي تشكل ٣٧ في المئة من الناتج القومي للضفة و١٩ في المئة من الناتج القومي للقطاع.

وقد تعرض قطاع الزراعة لضربات سلطات الاحتلال المتواصلة اذ صادرت حوالى ٥٢ في المئة من مساحة الضفة الغربية وسيطرت على المياه الجوفية وسنت القوانين التي تقيد زراعة المحاصيل واقامة المشاريع الانتاجية واغلقت محطات البحث العلمي ومنعت التسويق داخل اراضي ١٩٤٨ واغرقت السوق المحلية بالمنتوجات الزراعية الاسرائيلية وما الى ذلك قائمة طويلة من الاجراءات

ركزت اللجنة اهتمامها على المزارعين الصغار في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تشكل هذه الشريحة القطاع الاوسع والاكثر

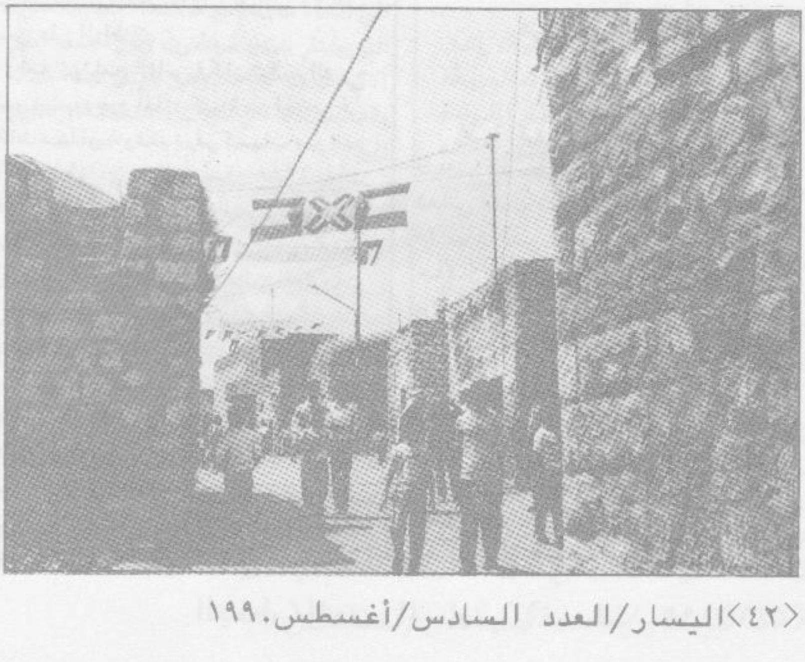

لجنة الأغاثة الزراعية تتصدى لانقاذ الريف الفلسطيني

فقرا وذلك بتقديم الارشاد الزراعي والمساعدات العينية الممكنة من خلال اللجان الزراعية في القرى المختلفة والتي تشكل القاعدة الاساس لعمل لجنة الاغاثة.

اضافة الى الارشاد الزراعي تقوم اللجنة بكثير من المهمات التي تعتبر حيوية للزراعة المحلية والمزارعين، ومن ذلك القيام بحملات رش الحشرات ومكافحة الامراض الخطيرة، وقد ساهم ذلك في انقاذ الاف الاشجار من مختلف الانواع وفي مختلف المناطق وادخال زراعات جديدة وتطوير طرق الري، حيث ادخلت اللجنة زراعة انواع جديدة من الاشجار والخضراوات في مناطق تزرع فيها لاول مرة كما ادخلت اصنافا محسنة ذات انتاج عالي كالبطاطا والفاصوليا والبصل وادخلت استعمال البيوت الدفيئة في الزراعة وحسنت طرق ري الخضراوات لتوفير المياه، كما قامت اللجنة بانشاء المشاتل وتوزيع اشتال الخضار والاشجار على اصحاب الاراضي غير المستثمرة وذلك لتشجيعهم على استغلال اراضيهم وتقديم الارشاد اللازم لهم. باشرت اللجنة بمشروع لزيادة المساحات المزروعة بالحبوب وحشائش المراعي لحل مشكلة اعلاف الحيوانات وقد اسهمت في زراعة خمسة الاف دونم عن طريق تقديها ٥٠ في المئة من البذور اللازمة لذلك، وقامت اللجنة بانشاء اربع محطات للمشاهدات الزراعية حيث اجريت فيها عدة تجارب زراعية حققت مدخولات تقدر بحوالي عشرة ملايين دولار عن طريق نجاح زراعة البصل والثوم من الناحية الاقتصادية في منطقة الاغوار، وادخال زراعة الزهرة والملفوف في المناطق الجبلية في الموسم الشتوي وتوفير اصناف الزيتون الناجحة للزراعة ونجاح تجارب «الشاش» في مقاومة الفيروس الذي يصيب البندورة عوضا عن استخدام العلاجات الكيماوية وفي مجال الدراسات قامت اللجنة باجراء دراسة على التربة لتحديد النوع الافضل من المزروعات بالنسبة لها كما اجرت دراسة اخرى على الزيتون وما يتعلق به، ودراسة حول حشرات الحمضيات والجع الطرق لمكافحتها و رداسة اخرى بالتعاون مع قسم الصحة البيئية في جامعة بير زيت حول استخدام المبيدات الكيماوية كما اسهمت اللجنة في حل مشكلة تسويق الانتاج النباتي وذلك بتأسيس شركة زراعية مستقلةتأخذ على عاتقها حل مشاكل تسويق منتوجات المزارعين، وتقديم بعض القروض لهم وتدريب النساء لعمل التعاونيات من اجل تصنيع المنتوجات الزراعية القائمة بعدة طرق.

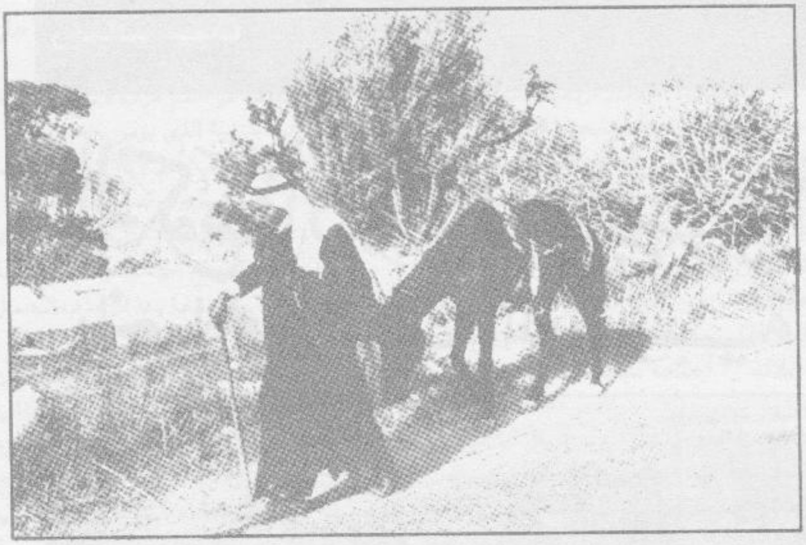

ومن نشاطات السنة المنصرمة ١٩٨٩ قامت اللجنة بتنفيذ حملة اغاثة طارئة للمزارعين في غور الاردن الذين اصيبوا بأضرار بالغة نتيجة موجة الصقيع، حيث تم اعداد قوائم بأسمائهم ومقدار خسائرهم، وضمت هذه القوائم ١٢٦ من صغار المزارعين الفقراء، وقامت اللجنة بالاتصال مع المؤسسات المحلية والعالمية ودعتها لمساعدة المتضررين بأثمان الحبوب والاسمدة لاعادة زراعة اراضيهم، واستطاعت اللجنة تأمين ذلك وقامت بالاشراف على توزيع المساعدات على المزارعين.

وفي السنة المنصرمة ايضا قامت اللجنة بتوزيع (٥٠٠) الف شتلة خضار على المزارعين من الانواع الممتازة مقابل اثمان تغطي تكلفة الانتاج فقط كما عملت اللجنة مع خبراء من جامعة بيرزيت وبيت لحم على مشروعي تجارب لحل مشكلة الاعلاف وكذلك على ايجاد علاج عضوي لامراض العنب كما جرى انشاء ٢٥ تعاونية زراعية في مناطق مختلفة يتعاون فيها اناس عاطلون عن العمل على زراعتها. كما ابتدأت اللجنة في منطقة شمال الضفة بالعمل في عيادة بيطرية متنقلة يقوم طاقمها بتوفير الادوية والامصال للحيوانات، كما تحتوي هذه العيادة على جهاز تصوير بالموجات الصوتية يتم من خلاله فحص الحمل عند الحيوانات وتعمل اللجنة مع مؤسسات محلية مختلفة للقضاء على مرض الحمى المالطية المنتشر بشكل كبير بين مواشي الضفة الغربية. وتشرف اللجنة حاليا على ٢٣ تعاونية لانتاج دجاج بياض و١٢ تعاونية لانتاج الأرانب وتعاونيتين لتربية الاغنام، كما يجري العمل حاليا لانتاج الدجاج اللاحم في قطاع غزة.

وكانت اللجنة رائدة في مجال تطوير الاقتصاد البيتي وخاصة اثناء الانتفاضة وقد اقامت ٣٣ تعاونية نسائية زراعية للتصنيع الغذائي يعمل في كل منها مابين ٥-١٠ امرأة موزعة على مناطق القدس والخليل ورام الله وغزة وبيت لحم وشمال الضفة حيث تنتج هذه التعاونيات المربى والمخللات والعصير والصابون البلدي والزعتر والملوخية المجففة ومواد غذائية بيتية كثيرة أخرى.

خليل توما

◆◆◆◆◆◆◆◆◆

الحكومة الاسرائيلية الجديدة وأحلام اليقظة العربية

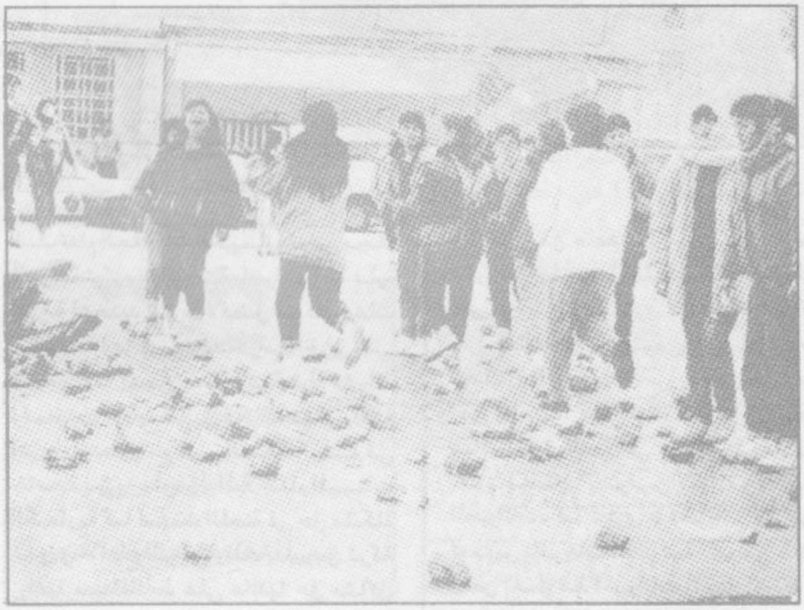

*** من اين جاءت الفكرة (..) ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة- «لانها يمينية وثابته ستكون قادرة على صنع السلام مع الشعب الفلسطيني مثلما فعل بيغن مع السادات في كامب ديفيد؟!**

*** ماهي تركيبة الحكومة الاسرائيلية الجديدة ؟! وهل هناك اساس موضوعي للحديث معها عن السلام؟!**

*** ما الذي يشغل بال هذه الحكومة فعلا في الوقت الحاضر؟ وبماذا تنهمك سوى بقضية توطين المهاجرين؟**

**** الامة العربية تستبشر خيرا بشكل مفاجئ فالزعماء العرب التأموا في مؤتمر قمة طارئ، جرى تنظيمه خلال ساعات، وحضره جميع الملوك والرؤساء وقرروا وضع خطة استراتيجية للدفاع عن مصالح الامة العربية في ظل المتغيرات الدولية**

زعيم الدولة المضيفة، قائد اغنى دولة عربية خادم الحرمين الشريفين. يفتتح المؤتمر بدون اية طقوس فيقول: باسم الله الرحمن الرحيم. العالم اليوم كله مصالح في مصالح في مصالح. الولايات المتحدة الامريكية تضع اسرائيل في صلب استراتيجيتها الكونيه وفي رأس حساباتها الدولية. اوروبا تطور مصالحها بشكل صارخ. فتستوعب بسرعة الانقلاب في الجزء الشرقي من القارة وتكرس كل جهدها وطاقاتها لاستغلاله قبل فوات الاوان. وتعمل على الاستفادة منه لاقامة تجمع دولي جبار في مواجهة الدولتين المعظميين. الاتحاد السوفييتي يغير موازين القوى الدولية ويضع مصالحه الذاتية فوق كل الاعتبارات فتتحول علاقاته مع الغرب من مرحلة العداء والمواجهة الى مرحلة التعاون والصداقة، وتدخل في هذا الباب حتى اسرائيل.

وبعد ان يختم الملك المعظم، حفظ الله عرشه، خطابه يعلن على الملأ خطته القومية. فيناقشها الملوك والرؤساء ويزيدون ويزايدون ويقترحون ويعدلون ثم يقررون معا، بالاجماع وضع حد لخلافاتهم وتفككهم. ولضياع موارده وكنوز اراضيهم وثرواتها ووضع حد لهدر طاقات شعوبهم المكبوته والمسحوقة والمخنوقة.

ويقررون اقامة سوق عربية مشتركة تجمعهم في وحدة راسخة في الموقف السياسي وفي المصلحة الاقتصادية، ويضعون خطة استراتيجية لحماية أمنهم ومصالحهم ويعيدون النظر في الممارسات القديمة ويقررون تغيير تعاملهم مع شعوبهم وسحب اموالهم من البنوك الامريكية والسويسرية واللندنية وغيرها واعادة التخطيط لاستثمارها بشكل يعود بالفائدة على المصالح العربية ويرسلون، بشكل فوري الوفود الى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة واوربا والصين ودول عدم الانحياز لاقامة العلاقات معها على اسس جديدة في اطار لعبة المصالح . ويقررون مواجهة الاحتلال الاسرائيلي بمعركة حضارية تليق بالشعب الفلسطيني المكافح وبالشعوب العربية جمعاء الموحدة تحت سقف واحد، تدخل فيها لعبة المصالح العالمية والوقفة القومية الموحدة ، المبنية على اساس قوي ورؤيا سلمية عادلة..

ولأجل التطبيق العملي لهذه الأمور تقام لجان مختصة من الخبراء وتدخل الى احد قصور الاجتماعات فلايخرج منها أحد الا بعد ان تتم ابحاثها وتصدر توصياتها فيقرها الزعماء العرب

الى هنا.. كنا نحلم وربما كان ذلك مجرد وهم او نزوة فكرية.

ولكن هل هذا السيناريو هو من المحرمات والممنوعات ام انه سيناريو منطقي جدا ويتلاءم بانسجام تام مع عالمنا المعاصر

وتطوراته؟!

فالعالم كله يقوم اليوم، وبشكل واع، على اساس المصالح المتبادلة الشرق لم يعد شرقا. وجنوب افريقيا تتأهب لاقامة سفارة فى بودابست. والمانيا الشرقية تصبح غربية اكثر من الغربية. وبولونيا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا تلهث وراءها. والصين تصالح السعودية. والهجرة اليهودية تصبح مشروعا عالميا، الويل لمن يرفع عينه عليها. الرئيس العراقى يدعو ايران الى المفاوضات المباشرة ورافسنجانى يسعى ليحل ضيفا على دول الخليج العربى.

فلماذا اذن لا يقدم العرب على اخذ امورهم بأيديهم وصيانة مصالحهم المهددة بالضياع؟! فها هى حتى الحكومة اليمينية المتطرفة تطرفا اعمى فى اسرائيل تلعب لعبة المصالح، لدرجة ان بعض الفطاحل فى امتنا العربية ايضا قالوا: هذه حكومة يمينية لكن ثابتة وهى القادرة والمؤهلة لصنع السلام، مثلما فعل بيغن عندما استقبل السادات؟!

فهل حقا؟!

فما هى هذه الحكومة التى قامت فى اسرائيل فى الاسبوع الفائت؟ وماهى مكانتها فى السيناريو المذكور اعلاه عن حلم التحرك العربى؟ وبماذا تفكر هذه الحكومة؟ هل هى فعلا ثابتة؟ هل هى مؤهلة حقا لصنع السلام؟ وماهو دور وزرائها المتطرفين: شارون وموداعى وليفى، المعروفين بوزراء الأطواق (بسبب القيود التى وضعوها على خطة شمير «للسلام» فى ايار ١٩٨٩ وأرادوا بذلك فك التحالف بين حزب العمل والليكود وسقوط الحكومة)؟ هل من الممكن انتظار تغير جدى فى مواقفهم والاندفاع نحو السلام؟

والولايات المتحدة الامريكية، ماهو موقفها؟ هل هى صادقة فى تصريحاتها التى تعبر فيها عن انتقاد الحكومة الاسرائيلية والاختلاف معها؟ وما الذى ستفعله من الناحية العملية؟!

والعرب ماالذى تتوقعه منهم هذه الحكومة، وماالذى تخططه لهم؟!

حكومة اليمين المتطرف

وليس هذا فحسب!!

فى الكنيست الاسرائيلية ١٢٠ عضوا والحكومة الجديدة برئاسة اسحاق شامير تعتمد على دعم وتأييد ٦١ عضوا يشكلون كل احزاب اليمين واليمين المتطرف بمن فى ذلك النواب الفاشيون والعنصريون المؤمنون بضرورة «تطهير ارض اسرائيل من العرب» وترحيلهم بمشاريع الترانسفير. وهذه الأحزاب هى:

– الليكود: ويضم أربعين نائبا وهؤلاء مقسمون الى عدة أجنحة الجناح الركزى ويقوده شامير نفسه ومعه وزير الامن موشيه ارنس (احد المرشحين للصراع على خلافة شامير) ومجموعة من الوزراء الشباب مثل اهود او لمرت (وزير الصحة حاليا) ودان مريدور (وزير القضاء) وروني ميلو (وزير الشرطة).. وكلهم مرشحون ايضا للصراع على الخلافة. ٣ أجنحة منافسة احدها بقيادة دافيد ليفى (نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية الذى يعتبر نفسه الرجل الثانى فى الحزب منذ قيادة بيغن. ولكن حظه لم يسعفه. ولذلك اتخذ موقفا معاديا لشامير فى معركة الأطواق المذكورة اعلاه. وأقام تحالفا مؤقتا مع الجناحين التاليين بزعامة شارون وموداعى بيد ان هذا التحالف مافتأ ان تفكك فى الامتحان الأول). وجناح شارون وهو اكثر الاجنحة تطرفا بمقاييس الليكود وزعيمه فلاح يهوى الحراثة ويستخدمها فى حربه للوصول الى قيادة الحزب والدولة. وهو «بطل» حرب لبنان وصبرا وشاتيلا وجناح موداعى، المتحالف مع شارون حتى اليوم. وهو منهمك الآن فى وزارة المالية.

– الاحزاب الدينية وهى ثلاثة:

* شاس (حزب المتدينين الشرقيين). له ٦ نواب وهو الحزب الذى ساعد شمعون بيرز على اسقاط الحكومة. وخلال فترة سقوطها تميز دوره بالعهر السياسى فبعد ان حقق لبيرز مبتغاه وساعده فى فك الائتلاف مع الحكومة قطع به الحبل وهو فى وسط البئر وادار له ظهره وجنح نحو الليكود. ولم يبق فيه قائد واحد الا وتكلم بلغتين، من زعيمه الروحى الحاخام عوفاديا يوسيف، الذى أطلق التصريحات السلمية الشهيرة فى القاهرة الى الوزير اريبه درعى، وهو شاب فى مطلع الثلاثينات من المتوقع ان يستدعى للتحقيق فى الشرطة على تجاوزات مالية، الى الوزير يتسحاق بيرتس وغيرهم. هذا الحزب يدعى ان قيادته من أنصار السلام والحمائم بينما مصوتوه من اليهود الشرقيين يمينيون صقور. ولذلك لم يستطع الاستمرار مع المعراخ

– علم التوراه: له نائبان هو ايضا مرتبط بزعيم روحى اسمه الراب شاخ. هذا الذى هاجم حزب العمل واليسار الاسرائيلى كله لانه يأكل لحم الخنزير ويبتعد عن اليهودية. ومع انه فى القضية السياسية حمائمى الا انه امر تابعيه بالتحالف مع الليكود. وكان لدعوته تأثير ليس على علم التوراه فحسب بل وايضا على شاس

– المفدال: هو اقدم حزب دينى والوحيد بين الاحزاب الدينية الذى يؤمن بالصهيونية. له خمسة نواب. منذ العام ١٩٧٧ وهو ينحرف بشكل حاد نحو اليمين. وقد سيطر عليه قادة عصابة «غوش ايمونيم» الاستيطانية. وهو لم يتردد فى التحالف مع الليكود والتمسك بهذا التحالف حتى عندما بدا ان حزب العمل سينجع فى تشكيل حكومة

– هتيحا: وهو حزب علمانى فاشى كان قد انشق عن الليكود عام ١٩٧٩ فى اعقاب اتفاقات كامب ديفيد فهو لايكتفى بما انجزه بيغن فى هذه الاتفاقات ويريد ان يرضخ العرب كلية للاملاءات الاسرائيلية. ويطالب بضم الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين رسميا الى حدود دولة اسرائيل. واعطاء الخيار للعرب، اما الرضوخ والقبول بالأمر الواقع واما الويل والثبور..

فا/حيل لهذا الحزب ٣ نواب فى الكنيست ابرزهم غئولا كوهن (نائبة وزير العلوم).

– تسوميت: وهو الحزب الذى يقوده رفائيل ايتان، رئيس اركان الجيش الاسرائيلى السابق ابان حرب لبنان الاخيرة. ولقد بدأ حياته السياسية فى هتحيا لكنه انسحب لان ذلك الحزب لم يحتمل وجود «ديكين» (هو وغئولا كوهن) وادى خلافهما الى الانشقاق. فأقام حزبا يسير على النهج السياسى نفسه مع تسابق فى التطرف ضد العرب ايتان هذا وصف العرب، ذات مرة بالصراصير فى قنينه. لحزبه نائبان فى الكنيست.

–اربين غور: وهو عضو كنيست فى حزب العمل انسحب من حزبه مقابل وظيفة نائب وزير يقول عن نفسه انه حمائمى ورجل سلام ولكن... المال قتال

الى هنا يلتف حول الليكود ويشاركه الحكم ٥٩ نائبا من ستة احزاب اضافة الى العضو بلا حزب: غور

ولكن هناك حزبا يدعم الليكود من الخارج هو حزب «موليدت» الحزب الذى يقوده الجنرال السابق رجعام زئيفى، ويدعو صراحة الى ترحيل العرب من البلاد (بالخيار والاغراء، كما يدعى) لهذا الحزب عضوان

وهكذا حصل شامير على دعم ٦١ عضو كنيست من مجموع ١٢٠ عضوا ويعنى هذا ان حكومته، ليس فقط غير ثابتة، انما هى تقف على كف عفريت فيكفى ان يرفض عضو حزب الترانسفير قرارا واحدا للحكومة

حتى تسقط. واذا افترضنا، جدلا ان الوحى هبط على شامير فجأة وحوله الى حمامة سلام وجلب الى الكنيست مشروعا سلميا جديدا، حتى بمستوى كامب ديفيد، فان هذا المشروع لن يمر. وذلك ببساطة لأن شامير يعتمد على ائتلاف يضم عشرين عضو كنيست على الاقل يرفضون كامب ديفيد ويعتبرونه تنازلا انتحاريا من طرف اسرائيل.

وتجدر الاشارة هنا الى ان حزبا آخر يقف على باب الأئتلاف مع شامير هو حزب اغودات اسرائيل وهو حزب دينى متزمت قديم له خمسة اعضاء كنيست، وهذا الحزب معروف بتطرفه اليمينى لا اقل من الليكود وقد كان تحالف مع حزب العمل طيلة ازمة الحكومة ليس لأنه يؤيد سياسته فى قضية السلام والاحتلال بل بالعكس انما ايده نتيجة غضبه من الليكود ومن شامير شخصيا، الذى وعدهم عند تشكيل حكومته السابقة بعدد من الامور (سن قوانين للاكراه الدينى وتخصيص ميزانيات واموال لمؤسسات هذا الحزب) لكنه نكث بالوعود. ولكن عندما فشل بيرز فى تشكيل حكومة بقيادة حزب العمل بدأت جهود الصلح تنتمى عند اغودات اسرائيل وهنا يجدر القول ان الاحزاب الدينية (فى اسرائيل) لا تستطيع العيش خارج الحكومة، كما السمك لايستطيع العيش خارج الماء.

واما من الناحية السياسية فهذا الحزب يمينى متطرف يؤمن بمبدأ ارض اسرائيل الكاملة.

ليفي

وعليه، فان انضمامه الى الحكومة سيؤدى الى ثبات موقفها المعادى للسلام.

ثابتة فى شئ واحد

ان الأمر الوحيد الثابت فى هذه الحكومة هو قناعة اطرافها الأساسية بضرورة ثبات تحالفهم ومنع حزب العمل واليسار من اسقاطهم.

ومن اجل هذا الغرض يعمل الليكود كل مافى وسعه. واما زعيمه شامير فقد بات كراعى شلية البقر كل همه اطعام ابقاره حتى لاتثور فهو يوحد تحت كنفه أشد الخصوم، الذين تآمروا عليه والذين ينتظرون تنحيته عن منصبه (عمره ٧٤ عاما) والذين اهانوه ومرروا عيشته وذلك ليس من خارج حزبه فحسب بل من داخل الليكود نفسه.

ولنأخذ نموذجا من نشاط شامير عند تشكيل حكومته الجديدة.

قام بتعيين خصمه الاول دافيد ليفى نائبا له ومنحه وزارة الخارجية، بعد ان كانت لعدة سنوات بايدى موشية ارنس (وزير الامن حاليا) الذى كان يرغب البقاء فيها ومواصلة العمل ومنح خصمه اللدود الثانى، اسحاق موداعى، وزارة المالية وهى الثالثة من حيث الاهمية فى البلاد.

وعندما طالب شارون بوزارة الامن احرج شامير فالطلب صعب لان شارون كان وزيرا للامن فى حرب لبنان فكانت أيامه سوداء فى حياة اسرائيل خصوصا بعد ان ادانته لجنة التحقيق بتحمل مسئوليه ادارية عن مجازر المخيمات الفلسطينية وللتعويض عن ذلك منحه احدى اغنى الوزارات الاسكان وهذه الوزارة تعمل حاليا ليل نهار من اجل تدبير اماكن السكن للمهاجرين اليهود. لكن شارون لم يكتف بهذا. وطلب وأخذ مسؤولية رياسة اللجنة الوزارية لشؤون استيعاب المهاجرين ولها صلاحيات واسعة جدا، لكنها لم تكف شارون فراح واخذ قرارا فى الحكومة يخوله استخدام انظمة الطوارئ الانتدابية لمصادرة اراضى وغيرها واتضح ان هذه الانظمة غير قانونية فقامت المحكمة العليا بالغائها فاستعاض عنها بقانون فقامت المحكمة العليا بالغائها فاستعاض عنها بقانون سنه الكنيست مؤخرا ويحقق لشارون الهدف نفسه مع بعض القيود.

ان هذين الموضوعين: استيعاب الهجرة وصيانة الوحدة الداخلية فى الليكود والائتلاف الحكومى الضيق سيكونان اهم مواضيع اهتمام شامير فى السنة المقبلة وعندما نقول استيعاب الهجرة يكفى أن نقول ان الحكومة تعلن انها تحتاج لبناء ٧ آلاف وحدة سكن فى الشهر لتكفى الطلب. وهذا عوضا عن تدبير مصدر رزق للمهاجرين. واماكن تعليم لاطفالهم. وكل ماينجم عن ذلك من مصاعب اقتصادية ومرارات واحتجاج للمواطنين، الذين سيكون قسم جدى من هذا العبء على حسابهم.

من هنا، فحتى الانتفاضة الفلسطينية وعلاجها هبط فى حسابات الحكومة الى الدرجة الثانية، والثالثة، مع ان مستوى الكفاح فيها لم ينخفض بشكل جدى ولذا فان الحديث عن السلام بالنسبة لهذه الحكومة قد هبط الى الدرجات التحتيه فى سلم الاهتمامات.

وماهو السبيل لتغيير سلم الافضليات؟!

ان الحكومة الاسرائيلية لاتعمل فى فراغ ولكنها فى الوقت نفسه، تستفيد من كل فراغ يحدث حولها.. وفقا لاصول لعبة المصالح. ويبرز هذا التوجه فى كل مجالات عملها وما يحيطها، فى الداخل والخارج.

فعلى صعيد داخلى ينبغى ان نعرف ان المعارضة الداخلية، رغم كبر حجمها (٥٥ نائبا فى الكنيست من مجموع ١٢٠ - أى ٤٥٪ من أعضاء البرلمان)، لاتهدد حاليا هذه الحكومة. والسبب الأساسى فى ذلك انها غير موحدة بل ان الحزب المركزى فيها، حزب العمل (٣٨ نائبا) يعيش الآن ازمة داخلية وصراعات بين أجنحته المختلفة. رابين يريد الاطاحة بشمعون بيرز وشاحر يريد الاطاحة بكليهما ويعقوبى تصدى للثلاثة وفى اللحظة التى سيحسم فيها الخلاف بينهم ستبقى آثار الصراعات لمدى طويل اذ ستقوم معارضة داخل المعارضة. وعمليات الاسترضاء ستأخذ وقتا وجهدا. وهناك من يرى انقسامات فى الافق واعادة ترتيب المعسكرات

ويوجد من يتوقع ان يخطو رابين فى حالة فوزه، خطوة نحو الليكود. لاعادة حكومة التكتل القومى على اساس جديد. وهذا يعنى فترة انتظار طويلة اخرى باختصار.. هناك ما يشغل المعارضة عن تهديد مكانة الحكومة الحالية.

أما على الصعيد الخارجى فالأمور لا تختلف كثيرا عنها فى الداخل. وباستثناء الانتفاضة، المتواصلة بشكل فعال (وان كانت وسائل الاعلام العالمية لا تتحمس فى نقل الصورة الدقيقة لاحداثها..) لايوجد تحرك

عربى او عالمى ملفت للنظر او يجبر هذه الحكومة على اتخاذ اية خطوة جديدة لتغيير موقفها بل بالعكس..

** فالعالم العربى غارق فى خلافاته ومشاكله الاخوية التاريخية التقليدية ولن نبالغ فى شئ اذا قلنا ان الحكومة الاسرائيلية تستخف بالمقدرات العربية ولا تشعر بأى قلق جدى من تهديد عربى جدى او تأثير عربى جدى- لا على احتلالها ولا على سياستها ولا على اصدقائها الامريكيين بل بالعكس فهى مطمئنة الى العجز العربى وحتى حينما صرح الرئيس السورى حافظ الاسد فى القاهرة ان سورية مستعدة لاجراء حوار ومفاوضات سلام مع اسرائيل جاء الجواب الاسرائيلى جافا ومستهترا: «مفاوضات بدون شروط» وراح شامير يوزع شهادة تقدير على «حسن سلوك» حافظ الاسد الذى «لم يتغير تغيرا جذريا نحو اسرائيل. لكن لهجته تتحسن» اما وزير الخارجية الجديد، دافيد ليفى فتعامل مع دعوة الرئيس السورى كأنها دعوة كامب ديفيدية فقال: «من زمان ونحن نؤكد ان السلام يجب ان يكون مع الدول العربية القائمة وليس مع مخربين» ودعا الاسد الى التخلى عن الشروط المسبقة.

وعندما رد الرئيس العراقى على التهديدات الاسرائيلية بان: «العراق سيرد على اى هجوم اسرائيلى بالسلاح الكيمائى الذى سيحرق نصف اسرائيل» راح قادة الحكومة يهددون باكتساح العراق ويذكرون، بعنجهية، بأيام ضرب الفرن الذرى عام ١٩٨١. وهددوا الأردن أيضا.

** اما الولايات المتحدة الامريكية فهى الحليف الاستراتيجى والمتميز بشكل اعمى لاسرائيل واذا كان بعض العرب يفرحون لضريبة الشفاه التى يدفعها هذا الناطق الامريكى او ذاك عندما ينتقد موقفا او جريمة اسرائيلية، فان الحكومة هنا تعرف ان الامر الاساسى الجوهرى فى العلاقات الامريكية الاسرائيلية باق وثابت وراسخ فعلى الرغم من كل الخلافات، الحقيقية او المزعومة بين البلدين، والدعاية بأن الرئيس بوش يرفض دعوة رئيس الحكومة شامير الى واشنطن (لانه غاضب من موقفه الذى تسبب فى تجميد عملية السلام) فان حكومة بوش استدعت وزير الامن الاسرائيلى مرشين ارنيس، بشكل عاجل الى واشنطن (يوم ٩٠/٧/٢٠) للتباحث معه حول «الاجراءات المشتركة الواجب اتخاذها لمواجهة الازمة فى الخليج (التصريحات العراقية ضد الكويت ودولة الامارات بشأن النفط) ولا حاجة لأن نذكر أحدا بالفيتو الامريكى الدائم ضد اى قرار مناهض لممارسات حكومة اسرائيل ولا بالمساعدات الامريكية التى تقدر ب ٣ر٥ مليار دولار (ماهى حصة الاموال العربية منها!!)

ان الامريكيين يتعاملون مع اية حكومة اسرائيلية فى اطار التحالف الاستراتيجى وطالما لم يشعروا ان هذا التحالف، وما يتأتى عنه من دعم غير محدود للسياسة العسكرية الاحتلالية- الاستيطانية- التهويدية- يؤثر على مصالحهم الاخرى.. خصوصا فى العالم العربى.. علينا الا نتوقع ضغطا امريكيا لتغيير موقف اسرائيل.

** دول اوروبا الغربية تحاول عمل موازنة مابين سياستها تجاه اسرائيل والعالم العربى مع اسماع صوتها ضد الممارسات الاسرائيلية المناهضة للشعب الفلسطينى وتعلن تأييدها للحق الفلسطينى

وتقدم الدعم المادى والمعنوى للقضية ولكن انهيار «الاشتراكية» فى شرق اوروبا يؤدى الى رجحان كفة الميزان مرة اخرى فى غير صالح العرب اذ ان الانظمة الجديدة التى اقيمت فى تلك الدول منهمكة اليوم فى اقامة العلاقات الاقتصادية والسياسية مع اسرائيل وحكومة شامير تستغل هذه الاوضاع الى اقصى الحدود لاقامة العلاقات على اساس تبادل المصالح واقامت وزارة الخارجية الاسرائيلية فى مطلع تموز ٩٠ (كما اعلن وزير الخارجية دافيد ليفى فى التليفزيون الاسرائيلى يوم ١٨ تموز) طاقما خاصا يعنى بشئون اوربا وتحسين العلاقات معها. باختصار، بمدى ماكان ممكنا ان يكون تأثيرا على الموقف الاسرائيلى من اوروبا نتحرك الحكومة الاسرائيلية بسرعة شديدة لمواجهته ومحاولة صده.

** الاتحاد السوفييتى- مازال يواصل دعمه للقضية الفلسطينية ويرفض اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل بسبب هذه القضية (مع ان هناك علاقات رسمية مع مصر العربية وعلاقات غير رسمية مع عدة دول عربية اخرى) ولكن هناك تطورات سريعة فى العلاقات السوفيتية الاسرائيلية فى مجال التبادل الثقافي والعلمى والزراعى والصناعى وجاءت قضية الهجرة (لليهود السوفيت) لتعم وتطم فطالما ان الهجرة مستمرة فان حكومة شامير لاتطلب ماهو اكثر بكثير فى الوقت الحاضر. السوفييت طلبوا ان لاتكون الهجرة إلى المناطق المحتلة فوعدعم شامير وليفى

شامير

وحتى شارون بذلك واكدوا لهم ان التوطين سيكون وفق طلبهم المهم أن تستمر الهجرة مع انهم كانوا قد اكدوا: الاتحاد السوفييتى محكوم بالبيروستريكا والفلاسنوست ولا يستطيع وقف الهجرة اليهودية لان هذه ستكون مسألة عنصرية.

** دول العالم الثالث- لقد بدأت من زمان تفرط مسبحة قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ومع ان المقاطعة، لم تؤثر على اسرائيل مباشرة ولم تغير موقفها السياسى فان الغاء المقاطعة مفيد جدا لحكومة اسرائيل حتى تواصل التمسك بموقفها.

وهكذا.. فان الحكومة الاسرائيلية الجديدة تشعر فى الوقت الحاضر بالارتياح ازاء القضية السياسية وعلاقاتها الدولية وليس هناك اى خطر جدى يواجهها بل بالعكس وهى تستغل اليوم هذا الفراغ لمحاولة تحييد قوى متعاونة معها فى المناطق المحتلة تكون مستعده للتعاون على اقامة شكل من الحكم الذاتى. والوزير ارتس منكب على إعداد مشروع يكون بديلا عن خطة رابين شامير والجهد الاساسى لاستيعاب الهجرة.

هذا هو وضع الحكومة الاسرائيلية الجديدة ، حاليا ، ولاشك ان اسعد مايسعدها هو انها تعرف ان حلمنا هو مجرد حلم

نظير مجلى

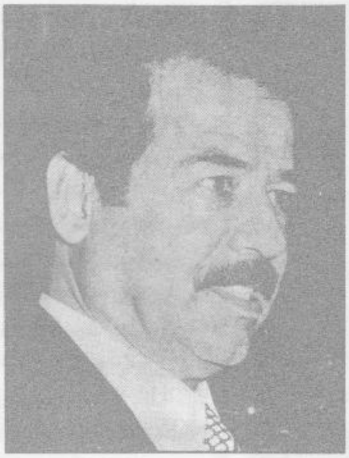

صدام حسين

أمير الكويت

أزمة النفط الخليجي

الأزمة التى تفجرت مؤخرا بين العراق من ناحية وبين الكويت والامارات من ناحية أخرى حول حدود الانتاج وأسعار النفط لم تفاجىء المراقبين الذين كانوا يتابعون مقدماتها منذ زسابيع ويربطون بين توقيت العراق بتفجير الأزمة علنا، مؤخرا، وبين موعد الاجتماع المحدد لدول الأوبك فى ٢٥ يوليو. ولكن ما أدهش هؤلاء المراقبين بعض الشىء أنه قد كان قد بدا فى أوائل يوليو أن الأزمة فى طريقها إلى الحل إثر انعقاد إجتماع جدة الذى ضم دول الخليج العربى بما فيها العراق، وقيل وقتئذ إنه قد تم اتفاق فى هذا الاجتماع على إعطاء الأولوية لاعادة الأسعار إلى المستوى المتفق عليه (١٨ دولار للبرميل) وذلك من خلال تعهد الدول بالالتزام بحصصها الانتاجية بموجب اتفاق الأوبك، وهذا يعنى قيام الكويت والامارات بتخفيض انتاجها كما اتفق فى اجتماع جدة، على ألا يقوم القطران الشقيقان بإثارة موضوع زيادة إنتاجهما فى اجتماع الأوبك فى ٢٥ يوليو، وذلك إلى أن تستقر الأسعار فى مستوى ١٨ دولار للبرميل.

إن التخمة النفطية فى الأسواق العالمية وبالتالى تدهور الأسعار إنما تعود أساسا إلى مسلك دول الخليج العربى التى لاتلتزم بقرارات الأوبك فى حصص الانتاج، فمعظم الدول الأخرى خارج الخليج لاتملك طاقة إنتاجية كبيرة تفوق إنتاجها الحالى. واتفاق دول الخليج فيما بينها هو الضمان لوصول الأوبك لاتفاق شامل.

فما الذى حدث حتى تنفجر الأزمة على هذا الشكل بعد اجتماع جدة؟

الذى يبدو هو أن العراق قد وصل إلى قناعة أن بعض دول الخليج توافق فى الاجتماعات على قرارات وتنفذ فى الواقع قرارات أخرى، وبمعنى آخر أنه ليس لدى الكويت أو الامارات نية الالتزام بقرارات جدة.

مما يدل على خطورة نظرة العراق للموضوع كله أن الرئيس صدام حسين كان قد أرسل قبل انفجار الأزمة سعدون حمادى يحمل رسائل إلى رؤساء دول الخليج، وأدلى خلال زياراته بتصريحات صريحة تحمل معنى التحذير الواضح. وفيما قال إن الدول التى تتجاوز حصصها الانتاجية لاتستفيد من ذلك. فالدخل المتولد من إنتاج ١.٥ مليون برميل بسعر ١٨ دولار للبرميل يعادل تقريبا الدخل الناتج من إنتاج مليونى برميل بسعر ١٤ دولار.

وفسرت تصريحات سعدون حمادى عند صدورها بأن العراق لم يعد فى مقدوره السماح باستمرار أسعار النفط، ولاشك أن إرسال سعدون حمادى بالذات قد قصد به التلميح إلى أن الموضوع تجاوز مسألة الخلاف على حصص الانتاج وبات على حدود أزمة العلاقات السياسية بين العراق والكويت.

والجدير بالذكر أن الكثير من الدول النفطية من خارج الأوبك مثل مصر تتعاطف مع موقف العراق المتعلق بالأسعار لأنها هى الأخرى متضررة من ذلك وإن كان هذا لايعنى أن مصر مرتاحة لطريقة العراق فى تفجير المشكلة علنا. كما أن للسعودية وإيران مصلحة فى أن تلتزم الكويت والامارات بالحصص المقررة لهما فى الأوبك، فبعد أن كانت أسعار برميل النفط قد ارتفعت فى العام الماضى إلى ٢١ دولار عادت فى الأسابيع الأخيرة وهبطت بمقدار الثلث إلى ١٤ دولار نتيجة زيادة المعروض من النفط فى السوق الدولية وقيل إن العراق يخسر ٥٠٠ مليون دولار شهريا نتيجة هذا الهبوط.

د. عبد العظيم أنيس

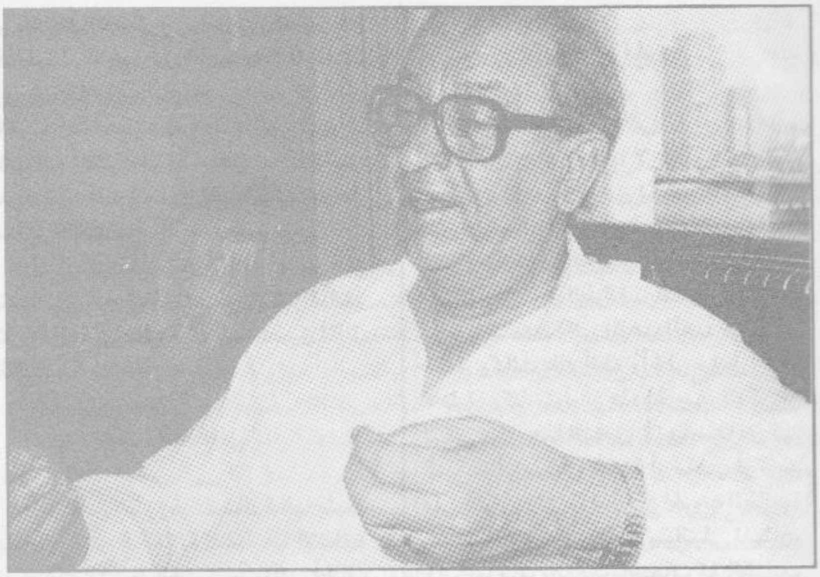

حوار مع كريم مروة

جبهة المقاومة الوطنية أسقطت كامب ديفيد اللبنانية

ماالذى يعرقل تنفيذ إتفاق الطائف فى لبنان؟ وماهو مستقبل الحرب الطائفية الدائرة الآن على أراضيه؟ ومانوع الانجازات التى احرزتها حركة المقاومة الوطنيه اللبنانية؟ وماشكل الأزمة التى تواجه الحركة الثورية العربية، بعد التطورات الدوليه التى لحقت بدول المنظومة الاشتراكية؟ وماهو السبيل للخروج من المأزق الذى ألم بحركة التقدم العربية وبعثر جهودها، وفتت قواها؟.

عن هذه الأسئلة وغيرها يجيب فى الحوار التالى، الكاتب والصحفى والمناضل اللبنانى كريم مروة، الأمين العام المساعد للحزب الشيوعى اللبنانى

إتفاق الحد الادنى

قلت لكريم مروة

* كيف يقيم الحزب الشيوعى اللبنانى إتفاق الطائف؟

– لابد من القول ان إتفاق الطائف، هو الحد الادنى الممكن الوصول إليه فى ظل الظروف الراهنة وفى ظل موازين القوى العربية والدوليه، بعد ١٥ عاما من انفجار الأزمة فى شكل حرب أهليه فى لبنان. واتفاق الطائف هو الحد الأدنى، لانه ليس هو الحل، بل هو مدخل للحل يوقف الحرب، ويطرح أسسا للحوار من أجل الاتفاق على صيغة مقبله للبنان، حوار يشارك فيه كل الذين شاركوا فى الصراع فى الجبهات المختلفة، اذ لا يمكن التوصل الى اتفاق بغير هذا الحوار.

وإتفاق الطائف لايزال فى منحاه العام إتفاقا طائفيا، أى أنه يراعى التركيبه اللبنانية التى ولدت مع الاستقلال عام ١٩٤٣. ولكنه تحت تأثير ماجاءت به الحرب الأهلية، وبروز شبه استحاله للعودة للنظام الطائفى السابق الذى فجر الحرب الاهلية، قد نص فى بنوده على أن النظام المقبل فى لبنان ينبغى أن يكون نظاما لاطائفيا. ولذلك ورغم عدم موافقتنا نحن وكثيرين غيرنا على بنود كثيره من اتفاق الطائف، فقد اعتبرنا أنه يشكل أساسا لوقف الحرب، ثم البدء فى حوار حول مستقبل لبنان.

* وماهى الشروط التى يمكن بموجبها تنفيذ هذا الأتفاق؟

لكى يجرى تنفيذ إتفاق الطائف لابد من شروط، والشروط الاولى هى لبنانيه على كل حال. أى أن اللبنانيين الذين وافقوا على الاتفاق ينبغى أن يكونوا منسجمين مع مواقفهم،فيؤيدوا الشرعية التى أنبثقت عن إتفاق الطائف، ويطالبوا هذه الشرعيه بأن تلعب دورها. لكن مجرد الاقرار بالاتفاق وبالشرعية التى أنبثقت عنه ومجرد مطالبه الشرعية بأن تلعب دورها لايقاف القتال الدائر، والبدء فى بناء عملية السلام فى لبنان لايكفى. لان إستمرار الحرب فى المناطق التى يسيطر عليها ميشيل عون والقوات اللبنانية وهى بأغلبيتها مناطق يسكنها المسيحيون فى لبنان فى و الشكل التدميرى الذى تتخذه الحرب، يشكل أفظع مرحله من مراحل التدمير التى شهدتها الحرب منذ بدأت.واستمرار الحرب بين هذين الفريقين ومحاولة تشجيع بعض الأطراف لهذا الفريق أوذاك، يشكل عائقا اساسيا بذاته أمام البدء الحقيقى فى تنفيذ اتفاق الطائف. ولذلك فنحن الشيوعيين اللبنانيين وأطرافا وطنيه وديمقراطية أخرى، والأكثريه الساحقة من الجماهير اللبنانية، تضع شرطا أوليا للبدء فى تنفيذ اتفاق الطائف، هو ايقاف الحرب الدائرة فورا.

* وعلى من تقع المسئولية المباشرة فى إستمرار هذه الحرب؟

– على المتحاربين أولا. وعلى الذين يشجعونهم ثانيا. فبعضهم لايزال يحلم بإعادة إنتاج النظام الطائفى اللبنانى القائم على تسويات بين الطوائف، وهذا حلم لم تعد تسمح الظروف التى كونتها الحرب اللبنانية بأن يتحقق، والأصرار عليه هو إصرار على تمزيق لبنان وتدميره.

وبعض الذين يشجعون إستمرار الحرب يرتبطون بقوى إما عربية وإما أجنبيه، ولكل من الطرفين العربى والأجنبى مطامع معينة. فقسم من العرب يريد أن يتقابل على الساحة اللبنانية لتصفيه حسابات مع أطراف أخرى لاعلاقة للبنان بها. وهدفها تلبية لبعض المطامع للسيطرة لصالح هذا المحور أوذاك من المحاور العربية القائمة. فى حين تحلم الدول الأجنبية ولاسيما فرنسا والفاتيكان، فى

الاستعانة بقسم من اللبنانيين لان تعود فرنسا من جديد للعب دورها فى لبنان استنادا الى تاريخ العلاقات اثناء الانتداب وبعد الاستقلال. ولايزال الفاتيكان يتصور أن لبنان هو بلد مسيحى، وهو لم يتخل عن هذه القناعة، ولذلك فهو يريد الا ينتهى هذا الصراع دون العودة الى لبنان القديم الذى يصبح فيه وطنا قوميا للمسيحيين، شبيها بالوطن القومى لليهود فى اسرائيل.

وفى خلفيه الموقف الأجنبى، الذى يكمل الموقف الاسرائيلى، فصل لبنان عن علاقته بالامة العربية لجعله جسما خاصا فى هذه المنطقة، شبيها بشكل أو بآخر بالجسم الاسرائيلى.

فاذا تحقق هذا الحلم، تصبح تلك الأجسام الغريبة عائقا بشريا طبيعيا أمام اعادة توحيد الامة العربية وبذلك تتحقق أهداف الدوائر الامبريالية منذ مطلع القرن ولاسيما المطامع الصهيونية.

وتلتقى بعض القوى الداخلية، بالقوى الخارجية لتساعد على استمرار هذا الصراع. والسؤال المنطقى الذى يطرح نفسه هو ولماذا لاتتحقق تلك الاهداف فى وجود السلام و الجواب على ذلك أن الفريقين المتصارعين عون وجعجع يريد كل منهما أن تنتهى الحرب بانتصاره هو، وبسيطرته هو على هذه المناطق وعلى القرار، وبما أن الطرفين عاجزان عن تحقيق انتصار، فلتستمر الحرب الى مالانهايه. وفى استمرار الحرب فى ظل هذه الأهداف وتلك المطامع الخارجيه، يزداد تمايز اللبنانيين، وابتعادهم عن أطراف الحرب. ويتجسد ذلك بأشكال مختلفة من بينها، الهجرة المتزايد للبنانيين خارج وطنهم، ليس فقط فى مناطق الصراع، بل فى المناطق المختلفة الأخرى، ثم خروج عدد كبير من المسيحيين اللبنانيين الموجودين فى مناطق الصراع، الى مناطق أخرى كانوا موجودين بها، وخرجوا منها بفعل الحرب الأهلية، يعودون اليها ليؤكدوا رفضهم لفكرة استمرار الحرب، ولفكرة تقسيم لبنان على اساس طائفى، ولفكرة عزل لبنان فى ظل هذا الانقسام عن محيطه العربى. كما يتجسد أيضا فى هذا الوعى المتزايد لدى اللبنانيين، بضرورة إعادة توحيد بلدهم، ورفضهم للتدخلات الخارجية، ثم التوجه الى السلطة الشرعيه المنبثقة عن اتفاق الطائف، على أنها هى الحكومة المركزية، ومطالبتها بحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالدرجة الاولى مطالبتها بايقاف هذه الحرب ولو بالتدخل العسكرى. وقد جرى التعبير عن هذا الموقف الاخير فى الاضراب العام الذى جرى يوم ٢٩ مايو، الذى اشترك فيه كل لبنان بما فى ذلك مناطق الصراع، وترافق الاضراب بمظاهرات اشترك فيها عشرات الألوف من اللبنانيين، تحت شعار إيقاف الحرب، ثم حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية

ويشير كل ماسبق الى تزايد الوعى لدى اللبنانيين، وفى ذلك تتكون أكثر فأكثر الشروط الداخلية اللبنانية، لبدء تطبيق اتفاق الطائف.

العقاعس

* هذا عن الشروط اللبنانية الداخلية، فماذا عن الشروط العربية لتنفيذ هذا الاتفاق؟

- تبدأ الشروط العربية، بأن تلتزم أطراف إتفاق الطائف، بالمهات المطروحة أمامها لتطبيق الاتفاق. ونحن نشعر أن اللجنة الثلاثيه، ورغم التصريحات المعلنة التى تؤكد الالتزام باتفاق الطائف، لم تمارس دورها كما يجب، ونحن نعتقد أنها تملك الدور والامكانيات لجعل هذا الاتفاق منفذا. فهناك تقصير من اللجنة -تضم السعودية والمغرب والجزائر -سببه الصراعات بين المحاور العربيه، التى تستفيد من هذا الوضع القائم فى لبنان ونحن نعتقد إن إستمرار الوضع فى لبنان على هذا النحو، يمكن أن يؤدى الى تمزيق لبنان، وذلك لن يكون بالقطع فى صالح أى من الفرقاء العرب. بل ستكون اسرائيل هى وحدها المستفيدة من انقسام لبنان، عبر قمعها الوحشى للانتفاضة الفلسطينية، وتنكرها بدعم امريكى للحقوق الوطنيه المشروعه للشعب الفلسطينى، وهى تحاول أن تتوسع على حساب الارض العربية فى لبنان والاردن وجزء من سوريا والسعودية ومصر

ومن المؤسف أن القمة العربيه، لم تتعامل مع المسألة اللبنانيه بما تستحقه من اهتمام، بل لم تضع هذه القضيه أصلا على أجندتها، لكننا لن نوقف السعى الدائم مع ذلك، لأحداث نوع من التوحد العربى، حتى فى ظل التناقض، للتوصل لحل للمسألة اللبنانية

ورغم أن فرنسا، والفاتيكان الاخيرة بشكل خاص- تتحملان المسئوليه دوليا عن عدم تنفيذ اتفاق الطائف، فان امريكا تتحمل بدورها المسئولية عن ذلك. فرغم اعلانها الدائم بأنها مع هذا الاتفاق، الا أنها لم تمارس أى نشاط مع حليفاتها الاوروبيات ولا العربيات لتسهيل تطبيق هذا الاتفاق

ايجابيات الحرب

* هناك رأى يذهب الى القول بأن الحرب الدائرة بين عون وجعجع، لا تخلو من جانب ايجابى، اذ تساهم فى تفتيت المعسكر المارونى لصالح القوى الوطنيه، فما رأيك؟

- كانت هناك محاولات لجعل الحرب اللبنانية حربا بين الطوائف، لتفتيت اللبنانيين كل الى طائفته، والى المذهب المحدد داخل كل طائفة. وكانت تلك أفظع وأخطر مراحل الحرب الأهلية، وكنا نقول أن هذه الحروب، لايمكن أن تبقى على هذا النحو. لأنها ستؤدى فى النهاية الى سيطره طائفة أو مذهب أو فريق على القرار. وفى الواقع فان الحروب الطائفية ولاسيما بعد الاجتياح الاسرائيلى للبنان، كانت مدمرة، وانتهت بإضعاف كل الطوائف وأضعفت كثيرين ممن كانوا يدعون أنهم ممثلون لهذه الطوائف، لان الحرب انتقلت الى داخل كل طائفة وكل مذهب. وكنتيجة للحروب الطائفية فهذا برأينا يشكل عنصرا ايجابيا لانه يزيل خطر استمرار الصراع بين الطوائف، بعد أن أصبح بداخل كل طائفه صراع سياسى، والصراع الدائر الآن داخل الطائفة المارونيه هو صراع سياسى، وكذلك الصراع داخل الطائفة الشيعية هو صراع سياسى بين قوى تسعى للسيطرة على القرار السياسى داخل الطائفة

واذا كانت الجماهير اللبنانيه قد ابتعدت عن زعماء الطوائف، الذين أدوا بها الى نهايات فظيعه جدا، فهى تنكفئ أكثر عن هؤلاء الذين يريدون أن يستخدموها وقودا فى حروب من أجل السيطرة الفئويه الحزبية داخل كل طائفة والحروب بما تحمله من دمار لايمكن أن تكون عملا ايجابيا بأيه حال، لكن يمكن القول أن الحرب الدائرة الآن داخل الطائفة المارونيه بين عون وجعجع، وداخل الطائفة الشيعيه بين أمل وحزب الله، هى النهايه الطبيعية لحروب الطوائف، والاهم أنها بعد أن فقدت ثقه الجماهير فى أهدافها، ستكون بدايه النهايه للحروب الأهلية بشكل عام، وهنا قد يكمن الجانب الايجابى النسبى لتلك الحروب.

حروب الطائفة والوطن

* يلاحظ المراقبون أن الحركة الوطنيه اللبنانيه قد تبعثرت، وتفتت جهودها المشتركة بعد الغزو الاسرائيلى للبنان، فما هى أسباب ذلك؟

– كانت بلبنان جبهة تضم كل أطراف القوى الوطنيه، ولكنها لم تعد قائمة الان، وهذا واقع مؤلم لكنه حادث. وهناك ظروف موضوعية وأخرى ذاتيه تسببت فى التوصل لهذا الوضع وكان استمرار الحرب الاهلية فى مقدمة الظروف الموضوعية التى أدت الى تلك الحالة. ولكن استمرار الحرب بذاته لم يكن راجعا لظروف موضوعيه فقط بل الى ظروف ذاتيه أيضا، فلقد دخلت بعض الفصائل الوطنيه فى الحروب الطائفية، واتخذت مواقف ذات طابع طائفى، رغم برامجها الوطنيه غير الطائفية، فأسهمت بذلك فى استمرار الحروب الطائفية، وفى تفتيت الحركة الوطنية. ومن هنا يبرز التداخل بين الذاتى والموضوعى فى المسئوليه عن تمزق الحركة الوطنيه اللبنانيه

هناك أسباب أخرى خارجه عن الارادة تعود لهذا الحشد من القوى الخارجيه المتدخله فى الأزمة اللبنانيه، التى تركت تأثيرها على القوى السياسية. وبفعل الحرب الأهليه، تكونت بعض المصالح والسلطات الخاصة، وكان لبعض فصائل الحركة الوطنيه دور فيها. ولا أريد بذلك أن أقول، أن كل ذلك كان سلبيا، ولكنه كان بكثير منه سلبى لتأثيره على عدم قيام حركة وطنيه موحدة.

* وماهو الايجابى فى هذا الوضع؟

– فى ظل استمرار الحرب الاهلية، كان يمكن الاستفادة من بعض هذه السلطات، فى مواجهة الخصم الداخلى وفى مواجهة العدو الخارجى. وهذه الجوانب الايجابيه تختلف بالطبع من سلطه الى أخرى. ونحن فى الحزب الشيوعى اللبنانى نعتقد أن الجانب الذاتى فى المسئوليه عن انفراط عقد الحركة الوطنيه هو الاساس فنحن لانريد أن نصدق أن المصالح الوطنيه يمكن أن تهتز، لدى الوطنيين الحقيقيين، والجماهير اللبنانيه لاتقبل بالتفسير الذى يقول بأن العوامل الخارجيه هى التى لعبت الدور الرئيسى فى تمزيق الحركة الوطنيه.

◆◆◆◆

بعض العرب يقاتل فى الساحة اللبنانية لتصفية حسابات لاعلاقة للبنان بها

من هنا فان الحزب الشيوعى اللبنانى، لايكف عن المطالبة، أن تفادر القوى السياسيه الحريصة على انتمائها للحركة الوطنيه، أى منحى طائفى فى مواقفها وسلوكها العملى. وهذا شرط أساس يمكن تحقيقه، ولكنه يحتاج الى نضال شاق وطويل. وبمقدار مانعود الى السلام، الذى يتجسد الآن فى إتفاق الطائف، بمقدار مايمكن أن يتحقق هذا الشرط وأن تستيقظ عند الجميع المصالح الوطنيه الحقيقية التى تؤكد الانتماء لبلد ووطن واحد وقضية واحدة، وتساهم فى ضعف المصالح الضيقة المرتبطة بطائفة أو بجزء من سلطه، تحت ضغط الواقع الجديد الذى سينشأ.

وتوجد لدى القوى الوطنيه منفردة أو مجتمعه، فى فترات متعددة برامج هامة تعبر عن الاتفاق حول المشروع الوطنى الديمقراطى للبنان لمواجهة الاحتلال الاسرائيلى، وللقيام باصلاحات ديمقراطيـة فى نظام الحكم وسياساته، على أساس من الأنتماء الى الوطنيه اللبنانية التى تراجعت كثيرا فى الفترات الأخيرة، واذا لم نعد اليها يصبح من المتعذر اعادة تركيب لبنان بلدا موحدا

سوريا قوى عربيه لاخارجيه

* عند كل مناقشة للمسألة اللبنانية، تدعو بعض الأطراف الى خروج كافة القوات الاجنبيه من لبنان كمدخل للحل، فما رأيك فى تلك الدعوة؟

– هذا مطلب تطرحه القوى الوطنيه اللبنانيه، قبل سواها، وجرى التعبير عنه فى إتفاق الطائف. لكن لابد من رؤيه الفروق بين طرح هذا الشعار وبين الواقع اللبنانى، فهناك بعض القوى تعتبر سوريا هى القوى الأجنبيه قبل اسرائيل، ويطرح هذا الفهم بعض الدول العربيه والاجنبيه. بالطبع فالجيش السورى هو قوى غير لبنانية لكن الجيش السورى دخل لبنان بطلب عربى جماعى نتيجه لمؤتمرى الرياض والقاهرة فى عام ١٩٧٦، برغم معارضة الحركة الوطنيه اللبنانيه لذلك آنذاك ودخولها فى صراع مسلح مع سوريا. الان يبقى الجيش السورى فى لبنان بفعل استمرار الحرب الأهلية من جهه وبفعل وجود قوات اسرائيليه من جهه أخرى، لكى يواجه الوجود الاسرائيلى، ثم لكى يلعب الدور الداخلى الذى طلب منه أن يلعبه ولازال الجميع يطلب من الجيش السورى البقاء للعب هذا الدور، حتى تتكون الشروط التى تسمح للجيش السورى بالانسحاب وعندما يستعيد لبنان وحدته ويعيد بناء مؤسساته فى الجيش والأمن الداخلى، وتترسخ سلطته الشرعية يصبح من غير الضرورى بقاء القوات السوريه. وفى اتفاق الطائف هناك تحديد للمدة وللشروط التى تنسحب بموجبها القوات السورية.

ويبقى السؤال، هل تنسحب القوات السوريه مع بقاء الأحتلال الاسرائيلى؟ هذه قضيه على العرب أن يقرروها سويا وعليهم أن يجيبوا على هذا التساؤل. هل نسمح لجيش عربى مساعد للبنان أن ينسحب منه مع بقاء الاحتلال الاسرائيلى. القوى الوطنيه اللبنانيه تقول لا، وتقول أيضا أن على اللبنانيين والعرب وكل الاطراف المعنية بالمشكلة اللبنانية، أن تساهم فى توفير الشروط التى تتيح للجيش العربى السورى أن ينسحب من لبنان، بحيث تتمكن السلطة الشرعيه اللبنانية من بسط سيطرتها على جمع الأراضى اللبنانية.

وعلى كل حال ينبغى الاتحمل شعار خروج القوات الاجنبية من لبنان معنى آخر غير المعنى الحقيقى له. لأننا اذا حملناه المعنى المتعارف عليه نضع بلدا عربيا هو لبنان فى مواجهة بلد عربى آخر هو سوريا.

كامب ديفيد اللبنانية

* ماهى الخريطة السياسية لحركة المقاومة الوطنية اللبنانية التى تواجه الاحتلال الاسرائيلى فى الجنوب؟

– انطلقت المقاومة اللبنانية فى ١٦ سبتمبر ١٩٨٢، لدى دخول اسرائيل بيروت بعد انسحاب القوات الفلسطينية، بقرار اتخذته القوى الديمقراطية وفى القلب منها الحزب الشيوعى اللبنانى. ولقد سميت بعد ذلك «بجبهة المقاومة الوطنيه» بهدف أن تصبح فعلا جبهة، تلتقى فى داخلها قوى وطنيه متعددة الانتماءات، بحيث تضطلع بدور فى مقاومة الاحتلال الاسرائيلى وتحرير

◆◆◆◆

الشيوعيون والاسلاميون معاً فى جبهة المقاومة ضد اسرائيل

الارض منه بعد الاجتياح، لتصبح بديلا للحركة الوطنيه اللبنانية التى أنفرط عقدها خلال الغزو.

ولقد لعبت هذه المقاومة دورا كبيرا، واتسعت قاعدتها ودخلتها أطراف متعددة، وشارك فيها الشعب مشاركة فعالة وارتبط كفاح المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال، بالصراع ضد القوى الداخليه التى ارتبطت بإسرائيل والتى دعتها لاجتياح لبنان وأعنى بذلك «القوات اللبنانية» و«حزب الكتائب»

والواقع أن هذا الربط، قد تجسد فى لحظة من اللحظات بقيام جبهة كانت أوسع من المقاومة هى« جبهة الخلاص »، وتحديدا عندما حاولت إسرائيل فرض اتفاق ١٧ مايو الذى شاركت فى صنعه اسرائيل وأمريكا والحكومة اللبنانية التى كان يرأسها أمين الجميل العضو البارز فى حزب الكتائب وكان هذا الاتفاق هو كامب ديفيد لبنانية. وكان أمين الجميل ومن قبله شقيقه بشير قد جاءا الى الحكم بقوة الدبابات الاسرائيلية، وكان استمرار وجوده فى السلطة هو جزء من استمرار الاحتلال الاسرائيلى.

وجندت جبهة الخلاص كل القوى المعادية للاحتلال الاسرائيلى وللقوى المرتبطة به وتمكنت من اسقاط اتفاق ١٧ مايو، وهذا فى تاريخ النضال الوطنى اللبنانى يعد انجازا هائلا. وترافق اسقاط الاتفاق مع إجبار القوات المتعددة الجنسيه على الخروج من لبنان بعد القتال الضارى ضدها. وكما حملنا نحن الشيوعيين اللبنانين شرف بدء المقاومة للاحتلال فى الجنوب، وكان لنا شرف البدء فى مقاتله القوات الامريكية والمتعددة الجنسية، وعندما سقط اتفاق ١٧ مايو، خرجت القوات المتعددة الجنسية مهزومة، لتؤكد أنه عندما تمسك الشعوب قضاياها بيدها تستطيع أن نقاتل أكبر القوى، ليس فقط اسرائيل، بل حتى أمريكا. والصور المنتشرة حتى الآن حول هروب «المارينز» – قوات البحرية الامريكية– أمام القوى الوطنيه اللبنانية أمر يثير الاعتزار

واستمرت المقاومة الوطنيه. وحققت انجازا هائلا. فقد كانت اسرائيل تحتل مايزيد عن نصف الأراضى اللبنانيه، الآن تراجعت بفضل جهود المقاومة الى شريط ضيق لايمثل أكثر من ١٥٪ من الأراضى اللبنانيه مستعينه بعملائها من سعد حداد الى أنطون لحد.

استمرت حركة المقاومة الوطنية بإصرار القوى الاساسية المشاركة فيها. وهنا لايمكن انكار الدور الذى لعبته المقاومة الاسلاميه وحركة أمل وهو دور لايزال مستمرا بأشكال

مختلفة. لكن القوى التى طورت المقاومة ومنحتها عنصر الاستمرار هى القوى الديمقراطية وتحديدا الشيوعيون، وهذا واجب نعتز به لكننا لانريد أن نبقى فى هذا الموقع المتميز، وطموحنا أن تضم المقاومة كل الوطنيين اللبنانيين

* وماذا فعلتم لانجاز هذا الطموح؟

– لقد بدأنا بطرح شعار توحيد روافد المقاومة وهى جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية التى تضم الحزب الشيوعى والاحزاب الوطنية الاخرى، وحركة أمل «أفواج المقاومة اللبنانية»، ثم المقاومة الاسلامية التى ينضوى تحت لوائها حزب الله والجماعة الاسلامية وتنظيمات اسلامية أخرى. فتوحد هذه الاطراف الثلاثة يساعد على اعادة توحيد القوى السياسيه المتعددة، على أساس وطنى يحدده الموقف من العدو الاسرائيلى والموقف من انتفاضه الشعب الفلسطينى، التى لعبت المقاومة اللبنانية دورا أساسيا فى تفجيرها بفعل الانجازات التى حققتها ثم أخيرا الموقف من الحاجه التى لم يعد هناك غنى عنها وهى اعادة توحيد لبنان واعادة تثبيت الانتماء القومى للبنان بتأكيد عروبته وانتمائه للقومية العربية. وبمقدار ماتتسع رقعة المشاركة فى المقاومة الوطنيه، بمقدار ما يشعر اللبنانيون أن العدو هنا، بمقدار مايقوى هذا المضمون للوطنيه اللبنانيه ويتوحد موقف اللبنانين ضد كل أشكال تقسيم لبنان على اساس انتماءات ثانويه ليصبح الانتماء الاساس هو للبنان العربى. هكذا ننظر لحركة المقاومة الوطنيه ونتابع دورنا فيها. وسنحاول فى هذا العام وفى الاحتفال بالذكرى الثامنه لانطلاق المقاومة الوطنيه، أن نوسع قاعدة القوى اللبنانية الشعبية والسياسية الملتفه حول المقاومة، وأن نلفت أنظار القوى العربية والدوليه للقمع الاسرائيلى المتمثل فى العدوان المتواصل على القرى اللبنانيه والمخيمات الفلسطينية، والاعتقالات التى اتسع نطاقها ليشمل مئات من اللبنانيين والفلسطينيين ليقف أبناء الانتفاضة الفلسطينية وأبناء المقاومة الوطنيه جنبا الى جنب فى السجون الاسرائيلية. وسندعو فى هذا الاحتفال الى حملات للتضامن مع المعتقلين ومع المقاومة اللبنانية. كشكل من أشكال اعادة طرح المسألة اللبنانية باعتبارها قضيه ليست قطريه بل قوميه تهم العرب جميعا، وباعتبارها قضية حق الشعب اللبنانى فى تقرير مصيره وتحرير أرضه واستعادة وحدته، فى نفس الوقت الذى تستمر فيه الانتفاضة الفلسطينية بهذه الشجاعة الاستثنائية، لكى يصبح دعم الانتفاضة ودعم المقاومة أحد أشكال الرد على الموقف الاسرائيلى المتنكر لحق الشعب الفلسطينى ولحق الشعوب العربيه فى التحرر والاستقلال.

البحث عن بديل

* على ضوء التغيرات التى حدثت فى اوروبا الشرقية، هل تعتقد أن الحركة الثوريه العربية فى أزمة؟

– يتحدث الحزب الشيوعى اللبنانى، منذ فترة طويله سبقت التغييرات التى لحقت بأوروبا الشرقية عن الأزمة الموجودة لدى الحركة الثورية العربية. وقد طرحنا هذه المسألة فى المؤتمرين الثانى والثالث للحزب فى عامى ١٩٦٨، و١٩٧٢. وفى عام ١٩٧٤ أصدرت كتابا بعنوان كيف نواجه الازمة فى حركة التحرر الوطنى العربية ومنذ ذلك الحين ونحن نجرى البحث مع اطراف متعددة فى الحركة الثورية العربية، حول طبيعه هذه الازمة، وكيفيه مواجهتها، وكلما تقدمنا فى الزمن كلما اكتشفنا أن كل شئ يشير الى وجود هذه الازمة بعمق، وأنها تتفاقم، وهذه الازمة تطول كل فصائل الحركة الثورية العربية، بل الفصائل الاكثر جذرية قبل غيرها

وأعنى بذلك كل الأحزاب الشيوعيه العربية وكل الأحزاب الماركسية، والاحزاب التى تتأثر بالفكر الاشتراكى، فضلا عن الاحزاب التقدمية والوطنية الاخرى، والسبب فى ذلك أن هذه الحركة لم تستطع أن تشكل بديلا عمليا لما هو قائم، وأكتفت بأن تقدم نفسها كبديل نظرى،

ولقد واجهت الحركة الثورية العربيه صعوبات فى داخلها تمثلت فى الانقسامات المستمرة التى لحقت بها، وعدم القدرة على الالتقاء حول القواسم المشتركة، لمواجهة مهمات آنيه ومستقبليه. ويأتى ذلك مترافقا مع استمرار وضع التدهور والتدنى فى الوطن العربى، حيث تنعدم القواسم المشتركة بين البلدان العربية، ويلحق التفتت كل قطر على حدة. لتنفرد اسرائيل وحدها بالساحة لقمع الشعبين الفلسطينى واللبنانى، وتتفاقم أوضاع تبعيه النظام العربى بمجمله، للامبريالية وللنظام الرأسمالى العالمى. وتستمر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية العربية، وتتفاقم كل انواع الازمات على الساحة العربية، وأحد أبرز سمات هذه الازمة هى التباعد المتواصل بين الحركة الثورية العربية، وبين الجماهير العربية. وعلى العكس من ذلك فان التفجرات الشعبية التى جرت، والتى يمكن أن تجرى فى المدى المنظور فى داخل الأقطار العربية تأخذ مع الاسف طابعا تلقائيا عفويا وليس منظما.

الأزمة موجودة اذن، وتزداد حدتها مع الأزمة التى يواجهها النظام الاشتراكى العربى، وهى أزمة عميقة، وليست أزمة تجربة فقط، بل هى أزمة فكر أيضا. ولا أعنى بذلك القول بأن الفكر الماركسى فى أزمة، فقد جرى صياغة نموذج عالمى للماركسية، مثلما جرى صياغة نموذج عالمى للاشتراكيه. النموذجان لم يجر تطويرهما والتفاعل معهما من أجل أن يواكبا الواقع والمتغيرات العلميه، والتكنولوجيه فأدى بالتجربة وبالفكر معا الى نوع من الجمود الذى أوصلنا الى هذا الزلزال الذى نشهده الآن فى العالم الأشتراكى وفى الحركة الشيوعية العالمية.

وماحدث كان ينبغى أن يحدث قبل ذلك. ولانه يحدث فى ظل هذا التراكم من الأخطاء، فمن الطبيعى أن يفرز هذه النتائج الخطيرة والاستمرار فى الكشف عن الاخطاء، والبحث عن البدائل الصحيحة شئ ضرورى جدا، ولذلك لا أستطيع أن أرفض البريستوريكا، ونحن مع الشعار الذى تطرحة البيريستوريكا وهو كشف الأخطاء بوضوح وبحزم، والبحث عن التجديد فى الفكر والتجديد فى التجربة وينبغى أن نطور الفكر الاشتراكى العلمى، وأن نحرره من الصنميه التى تحول دون التطوير، ويتحول فيها الفكر الى ارتباط بأسماء، ونصوص. فى حين أن مؤسس الماركسية العلمية، نصحوا منذ اللحظة الأولى، كل الذين يتأثرون بفكرهم الايكونوا جامدى العقيدة، والا يتعاملوا مع هذا الفكر نصيا، بل التعامل مع المنهج، على أن يجرى التطوير الدائم حتى لهذا المنهج، والبحث عن قوانين علميه جديدة.

ولاينبغى أن ننظر الى البيريستوريكا فى الواقع الراهن، بل ينبغى أن ننظر اليها فى حركتها وأن نفهم- ونحن نعترض- النتائج السلبية لها لانوافق عليها، بل نفهمها، فهذه النتائج السلبيه حتميه، بفعل التاريخ العريض والطويل من السلبيات، فما علينا سوى أن نفهمها ونعترض عليها، ونحاول أن نستمر فى البحث عن البدائل الحقيقية وعلينا أن نبحث عن الوسائل التى نطور بها فكرنا عن الاشتراكية، التى ينبغى علينا أن نقيمها

* هل يكون وارادا فى هذا السياق التخلى عن المطالبه بالاشتراكية؟

- بالقطع لا فنحن نتمسك بالاشتراكية لأننا لا نستطيع أن نقر بأن الرأسمالية مصيرنا فالراسمالية المرتبطة بالاستثمار والاستغلال والقهر والعدوان وتدمير البشرية عبر الحروب التى تصطنعها، لايمكن أن تكون مصيرا للبشرية. فالمصير الحتمى هو الاشتراكية بما تبشر به من قيم وما تطمع اليه، فهى البديل الا وحد للرأسمالية. فهى تتفق مع مطامح الانسان فى التقدم والتحرر والعدل والتجديد المتواصل.

* وماهو الدور الذى ينبغى أن تلعبه قوى التقدم العربيه لتحقيق هذا البديل؟

- على الشيوعيين والماركسيين والتقدميين وكل الفصائل التى تنتمى الى حركة التغيير فى انحاء الامة، أن يكونوا اكثر من أى وقت مضى معتمدين على الذات فى حل مشاكلنا اولا، وفى اعادة صياغة الفكر عموما، وفكر الحركة الثوريه بشكل خاص. وأن يعيدوا صياغة القوى التى ينبغى أن تنخرط فى حركة التقدم العربى وصياغة البرنامج المدعوة الى أن تحققه وفى هذا السياق ينبغى أن نمتلك الشجاعة فى قراءة الظواهر الجديدة والقديمة، لكى نستخلص منها الدروس الضرورية، ونعرف ماهو الثابت منها وماهو المتغير وأن ننظر الى واقعنا العربى والى شعبنا والى القوى الطبقيه فيه والى القوى صاحبه المصلحة فى التغيير، والى الذين يفتشون اليوم وفى السابق وفى المستقبل، عن طريق الخروج من هذا الواقع، وطريق تغييره فى اتجاه التقدم والعدل الاجتماعى

* هل تصبح دراسة التراث العربى والاستناد اليه ضرورة فى هذا السياق؟

- الارتباط بالتراث العربى هو أمر ملازم لكل من يدعى أنه وطنى. وأعتقد أننا بحاجه الى إعادة صياغة نظرية ثوريه عربيه، تأخذ بعين الأعتبار مالم تأخذه سابقا، من الفكر الاشتراكى العلمى، الذى هو أفضل فكر انتجته البشرية حتى الأن، ومن تراثنا القومى، الذى يحفل بالعظيم والجميل، وتولى تراثنا الثقافى والدينى الاهتمام الواجب الذى يستحقه.

حوار: أمينه النقاش

البيرسترويكا والضحك على الطريقة الروسية

قد يعرف القارئ أخبار مايجرى فى الاتحاد السوفيتى من مختلف الصحف والاذعات ووكالات الأنباء التى تنقل فى السابعة والربع ماقاله جرباتشوف فى السابعة، وعادة فأن الناس يتابعون التحولات الكبرى من أبرز جوانبها، ويلتقطون أهم القرارات السياسية، والتغييرات الاقتصادية، والاضرابات، وحركة الأحزاب، وغير ذلك. قد يكون بوسع القارئ أن يعرف ذلك كله، وأن يصل الى كل مايقال.. ولكن هناك جانبا كبيرا من الفنانين والمثقفين لايتكلمون ولكنهم يرسمون ويعبرون بالريشه عن مواقفهم ممايجرى.. ولايستطيع القارئ أن يصل اليهم، ولا الى النكتة التى يتناقلها الناس تعليقا على التحولات الجارية.. كما أنها لن تصل اليه، فهى جزء من ابداع شعبى غير مطبوع ولامنشور، ابداع جريدته الوحيدة هى الحديث الشفهى اليومى والتعليقات العابرة، وعادة ماتضيع فى مجرى الأحداث الكبيرة أحاديث الناس الصغيرة وأنفاسهم، ذلك أن أحدا لايسجلها ولايمكن الحصول على نسخة منها فى المكتبات أو الأرشيف، مع أنها تعكس صدى مايدور فى وجدان المواطن البسيط المتزمل، الساخر، الناقد.. ولذلك فقد فكرنا أن ننشر فى هذا العدد صفحات من الكاريكاتير السوفيتى والنكات التى يتداولها الناس تعليقا على التضخم وعلى الجلاسنوست وعلى الحياة الحزبية الجديدة وغير ذلك، وقد يكتشف القارئ أن الشعب الروسى هو الأخر شعب ابن نكته، قادر على الضحك الذى يشبه ضحكنا.

КРОКОДИЛ
№ 16 (2674)
ИЮНЬ 1990
ИЗДАЕТСЯ С ИЮНЯ 1922 ГОДА
ИЗДАНИЕ ГАЗЕТЫ «ПРАВДА»
Главный редактор
А. С. ПЬЯНОВ.

«ترويسة المجلة الثابتة– وهى تصدر من شهر يونيه عام ١٩٢٢ عن دار صحيفة «البرافدا». رئيس التحرير «بيانوف»

الرسام «دوبوف»
مجلة التمساح العدد يونيه ١٩٩٠

مجلة التمساح للكاريكاتير السوفيتى.
عدد يونيه ١٩٩٠- الرسام «شتيمبر»
«الرقابة على المطبوعات»

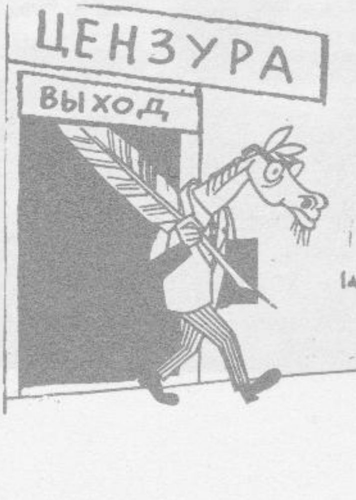

(٢)
– خروجا

(١)
– دخول الكاتب الى مبنى الرقابة.

التعددية الحزبية أمام التليفزيون!

مجلة التمساح للكاريكاتير السوفيتي- عدد يونيه- ١٩٩٠ .الرسام «سباسكي»

مجلة التمسارح للكاريكاتير السوفيتي
يونيه ١٩٩٠
الرسام«فلادوف»

«لينين لكل اتجاه»

مجلة التمساح للكاريكاتير السوفيتي-
عدد مايو ١٩٩٠.
الرسام «كارافايفي»

البيرسترويكا والضحك على الطريقة الروسية

مجلة التمساح للكاريكاتير السوفيتي- عدد يونيه ١٩٩٠- الرسام «شكاربان»

«تكلم وافتح فمك!»

للرسام «افانوف»

مجلة المكواة للكاريكاتير السوفيتي
العدد السابع ١٩٩٠

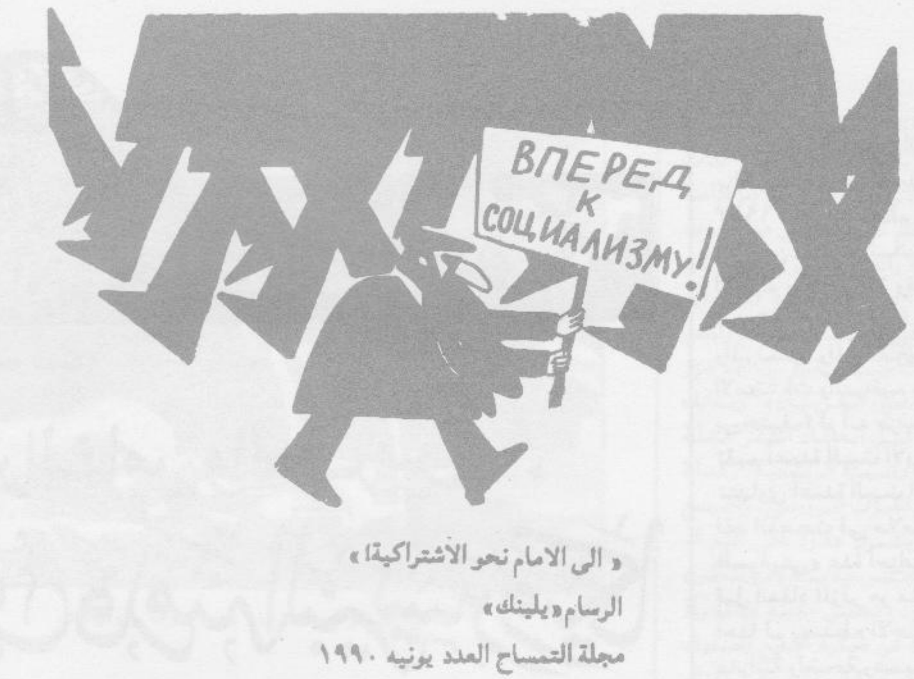

« الى الامام نحو الاشتراكية! »

الرسام « يلينك »

مجلة التمساح العدد يونيه ١٩٩٠

«التضخم المالى»

مجلة «التمساح» للكاريكاتير السوفيتى، عدد مايو ١٩٩٠ - الرسام «سيبيف»

-«على كل عشرين كيلو فلوس..
يدولك ورقة تستلم بيها تليفزيون أو ثلاجة..!

العالم

رسالة موسكو

المؤتمر الثامن والعشرين..

ماالذي قدمته البيرسترويكا

جورباتشوف.. القوة الاساسية في الاتحاد السوفيتي.. وفي الحزب

أربع تيارات تتصارع في الحزب والمجتمع

كلمات: الاستعمار.. العالم الثالث.. الماركسية اللينية.. غابت عن البيان البرنامجي للحزب.

في ١٩ يونيه الماضي القى جرباتشوف كلمة مطولة في مؤتمر المنظمات الحزبية الروسية (التي انبثق منها الحزب الشيوعي الروسي) فقال: « غالبا مايطرح السؤال التالي حتى الآن: ماالذي قدمته البيرسترويكا؟. ويتعجب الانسان لذلك التناقض الواسع بين المواقف من البيرسترويكا والحكم عليها. فبينما ينظر البعض الى ماجرى باعتباره حدثا ثوريا عظيما، يبدو ذلك في عيون البعض الآخر وكأنه انهيار ودمار لكل شئ وكارثة حقيقية». وبذلك مد جرباتشوف يده الى السؤال الكبير المعلق كالدهشة في سماء المجتمع السوفيتي. ماالذي قدمته البيرسترويكا حقا؟. وهل أنها النيران التي التهمت المعسكر الاشتراكي فدمرته وجعلته لقمة سائغة.. أم أنها حدث ثوري تاريخي يمكن- على حد قول جرباتشوف- مقارنته: » بأكبر الانعطافات الثورية وأكثرها حدة في تاريخ العالم؟».

مابين هاتين الضفتين المتباعدتين في الحكم على البيرسترويكا تموج أفكار كثيرة، وأسئلة بلانهاية، وحيرة عميقة، حيرة يمكن القول أنها موقف الغالبية العظمى من الناس والمواطنين السوفييت. ومابين هاتين النظرتين احتشد المؤتمر الثامن والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي مثل جسد عملاق ومشلول.

يتطلع الناس اليه ولايدرون ماهو بالضبط ومن هو تحديدا.. هل هذا هو حزب ١٩١٧ الذي قاد أعظم وأخطر ثورة في القرن العشرين وأكثرها انسانية؟ ام أنه حزب ستالين الذي لم يدع رأسا الا وقطعه محولا الحياة الى صورة مرعبة وكئيبة؟ أم أنه حزب الاداريين والمرتشين والموظفين الذين جعلوا من الامضاءات والتواقيع مصدر ثروة في عهد بريجنيف؟ ام أنه حزب البيرسترويكا التي تقيم أعمدة البيت الاوروبي المشترك بينما تتهاوى أعمدة البيت السوفيتي المشترك؟.

لقد اندمجت في ملامح «الحزب الشيوعي السوفيتي» عدة أحزاب. وكان السؤال الأول قبل انعقاد المؤتمر هو ماهو هذا الحزب؟. ولان أحدا لم يستطع الاجابة عن ذلك السؤال بدراسة واضحة وعميقة تلتقط في تلك التحولات خيطا واحدا مستمرا، فقد أصبح الحزب بالنسبة للناس عدة أحزاب تولت الصحف لخمس سنوات توجيه الضربات اليها جميعا، وسالت دماء التطبيق على وجه النظرية، ونجحت الحملات العنيفة على الماركسية في اشاعة الحيرة وحدها ولاأكثر.

وفي هذا المناخ انعقد«المؤتمر الثامن والعشرون، الذي كشف عن قدرات جرباتشوف المذهلة في التحالفات المؤقتة وكسب الخصوم وضرب الاعداء الميئوس منهم مثل «ايجور ليجاتشوف»، وخلق مراكز قوى لموازنة مراكز قوى أخرى، وتقبل أشد أنواع النقد برحابة صدر. وماجرى في قاعة المؤتمر هو ربع ماجرى وراء الكواليس التي بدل الكثيرون وراءها مواقفهم مثل «جيداسبوف» الذي بدا متشددا في البداية ضد جرباتشوف وانتهى بموافقته.

وقد كشف المؤتمر عن أن أقوى القوى السياسية في الاتحاد السوفيتي هو جرباتشوف نفسه بالرغم من الضوضاء التي تصدر عن القوى الاخرى مثل جماعة الاصلاحيين والتصلب الذي تبديه مجموعات اشتراكية ماقبل البيرسترويكا. ولايستند أحد من هذين الجناحين الى برنامج واضح كما يستند جرباتشوف. وليس من بينهم متحدث واحد مقنع مثل جرباتشوف، وعلى الرغم من أن اشاعات كثيرة كانت تروج حول أن جرباتشوف سيترك الحزب الا أن اهتمامه الشديد بالمؤتمر وماقام به يثبت أنه لن يغامر بترك ١٩ مليون عضو (عدد اعضاء الحزب الشيوعي) نهبا لاتجاه ما أو زعامة أخرى.

وقد سبقت المؤتمر عدة أحداث هامة حدثت الكثير. وأولها إنشاء مؤسسة الرئاسة التي

تنقل فعليا مركز القرار السياسى من المكتب السياسى الى الرئاسة. وثانى هذه الاحداث إنشاء الحزب الشيوعى الروسى بزعامة «بولسكوف» وقد تمترست فى هذا الحزب الكتلة البريجنيفية والتى يتجاوز عددها أكثر من نصف أعضاء الحزب السوفيتى كله. وفى نفس الوقت فأن فوز «يلتسين» بموقع رئيس مجلس السوفييت لجمهورية روسيا قد عزز مواقع «الاصلاحيين الغربيين». وبذلك تبلورت فعليا قبل انعقاد المؤتمر كتلة جرباتشوف فى المؤسسة الرئاسية، وكتلة المحافظين فى الحزب الروسى، وتجمع الاصلاحيون حول يلتسين علاوة على أنهم قد فازوا برئاسة مجلس مدينة «موسكو» (جابرييل بوبوف) ومجلس مدينة ليننجراد (سابتشاك). وبدا من عملية تجميع الصفوف هنا وهناك أن الصراع قد ينفجر فى المؤتمر ٢٨. وقد خرجت بالفعل من الحزب مجموعة من كتلة يلتسين، لكن أثرها كان هزيلا، كما خرج- بمعنى أدق تم اخراج- ليجاتشوف الذى اتضح انه عديم التأثير هو الاخر.

بيان برنامجى للمؤتمر ٢٨..

لقد أسقط المؤتمر ٢٨ برنامج الحزب الشيوعى السوفيتى واعتبره غير موجود، واستعاض عنه بوثيقة أطلق عليها «البيان البرنامجى» سيظل الحزب يعمل على ضوئها حتى عام ١٩٩١ فيعد برنامجا جديدا متكاملا يستقى هيكله العام وأهدافه من «البيان البرنامجى» وماقد يستجد عليه من تطوير.

فما الذى تضمنه تلك الوثيقة من أفكار؟. وماالجديد الذى جاءت به؟.

اختارت الوثيقة لنفسها عنوانا هو «نحو اشتراكية ديمقراطية وانسانية» وقد أثار العنوان نفسه جدلا شديدا داخل المؤتمر، فطالب البعض- مادام الهدف ليس الاشتراكية العلمية ولا الشيوعية- أن يبدل الحزب الشيوعى تسميته ليصبح الحزب الاشتراكى الديمقراطى، كما احتج البعض الاخر بأن الاشتراكية والشيوعية تتضمن- من تلقاء نفسها- المضامين الديمقراطية والانسانية. ويقول البيان محددا طبيعة الازمة الراهنة بأنها نتيجة لعجز النظام السلطوى البيروقراطى عن دفع البلاد الى مجرى التقدم الحضارى.. نتيجة للتصورات الخاطئة حول الاشتراكية باعتبارها مجتمعا يقوم على احتكار ملكية الدولة وديكتاتورية القمة الحزبية الحكومية التى أدت لانتشار التعسف والظلم وتغريب

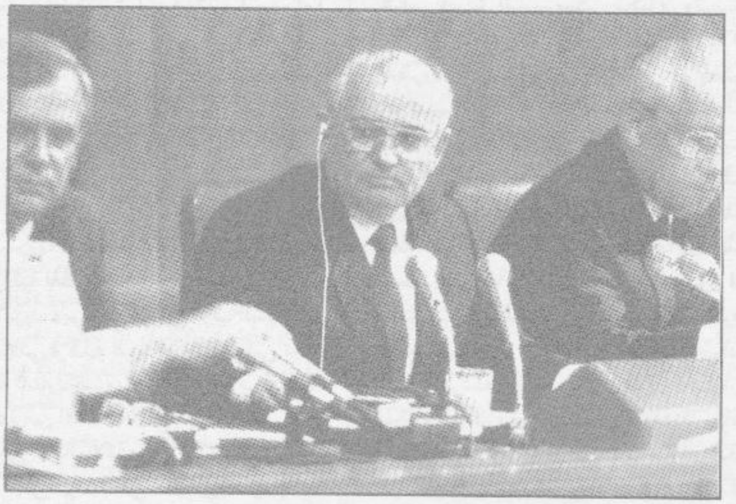

من اليسار: ريشكوف، جورباتشوف ولوكيانوف

الانسان». ويحدد البيان صورة للقوى السياسية التى نشأت فى ظل البيرسترويكا على النحو التالى:

١- التيار الدجمائى المحافظ الذى يعتبر ممثلوه سياسة التجديد تطاولا على مبادئ الاشتراكية، ويرون المخرج من الازمة فى العودة لنظام التسلط، وتساندهم أقسام من البيروقراطية.

٢- التيار الذى يرفض الخيار الاشتراكى من أساسه ويدعو لوضع حصة الاسد من الملكية العامة فى ايدى القطاع الخاص، ورفع الدعم عن التعليم والرعاية الصحية ليكون كل ذلك على أسس تجارية بحتة.

٣- التيار الاشتراكى الديمقراطى الذى يرفض الماركسية ولايرفض الفكر الاشتراكى فى عمومه، ويدعو للتمسك بنظم الحماية الاجتماعية كما فى الدول الاوروبية المتطورة، مع السير على طريق الليبرالية الغربية.

٤- قوى البيرسترويكا الديمقراطية التى تتبنى الخيار الاشتراكى وتمثلها- على حد قول البيان- غالبية أعضاء الحزب الشيوعى السوفيتى.

فماهو برنامج قوى البيرسترويكا الديمقراطية وبمعنى آخر برنامج الحزب حاليا؟...

الاشتراكية الانسانية الديمقراطية هى مجتمع «يكون هدف التطور الاجتماعى فيه هو الانسان»؟ وتسوده العدالة والحماية الاجتماعية على اساس تنوع أشكال الملكية. ولايضيف البيان شيئا أكثر من ذلك عند

يلتسين الى اليسار فى قاعة المؤتمر

تعريفه لتلك الاشتراكية الانسانية. أما بالنسبة للتيارات السياسية الاربعة التى حددها آنفا، فأنها -اذا استثنينا «المحافظين»- تتحرك كافة فى نفس الاتجاه وان كان ذلك بخطوات أسرع او أبطأ. فالتيار الثانى الذى يرفض الخيار الاشتراكى، يلتقى مع الثالث الذى يرفض الماركسية، ومع «قوى البيرسترويكا الديمقراطية» التى تتمسك بالاشتراكية لفظا لايتجاوز «الخيار..».

ولايزيد «برنامج عمل الحزب الشيوعى السوفيتى» كله عن ١٢ سطرا فى تلك الوثيقة تتناول ضرورة اجتهاد الحزب لتنفيذ مجموعة من الاهداف العامة للغاية. ويطرح البيان فى المجال الاقتصادى الالتزام بالسوق الموجهة التى عرضت فى خطة ريجكوف. أما فى مجال السياسة الخارجية فيدعو البيان الى «مواصلة تطبيع العلاقات السوفيتية- الامريكية ونقلها الى مجرى الشراكة البناءة». وأخيرا فى باب «اعادة بناء الحزب» ينص على تخلى الحزب عن احتكار العمل السياسى وعلى تنافسه مع الاحزاب الاخرى» واذا كان الحزب لايحكم ولن يحكم، فما الذى يتبقى له؟. يقول البيان أن الحزب سيمارس عمله فى مجال النظرية باعداد برامج التجديد الاشتراكى، والبرامج الاقتصادية والاجتماعية (وقد تأخذ بها الحكومة وقد لاتأخذ). أما فى المجال الايديولجى، فينص البيان على أن الحزب يقوم فى ظروف التعددية الحزبية ب: «نشر الدعاية لانجازات الفكر الاشتراكى العالمى»؟! (البرنامج عن البرافدا فى ٢٧/٦/٩٠). ولم ترد فى ذلك البرنامج المقدم للمؤتمر ٢٨ كلمة «الاستعمار» ولامرة واحدة، ولا «العالم الثالث» ولا كلمة «الماركسية اللينينية» ومرة واحدة جاء البيان البرنامجى على ذكر ماركس ولينين على النحو التالى: «الحزب مع الموقف الخلاق من نظرية وممارسة الاشتراكية وتطويرهما فى طريق الاستيعاب البناء للخبرة التاريخية فى القرن العشرون ولتراث ماركس وانجلس ولينين بعد تنقيته من التأويلات الديماجوجية»، وعلى الرغم من أن المؤتمر قد أدخل بعض التعديلات على هذا البيان البرنامجى، الا أن مجرد تقديم هذا البيان وصياغته على هذا النحو يكشف عن المدى الذى تطمح اليه القيادة السياسية فى تنقية تراث الاشتراكية من التأويلات الديماجوجيه!.

وقد افتتح المؤتمر أعماله فى ٢ يوليه واستمع أولا الى تقرير اللجنة المركزية الذى ألقاه جورباتشوف بعنوان «السير الى الأمام على طريق البيرسترويكا». وتساءل جورباتشوف فى تقريره عن مكانة الحزب فى الظروف الجديدة وكيف ينبغى أن يصبح سياسيا وفكريا وتنظيميا، وقال أن أحد أسباب المصاعب التى تواجه البيرسترويكا يعود الى «المقاومة التى تبديها الفئة البيروقراطية والقوى الاجتماعية المرتبطة بتلك الفئة، فالبيرسترويكا قد مست مصالح» الذين يمسكون بزمام السلطة، ويتصرفون فى الثروات العامة باسم الشعب». وعرض جورباتشوف مرة أخرى القوانين الاقتصادية التى استرشدت بها خطة ريجكوف باعتبارها المخرج من الازمة الاقتصادية الراهنة. ونادى ب «توسيع رقعة العلاقات مع البلدان الرأسمالية والانتقال الى الاسعار العالمية فى نطاق مجلس التعاضد، وانخراط الاتحاد السوفيتى فى العلاقات الاقتصادية العالمية»، وأشار الى أن ذلك يتطلب: « مراجعة وادخال التعديلات على تعاوننا مع بلدان العالم الثالث».

أما عن دور الحزب والنظرية الاشتراكية فقد أشار جورباتشوف الى أن هناك الكثيرين ممن ينتقدون القيادة على أساس انها «جرت البلاد الى» تجربة شاملة دون ان تكون لديها دراسات نظرية وتصور محدد للاصلاح. «وردا على تلك الفكرة قال: «اننى بعيد كل البعد عن السعى لتصوير نظرية البيرسترويكا كشئ مكتمل من كافة جوانبه. كفانا مثل هذه الادعاءات والغطرسة.. ولهذا حينما يقولون لنا هاتوا نظرية جديدة مكتملة للاشتراكية نجيب: لايستطيع ملء مفهوم الاشتراكية بمضمون جديد الا الحياة نفسها..» وأضاف: «ومن المعروف ان مضمون النظرية الاجتماعية التى وضعها ماركس وانجلس ولينين قد صيغ على أساس تحليل الحقائق فى القرن التاسع عشر، وصاغ لينين ماصاغه على أساس حقائق العقود الاولى من القرن العشرين. ومنذ ذلك الحين تغير العالم تغيرا جذريا.» واختتم جورباتشوف هذا القسم من حديثه بقوله:« ولهذا سيكون من الصواب على مايبدو أن نعتبر- بعد اقرار البيان البرنامجى- أن برنامج الحزب الشيوعى السوفيتى السارى المفعول حاليا يعد فاقد المفعول، وان ننطلق للأمام نحو برنامج جديد للحزب وتشكيل لجنة خاصة فى المؤتمر لهذا الغرض».

وأذا تتبعنا مسيرة البيرسترويكا وموقفها من الحزب لوجدنا أن البيرسترويكا على مدى الأعوام الخمس الماضية قد شنت هجومها على أوجه الحزب الثلاثة: الوجه اللينينى، والستالينى، والبريجنيفى. فالماركسية اللينينية

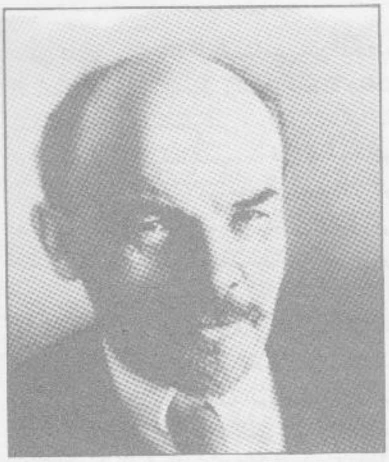

لينين- ستالين- بريجنيف

الحزب الشيوعى.. هل هو حزب لينين أم ستالين أم بريجنيف.. أم حزب البيرسترويكا

يلتسين.. انشقاقات
هزيلة من الحزب

نظرية عتيقة اعتمدت على حقائق القرن ١٩ والعقود الاولى من القرن العشرين، وتجاوزها الزمن، أما الستالينية فهى نظام للقمع والتنكيل، والبريجنيفية هى نظام الفئة البيروقراطية المرتشية. والاستنتاج الوحيد من ذلك كله أن كل ماجرى هو تطبيق خاطئ- ولابد ان يكون كذلك- لنظرية عفى عليها الزمن.

وقد قادت تلك الحملة الى الغاء المادة السادسة التى تنص على الوضع القيادى للحزب فى المجتمع، والمادة السابعة التى تحدد للكومسومول دورا مشابها. ثم استحدثت مؤسسة للرئاسة لتصفية مواقع المكتب السياسى للحزب، ثم تم الغاء برنامج الحزب الشيوعى واستبداله ببرنامج الاشتراكية الانسانية الديمقراطية، وقد أثبت جرباتشوف فى المؤتمر ٢٨ أنه أدرى بطبيعة ذلك الحزب، الذى توفرت له كل الادوات ومع ذلك لم يتمكن من الدفاع عن مواقعه، وأثبت جرباتشوف أيضا أنه لم يكن يصارع حزبا ليزيحه عن السلطة، ولكنه كان يزيح جزءا من السلطة نفسها.

وكل ماستطاعه المؤتمر فى مواجهة المستجدات هو ادخال بعض التعديلات على «البيان البرنامجى»، واتخاذ قرار بصدد التقرير الذى قرأه جرباتشوف باسم اللجنة المركزية. وفى قرار المؤتمر استجمع الأوفياء لذكرى الراحلين قواهم لينصوا فى القرار على:« يدين المؤتمر بحزم الهجمات على شخصية لينين، ذلك أن حمايته كسياسى ومفكر من الافتراء والتشهير وكذلك من التبجيل والتمجيد الفارغين هى واجب كل شيوعى شريف». وأيضا النص على ان المؤتمر:« يرفض محاولات غرس وتكريس العداء للشيوعية والسوفييت فى المجتمع والتطرف تحت ستار نقد تشوهات الاشتراكية وأخطاء الحزب». كما طالب القرار- وهو مالم يرد فى أية وثائق لجرباتشوف- بتعميق العلاقات مع الاحزاب الشيوعية والعمالية والقوى اليسارية الاخرى. وماعدا ذلك فقد مضى المؤتمر فيما قدر له أن يمضى فيه.

وبعد كلمة جرباتشوف المطولة (تقريره السياسى) استمع المؤتمر فى اليومين الثانى والثالث الى تقارير مفصلة من أعضاء المكتب السياسى عن نشاطهم فى الفترة الماضية. وأشار «ميدفيديف» المسئول عن الشئون الايديولوجية الى ضرورة «تشكيل مفهوم جديد للاشتراكية»، والانتقال الى «نمط جديد من العمل الايديولوجى» والى تبديل نظم تدريس العلوم الاجتماعية فى المعاهد والجامعات أما الكسندر ياكفلييف مسئول العلاقات الخارجية وعضو المجلس الرئاسى (من أكثر الناس تأثيرا فى المجال الاعلامى والفكرى) فقد أشار الى أن :« الاتحاد السوفيتى قد عاش عصرا كاملا من الحرب الباردة والمواجهة والتحالفات العسكرية «وقال:« ولست أنوى هنا استيضاح من كان البادئ بذلك، ومن الذى يتحمل الذنب فيها، ناهيك عن أنها قصة معقدة بحيث يفضل ياكفلييف عدم البحث فى جذورها!. أما ليجاتشوف- الذى خرج من الساحة عمليا- فقد طرح موقفه بصورة محددة منذ البداية وبالذات من قضية الملكية الخاصة فقال:« لابد للتعاونيات فى القرى أن تتطور على أساس الملكية الاجتماعية، فالملكية الاجتماعية توحد مابين الناس أما الملكية الخاصة فتفرق مابينهم، وهنا أسالكم: هل يعد بيع المؤسسات للأفراد تفتيحا لامكانيات الاشتراكية؟ كلا بالطبع. ولايقنعنى بحال من الاحوال استحداث المفهوم القائل بالعمل الفردى الحر باعتباره آخر منجزات الفكر المعاصر! وأعتقد أنكم توافقون معى اذا قلت لكم أن نمط الملكية ليس قضية تكتيكية ولكنها القضية الاستراتيجية. واعتقد ايضا أن القيم الاشتراكية تتضمن وتشتمل بطبيعتها على

بلوروف يسجل ملاحظات حول المؤتمر

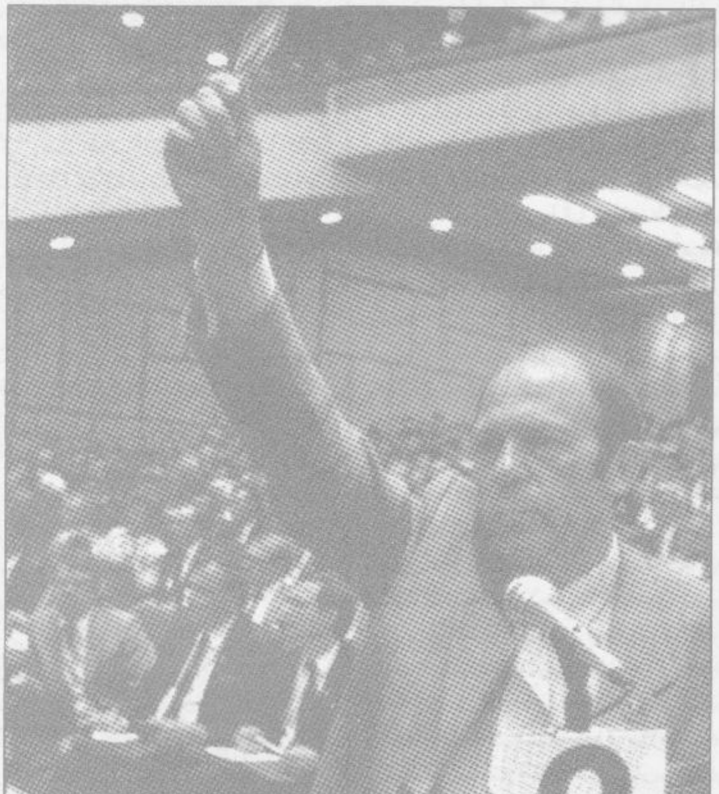

جورباتشوف

ريجكوف

ياكفليف

ليجاتشوف

القيم الانسانية. وبذلك أوضح ليجتاتشوف خلافه مع جرباتشوف فى مسألة الاقتصاد، ومسألة مايردده جرباتشوف من أولوية القيم الانسانية على القيم الطبقية. وقال ليجاتشوف ربما احساسا منه بأن تلك هى فرصته الأخيرة: ان الملكية الاجتماعية هى أحدى قيم الاشتراكية واحدى منجزاتها، ولايجوز لنا أن ننسى- وهو مانفعلة الان- المدخل الطبقى لمعالجة مختلف القضايا، وبسبب ذلك تحديدا ظهرت فكرة أنه لامعنى اطلاقا للتمسك بالتركيب الطبقى لمجلس نواب الشعب وفى نهاية حديثى أقول لكم أن هناك فى بلادنا قوى محددة تكافح ضد النظام الاشتراكى وضد الحزب الشيوعى وتمارس تلك القوى نشاطها البالغ معتمدة على تأثيرها الشديد فى بعض وسائل الاعلام الجماهيرية آملة أنها ستهدم الاشتراكية، والحزب، ولقد وضعت فى مركز وبؤرة الصراع السياسى بسبب من صراحتى، وموقفى غير المتهاون من قضية الاشتراكية الحقيقية ومكانة ودور الحزب . واستخدمت ضدى كافة الأسلحة بما فى ذلك الافتراء على والتلفيق.. وكما لو أن الاوامر والتعليمات تصدر من جهة ما.. من مركز ما.. تبدأ من بعدها الدسائس والمكائد ضدى وفقا للمبدأ المعروف» من ليس معنا فهو ضدنا». اما «شفيرنادذه» فقد أشار- مستشهدا بأقوال جرباتشوف- الى ان التطور العالمى فى الربع الاخير من هذا القرن لم يعد يجرى تحت لواء الصراع بين النظامين الاجتماعيين المختلفين الاشتراكية والرأسمالية، ولم يعد التطور محكوما بالصراع الطبقى، وأشار الى أنه لاينوى ترشيح نفسه للمكتب السياسى أو غيره، فليس من المحتم أن يكون الوزراء أعضاء فى الحزب ، وقال انه من موقع عمله فى الخارجية قد عرف ان المواجهة الفكرية وحدها مع الغرب قد كلفت الاتحاد السوفيتى ٧٠٠ مليار روبل! وأنه قد عرف بذلك أن : «للأكاذيب الايديولوجية ثمنا وتكلفة! وأن الكثيرين ينتقدون السياسة الخارجية السوفيتية لما تقدمه من تنازلات فى المجالات العسكرية والدفاعية.. ولكن المشكلة ليست فى التسليح ولكن فى السياسة نفسها، فأن كانت سياسة سلمية فأنها تضمن الأمن للبلد أكثر مما تضمنه الأسلحة، والدليل على ذلك أن جرباتشوف قد قال لبوش فى مالطا: «أن الاتحاد السوفيتى مستعد لكى يعتبر أن أميركا ليست عدوا عسكريا» والنتيجة أن بوش رد عليه فى لقاء واشنطن بقوله: «بوسعكم أنتم أيضا أن تعتبروا ان أمريكا لن تهدد أمن الاتحاد السوفيتى ابدا وقال ان ناتبا قد سأله : الا تعتبرون ان إنهيار الاشتراكية فى اروبا الشرقية هو هزيمة سياسية شنيعة للدبلوماسية السوفيتية التى تنفذونها ؟ فأجابه شفيرنادذه:«أن الدبلوماسية السوفيتية لم تهزم فى اروبا الشرقية لاننا لم نحاول ولم يكن من اهدافنا التصدى لعملية ازاحة الانظمة الادارية والشمولية التى فرضت نفسها على شعوب أوربا الشرقية. بل واننا كنا نعرف بامكانية تطور الاحداث فى أوربا الشرقية على هذا النحو، وعندما يحل الوقت المناسب لفتح أرشيف رسائل جرباتشوف فسيجد من يشاء البرقيات التى كانت تصلنا تباعا من تلك البلدان وتحيطنا علما باتجاه الاحداث».

وقد استمع المؤتمر الى تقارير أخرى من وزير الدفاع «يازوف» و«ريجكوف» وغيرهما وقد حاولت المجموعة الاصلاحية الغربية الاتجاه- منذ الساعات الاولى لإقرار جدول اعمال المؤتمر- أن تطرح قضية مسئولية الحرب عما جرى فى السبعين عاما الماضية؟ وتجريد الحزب من الماليه والدعم الحكومى، وتبديل اسم الحزب وغير ذلك.

ويعتبر البعض أن المؤتمر ٢٨ قد حافظ على وحدة الحزب وهو المكسب الأكبر. فالوزن السياسى للانشقاقات هزيل، والعضويات التى هجرت الحزب (يقدرها البعض بمائتى الف) تعد هزيلة أيضا اذا قيست ب ١٩ مليون عضو. ولكن الانشقاقات السياسية (يلتسين وبوبوف رئيس مجلس مدينة موسكو، ورئيس مجلس مدينة ليننجراد، وياكفليف وغيرهم) ، وهجرة الاعضاء للحزب ليست المعيار الاساسى للحكم على نتائج المؤتمر ، ولا للحكم على وجود الحزب حيا وفعالا ، فالمعيار الاساسى هو تبديل خط الحزب، ومن هذه الزاوية فقد تلقى الحزب ضربة ليست هينة، بالرغم من تجمع المحافظين معا فى الحزب الشيوعى الروسى الذى تزيد عضويته عن نصف اعضاء الحزب الشيوعى السوفيتى كله، والمعيار الاساسى للحكم على مستقبل الحزب هو الخط البيانى لعلاقة البيرسترويكا ، وهو خط معاكس لوجود الحزب وطارد له. وهناك معيار أخير وهو قدرة الحزب نفسه على الدفاع عن نفسه، وهى قدرة لم تتضح بعد ولم تنبض فى ذلك الجسد العملاق الساكن. وحتى اذا افترضنا أن ذلك الحزب سيتمكن من الخروج من أزمته الفكرية ببرنامج واضح، فسيكون عليه أن يدافع عن بقائه وسط شعب شوه الاعلام وعية عن عمد، وقدم له الحزب- بدلا من السلطة- سببا لكل الازمات.

أحمد الخميسى

كوبا كاسترو

ماتتمناه أمريكا.. وماتؤكده الحقائق..

الانطباع السائد فى الولايات المتحدة بشأن «كوبا ما بعد البيروسترويكا» يتلخص فى تعبير شديد الايجاز استخدمته صحيفة أمريكية صغيرة هى «مينابوليس ستار تريبيون»: «كاسترو أصبح الرجل الأخير على سطح سفينة تغرق».

ويزداد الشعور بهذا الانطباع القاسى وسط مئات الألاف من كوبيبى المنفى، أى الكوبيين الذين آثروا الهجرة إلى الولايات المتحدة على مدار السنوات منذ بداية الثورة الكوبية فى عام ١٩٥٩.. والذين تعرف منطقتهم الرئيسية فى ولاية فلوريدا الامريكية باسم «هافانا الصغيرة». فهؤلاء يشكلون المعارضة الأساسية للنظام الكوبى الذى يتزعمه فيديل كاسترو. هم ورثة أولئك الكوبيين الذين ظنوا قبل نحو ثلاثين عاما أن الاطاحة بكاسترو وثورته مهمة سهلة، خاصة اذا عززتها مساعدات عسكرية أمريكية. فكان غزوهم الفاشل لخليج الخنازير عام ١٩٦١.

وقد كان فشلا مدويا إلى حد حال دون أى محاولة مماثلة لتكراره على مدى السنوات الماضية.

وبالطبع فان ورثة غزو خليج الخنازير الفاشل يشعرون الآن بذورة التفاؤل. ومنطقهم يقول ان مافشلوا فيه، ومافشل فيه الحصار الأمريكى لكوبا - اقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا، سينجح فيه اضطرار الاتحاد السوفياتى وأوربا الشرقية، للتخلى عن كوبا الاشتراكية وثورة كاسترو. بل يذهب بهم تفاؤلهم إلى حد القول بأن الاتحاد السوفياتى سينضم إلى القوى التى تحاصر كوبا، لأنه ليس باستطاعة موسكو أن تقبل معارضة كاسترو الواضحة للبيرسترويكا.. والاهم أنه ليس باستطاعتها أن تواصل دعم «النظام الكوبى» بستة مليارات من الدولارات سنويا. وهم فى هذا لايترددون فى الاشارة إلى أن الدعم السوفياتى لكوبا يوازى ضعف المساعدات الاقتصادية والعسكرية التى تدعم بها الولايات المتحدة اسرائيل (...)

وعندما ظهرت فى موسكو انتقادات واضحة لتشدد كاسترو فى خصومته مع سياسات البيرسترويكا، تركزت حول اتهامه بأنه «موغل فى القطعية الماركسية» فسر كوبيو المنفى- أو «اللوبى الكوبى» فى الولايات المتحدة- هذا الاتهام على أنه مؤشر إلى ان موسكو قد ضاقت ذرعا بكاسترو وأنها تبحث عن وسيلة للتخلص من أعباء دعمها لكوبا.

وآخيرا عندما أوفدت موسكو عددا من دبلوماسييها وخبرائها بالشئون الكوبية إلى «هافانا الصغيرة» فى ولاية فلوريدا الأمريكية لاجراء محادثات مع المعارضة الكوبية المناهضة لكاسترو والثورة.. اعتبر ذلك دليلا قاطعا على أن موسكو تعد نفسها من الآن لمرحلة «ما بعد كاسترو» وقد جرت المفاوضات بين هذا الوفد السوفياتى وزعماء الكوبيين المنفيين فى الوقت الذى كانت فيه قمة بوش- جورباتشوف منعقدة فى واشنطن فى شهر يونيو الماضى.

ومن جانب الحكومة الأمريكية فانها ألقت بأسلحتها فى «المعركة الأخيرة» ضد كاسترو حين قررت قبل شهور قليلة توجه الارسال التليفزيونى المخصص لكوبا تحت اسم «مارتى تى فى.. Mart: tv»

.. بعد أن أظهرت لسنوات طويلة عزوفا عن ذلك إداراكا منها بأن باستطاعة كوبا كاسترو أن تلحق ضررا ماديا جسيما بمحطات الارسال الاذاعى والتليفزيونى الأمريكية العديدة فى المنطقة اذا قررت كوبا الانتقام. فكان التصرف الأمريكى بمثابة تأكيد بأن واشنطن تعتقد أن نهاية كاسترو وشيكة.

مع ذلك فان هناك داخل الولايات المتحدة من يرون الأمور بمعايير مختلفة.. ويحذرون من التسرع فى الاعتقاد بأن بالامكان دحر كاسترو والثورة الكوبية ببساطة بمجرد أن يتضح أن الاتحاد السوفياتى وأوروبا الشرقية أصبحتا غير قادرتين على مواصلة تقديم الدعم لكوبا فى مواجهة الحصار الأمريكى الشامل.

وقد علا صوت أصحاب هذا الرأى- رغم أنهم يشكلون الأقلية- حينما أعلن الزعيم الكوبى بلهجة واضحة واثقة فى مارس الماضى فى حديث أمام ٢٠٠ من الصحفيين من أنحاء العالم كانوا قد تجمعوا فى برازيليا عاصمة البرازيل لحضور الاحتفال بتنصيب فرناندو دى ميللو رئيسا للبرازيل- «ان باستطاعة بلدان

أوروبا الشرقية أن تسلك الطريق الذى تشاء ولكن كوبا لن تغير مسارها»

وقال كاسترو فى المناسبة نفسها انه يعرف أن الولايات المتحدة تتمنى أن تغزو كوبا.. ولكن «اليانكى» لايملكون القدرة على جعل الشعب الكوبى يختفى من الوجود. فاذا كان للمرء أن يختار بين أن يصبح عبدا أو يموت فاننا نفضل أن نموت ولو أننا سلكنا على نحو مختلف لما كنا رجالا».

وبالمقابل فان إدارة الرئيس الأمريكى بوش أظهرت حقيقة رغبتها فى التعجيل بانهاء حكم كاسترو فى كوبا حينما حث الرئيس بوش زعماء الكونجرس الأمريكى على الاسراع فى اعتماد المساعدات اللازمة لحكومتى نيكاراجوا وبنما الجديدتين الموالتين لأمريكا «كوسيلة لتشديد الضغط على الرئيس الكوبى كاسترو لكى يدع الديمقراطية تأخذ فرصتها فى كوبا».

وفيما ساد هذا الانطباع العام بأن نهاية كاسترو والثورة الكوبية مسألة وقت.. وأن كوبا كاسترو أصبحت بعد ثورة ١٩٨٩ فى أوروبا الشرقية أصبحت فى عزلة ومحكوما عليها بالمصير نفسه الذى لقيته نظم الحكم الاشتراكية فى بولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا.. اذا بكوبا كاسترو نفسها تفتح أبوابها أكثر من أى وقت فى سنوات السبعينيات والثمانينات أمام الصحافة الأمريكية. وكأنها تقول للأمريكيين تعالوا لتشهدوا بأنفسكم اذا كان الشعب الكوبى يرى الأمور كما ترونها أو كما يراها الكوبيون فى المنفى.

فماذا كانت النتيجة؟

تميزت بوضوح كتابات الصحافة الأمريكية التى ذهبت الى كوبا عن تلك التى آثرت تدبيج الافتتاحيات والمقالات السياسية من مكاتبها فى واشنطن ونيويورك ولوس انجلوس.. الخ.

وقد نشرت صحف أمريكية عديدة تحقيقا كتبه مراسل بارز لوكالة «أسوتستيبرس» الأمريكية هو جورج جيدا بعد أن قضى عدة أسابيع فى كوبا.. وقال فيه انه على خلفية من أحداث أوروبا الشرقية شاهد اجتماعا حاشدا للطلاب الكوبين خارج مقر كاسترو فى هافانا فى احدى الليالى.. وكانت الروح المعنوية عالية للغاية. وظل الطلاب يرددون الهتافات التى ينطوى معظمها على معانى العداء للسياسة الأمريكية. وتعالت هتافاتهم عندما خرج كاسترو إلى الشرفة ليخطب فيهم. وعندما تحدث- لمدة ٩٠ دقيقة- كانت رسالته واضحة للغاية: لاداعى للخوف.. فان المثل العليا لبلادنا لايمكن أن تموت. ان الثورة ليست فقط معرضة للسقوط، انها بالأحرى تستعد للارتفاع.

«قاطع الطلاب كاسترو بالهتاف التقليدى: فيديل- فيديل.. عشرات المرات، وبالشعار الرئيسى السائد: الاشتراكية أو الموت.

لقد بدا بوضوح ان أعدادا هائلة للكوبيين مستعدة فعلا لأن تبقى إلى جوار كاسترو مهما حدث. وبهذا المعنى لايمكن مقارنة كوبا ببلدان أوروبا الشرقية، حيث الزعماء الذين سقطوا كانوا بالفعل مكروهين من شعوبهم.

واختار بعض المراسلين الأمريكيين الذين زاروا هافانا خلال الأشهر الماضية أن يلتقوا بالكوبيين العاديين وأن يستمعوا الى رأيهم. وقد استمعوا إلى شهادات من أبناء الشعب الكوبى مثل قول ايزبورا رودريجير الذى كان مراهقا فاشلا فى دراسته بسبب الفقر الذى كان يطحن أسرته عندما قامت الثورة عام ١٩٥٩: «لو لم تكن الثورة لكانت غالبية الشعب الكوبى لاتزال تعانى حتى الآن».

بل ان بعض الصحف الأمريكية حتى مما لايمكن أن يعد من التيار اليسارى بأى معنى استطاع أن يكتشف وأن يكشف صراحة أن الاعلام الأمريكى قد تجاهل ولايزال يتجاهل أنجازات كوبا». هذا ما قالة بالحرف الواحد الصحفى الأمريكى أو جست نيميتز. وكان من غير المألوف حقا أن تورد وكالة أسوشيتبريس.- التى تكاد تكون معبرة عن الرأى الرسمى لواشنطن- مجموعة من المعلومات والمعطيات الجديدة عن كوبا:

• ان الأموال التى تنفقها كوبا على أطفالها- خاصة فى مجالات الصحة والتعليم- تتجاوز فى ارتفاعها غير العادى أعلى المستويات فى العالم الثالث.

• ان عدد المدارس فى كوبا قبل ٣٠ عاماً لم يكن يتجاوز حجم شظية اذا قيس بعددها فى كوبا اليوم.

• ان نسبة وفيات الاطفال فى كوبا- وهى ١١.١ فى الألف- تضع كوبا فى مصاف الدول الصناعية الكبرى فى هذا المضمار.

وكانت قبل الثورة ٦٠ فى الألف. وهى الآن أفضل فى كوبا منها فى كثير من المدن الأمريكية (كالعاصمة واشنطن) فضلا عن دول أميركا اللاتينية.

• أن من المؤكد أن حياه هؤلاء الكوبيين الذين زالت الأمية بينهم نهائيا أفضل بكثير من عدد يقدر بنحو ١٧٥ مليون من الأمريكيين اللاتينيين الذين يعيشون فى مستوى تحت خط الفقر.. الذى يعتبره فيديل كاسترو احد النتاجات الجانبية للرأسمالية» (أوجست نيميتز)

• البطالة فى كوبا أدنى بكثير منها فى أميركا اللاتينية. والمخدرات أدنى كمشكلة بما لايقاس منها فى الولايات المتحدة.

• من الناحية الاقتصادية فان كوبا كانت وحدها تقريبا بين بلدان أميركا اللاتينية التى

الرئيس فيديل كاسترو فى المؤتمر: لن ينجح الامبرياليون

سجلت نموا اقتصاديا خلال العقد الماضي.

- الهوة الاقتصادية بين أعلى الدخول وأدناها فى كوبا هي الأدنى فى نصف الكرة الغربى كله.. أضأل من الهوه فى الولايات المتحدة أربع مرات.. وأدنى من الهوة بين الدخول فى كوستا ريكا وبنما من الارجنتين ٨ مرات.

هكذا لم تعد الاجابة تلقائيا بلا على السؤال: هل يستطيع كاسترو أن يبقى؟

لقد أصبح هناك ادراك واضح على الأقل لحقيقة أنه اذا ترك الشعب الكوبى ليقرر بنفسه ما يريد فمن المؤكد أن أغلبية ساحقة ستقف إلى جانب الثورة.. والى أقصى مدى.... وحينما يصل الأمر إلى حد فقدان الدعم السوفياتي والأوروبى الشرقى.. وحتى حينما يصل الأمر إلى حد التعرض لغزو أمريكا.

ولقد كتب بعض المراسلين الأمريكيين بعد زيارتهم لكوبا أخيرا يقولان انه «قد زال عنهم العجب بشأن السبب الذى يجعل كل ادارة أميركية تحرص بشدة على أن تجعل من الصعب، ان لم نقل من المستحيل، أن يزور المواطنون الأمريكيون كوبا. فانهم عندئذ يكونون معرضين لأن يعرفوا بأنفسهم واقع الثورة هناك» (ستار تريبيون).

ولمست الصحافة الأمريكية داخل كوبا أن الحزب الشيوعي الكوبى يقود الآن محاولة غير مسبوقة فى تاريخ الاشتراكية تهدف أساسا الى تعميق دور العمال والفلاحين فى كوبا فى ايجاد الحلول باسلوب جماعى لمشكلات البلاد.

وفى الوقت نفسه فان التطورات الأخيرة أثبتت زيف الادعاء المزمن من جانب الادارات الأمريكية المتعاقبة بأن» نظام كاسترو لايعدو أن يكون أداة في يد الاتحاد السوفياتى».. وهى الآن تحاول أن تؤسس محاولاتها ضد كاسترو على أساس معارضته لسياسات البريسترويكا.. أى لسياسات الاتحاد السوفياتى (...)

وفى الحالتين يبقى واضحا الواقع الرئيسى وهو استمرار العداء الأمريكى الرسمي تجاه كوبا كاسترو.. ويبقى واضحا أيضا وبالدرجة نفسها انه كلما اشتد عداء واشنطن لكاسترو كلما ازدادت قوة كاسترو داخل كوبا.. وازدادت شعبيته على نطاق أمريكا اللاتينية.

وقد ظهر هذا بوضوح فى الطريقة الحماسية البالغة التى استقبل بها فى البرازيل عندما كان يحضر حفل تنصيب رئيسها الجديد...

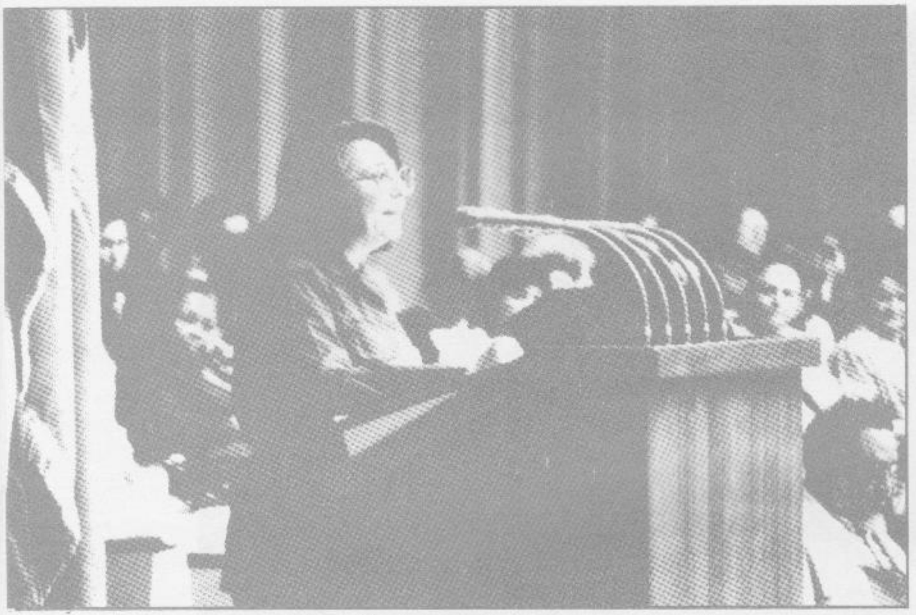

السيدة فيلما اسبين رئيسة الفيدرالية فى أفتتاح المؤتمر

وقتها انطفأت كل الشخصيات الأخرى لرؤساء الدول وزعمائها أمام حماس الجماهير البرازيلية لكاسترو بينما كانت الصحافة الأمريكية مستمرة فى تأكيداتها عن عزلته وقرب نهايته وسفينة كوبا التى تغرق بقيادته.

ويقول سول لانداو- وهو خبير أمريكى بارز بالشئون الاستراتيجية- «ان أفكارا كثيرة مبنية على مجرد الأمانى تسود بين المسؤولين فى واشنطن وزعماء الكوبيين المنفيين فى فلوريدا بان كاسترو سيسقط ضمن قطع دومينو على النحو الذى جرى فى أوروبا الشرقية، وأن اقتصاد كوبا سينهار لأن الكتلة السوفياتية ستسحب مساعدتها، وأن الجماهير الكوبية ستتدفق على الشوارع تخلق موقفالايمكن السيطرة عليه، حيث سيضطر الزعيم البالغ من العمر الآن ٦٣ عاما على الاستقالة. لكن المقارنة بأوروبا الشرقية مقارنة مضللة. فقد كانت الثورة الكوبية عملية وطنية، لم تدفعها محركات من الجيش السوفياتى المحتل كما كان الحال فى الشيوعية الأوروبية الشرقية».

وقد اختتم لانداو تحليله بالاشارة الى أن حادث السفينة الكوبية التى هاجمتها سفن الحرس التومى الأمريكى واجبرتها على الدخول إلى أحد مرافىء المكسيك لتفتيشها بحجة البحث عن مخدرات - وهو حادث وقع فى شهر فبراير الماضي، بعد وقت قصير من الغزو الأمريكى لبنما.. وقال لانداو ان على ادارة الرئيس بوش أن تلاحظ وأن تعى المغزى وراء استقبال الشعب الكوبى لقبطان تلك السفينة استقبال الابطال لدى عودته بسفينته إلى كوبا.. فهذا دليل على أن شعب كوبا مستعد كله- وليس كاسترو فقط- للقتال دفاعا عن خطه الحالى.

ووسط هذا الجدال الدائر حول مصير كوبا كاسترو تبرز فوق كل الاعتبارات حقيقة أن ثورة كوبا كانت ثورة شعبية وضعت زعيمها على رأس السلطة.. ولم يكن الحال كذلك فى أوروبا الشرقية، وأن الشعب الكوبى- قبل مجىء كاسترو إلى السلطة بأكثر من ستين عاما، منذ أول غزو أمريكى لكوبا فى عام ١٨٩٨، ينظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الغازية، المعتدية، ولايمكن فى ظل أية ظروف- بما فى ذلك ظروف سياسة البريسترويكا أن ينظر إلى الأمريكيين على أنهم يمكن أن يلعبوا دور المحررين.

ويصدق هذا بشكل خاص بعد الغزو الأمريكى الأخير لبنما.

ولكن متى كانت الادارات الأمريكية تنصت لمنطق التاريخ؟!

سمير كرم

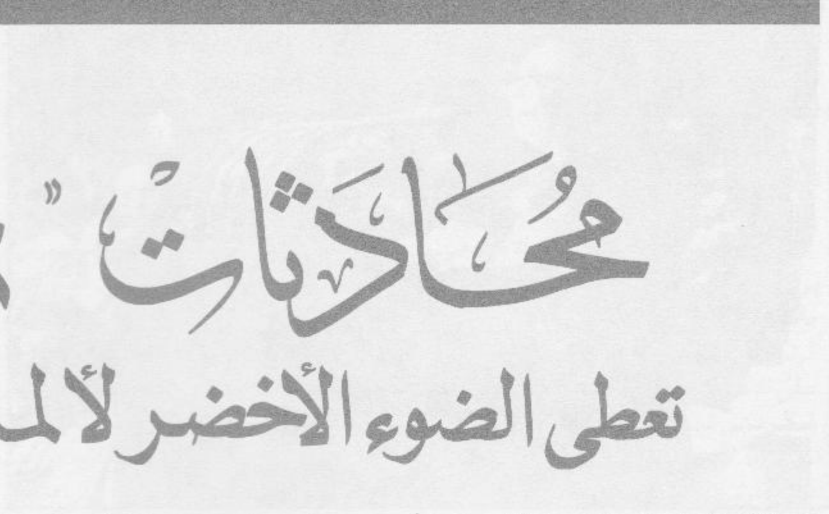

محادثات «٢ + ٤»

تعطى الضوء الأخضر لألمانيا الموحدة

فى الجلسة الثالثة فى الإجتماع الذى عقد فى باريس يوم ١٧ يوليو الماضى فى إطار ما أصبح بمفاوضات «٢+٤»، توصل وزراء خارجية الدول الأربع المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية (الولايات المتحدة، الإتحاد السوفيتى، فرنسا، بريطانيا) إضافة إلى وزراء خارجية الألمانيتين وبولنده إلى إتفاق يضمن بشكل نهائى الحدود بين ألمانيا وبولنده والمعروفة بخط «أودر- نيسى».

وقد قبلت بولنده الذى حضر وزير خارجيتها الإجتماع للمرة الأولى منذ بداية مفاوضات «٢+٤» الضمانات التى قدمتها بون فى شأن إحترام الدولة الألمانية الموحدة لحدودها الحالية المرسومة بعد عام ١٩٤٥، وتوقيع معاهدة بعد الوحدة تنص صراحة على ذلك.

وبدأ المديرون السياسيون لوزارات خارجية الدول الست تحضير وثيقة ختامية تشمل الإتفاقات فى شأن الحدود البولندية الغربية وحرية ألمانيا الموحدة فى الإنضمام إلى حلف شمال الأطلسى وإنهاء حقوق الدول الحليفة فى ألمانيا. ويريد وزراء الدول الست أن تكون نصوص الإتفاق جاهزة للمناقشة فى الجلسة الرابعة فى محادثات «٢+٤» التى ستعقد فى موسكو فى ١٢ سبتمبر المقبل ويترقع أن يتبع ذلك إجتماع ختامى فى لندن فى أكتوبر للإتفاق على صيغة نهائية للوحدة الألمانية والتنازل عن حقوق الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية فى ألمانيا.

وعلى هامش محادثات «٢+٤» الباريسية إجتمع وزيرا خارجية الإتحاد السوفياتى إدورار شيفرنادزه والولايات المتحدة جميس بيكر وأكدا أنهما بحثافى «الحدث الرئيسى فى أوروبا والعالم الأن» وهو الوحدة الألمانية.

ويحق لوزير خارجية ألمانيا الغربية هانس- ديتريش غينشر أن يعتمد إبتسامة عريضة أثناء إجتماعات باريس فهناك عدة أسباب تدعوه لكى يكون راضياً مسروراً فالرياح تهب كما تشتهى سفن حكومة ألمانيا الغربية وتسير بإتجاه تحقيق طموحات هيلموت كول والولايات المتحدة والغرب بشكل عام. فمنذ الإجتماع السابق لمحادثات «٢+٤» تسارعت الأحداث بالإتجاه الذى كان يأمله ويتوخاه قادة ألمانيا الغربية.

الحاق إقتصادى

ففى ١ يوليو أصبح الإلحاق والضم الإقتصادى لألمانيا الشرقية أمراً واقعاً وتم ربط إقتصادها بعجلة السوق الرأسمالية المهيمنة لألمانيا الغربية، أول الخطوات نحو إبتلاع مناطق شرق ألمانيا (جمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقاً) وإلحاقها بالنظام السياسى والإجتماعى السائد فى مناطق غرب ألمانيا (جمهورية ألمانيا الفدرالية حالياً ومستقبلاً). وقد شجعت قمة لندن لدول حلف شمال الأطلسى وكذلك قمة هيوستون فى الولايات المتحدة للدول الرأسمالية الكبرى السبعة، حكومة بون على السير قدماً فى الإتجاه المتسارع الوتيرة نحو الوحدة الألمانية وإستعادة ألمانيا لكامل سيادتها على أرضها دون عائق من أى نوع» كما جاء فى البيان الختامى لقمة هيوستون ولكن مع بقائها فى حلف الأطلسى. وقد وصفت الصحف الألمانية الغربية هيلموت كول بأنه كان فى قمة هيوستون أقوى ممثل لأوروبا.

وأخيراً جاء الإتفاق الذى تم فى موسكو أثناء زيارة هيلموت كول الأخيرة والذى بموجبه وافق الإتحاد السوفياتى، أو بالأحرى أعلن عن رفع معارضته لإنضمام ألمانيا الموحدة إلى حلف شمال الأطلسى، «إذا كان هذا إختيارها» يضيف غورباتشوف وأى إختيار هذا هو الإنضمام إلى حلف عسكرى من مخلفات الحرب الباردة فى أوروبا وخصوصاً أنه يتم دون أن تجرى إستشارة السكان الألمان فى اقتراع أو إستفتاء من أى نوع كان.

وهكذا تلتقى ألمانيا بجيشها المؤلف من ٥٠٠ ألف جندى بحلف الأطلسى لتزيد من قوته والأهم من ذلك لتصل به لأول مرة إلى حدود بولنده وفى الوقت الذى ينهار فيه حلف وارسو ويتفكك يصبح حلف شمال الأطلسى الذى يضم ١٦ دولة بحكم الحلف العسكرى المهيمن فى القارة الأوروبية.

عملاق جديد

وقد أظهر المتشار الألمانى هيلموت كول سروره بنتائج إجتماع باريس الأخير وتحدث عن أن صفحة جديدة من تاريخ ألمانيا وأوروبا ستبدأ قبل نهاية العام الحالى عندما ستجرى الإنتخانات التشريعية يوم ٢ ديسمبر فى عموم مناطق ألمانيا. ولايخفى كول أمله وطموحه فى أن يصبح أول مستشار لألمانيا الموحدة، هذا العملاق الإقتصادى الحالى والذى

وزراء خارجية

سيصبح عملاقاً سياسياً فى المستقبل وربما عسكرياً كذلك لاحقاً. والجيش الألمانى الغربى بقواه الحالية (نصف مليون جندى) يعد من أقوى الجيوش الكلاسيكية التى لاتمتلك سلاحاً نووياً فى أوروبا. وبالرغم من أن الإتفاق الأخير ينص على ألايتجاوز جيش ألمانيا الموحدة ال ٣٧٠ ألف جندى، فإن هذا العدد الذى وافق عليه هيلموت كول كسقف أعلى يتجاوز الرقم الذى كانت تطالب به موسكو (٢٥٠ ألف جندى).

إن إعادة توحيد ألمانيا وبقاءها كدولة موحدة فى حلف شمال الأطلس يعنى فيما يعنيه أن أراضى ألمانيا الشرقية أصبحت جزءاً لايتجزء من النظام العسكرى لهذا الحلف الذى أصبح بذلك على أبواب بولنده وإضطر هذا الأمر إلى إنسحاب القوات السوفياتية المرابطة فى أراضى ألمانيا الشرقية والذى يبلغ تعدادها (٣٧٠) ألف جندى. وحين يتم هذا الإنسحاب فى المستقبل يكون الوجود العسكرى الغربى فى ألمانيا الغربية والذى يبلغ (٤٥٠) ألف رجل مازال قائماً.

ديجول

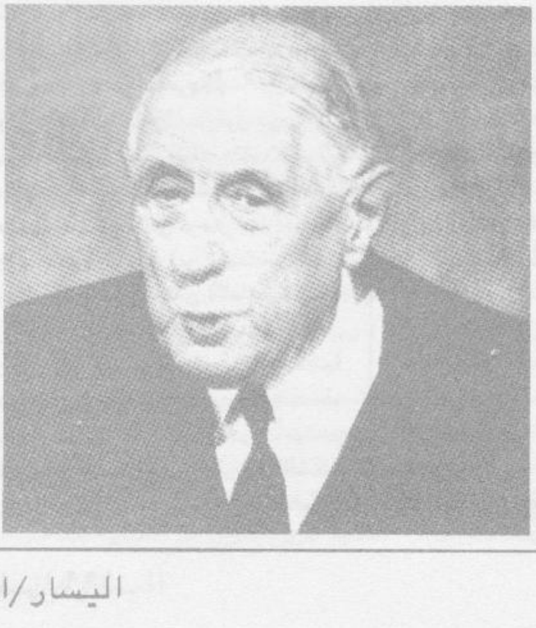

قوات الأطلنطى فى «الشرقية»

ومازال الجدل قائماً حول الوضع الخاص لأراضى ألمانيا الشرقية فى إطار ألمانيا الموحدة العضوة فى حلف شمال الأطلسى. وقد عاد هذا الجدل إلى البروز مجدداً وذلك فى اليوم الثانى لإجتماع باريس، عندما تصدى غينشر وزير خارجية ألمانيا الغربية لزميله الألمانى الشرقى وزير الخارجية الديمقراطى. الإشتراكى ماركوس ميكيل الذى طالب بأن لاترابط قوات تابعة لحلف الأطلسى فى أراضى شرق ألمانيا بعد انسحاب القوات السوفياتية منها. وقد رد غينشر على هذا الطلب قائلاً أن قوات ألمانيا الغربية التى سترابط فى أراضى شرق ألمانيا هى قوات ألمانية ولكن يمكن وضعها تحت قيادة حلف الأطلسى بعد إنسحاب القوات السوفياتية ولكنها تبقى قوات ألمانية ولن يكون هناك أيه قوات غير ألمانية فى أراضى شرق ألمانيا. ومهما تكن حجج غينشر هذه ولون وشكل

لباس الجنود المرابطين فى أراضى شرق ألمانيا (وهم يمكن أن يكونوا بالفعل فقط ألمان) ولكن الخطورة تكمن فى أن هذه القوات وباقى الجيش الألمانى على كل حال، تخضع للقيادة المشتركة لحلف شمال الأطلسى. ومن السهل تخمين العضو المسيطر فى هذه القيادة والذى له سلطة القرار المدعم نووياً، ألاوهو الولايات المتحدة.

والكل يذكر فى هذا المجال أن أحد الأسباب التى دعت الجنرال ديغول عام ١٩٦٦ إلى الإنسحاب من القيادة العسكرية الموحدة لحلف شمال الأطلسى، تكمن فى الدور المهيمن والمسيطر للولايات المتحدة على مقدرات وآمال وطموحات الشعوب الأوروبية الغربية خلال ربط دولها بأحلاف تخضع للإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة ولاتأخذ بعين الإعتبار المصالح المستقلة لدول أوروبا. ومن هنا جاءت دعوة ديغول لتوحيد أوروبا من الأطلسى حتى جبال الأورال.

أمريكا تتوسع نحو الشرق!

وفى الوقت الذى تعلن فيه التطورات الجارية فى شرق أوروبا والسياسة الجديدة للإتحاد السوفياتى نهاية الأحلاف والمعسكرات المتناحرة المتنافسة فى أوروبا، يريد حلف الأطلسى بزعامة الولايات المتحدة أن يواصل العيش فى أجواء الحرب الباردة التى أعلن سقوط جدار برلين نهايتها المدوية فى أوروبا وأن يستغل الفرصة ليتوسع نحو الشرق ويدخل دولاً جديدة فى هذا الحلف. فما هى الحاجة الآن لحلف عسكرى مثل حلف الأطلسى من مخلفات فترة الحرب الباردة وذلك عندما بدأ يتلاشى «البعبع» أو يغيب العدو إن كان حقيقياً أو وهمياً؟ الجواب الوحيد هو أن الهدف من ذلك هو إدامة سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة عسكرياً وسياسياً على أوروبا، تدعيم هذه السيطرة

◆◆◆◆

بوادر تشكل

نظام أمنى

أوروبى جديد

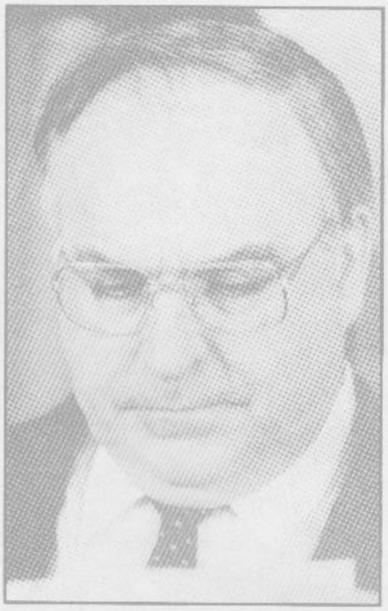

بالتوسع نحو الشرق. وهذا مايفسر مشروع تقديم أوراق إعتماد لممثلين لعدد من دول شرق أوروبا لدى حلف الأطلسى والدعوات التى وجهها هذا الحلف لزعماء هذه الدول للمجىء والتحدث أمام إجتماعات الدول الـ ١٦ الأعضاء فى حلف الأطلسى.

الاشتراكيون الفرنسيون.. ودعم أمريكا

وفى فرنسا يبدى المسؤولون من رئيس الجمهورية إلى وزير الخارجية، يتفق معهم فى ذلك أقطاب اليمين الفرنسى، إبتهاجهم وفرحتهم بالنتائج الذى توصل لها إجتماع «٢+٤» الأخير فى باريس. وينتقد هؤلاء النزعة المتقوقعة على النفس (كما يصفونها) التى لدى بعض أوساط الفرنسيين الذين يتخوفون من ألمانيا موحدة قوية متهمة دائماً بالعدوانية وروح التوسع والحرب والهيمنة. ويبرر المسؤولون الفرنسيون فى تأييدهم للخطوات التوحيدية الألمانية بالوتيرة والشكل الذى تتم فيه بأنه لصالح إعادة التوازن والسلام فى أوروبا كما صرح بذلك الرئيس ميتران فى آخر إجتماع لمجلس الوزراء الفرنسى فأى توازن وأى سلام فى أوروبا؟ هل بدأ السلام الحقيقى وانتهى سباق التسلح فى القارة الأوروبية؟ ان المرء ليعجب فى بعض الأحيان من تفكير هؤلاء الإشتراكيين الذين يحكمون فرنسا.. فعلى العكس مما يدعون لم تشهد القارة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فترة عدم وجود توازن فى القوى مثل الذى تشهده حالياً. فكيف يكون هناك توازن عندما يكون حلف وارسو فى حكم المنتهى بينما الحلف الرديف فى الجهة الأخرى يتدعم بقوى كلاسيكية ونووية جديدة، ولن يتخلى عن حلمه فى إشاعة نمط الحياة الرأسمالية الليبرالية بصيغته الأميركية على كافة مناطق أوروبا وإن كانت دول حلف الأطلسى صادقة فيما تدعيه من أن طبيعة الحلف تغيرت وسوف تتغير، فعلام إذن هذا التوسع المحموم نحو الشرق وصولاً إلى حدود بولنده وعلام هذه الدعوات الموجهة إلى ممثلى دول أوروبا الشرقية للتحدث أمام هيئات الحلف كما ذكرنا؟ إلا اذا كان الحلف يريد أن يلعب دور المرجع السياسى العسكرى والمستشار المسموع لهذه الدول ويتحول بذلك إلى صيغة أوروبية-أمريكية يحج إليها ممثلو تلك الدول الصغيرة الضعيفة المغلوبة على أمرها، طلباً للعون والمساعدة.

فى فرحتهم وتسارعهم لتهنئة ألمانيا ومستشارها كول بانتصاراته المتتالية، هل يفطن حكام فرنسا الإشتراكيون إلى أنهم يساهمون بذلك فى دعم حلف الأطلسى وعماده الولايات المتحدة الآن وغدا، ربما يضاف إليها ألمانيا الموحدة؟ هذا الحلف الذى كان ديغول يعتبره فى وقت من الأوقات الأداة المثلى لإدارة سيطرة الولايات المتحدة على مقدرات دول أوروبا ومنها فرنسا بالذات؟ لقد كان طموحه بالنسبة لفرنسا ودورها على الصعيد الأوروبى والدولى أكبر بكثير مما يرضى به الإشتراكيون الفرنسيون الآن وإن إستمرت سياستهم على هذا المنوال فالخطر أن يحولوا فرنسا إلى قوة عظمى من الدرجة الثانية فى أوروبا والعالم، بعيداً خلف الولايات المتحدة وألمانيا الموحدة.

بولس كارمى

◆◆◆◆◆◆◆◆◆

أرتيريا

رياح المتغيرات العالمية

تهب على ساحة الصراع الاثيوبى - الأرتيرى

مايزال الضباب الكثيف يحجب الرؤيا الواضحة والصحيحة لتفاصيل ودقائق التطورات والمتغيرات الخطيرة التى تشهدها منطقة القرن الافريقى... والساحة الاثيوبية على وجه خاص!

من زاوية صراع الارادات الدولية، لاشك أن أثيوبيا فى طريقها تدريجياً وبايقاع متسارع- وحتى إشعار آخر- الى السقوط ثمرة ناضجة فى شباك المعسكر الغربى، فى اطار اعادة التوازن الاستراتيجى بين القوتين الأعظم!

ومن زاوية صراع الارادات المحلية والاقليمية، تلعب التوجهات والولاءات والمصالح المتناقضة على الساحة الاثيوبية وماحولها، دورها السياسى والاجتماعى والعسكرى فى قوة واحتشاد ملموس لاستثمار رياح المتغيرات الدولية العاتيه التى تهب على المنطقة لانجاز مهمتين متناقضتين: «أولاهما»... أن تتقلص أثيوبيا الى مجرد دوله صغيرة للقوميه الا مهرية وتنهض أكثر من دولة جديدة للقوميات الانفصالية وذلك كان محور النداء المفاجئ الذى وجهه الرئيس منجستو الى العالم منذ ثلاث اسابيع عندما اكد ان اثيوبيا على شفا الانهيار بسبب ضربات المتمردين الارتيريين ولاثيوبيين المناوئين لنظامه وان قواته تواجه معركة مصريه تكمن فى بناء اثيوبيا أو فنائها، و«الثانية» أن تبقى أثيوبيا دولة موحدة ومهيمنة فوق الجميع، فى ضوء إصرار حكومه منجستو على حرمان القوميات الغير أثيوبيه من حق تقرير المصير! او أن يتمخض الصراع عن تبنى الخيار الثالث والصعب الذى يجسد العقلانية والتعايش والمصالح المتكافئة بين القوميات المختلفة... والأمن القومى المتبادل مع دول الجوار! ويبدو أن هذا المطلب البعيد المنال قد أوشك تجسيده، اثر المؤتمر الذى دعا اليه الرئيس منجستو قبيل انعقاد مؤتمر الافريقية الاخير، وضم رؤساء ست دول افريقية فى القرن الافريقية-اثيوبيا.. السودان.. الصومال.. جيبوتى.. كينيا وتوقيع ميثاق للسلام فيما بينهما يدعو الى حل مشكلات النزاعات والحروب الاهلية والاقليمية بالوسائل السلميه.

والحقيقة أن صعوبة الولوج الى رصد وتحليل الأوضاع والمتغيرات التى تشهدها الساحة الأثيوبية فى الآونة الأخيرة على صعيد الأحداث اليومية والوقائع التفصيلية.. يكمن فى الاختلال والتضارب الملحوظ فى المعلومات والبيانات والمواقف السياسية التكتيكية المتباينة لأطراف الصراع، ولعل السبب المباشر فى هذه الظاهرة يعود بالدرجة الأولى الى حالة الاستقطاب السياسى الذى تمارسه القوى الدولية المحلية والاقليمية لأطراف الصراع وانعكاساتها الملموسة والمباشرة ازاء ماتنشره وتبثه أجهزة الاعلام الموالية لهذا الطرف أو ذاك من أخبار «موجهة» لاتتحرى الدقة والموضوعية بهدف التأثير على الرأى العام والتمويه على النوايا والخطط والمصالح المبيتة فى القرن الافريقى بوجه عام وأثيوبيا على نحو خاص...

وبينما أعلن الارتيريون «الجبهة الشعبية» تحرير ميناء «مصوع» المطل على البحر الأحمر.. والمنفذ البحرى الرئيسى لاثيوبيا، وتوالى الأخبار فى هذا الاتجاه حول هزيمة ١٤ لواء قوام الفرقة الثانية الاثيوبية فى عملية تحرير مصوع، ثم الاعلان- بعد فترة- عن نجاح الجبهة الشعبية فى الاستيلاء على جزيرة «دهلك» التى تقع على بعد ٥٠ كيلو متر مربع عن مصوع، وتدمير باخرتين واسقاط طائرتين طراز ميج ٢١. ٢٣ ونحو ١٠٠٠ قتيل والاف الاسرى، من الجنود والضباط الأثيوبيين.

فى نفس الوقت تنفى أديس أبابا هذه المزاعم بشدة مؤكدة على احكام سيطرة القوات الاثيوبية على ميناء «مصوع» وجزيرة «دهلك»، بينما معلومات وأخبار أخرى يتتابع بثها ونشرها بالحاح من أديس أبابا وعواصم المنطقة ومن اسرائيل وغيرها حول وقائع ومواقف جانبية وثيقه العلاقة والعضوية بصراع الارادات الوطنية والاقليمية والدولية المحتدمه فى القرن الافريقى:

* التوقيع فى اسرائيل- سرا- على اتفاق بين قائد البحرية الاثيوبية ونائب رئيس أركان جيش الدفاع الاسرائيلى يهدف الى التعاون العسكرى المشترك لاحكام السيطرة على ميناء «مصوع»، باعتبار أن سقوط مصوع فى أيدى الاريتريين يعنى أن يتحول البحر الاحمر الى بحيرة عربيه وتوالى زيارات رئيس الاركان الأثيوبى ثلاث مرات لاسرائيل! بل إن الصحف الايطالية رددت فى الاونه الاخيره اخبارا توكده عن زياره سريه قام بها منجستو موجرا الى اسرائيل.. وتصريحات رسميه لمستشاره السياسى كيسل كبيرى اشار فيها الى ان اثيوبيا واسرائيل تتقاسمان مصالح «جيوستراتيجيه» فى ضمان عدم تحول البحر الاحمر الى بحيره عربيه

. فى أعقاب ذلك.. توالت أخبار تفصيلية حول نصوص تكميلية لهذا الاتفاق، تشير الى أن المقابل السياسى والاستراتيجى الذى حصلت عليه اسرائيل، تحدد فى السماح بلاقيد ولاشرط بهجرة ١٨ ألف من يهود الفلاشا من اثيوبيا الى اسرائيل مباشرة، واستئجار جزيرة «دهلك» لمدة غير معلومه، وتحويلها الى قاعدة اسرائيلية للمراقبة والتصنت الا لكترونى على تحركات الأساطيل العربية، تحسبا لتكرار النجاح الذى تحقق للأسطول المصرى فى عملية اغلاق باب المندب أمام الملاحة العسكرية الاسرائيلية، أبان حرب اكتوبر ١٩٧٣!

* تصاعد الأخبار والمعلومات من مصادر غربية وأميريكيةحول صفقة سلاح ضخمة قدمتها اسرائيل بموافقة الولايات المتحدة الى أثيوبيا. وكالة رويتر بثت أخباراً من نيروبى حول تفريغ الشحنات الأولى من الصفقة فى ميناء «عصب» الاريتورى، وأكدت أنها تضم

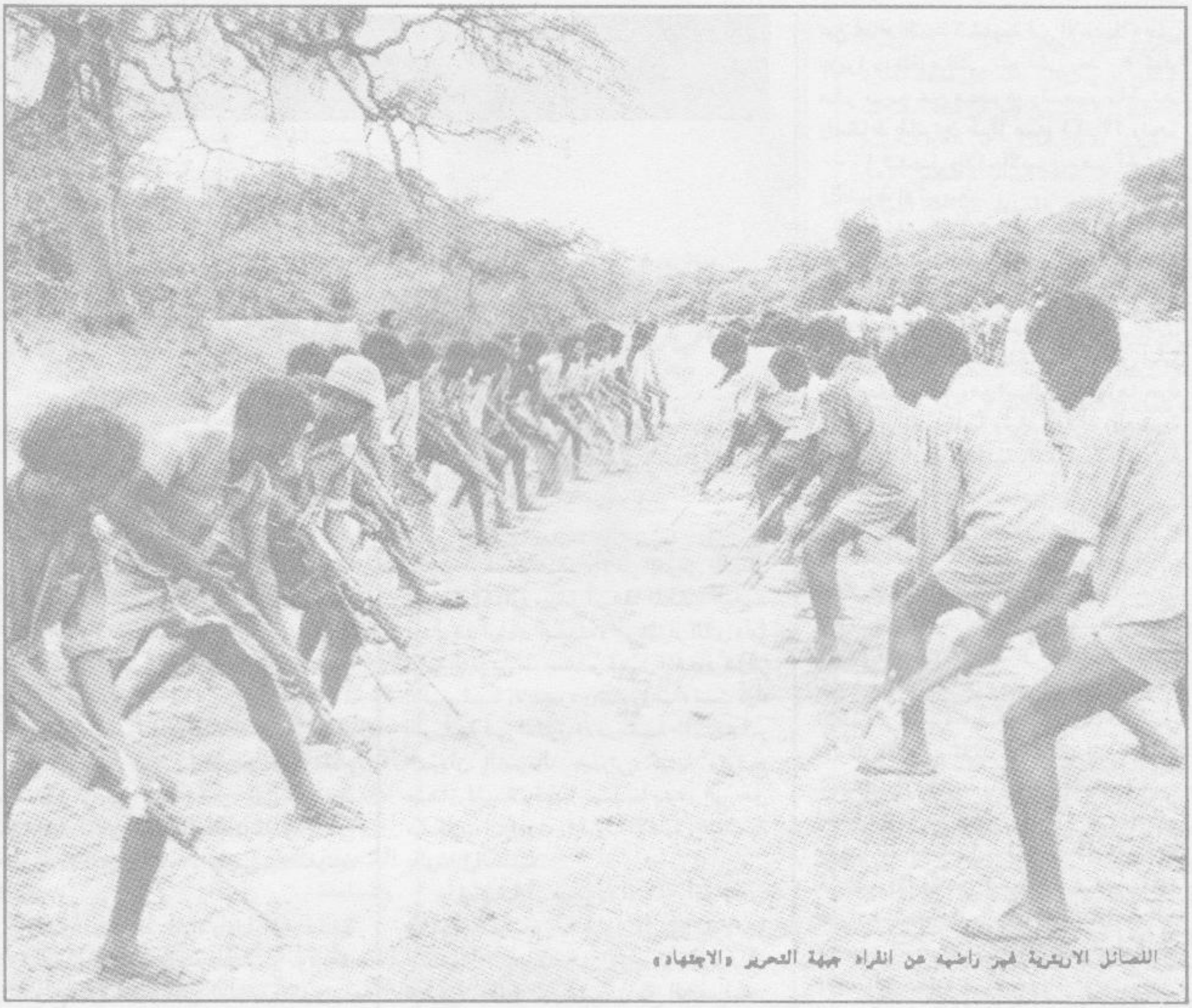

الفصائل الارترية تحرر راضيه عن انفراد جبهة التحرير «الاجتهاد»

عدداً من طائرات الاستكشاف والمراقبة والرصد تعمل بدون طيارين، و١٥ طائرة «كفير» على سبيل الايجار، وكميات هائلة من القنابل العنقودية وقنابل النابالم. وفى أعقاب هذهالاخبار تنشر صحيفة «الميديل ايست انترناشونال» تقريراً من أثيوبيا واسرائيل يؤكد على هذه الحقائق... ويتراوح رصد الصحف الايطاليه للعسكريين الاسرائيليين العاملين فى صفوف الجيش والأمن الاثيوبى مابين ٧٠٠ الى الف خبير! وبناء مطارين على حدود السودان وتشغيل اجهزه رادار حديث فى جزيره وهلك وعشرات زوارق العسكرية الاسرائيلية طراز لمراقبه طائرات الاساطيل العربية فى البحر الاحمر.

* لكن وعلى نحو سريع- تبادر الولايات المتحدة الى النفى القاطع بمنح اسرائيل موافقتها على هذه الصفقة فى أعقاب اللقاء الأخير الذى تم فى واشنطن بين بيكر وزير الخارجية الاميريكية واسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى السابق، بينما تصرح مارجريت توتويد المتحدثه باسم الخارجية الاميركية لصحيفة «لوس انجيلوس تايم» ان رابين أبلغ بيكر أن أنباء الصفقة غير صحيحة، وشككت الصحيفة فقط فى جانب من الحقيقة وما اذا كانت إسرائيل قدمت لاثيوبيا بالفعل قنابل عنقودية ضمن هذه الصفقة!

*** التسخين والتبريد الاعلامى

تلك مجرد عينة ونماذج لهذا التخبط ولاختلال الاعلامى وعدم الدقة المتعمدة فى عكس واقع المتغيرات والتطورات التى تشهدها أثيوبيا والقرن الافريقى برمته منذ منتصف عام ١٩٨٩ على وجه التحديد، والذى يكاد يتطابق نهجاً واسلوباً مع نهج وأسلوب الاعلام الغربى والامريكى والاسرائيلى إزاء تغطية وقائع الصراع العربى الاسرائيلى منذ اتفاقية «كامب ديفيد» ومبادرات السلام فى الشرق الاوسط واندلاع الانتفاضة الفلسطينية، من حيث تصعيد المواقف وتسخين الأحداث ثم نفيها أو التشكيك فى صحتها تجنبا لرد الفعل العربى والدولى... وستارا للتمويه وتمرير المخططات على صعيد الفعل والقبول بالامر الواقع وفقا للنهج والاسلوب السياسى المبتكر لمستشار الامن القومى الامريكى هنرى كيسنجر فى مواجهة مشكلات الولايات المتحدة مع الخصوم فى العالم الثالث

بل إن البعض من المراقبين والمحللين الذين كتبوا عن الأوضاع الراهنة التى تشهدها أثيوبيا باعتبارها مفتاح التغيير الأشمل فيالقرن الافريقى، وقعوا أسرى ضبابية الرؤية

الاعلامية وعدم الاطمئنان للقطع برأى مبنى على استقراء سليم للواقع والتنبؤ بالمستقبل الذى ينتظر المنطقة...

فبينما تتواتر الأخبار حول نشاط الخبراء والشركات الاسرائيلية والكندية التى تتستر اسرائيل وراءها بوضع التصميمات الهندسية والفنية لبناء ثلاثة سدود على الهضبة الحبشية التى تمثل أهم المنابع الرئيسية للنيل، وعلى نهر «أبى» وبحيرة «تانا» يصرح وزير الرى والأشغال المصرى المهندس «عصام راضى» أمام مجلس الشعب والشورى وفى أحاديث وتصريحات صحفية، بأن أثيوبيا لم تشرع بعد الى تنفيذ خطط أو مشاريع هندسية من شأنها الاضرار بمصالح الرى والزراعةو الاخلال بحصة مصر الدولية من مياه النيل.. وأن أثيوبيا أنشأت فقط مشروعاً قبل عام ١٩٨٠ على أحد فروع النيل الأزرق يسحب من حصة مصر والسودان «نقط» نحو ٣٥٠ مليون متر مربع، وأنها توقفت عن اتمام المشروع ولم تستكمله- مؤقتا- نظراً لاعتراضات مصر والسودان- فى الغالب- ورفض البنك الدولى تمويل المشروع ، مالم توافق عليه دول حوض النيل!

وعلى نفس النهج وأسلوب التسخين والتبريد والتمرير الاعلامى، يلاحظ أن الدكتور «بطرس غالى» وزير الدولة للشئون الخارجية تجنب كذلك مواجهة الحقائق حول المهددات التى يتعرض لها الأمن القومى لوادى النيل فى أثيوبيا، مؤكداً لصحيفة سعودية أوائل يونيو ١٩٩٠ أن الاخلال بأمن القرن الافريقى والبحر الأحمر سوف يعرقل مساعى السلام فى الشرق الاوسط... وأنه اذا «صحت» الأنباء التى تشير الى قيام اسرائيل بتزويد أثيوبيا بأنواع «معينة» من السلاح أو «السماح» لاسرائيل بانشاء قواعد فى بعض جزر البحر الأحمر فإن ذلك من شأنه أن يؤدى الى تصعيد التوتر فى القرن الافريقى وفى منطقة البحر الأحمر بأكمله.. الخ

ومن المعروف أن المملكة العربية السعودية بادرت الى الاحتجاج لدى الولايات المتحدة بشأن موافقتها وسكوتها على النفوذ الاسرائيلى العسكرى المتصاعد فى أثيوبيا وتحركاتها البحرية فى المدخل الجنوبى للبحر الاحمر وتدفق صفقات الأسلحة الاسرائيلية الضخمة والمتقدمة الى الجيش الاثيوبى.

ويؤكد الخبراء العسكريون أن صفقات السلاح والمعدات العسكرية البريطانيه التى تعاقدت عليها السعودية فى إطار الاتفاق المسمى «يمامه اثنين» والبالغ قدرها ٣٠ مليار دولار والتى حركت اسرائيل صوب التمركز العسكرى فى اثيوبيا ، والقيام بعمليات الاستطلاع الجوى والبحرى على نشاطات وتحركات الاساطيل البحرية العربية فى البحر الاحمر، خاصة وان فرنسا تعاقدت على صفقة ضخمة مع السعودية لتطوير ميناء جده واسطول البرى.

وأكدت الأنباء، أن السعودية أبدت للادارة الامريكية مخاوفها من خطورة اختلال التوازنات العسكرية والاستراتيجية فى المنطقة وتهديده المباشر لامنها القومى..

بل إن قضية الوجود العسكرى الاسرائيلى فى المدخل الجنوبى للبحر الاحمر.. كان فى مقدمه القضايا التى بحثها د. اسامه الباز مدير مكتب الرئيس مبارك فى زيارته الاخيره لاديسى ابابا.. وموضع البحث المشترك بين الرئيس مبارك وفى الزيارة الأخيرة للرئيس اليمنى «على عبد الله صالح» أثار فى لقائه مع الرئيس «جورج بوش» والمسئولين الامريكيين هذه المشكلة.. لكن الأمر لم يتعد فى النهاية وكالعادة مجرد الوعود والتطمينات الرسمية التقليدية بمتابعة الموقف مع الأطراف المعنية!

*** زيارات صحفية لمصوع المحررة

على أنه فى غضون الشهور الثلاثة الماضية، انقشعت الكثير من سحب الضباب حول الموقف السياسى والعسكرى على الساحة الاريترية، عندما رتبت الجبهة الشعبية بزعامة سياسى أفورقى والتى تمثل أقوى فصائل الثورة الاريترية رحلات صحفية ميدانية الى المناطق التى نجحت فى تحريرها من الوجود العسكرى الأثيوبى.

اسياس أفورقى

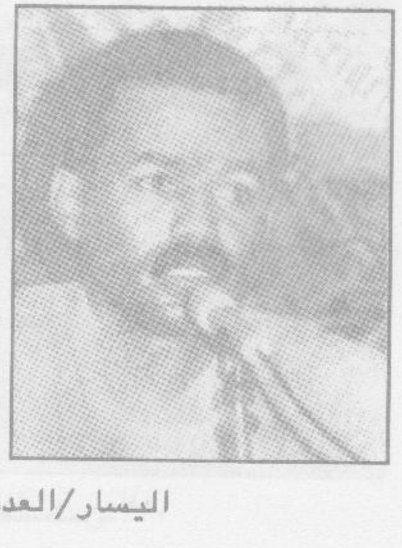

وقد شارك فى هذه الرحلات عدد من كبار الصحفيين العرب والأفارقة والاوروبيين.. وشملت منطقة الساحل الاريترى الذى تحكمه قوات الجبهة الشعبية «٣٥ الف مقاتل»، وشاهد الصحفيون عدداً لا بأس به من المزارع والمصانع والمدارس والمستشفيات والطرق التى قامت على أكتاف السكان الاريتريين فى المناطق المحرره.. وسجل الصحفيون خط سير الرحلة وصوروا مشاهدها بدءاً من ميناء بورسودان ثم «أورورتا» ٢٠ ألف نسمة وهى أول مدينة تم تحريرها عام ١٩٦٧.. عبورا بمدينة «نقفا» عاصمة أقليم الساحل.. حتى ميناء «مصوع» وأكدوا جميعاً على تحريرها من الوجود العسكرى الاثيوبى... ونددوا بالقصف العشوائى الذى يتعرض له السكان العزل حتى أوشكوا على الفناء بسبب استخدام القنابل العنقودية وقنابل النابالم الاسرائيلية.

صحيح أن الجبهة الشعبية امتنعت فيما بعد عن ترتيب رحلات للصحفيين الى مصوع بدعوى أن تأمين سلامتهم أصبح مستحيلاً، لكن الصحيح كذلك أن قوات الطيران والبحرية الاثيوبية ماتزال تتبادل مع قوات الجبهة الشعبية السيطرة على الميناء، بعد أن حققت قنابل النابالم والقنابل العنقودية الاسرائيلية المفاجأة الاستراتيجية والتفوق العسكرى النوعى لاثيوبيا على فصائل الثورة الاريترية فى معارك مصوع وماحولها، وهو ماأكده الرئيس الامريكى السابق «جيمى كارتر» عندما ندد بخطورة استخدام هذه الأسلحة المحرمه دولياً فى مواجهة القرى والمدن المتمردة على أثيوبيا فى أقليم أريتريا.. وقال إن اسرائيل لم تعد فى حاجة الى مقايضة هذا السلاح الخطير بتهجير اليهود الفلاشا بعد أن اصبح مطلبا متاحا وممكنا اثر اعلان حقوق الانسان فى المعسكر الاشتراكى.. والتى فتحت الطريق الى تهجير اليهود السوفييت الى اسرائيل!

تلك هى التفصيلات والوقائع اليومية موضع التشكيك فى مصداقيتها الاعلامية على الساحة الاثيوبية الاريترية.. لكن تبقى الاتجاهات الرئيسية والأهداف الاستراتيجية لاطراف الصراع ثابته حتى لوجنحت فى بعض المواقف الى المرونة وتبنى أساليب التكتيك...

ماتزال الثورة الاريترية بمختلف فصائلها تعتمد الكفاح المسلح منذ عام ١٩٦١ وصولا الى حق تقرير المصير الذى يؤمن الاستقلال

عن أثيوبيا.

وماتزال أثيوبيا سواء فى عهد الامبراطور «هيلاسلاسى» الاقطاعى الرجعى أو نظام «منجستو» الاشتراكى سابقا والمتردد حاليا ترفض الحوار والتفاوض مع الاريتريين اللهم على أساس منح الاقلية الحكم الذاتى فحسب!

على أن صراع الارادات المحلية بين الجانبين أسفر على مدى ٢٩ عاما من المعارك المتبادلة والمآسى الانسانية والدمار الشامل الذى لحق بأريتريا.. الى تحولات ومتغيرات نوعية فى الموقف الاثيوبى تجاه أريتريا..

على الصعيد العسكرى: انهاك القوات المسلحة حيث ٧٥٪ من التشكيلات العسكرية الميدانية والجوية والبحرية معبأة بالكامل لمواجهة الثوار الاريتريين، و٣٥٠ مليون دولار وهى نصف ميزانية أثيوبيا مستنفذة سنويا فى المجهود الحربى وصفقات السلاح.. فضلا عن المساعدات العسكرية الخارجية بلامقابل.

والمعروف أن منجستو كان قد تخلص من معظم القيادات العسكرية العليا المناوئة لنهج الحل العسكرى فى أريتريا عن قناعة بأن أسلوب الحرب غير مجدى.. وأنها لن تسفر مهما طالت لاعن غالب أو مغلوب، بل إن خبرات هذه القيادات وقناعتها بضرورات انتهاج خط سياسى فى معالجة المشكلة الاريترية، كانت من الدوافع الأساسية وراء سلسلة الانقلابات العسكرية التى تعرض لها نظام هيلاسلاسى ونجحت فى عزله واستيلاء مجموعه الدرك «المجلس العسكرى» على السلطة عام ١٩٧٤، وتتابع أساليب الانقلابات العسكرية بعد وصول منجستو الى الحكم وكان آخرها المحاولة الفاشلة التى راح ضحيتها عدد من كبار القادة ووزير الدفاع فى العام الماضى!

بل إن كلا النظامين تبنيا أسلوب الاجتياحات العسكرية لاريتريا فى عمليات تمشيط دقيقة لمختلف ربوع الاقليم وفق خطة مشتركة جمعت بين القوات المسلحة والمليشيات الشعبية ولم تسفر كذلك عن اخماد حركة الكفاح المسلح لتحرير أريتريا.. وتداعياتها الخطيرة التى أسهمت فى اشتعال الثوره واعتماد الكفاح المسلح لدى القومية التجرانية.. وتصعيد التحالف السياسى والعسكرى بين جبهة تحرير التجراى والجبهة الديمقراطية الاثيوبية والجبهة الشعبية.. ونجاحها فى تحرير معظم المدن فى أقليم التجراى،.. ويبدأ الهجوم المشترك عام ١٩٨٨ لتحرير أريتريا حيث تحقق حتى الآن تحرير ثلثى الاقليم فيما عدا أسمرة العاصمة «وكرن» وميناء «عصب». بينما نجح ثوار ارتيريا عام ١٩٧٧ من تحرير ٩٠٪ من اراضى الاقليم ولاستيلاء الاول على ميناء مصوع.

بهرة اللالفا.. الصلة الجديدة

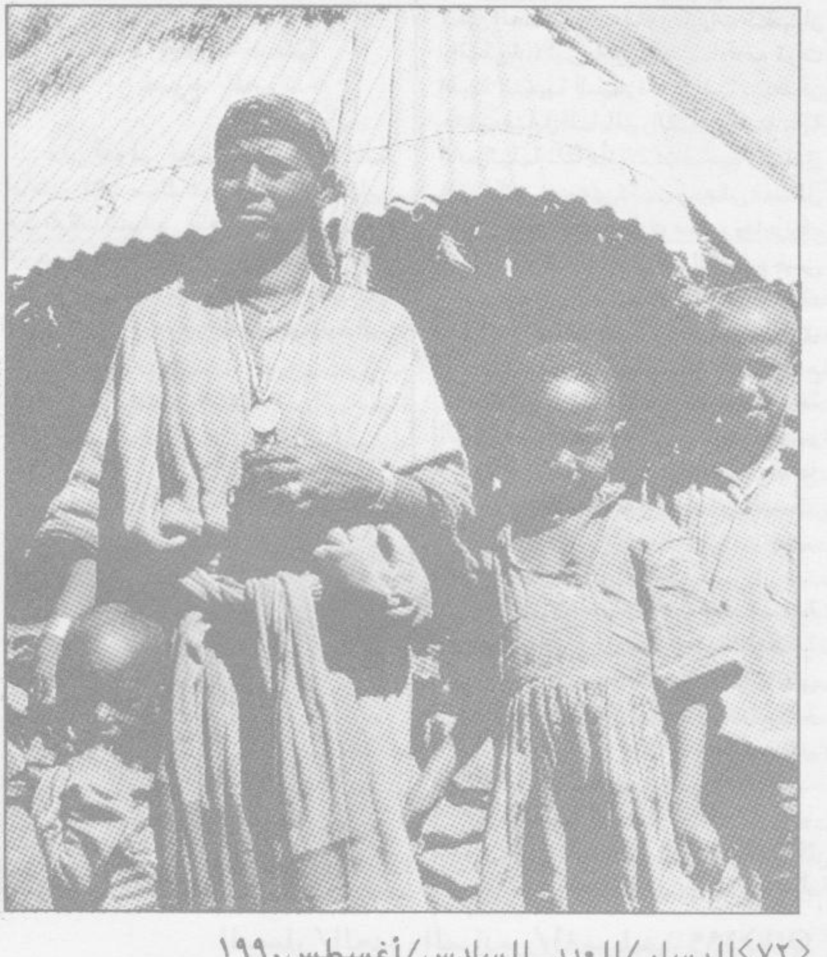

وعلى الصعيد السياسى: أضطر منجستو الذى ظل يرفض مختلف دعوات الاصلاح السياسى الداخلى بمنح حقوق الحكم الذاتى للقوميات أو الاعتراف بشرعية النضال الاريتريى والتجرانى الى استبدال لغة البندقية أخيرا بلغة الحوار، خاصة بعد أن نجحت حركة التحرر فى الاقليمين اعتماد الحوار السياسى مع قيادات الجيش الاثيوبى داخليا (منذ عام ١٩٨٨) واجتذاب المزيد من التعاطف الدولى والانسانى على الصعيد الافريقى والاوروبى والولايات المتحدة... فيما كان لنهج «البريستوريكا» والمتغيرات فى أوربا الشرقية دورها وتأثيرها الضاغط على توجهات منجستو الاصلاحية الجديدة خاصة على صعيد قوانين المساواة الاجتماعية بين القوميات والأقليات والاعتراف له بحقوقها المشروعه فى ثقافتها وعقائدها الخاصة.. استجابة لنداءات الاتحاد السوفيتى المتكرره وتشجيع منجستو على هذا التقدم فى هذا الاتجاه، وحثه على الحوار السياسى مع الفصائل الاريترية والتجوانية على وجه خاص وصولا الى حل سلمى يكرس الحقوق المشروعة لكل القوميات والاقليات تحت الحكم الاثيوبى... بل إن الخطاب السياسى الذى وجهه السوفييت الى منجستو كان واضحا وصريحا باعتماد سياسة حسن الجوار والتعايش مع الجيران فى اطار الامن المتبادل والمصالح المشتركة... والتنبية الى تضاؤل المساعدات الاقتصادية والعسكرية التى كان يقدمها السوفييت والمنظومة الاشتراكية لاثيوبيا تدريجيا، اضافة الى انسحاب ٣٠٠٠ جندى كوبى من أثيوبيا فى ضوء المتغيرات الدولية وانعكاساتها الواضحة على توجهات أثيوبيا الايديولوجية وتحالفاتها

الحرب الاهلية
على الابواب

الخارجية، رغم إن أديس أبابا لم تعلن ولم تطالب بعد بالغاء معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتى التى وقعت بين الجانبين فى عام ١٩٧٨ ولمدة عشرين عاما. وكان منجستو قد أعلن فى خطابة يوم ٥ مارس الماضى نهاية الحزب الواحد وقيام الحزب الديمقراطى للوحدة الاثيوبية، وعزمه على تعديلات سياسية واقتصادية جوهرية تكمن فى تبنى التعددية السياسية والعقائدية والاعتماد على الذات واطلاق الحريات الاقتصادية للقطاع الخاص فى اطار خطة «برجماتية» لجذب الاستثمارات الاجنبية تتيح للقطاع الخاص فرص الحرية والنمو.. الأمر الذى وصفه المراقبون بالتحول فى نهج وتوجهات النظام من اليسار الماركسى الى اليمين الامريكى الاسرائيلى الطامع فى استعادة مواقعه ونفوذه السابق فى أثيوبيا..

على جانب الاريتريين، يبدو أنهم أصبحوا الآن على وعى بمخاطر الانقسام والتشرزم الذى أدى الى التآكل النسبى فى أداة الثورة، سواء على يد الجيش الاثيوبى أو فى خضم المعارك والحروب الأهلية التى دارت مراراً وعنفاً مأساوياً بين فصائل الثورة، ومن هنا تواصلت المحاولات والجولات والحوارات لتكريس الوحدة الوطنية فى الخرطوم عام ١٩٧٥، وفى الخرطوم ٧٧، وتونس ٨١، صنعاء٨٣، وحيث توجت هذه اللقاءات نجاحها باتفاق صنعاء عام ١٩٨٩ الجبهوى بين جبهة الاريترية والمجلس الثورى والمجلس الوطنى والتنظيم الموحد رغم غياب الجبهة الشعبية حيث تقرر مواجهة وفد أثيوبيا بوفد أريترى موحد فى اللقاء الثانى الذى عقد بصنعاء، وبوساطة يمنية، تلافيا لمحاولة قسمة أداة الثورة على نحو ماأسفرت عنه النوايا المبيته فى لقاء أتلانتا بين وفد أثيوبى موحد ووفد يمثل الجبهة الشعبية الاريترية فقط، وتسارع الخطى على صعيد التفاعل مع المتغيرات العالمية ومواجهة انعكاساتها على أوضاع القرن الافريقى واستثمارها لصالح تحرير اريتريا بوجه خاص ومشاركة السودان ودول عربية أخرى ومنظمات دولية فى جهود الوساطة..

على أنه فى كل الاحوال مايزال كل فريق عند موقفه، الاثيوبيون يصرون على وحدة الأمة بقومياتها المختلفة وأقلياتها المتناثرة ومنحهم حقوقهم الثقافية والعقائدية فى اطار الحكم الذاتى فحسب وهو ماعبرت عنه مظاهرات طلبة جامعة أديس أبابا التى رفعت شعار «أريتريا أثيوبية ولم تكن ولن تكون عربية»... والا ريتريون يصرون على حق تقرير المصير ويتحالفون مع القومية التجرانية بوجه خاص عسكريا وسياسيا ومع غيرها من الاقليات وأحزاب المعارضة للضغط على النظام الاثيوبى حتى يقدم مزيداً من التنازلات و...

لاأحد من المراقبين يستطيع- الآن على الاقل- التنبؤ بما سوف يسفر عنه صراع الارادات المحلية والاقليمية والدولية المحتدمة فى القرن الافريقى، لكن يبقى للعرب والأفارقة دورهم المطلوب والفاعل فى حسم مصير الصراع حول أريتريا سلمياً واقناع الجانبين بجدوى الحوار، والعمل على نجاحه.. فالقضية باتت وغيرها من مشكلات الصراع فى جنوب السودان وبين موريتانيا والسنغال تهدد مصداقية ومستقبل العلاقات وآفاق التعاون العربى الافريقى!

يوسف الشريف

أرشيف اليسار

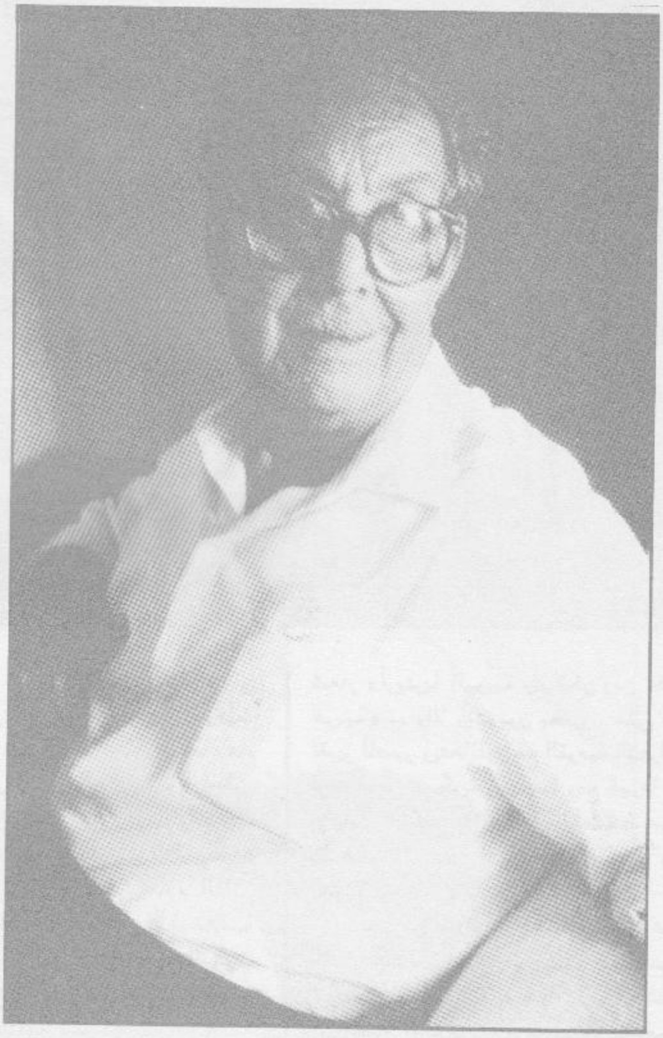

ذارع البحر
عبد الرحمن فضل

الاسم: عبد الرحمن فضل
اسم الشهره: ذارع البحار
المهنة: نجار. رئيس نقابة عمال شركة ستصلاح الاراضى بقرية حلق الجمل (بحيره)

البداية بسيطة وسلسه. نجار يعمل فى ركة لاستصلاح الاراضى. يؤسس نقابه لعمال ركته فى عام ١٩٢٠، ينضم بالنقابة الى تحاد النقابات ١٩٢١، وفى اتحاد النقابات تعرف على الاشتراكية والاشتراكيين ويصبح شيوعيا وينضم الى الحزب الشيوعى المصرى–

وفى عام ١٩٢٤ يتقرر سفره للدراسة فى مدرسة كادحى الشرق بموسكو، سافر الى تركيا وكان الحزب الشيوعى التركى مكلفا بمساعدته على الهرب الى الاتحاد السوفيتى، وصل الى تركيا فوجد الحزب يتعرض لهجمة بوليسية شرسه، لكنه استطاع الاتصال بالحزب، عمل شيالا بالميناء حتى سنحت الفرصة وتسلل على ظهر سفينه سوفيتية.. ووصل الى موسكو

هناك درس فى مدرسة كادحى الشرق...
ومن هناك تقررت عودته الى مصر ليناضل فى احضان حزبه من جديد بعد ان امتدت اقامته فى الاتحاد السوفيتى لأكثر من عشر سنوات.

ولكن الامر لم يكن سهلا. فصدقى باشا كان قد الغى الدستور عام ١٩٣٠ واستصدر مرسوما فى يونيو ١٩٣١ يجيز اسقاط الجنسية المصريه بمرسوم «عن كل شخص يقيم خارجا عن القطر المصرى ويكون منضما الى هيئة غرضها نشر دعايه ثوريه ضد النظام الاجتماعى او الاقتصادى للدولة.. او يكون منضما الى مركز او فرع او معهد دارسى او غير دراسى تابع لمثل هذه الهيئة»

وفى اغسطس ١٩٣١ صدر مرسوم بقانون باسقاط الجنسيه عن ثمانية رفاق منهم عبد الرحمن فضل.

ذارع البحار..

عبد الرحمن فضل

لكن الرجل يصمم على العودة.. كان يحكى لى كيف الح على المسئولين فى المدرسه «لازم ارجع مش المهم انى أدرس واتعلم، المهم انى ارجع بلدى علشان اناضل فيها من اجل الاشتراكية»

وفى موسكو ودعه أحد اساتذته قائلا «عبد الرحمن لقد تعلمت كثيرا، ولكن حذار ان تتفلسف على ابناء وطنك، نحن لانريد فلاسفة وانما نريد اناسا يوقظون الشعب»

من موسكو بدأت الرحلة... رحلة عودة المناضل الى حزبه وشعبه ووطنه، وصل الى باريس ثم الى بيريه باليونان ومن هناك ركب السفينة «ايونيا» وبدأت اشهر رحله عوده فى التاريخ، فالرجل وصل الى الاسكندرية، وهناك منع من مغادره السفينه بحجه انه غير مصرى، ونبه على القبطان بأنه مسئول عن بقائه بالسفينة حتى تغادر المياه الاقليمية. وعادت به السفينة الى بيريه حيث رفض هو النزول مصمما على حقه فى العودة الى الاسكندرية.

كانت «ايونيا» تعمل على خط بيريه- الاسكندرية، واستمر عبد الرحمن فضل على ظهرها.

ويحكى الرجل «وتكرر ذهابى وايابى من ميناء بيريه اليونانى الى الاسكندرية والعكس ٥٤ مره، وفى كل مره اصل فيها الى ميناء الاسكندرية كنت أجد عشرات من مندوبى الصحف المحلية والعالمية فى انتظارى»

«كانت المعركه قد وصلت الى قمة التحدى.

الحزب الشيوعى مصمم على تحدى مرسوم إسقاط الجنسيه عن كوادره، والحكومة عاجزة عن التراجع أو رافضه له ولم يكن عبد الرحمن فضل خاملا خلال رحلته، فعلى هذا الخط كان العديد من المصريين يسافرون، وكان يشرح لهم قضيته، وكان يوجه رسائله للصحف والرأى العام... وعرضوا عليه عشرات العروض بأقامة مريحة فى اليونان او غيرها لكنه صمم على العودة لوطنه..

وبدأت قضية عبد الرحمن فضل تصل الى الصحف وتنشر الاهرام (٢١-٨-١٩٣٦)

«وصل امس بعد الظهر على السفينة ايونيا الشاب المصرى عبد الرحمن فضل الذى نزعت عنه جنسيته، ومنع من دخول القطر اربع مرات قبل هذه المره » وعند وصول السفينة ذهب ربانها الى قنصليه اليونان ليشكو مما اصابه من وجود هذا الرجل على ظهر سفينته»

وكل ستة أيام هى مده رحله الذهاب والعودة تتجدد المشكله، وتثار فى الصحف، وتعود الاهرام للحديث عن ذات الموضع (٢٧-٨-١٩٣٦) «عادت الباخره ايونيا الى الاسكندرية اليوم فيعاد عليها عبد الرحمن فضل المجرد من جنسيته بسبب ماأتهم به من اتباع المبادئ الشيوعية» وتقول الاهرام «.. وكان ينبغى إتخاذ بعض التدابير لحل مشكلته من الوجهة الانسانيه، لأنه ليس من الطبيعى ان يظل ذاهبا آيبا بين مصر واليونان»

وعندما تبدو المشكلة وقد نضجت، يوجه عبد الرحمن فضل نداء الى الرأى العام «تنشره الاهرام تحت عنوان» «من المصرى التائه» وتعلق الاهرام قائلة «لقد طلبنا الى ذوى الشأن الاهتمام بحل مشكلة هذا الشاب من الجهة الانسانية بحيث يتسنى له ان يصل الى بر» (الاهرام ٣٠-٨-١٩٣٦)

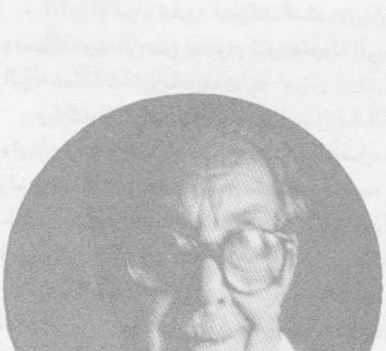

وتحاول وزارة الداخلية الوصول الى ماأسمته حلا وسطا وهو ان «تنظر الحكومة بعين الرفق فى حاله هذا الشاب اذا قامت الأدلة على كفه عن الشيوعية» (الاهرام ٢٣-١٠-١٩٣٦)

لكن المناضل يرفض التخلى عن المبدأ، ويواصل رحلته.

وتتدخل الصحف مرة أخرى...«عسى ان يهتم بعض نوابنا الكرام بهذا الحادث الغريب ويطلب من الحكومة إخراج هذا الشاب من هذه الورطة الشنيعة» (الاهرام ١٢-٩-١٩٣٦)

وتتعقد المشكله اكثر فالسفينه تقرر عدم تقديم طعام له... وتقول الاهرام «ونحن لانظن ان ربان السفينة قصد بما فعل اقتصاد قيمة غذاء عبد الرحمن فضل، وانما قصد لفت نظر السلطات المصريه الى حاله هذا الشاب، وقد علمنا ان أحد أقارب عبد الرحمن فضل حاول ان يقدم له بعض الطعام قبل مغادره السفينة للاسكندرية لكنه رفضه » (الاهرام ٢١-٩-١٩٣٦)

ويكمل المناضل قصته بنفسه «أنا كنت أستفيد من ذلك كله فى اثاره القضية ككل وفى احداث اكبر ضجة ممكنه، حتى أصبحت معظم الصحف تتحدث عن القضية، وكنت اناقش المصريين الذين يسافرون على السفينة واثير معهم قضيتى وقضيه رفاقى، وفى إحدى المرات كان على السفينة الدكتور قناوى رئيس المجلس البلدى بالاسكندرية الذى اقتنع بعداله قضيتى وعندما عاد للاسكندرية اتصل بمراسل المقطم بالاسكندرية» وبدأت المقطم اوسع حمله تضامن واطلقت على المناضل الاسير على سطح السفينة الاسم الذى اشتهر به فيما بعد وهو «ذراع البحار». ومع تصاعد الحمله، ومع اصرار الرجل تبدأ الحكومة فى التراجع وتنشر البلاغ «يعرض حضره صاحب العزة احمد حمدى» محجوب بك بدار الامن العام على دوله وزير الداخلية هذا المساء مسألة عبد الرحمن فضل للفصل فيها. ويقول مندوبنا ان النيه متجه الى اباحة دخوله القطر بقيود ثقيله» (٢٢-١١-١٩٣٦)

وتنضج المعركه أوتكاد، ويلقى اليها عبد الرحمن فضل بوقود جديد، فيعلن الاضراب عن الطعام.. وتنشر الاهرام «عادت الباخرة «ايونيا » من اليونان، وعاد عليها عبد الرحمن

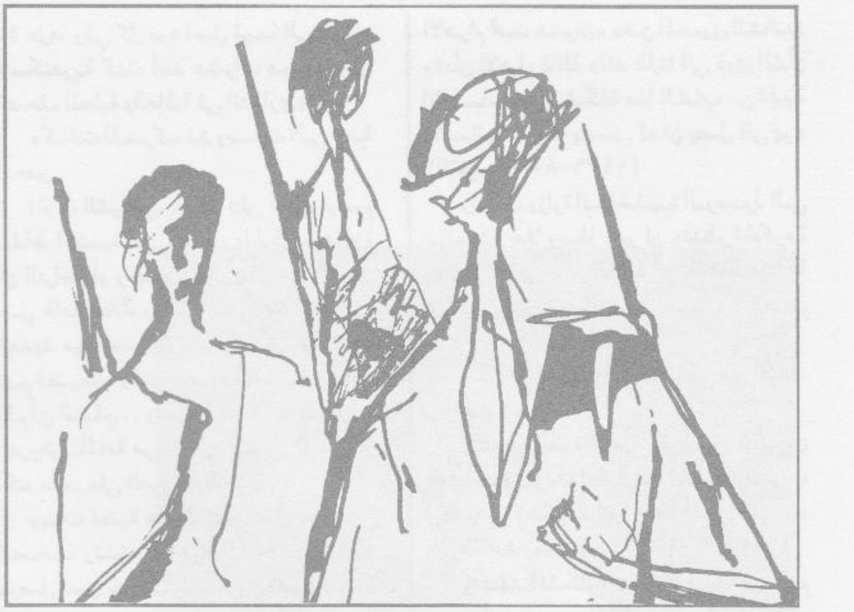

فضل، وهو مضرب عن الطعام منذ سته ايام وستعيده السفينه اليوم بعد الظهر الى بيريه وهو بهذه الحاله... وقد علمنا ان السفينة قد تنقطع عن السفر لان الشركة ستدخلها الى الحوض الجاف لاصلاحها.. .فماذا يحل بفضل فى هذه الحاله اذا لم يؤذن له بالنزول الى البر» (٢٢-١١-١٩٣٦)

.. اكثر من خمسه اشهر قضاها المناضل على ظهر السفينه، كان بامكانه النزول فى اليونان، بل وكان بامكانه الهرب الى مصر، لكنه لم يفعل، كانت تعليمات الحزب ان يبقى حتى يهيىء الرأى العام للعمل ضد مرسوم اسقاط الجنسية عن الشيوعيين، وحتى يجبر الحكومه على التراجع..

لكن المركب ستدخل الحوض الجاف... كذلك كانت المعركة قد نضجت..

يقول المناضل «المعركة «إستوت» ، وكانت اخبارى فى الصحف تحتل مكانا ثابتا كل يوم. وانتقلت قضيتى الى البرلمان عن طريق الاستاذين فكرى اباظة وعبد الحميد عبد الحق»

وصدر قرار الحزب لعبد الرحمن فضل بأن يهرب الى داخل مصر.

ويقول الرجل «تدخل الحزب الشيوعى اليونانى ونجح فى أن يأتى بقبطان شيوعى للسفينة.. وبدأ الرفاق فى الاسكندرية فى اعداد الترتيبات النهائية». عندما تتحرك السفينة تاركه ميناء الاسكندرية، سيختار القبطان بنفسه افضل نقطه يقفز فيها الرجل الى البحر سيقف القبطان على سطح المركب وعندما يشعل سيجاره يقفز الى البحر حيث ستكون فى انتظاره مركب صغير تعود به الى الوطن..

جندى البوليس المصرى الذى كان يلازمه كحارس طوال وقوف السفينة بالميناء احس بشئ مافسأله «هل تنوى ان تفعلها الليله» تردد فضل لكنه كان واثقا انه كسب قلوب المصريين الى صفه فجاسر وقال «نعم».. قال الجندى اذن لاتذهب من الناحية الشرقيه فهناك كمين اعده البوليس لبعض تجار المخدرات

.. وتضافرت معه قلوب الجميع... وقفز الى الماء... انتشله المركب وعلى البر كان الرفاق..« ولم تعد قوة فى الارض تستطيع اقتلاعى من الوطن»

ومن مخبأه بدأ فضل يثير قضيته من جديد..

وتنشر الاهرام نبأ هروب فضل وينفى البوليس ذلك

لكن الاهرام تعود لتؤكد تحت عنوان «مسألة عبد الرحمن فضل- ثبوت نزوله الى البر- مسألة دستورية هامه»

ويؤكد الاهرام تضامنه مع فضل قائلا «ليس جرما مافعله فضل وزملاؤه فى الأصل، وليس عدلا تجريدهم من جنسيتهم بسببه ،فكيف يكون من العدل الآن حرمانهم من العودة الى اهلهم وبلادهم»

وحاول البوليس ان ينفى وجود عبد الرحمن فضل فى الاسكندرية وقال انه هرب الى قلب الصحراء.. لكن بعض النواب اكدوا انهم تناولوا طعام الغذاء مع فضل فى الاسكندرية، ونشرت البلاغ حديثا اجرته معه

ومن مخبأه وجه عبد الرحمن خطابا مفتوحا الى رئيس الوزراء نشرته اغلب الصحف وادان فضل فى خطابه مرسوم اسقاط الجنسيه عنه وعن رفاقه وقال انه غير دستورى واختتم رسالته قائلا «أن كل ماأعتمد عليه فى حل مشكلتى هو عطف الامه وصراحه الدستور وعدالة القضاء وشهامة الصحافة الحره» وتنشر الاهرام الخطاب لكنها تلاحظ ان فيه بعض الحدة فلايجوز ان يتضمن خطاب موجه لرئيس الوزراء «ملاحظات فلسفية» (الاهرام ٤-١-١٩٣٧)

وتحت ضغط الرأى العام اعلن البوليس ان حل المشكله يتطلب الغاء المرسوم الصادر فى ١٩٣١ بشأن تجريد بعض المصرين من جنسيتهم، وحتى يلغى المرسوم فان البوليس سيكتفى بمعرفة مقر عبد الرحمن فضل حتى تحل المسألة حلا قانونيا»

وبدأت معركه أخرى قانونية رفع سيد صبرى وزكى عريبى وهما من اشهر المحامين دعوى قضائية ضد وزير الداخلية، وجعل د. سيد صبرى من موضوع فضل ماده لمحاضراته فى كلية الحقوق..

واخيرا قرر عبد الرحمن ان يسلم نفسه..ليس للبوليس وإنما لرئيس مجلس النواب فالمسألة دستورية وليست جنائية. والغريب ان منظمة الحزب الشيوعى المصرى بالاسكندرية كانت قويه ومنظمة بحيث استطاعت برغم كل بحث البوليس، ليس فقط ان تخفى عبد الرحمن فضل، بل ان تتيح له مقابلات ومراسلات مع الكثيرين..

ويوجه فضل رسالة جديدة إلى النواب يعلن فيها انه «يلتجئ الى مجلس النواب كأعلى سلطة تشريعية» ويوجه رسالة أخرى الى الرأى العام يقول فيها «لايمكننى ان اقدر خدماتكم فى الدفاع عن الحق وخدمه الانسانية»

.. ونجح عبد الرحمن فضل. ونجح رفاقه وبعد شهر واحد من ظهوره نشرت جريدة المصرى (٢٣-١٢-١٩٣٧) نبأ تعديل المرسوم والغاء النص الذى يبيح اسقاط الجنسيه عن الشيوعيين المصرين

وانتصر عبد الرحمن فضل.. وانتصر حزبه وسقط واحد من أسوأ قوانين مكافحة الشيوعية

رفعت السعيد

هل أفلست الطبقة الوسطى في مصر

فى خضم البحث المضنى عن عوامل وأسباب الركود الخانق المخيم على حياتنا السياسية قد يكون أسهل مانفعله هو تحميل الحكم مسئوليته الجسيمة عن هذا الركود. والحكم بالفعل هو المسئول الاول عنه، ليس فقط بسياساته الاقتصادية التى تكفلت بتدويخ الملايين سعيا وراء مجرد لقمة العيش، ولا فقط بسياساته المقاومة للديمقراطية، وبخاصة قدرة الحكم على تزييف ارادة المصريين فى كافة الانتخابات، وقمع تحركاتهم السياسية بسلاح الطوارئ والاعتقالات.. وانما هو مسئول مسئولية خاصة عن ترهل الحياة السياسية بأكملها واعادة تشكيل وعى المصريين بعدم جدوى الاستغال أبدا بالسياسة فى بلادهم. بل ان الحزب الحاكم نفسه صار لايلعب فى عملية الحكم أى دور، اللهم الا أن يخوض الانتخابات التى يحدد الحكم نتيجتها من قبل أن تجرى. وتشارك أحزاب المعارضة– فى جملتها– فى مهزلة الحكم هذه وتكمل دوره فيها.

هكذا ساقنا البحث وراء الركود السياسى الحالى الى طرح تساؤلات عديدة ضرورية امتدت الى الطبقة الوسطى فى مصر.. فأين توجد هذه الطبقة الآن؟ وماهو دورها الفعلى فى الحياة السياسية؟.. وهل أفلست فى ظل أوضاع الانفتاح الاقتصادى–أم ماذا جرى لها؟ فليس من المقبول أن الطبقة التى كانت الوعاء الطبيعى للحركات الوطنية والديمقراطية فى مصر منذ مطلع القرن الحالى، والتى أمدت هذه الحركات بقيادات عديدة من بين صفوفها وزودتها بمدد جماهيرى لامثيل لاتساعه وتنوعه الفريد– لايعقل ان هذه الطبقة تجمد حركتها الآن ويخبو صوتها وتتميع مصالحها الى هذا الحد المذهل الذى نلحظه الان حيث تركت الساحة خالية لسادة الانفتاح «السداح المداح»؟!

ماهى الطبقة الوسطى؟

وأول مانطرحه فى هذا الصدد هو محاولة تحديد وتعريف الطبقة الوسطى ونحن نستخدم تعبير (الطبقة الوسطى)استسها لا وأخذا بما هو شائع فمن الناحية العلمية لاتوجد طبقة وسطى وانما توجد فئات وسطى عديدة ومتنوعة وهى توجد فيمابين الطبقتين العليا والدنيا فى المجتمع، الطبقة الرأسمالية و الطبقة العاملة. وعلى الرغم من تخلف مجتمعنا الراهن، فإن الفئات الوسطى عندنا هى أيضا تلك الشرائح الاجتماعية التى تقع بين البرجوازية الكبيرة بكافة شرائحها وبين الطبقة العاملة. ولذلك يقصد بالطبقة الوسطى بصفة رئيسية البرجوازية الوطنية بمعناها الواسع . . . هذه الطبقة ذات الطبيعة المزدوجة فهى تقف بصفة عامة ضد الاستعمار وضد الشعب فى وقت واحد، وتتأرجح فى مواقفها فما بينهما باستمرار الى أن تتغلب أحدهما بصورة حاسمة وبداخل هذه البروجوازية الوطنية وفيما حولها توجد الفئات المتوسطة والصغيرة من البرجوازية. وهى فئات تمارس الملكية الفردية للأرض ورأس المال، كأصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة والورش، والمزراعين ملاك وحائزى المساحات المحدودة من الاراض، وأصحاب المهن الحرة والموظفين فى جهاز الدولة والعاملين فى القطاع العام والقطاع الخاص. يملكون ملكيات محدودة متوسطة أو صغيرة. وقد يجمعون بين الملكية والعمل. وقد يعملون عملا علميا أو ذهينا خالصا كأساتذة الجامعات والمدرسين ومجموع المثقفين. هى القوى الاجتماعة الاكثر عددا والاكثر تنوعا والأكثر نشاطا– فى العادة– فى المجتمع. وعادة أيضا ماتكون هى الأعلى صوتا. يميزها جميعا، إنها قوى اجتماعية وسيطة تشغل مكانا وسطا بين الطبقتين الأساسيتين فى المجتمع الرأسمالى.

وفى المجتمع المتخلف مثل مصر، فانها تواجه رأس المال الأجنبى وكبار ملاك الأراضى وكبار التجار والمرابين ورأس المال المحلى الكبير من جانب، والطبقة العاملة وفقراء الفلاحين من جانب آخر. وقد يكون من الصعب فى مجتمع متخلف تسمية كل الفئات السابقة الذكر بالفئات الوسطى. فالفرق الرئيسى بين الرأسمالى وصاحب العمل الصغير أو المتوسط غير واضح دائما. كما أن التطور أو التغير الذى يجرى فى البلدان المتخلفة من شأنه أن يصيب الفئات الوسطى بالتغير المستمر الذى لايتوقف، مما يجعل من الصعب إجراء التمييز الدقيق بين ما هو رأسمالى وما هو غير رأسمالى بعد.

ولذلك تتسم الطبقة الوسطى عادة بسمات هامة يحسن الوعى بها حين التعامل معها.

أولا– فالطبقة الوسطى هى أرسع القوى الاجتماعية وأكثرها تنوعا، إنها طبقة غير متجانسة بالمرة. وكما أن البرجوازية ليست كتلة واحدة صماء، فكذلك ومن باب أولى، تكون الطبقة الوسطى التى تضم مثلا البرجوازية الوطنية ذات الطبيعة المزدوجة، كما تضم مثلا البرجوازية الصغيرة ذات الطبيعة المتناقضة فيما بين الملكية والعمل. ومن ثم تتعدد بداخلها التيارات االفكرية بكافة اتجاهاتها من ثورية وإصلاحية ومعادية للثورة، ومن علمانية وعقلانية إلى غيبية وسلفية. فالطبقة الوسطى ليست بأى حال طبقة متجانسة، بل هى أكثر الطبقات فقد انا للتجانس.

ثانيا: تنشأ الطبقة الوسطى مرتبطة بالتطور الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع، وتنمو بغض النظر عن التمايز الذى يجرى بداخلها على الدوام، بين أعلى فئاتها وأدناها. ففى سياق التطور الاجتماعى الاقتصادى، يجرى الفرز الطبقى داخل الطبقة الوسطى باستمرار. ويتبدل تركيبها باستمرار. فيتلاشى ويتبدد جزء منها فينضم إلى الخراب والدمار، وجزء آخر ينجو ويلتحق بالبرجوازية، يزدهر

ويغتنى ويشتغل بالاستغلال الرأسمالى، وتنفصل هذه الفئة العليا عن صفوف الطبقة الوسطى وتلتحق بصفوف البرجوازية، بقدر ماتتسع آفاق هذه البرجوازية لتضم إليها رأسماليين جددا ومثقفين طموحين ومتطلعين إلى اللحاق بالركب السائد. كل هذا يجرى داخل الطبقة الوسطى بلا توقف، يحطمها ويخلقها من جديد دوما وباستمرار. أما من خارجها، فانها تتلقى فى صفوفها من يسقط من صفوف الطبقة البرجوازية ومن يرتقى اجتماعيا واقتصاديا من صفوف الطبقة العاملة، وكل ذلك مما يزيد من عدم تجانسها.

وكان من الطبيعى فى ظل ثورة يوليو أن تتسع دائرة الفئات الوسطى فى المجتمع وأن تزداد أهمية، فانه أولا بفضل الاصلاحات الزراعية التى قامت بتصفية الملكية الكبيرة ذات الطبيعة شبه الاقطاعية وتوزيع الأراضى على الفلاحين المعدمين وإعادة النظر فى نظام ايجار الأراضى وتشجيع الانتاج الزراعى بنظم التعاون بخاصة فى مجالات التسليف والتسويق.

ثانيا- بفضل التأميمات الواسعة وقيام القطاع العام والتوسع فى الصناعة ،والتجارة الداخلية والمقاولات.

وثالثا- بفضل مجانية التعليم بكافة مراحله، . . . اتسعت الفئات الوسطى الآتية من أصول طبقية غير برجوازية، أى الآتية من أسفل المجتمع. وانتشرت قاعدة الملكية الخاصة واتسعت دائرة المهنيين والمتعلمين، ولعبت الفئات الوسطى العريضة فى ظل الثورة دورا نشطا فى مجرى طموحها للاستقلال والديمقراطية والمشاركة بنصيب فى حكم البلاد، وكان ذلك هو العصر الذهبى للمثقفين على اختلاف اتجاهاتهم الثورية والاصلاحية.

ماذا فعل فيها الانفتاح؟

على الرغم من تقييد النمو الرأسمالى فى ظل ثورة يوليو عندما اتخذت طريق التحولات الاجتماعية، نمت الفئات الوسطى نموا كبيرا. بل وتطلعت لكى تلعب دورا أكبر فى الاقتصاد والدولة. وبالفعل رحبت باقدام السادات على تغيير المقومات الأساسية للمجتمع والاعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادى وتطبيقاتها الداخلية والخارجية، التى شكلت ما أسميناه الثورة المضادة.

وفى ظل سياسة الانفتاح التى أطلقت العنان للنمو الرأسمالى من جديد والتى

الفئات الوسطى فى المجتمع مصلوبة بين خطر السقوط واحلام الصعود للقمة

◆◆◆◆

اصطحبت بالحقبة النفطية والهجرة المفتوحة إلى بلاد النفط وعلى رأسها السعودية، نمت الفئات الوسطى أيضا نموا كبيرا، وجرت بداخلها تغيرات وتبدلات هائلة.

أقبلت الطبقة الوسطى إلى جانب رأسمالية الريف على الانفتاح بشهية مفتوحة، اتسعت ملكيتها الخاصة بفضل أموال النفط العربى، ونتيجة لانتشار التضخم الذى رفع أسعار الأراضى الزراعية وأراضى البناء والشقق السكنية والمكاتب والذى زاد من حجم الأرباح عامة بنسبة أعلى من نسبة التضخم ونتيجة للاستيلاء على أموال الدولة والقطاع العام والحكم المحلى بسهولة. ونتيجة للزيادة فى دخول كبار المهنيين والخبراء المتعاملين مع كبار الطفيليين ونتيجة للتوسع فى إنفاق المعونات والقروض الأجنبية والقروض المحلية من البنوك العامة والخاصة، ونتيجة لاستغلال أوضاع واختلالات السوق وآليات العرض والطلب بالنسبة للسلع الاستهلاكية ومستلزمات الانتاج والعملات الأجنبية. شاركت الطبقة الوسطى فى هذا المهرجان الصاخب فى كنف وتحت قيادة الطبقة الطفيلية الجديدة، الطبقة الرأسمالية الكبيرة ذات الطبيعة الطفيلية. ولم تلبث هذه أن جذبت إليها قمم الطبقة الوسطى فى الدولة وشكلت منها طبقة بيروقراطية فى خدمتها، متعاونة ومتحالفة معها.

وبعثت هذه التطورات بالحمى فى صفوف الطبقة الوسطى بصفة عامة، وفى قمتها المتطلعة بصفة خاصة، وجارتها بقية فئات الطبقة الوسطى، وعلقت آمالها بشكل أو بآخر على الانفتاح والنفط. وبغض النظر عن التطورات اللاحقة التى أصابت ممارسات الانفتاح والأزمات الاقتصادية التى حلت ببلاد النفط، فان المرحلة كلها قد أصابت الطبقة الوسطى فى مصر بتغيرين أساسيين لايمكن أن يخطئهما أحد الآن.

أولا- من أعلى، لحقت أكثرية قمم الطبقة المتوسطة بركب الانفتاح والنفط. وتعلقت بأوصاله فاشتغلت بكل أعمال الوساطة، حتى الوساطة الفكرية، ونمت نموا هائلا وحققت ثروات طائلة من التجارة والخدمات والمهن الحرة. ثم تحولت إلى شراء الأراضى الزراعية وأراضى البناء. وتميزت فى هذه المجالات بالتحديد: الخدمات والمال والأراضى، قد تشارك فى الزراعة الرأسمالية الحديثة لكنها بعيدة بصفة عامة عن القبول بمخاطر الصناعة.تشجع التطور الرأسمالى ولو فى شكله الانفتاحى، وتقبل بأوضاع عدم نزاهة الادارة الحكومية، بل لقد شاركت فى تحول الفساد إلى ظاهرة بنيوية فى المجتمع. وتحولت قياداتها البارزة إلى أصحاب ملايين شجعوا ظاهرة شركات توظيف الأموال الاسلامية، وهم فى جميع الأحوال سند للرأسمالية الكبيرة ذات الطبيعة الطفيلية، ولرأس المال الأجنبى ونفوذه داخل مصر والمنطقة العربية.

ثانيا- من أسفل، وبفعل طفيلية الانفتاح وتوقف التنمية الحقيقية للاقتصاد، وبفعل التضخم المدمر تحولت أغلب الأجزاء الدنيا من الفئات الوسطى إلى فقراء فى صورة موظفين معدمين أو طبقة عاملة رثة يشكلون الآن أغلبية فقراء المدن.

وهم لايشكلون طبقة ما وإنما يعملون أعمالا هامشية فى مهن غير انتاجية وأعمال غير شريفة.ويسعون للحصول على دخل بطرق غير مشروعة من الرشاوى والسرقات والاختلاسات والسوق السوداء وتجارة المخدرات وغيرها. وصارت هذه الفئات تتميز بهمجيتها وانحطاط أساليبها من أجل تجاوز وضعها المزرى. وباتت تتميز باستعدادها غير المحسوب للتمرد الفورى المدمر بعد أن سقطت من قاع السلم الاجتماعى وكل ذلك لاينفى إمكانية صعود عناصر منها بعملية أو أكثر إلى قمة المجتمع الطفيلى.

وفيما بين هاتين القوتين الضاربتين توجد جمهرة الفئات الوسطى مصلوبة بين الواقع الخطير الذى يتهددها بالسقوط وبين أحلام الصعود إلى القمة. الصعود السهل فى لحظة بلا مجهود أو عرق ولاعمل ولا التزام إزاء أحد.

فلا شك أن الطبقة الوسطى صارت تشكو من ازدياد الطابع الطفيلى فى صفوفها.

لكن أزمة الانفتاح فى مصر وأزمة بلاد النفط العربية، قد عادت فدعت جمهرة الطبقة الوسطى إلى إعادة النظر فى أوضاعها. إن

هل أفلست الطبقة الوسطى فى مصر؟!!

هذه الطبقة التى اعتمدت فى الخمسينات والستينات على الدولة والقطاع العام، واشتغلت بفئات الهجرة والانفتاح فى السبعينات والنصف الأول من الثمانينات،

مدعوة الآن للتوقف قليلا والتفكير فى مستقبلها الطبقى فى إطار مستقبل مصر كلها. فماذا بعد ركود الانفتاح وضياع عوائد النفط. ماذا وهى تحمل بداخلها نحو ثلاثة ملايين من الشبان والشابات العاطلين عن العمل الذين لايتبينون لهم مستقبلا منظورا؟

ما هى مسئولية الطبقة الوسطى؟

علمنا لينين أن السياسة ينبغى ألا تفقد أولويتها على الاقتصاد. فلا يمكن لأى طبقة أن تحتفظ بسيطرتها وبالتالى فانه لايمكنها أن تقوم بدورها فى الانتاج ما لم يكن لها موقف سياسى سليم. بمعنى أن النزوع لدى أى طبقة للسيطرة إنما يحمل معنى أنه يمكنها انطلاقا من مصالحها الطبقية ومن وعيها الطبقى أن تتصدى لتنظيم المجتمع بأسره وفقا لهذه المصالح.

فأين تقف الطبقة الوسطى سياسيا؟ وما هى رؤيتها لتنظيم المجتمع المصرى الغارق حتى الأعماق فى أزمة مجتمعية شاملة؟

محمد حسنين هيكل – عبد السلام الزيات – احمد بهاء الدين – محمد ابراهيم كامل – تيارات بارزة فى الطبقة الوسطى.. تصدت للمحاولات الوطنية الهامة فى السبعينات...

إن العديد من الفئات الوسطى وبعض ممثليها فى الحكم يبدون التزمر من قبضة الفئات الطفيلية الكبيرة على الاقتصاد وابتزازها الدائم للسلطة وتورطها فى سياسات التبعية للخارج. ولقد يرغبون فى إجراء نوع من الاصلاح لكنهم لايملكون فكرا واضحا ولامشروعا معينا للاصلاح. وعلى الرغم من إدراكهم لأخطار الأوضاع الحالية ومغبة الاستمرار فى سياسات التلفيق والانصياع لصندوق النقد الدولى، من العجز غير المبرر للميزانية والعجز المتزايد فى ميزان المدفوعات والتضخم المنفلت المتسارع الخطى والزيادة المطردة فى الفوارق بين الدخول والاعتماد المتصاعد على الخارج.. فانهم يترددون فى القبول بأى إجراءات تحمل شبهة العودة إلى هيمنة الدولة والقطاع العام أو تطرح محاولات ضبط وانضباط القطاع الخاص بمعناه الصحيح.

إن مواقف القيادات الظاهرة حاليا بين الحين والآخر فى صفوف الطبقة الوسطى تفتقر إلى الاتساق وتعانى من التناقض. فهى تخاف من الشعب وتتهيب التغيرات الجذرية التى تمس مصالحها فى التملك، وهى تميل إلى المساومة مع السادة الرأسماليين الكبار المحليين والأجانب على حساب الجماهير الكادحة.

قد تتذمر بشدة من أوضاع الفساد وسوء الادارة لكنها إن لم تكن مستفيدة هى نفسها من هذه الأوضاع، فانها لاتفعل شيئا من أجل تغييرها.

إنها فى أحسن الأحوال متذمرة، لكنها لاتتحرك من أجل التعبير عن تذمرها ناهيك عن محاولة التغيير للقضاء على أسباب التذمر.

فيما مضى، وخاصة فى بدايات الانفتاح والهجرة إلى النفط، تصدت العناصر والقيادات البارزة فى صفوف الطبقة الوسطى لمعارك ذات شأن قامت بالحملة الواسعة ضد مشروع هضبة الأهرام، وتصدت الهيئات القضائية للاعتراض على قانون العيب، وبرزت نقابة المحامين بدور وطنى وديمقراطى مبادر وقيادى، وتصدى كثيرون لمشروع

تخلف دور المثقفين السياسى

فسادت الفكريات السلطية واللاعقلانية

توصيل مياه النيل لاسرائيل، وتصدى الخبراء لمحاولة إقامة محطة نووية بالعريش بالاشتراك مع إسرائيل. وصدرت كتابات هامة وذات وزن كبير لمحمد حسنين هيكل وعبد السلام الزيات وأحمد بهاء الدين وابراهيم كامل واسماعيل فهمى ضد سياسات القمع والعصف بالحريات وضد سياسات كامب ديفيد التى عزلت مصر عن العرب وأفسحت للهيمنة الأمريكية على مصر والعرب. لكن بماذا نشخص موقف الجمهرة الغالبة من الطبقة الوسطى من العمل العام حاليا ؟

إننا نشخصه كما يلى:

اولا- العزوف عن العمل السياسى، والامتناع عن الدخول فى الاحزاب القائمة على الرغم من عدم وجود حزب ينتمى حقا للطبقة الوسطى والعجز حتى عن صياغة فكر او مشروع مستقبلى لها. وبغض النظر عن مسئولية الحكم عن الركود السياسى الحالى، وعن مسئولية الاحزاب المعارضة المؤتلفه فعليا وعمليا مع الحكم، فان الجيل الحالى من جمهرة الفئات الوسطى يمارس تمرده بالرفض للسياسة والاحزاب كماهى، وهو اقرب بالتالى الى الجماعات التى تشتغل بالعمل السياسى والحزبى المتستر وراء الدين

ثانيا- وعلى العكس فانه قديفضل العمل النقابى المهنى على العمل السياسى المباشر. ويمارس العمل النقابى بنظرة نقابية ضيقة. فاصحاب الملايين يتزعمون النقابات المهنية وبعض النقابات العمالية وتتحول النقابات المهنية الى مراكز قوة لقياداتها وليس الى منظمات للدفاع عن مصالح مجموع اعضائها

اليسار مسئول عن ضرورة شل تردد الطبقة الوسطى

ومن ثم ينصرف الاعضاء ولايلتئمون الا فى المناسبات او عند الملمات. ومن هنا كانت انفجارات النقابات المهنية- نقابات المحامين والمهندسين والتجاريين والاجتماعيين والصيادلة والفنانين وصارت اقواها جميعا هى جمعية رجال الأعمال.

ثالثا- تخلف دور المثقفين السياسى، فهم فى جملتهم يضربون المثل العكسى ويقدمون القدوة العكسية، انهم يقودون عملية العزوف عن العمل السياسى وتفضيل العمل النقابى البحث الذى يسهل واقعيا وعمليا انحراف العمل النقابى نفسه. أساتذة الجامعات تخلوا عن دورهم المهنى الرائد فى التنوير والاستنارة بنشر العلم والدفاع عن العقل والدعوة لتغيير المجتمع الى الافضل، وانما عيونهم على الاعارة الى بلد من بلاد النفط. اما طلابهم فعيونهم بالضرورة على جواز السفر بعد التخرج للعمل فى بلد نفطى أو حتى غير نفطى. ومن ثم تغط الجامعات فى سبات عميق فلاسياسة بل ولافكر أيضا اما بقية مراكز الفكر والثقافة فقد صار يغلب عليها طابع الاعلام

ومن ثم تصدرت الساحة فكريات غيبية وسلفية ولاعقلانية ولاعلمية وسيطرت هذه الفكريات وأصحابها على المجالات الثقافية من نقابات وجمعيات ونواد، والجذبت جمهرة الطبقة الوسطى وبخاصة شبابها ونساؤها- ولو مؤقتا- لتيارات فكرية وتنظيمية رجعية وتلك خسارة فادحة لمجموع العمل الوطنى والديمقراطى فى البلاد.

انها محنة تصيب الديمقراطية فى الصميم ولذلك فانها تتجاوز بالضرورة حدود مسئولية الطبقة الوسطى نفسها. وفى ظروف عجز اليمين عن طرح مشروع مستقبلى مقبول من طبقاته وفى ظروف اصرار الحكم على افراغ الديمقراطية واشكالها السياسية من كل مضمون، فان المسئولية الكبرى انما تقع على اليسار بالتحديد. فلو استطاع هذا اليسار أن يكسب ثقة جماهيره أبناء الشعب الكادح لاستطاع بذلك أن يشل تردد الطبقة الوسطى، لاستطاع أن ينتزعها من تحت سيطرة الرأسمالية الكبيرة ذات الطابع الطفيلى والبيروقراطى. ولاستطاع أن يثير فيها كل كفاءاتها الوطنية والديمقراطية الكامنة

اننا ندرك أن الطبقة الوسطى، وبخاصة الرأسمالية الوطنية، لم يعد باستطاعتها أن تقود تحالفا ثوريا من أجل التغيير الوطنى والديمقراطى ناهيك عن التغيير الاجتماعى للبلاد ولكنها لاتزال تتميز بكفاءات وطنية وديمقراطية لاشك فيها كما انها تنطوى على كوادر علمية وتكنولوجية ضرورية للتنمية المستقلة واذا كانت قممها قادرة على الالتحاق بالبرجوازية الكبيرة ودروبها فان جمهرتها عديمة الفرصة فى هذا المجال ولقد صارت تدرك ذلك الآن ادراكا عميقا.

ولاشك أن هناك هبوطا عاما فى المد الجماهيرى نلحظة منذ حرب ١٩٦٧ وما بعدها من أثر التغير الاجتماعى الذى أحدثه الانفتاح والنفط وجذب اعداد من العمال والفلاحين الى الهجرة ودروب الانفتاح ولكن حركة العمال والفلاحين لم تتوقف ابدا من أجل مطالبها، وبعد يناير ١٩٧٧ تعلمت جماهير العمال والفلاحين أهمية شق طرق وقنوات جديدة للنضال، وكلنا نشهد الان توترا اجتماعيا متزايدا ينعكس بالضرورة على الحياة الحزبية والسياسية، ولاشك ان هناك تحركا دائبا يجرى ايضا فى قلب الفئات الوسطى بكافة شرائحها وبخاصة الموظفين وصار من الضرورى ان يتصدى اليسار لتحمل مسئولياته الجديدة فالقدر المحدود والمتاح من الديمقراطية قد استنفذ امكانياته ولقد تآكل فى النهاية، وصار على اليسار أن يتصدى بجسارة اكبر لمهام توسيع الحريات والحقوق الديمقراطية لكل المواطنين وقد تكون معركة انتخابات مجلس الشعب المقبلة هى فاتحة هذا العمل.

د. فؤاد مرسى

المشكلة القومية في الاتحاد السوفيتي

في ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢ أعلن تشكيل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وقد صدر هذا الاعلان بعد انقضاء خمسة أعوام على انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية سنة ١٩١٧ وفشل حروب التدخل ضد الثورة نهائيا في سنة ١٩٢٠ (وقد اعلن قيام الاتحاد من قبل مؤتمرات عقدتها سوفييتات مختلف الجمهوريات ووصف هذا الاتحاد بانه اسرة اشتراكية متآخية موحدة ونص الدستور السوفيتي على ان الدولة الاتحادية تقوم على اساس الاتحاد الحر الاختياري بين جمهوريات اشتراكية سوفيتية متساوية في الحقوق ونصت لائحة الاتحاد على الثقة الاكيدة بان الدولة الاتحادية الجديدة ستكون تتويجا للاسس التي بدأ وضعها منذ سنة ١٩١٧ للمعيشة المشتركة السلمية والتعاون الأخوي بين الشعوب. وكان الهدف هو ضمان الامن الخارجي والنجاح الاقتصادي الداخلي وحرية التطور القومي للشعوب وجاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي المقدم الى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب وان خطوات جديدة قد اتخذت تحت قيادة الحزب في طريق التطوير الشامل لكل من الجمهوريات السوفيتية الشقيقة وفي سبيل التقارب التدريجي بين امها وشعوبها [اكثر من مائة قومية] ويجرى ذلك التقارب. في ظل الانتباه التام للخصائص الوطنية وتطور الثقافات القومية الاشتراكية ويقول السوفييت ان رابطة تاريخية جديدة قد جمعت بين الشعوب السوفيتية اثناء سنوات بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وتنهض هذه الرابطة استنادا الى الملكية الاجتماعية العامة لوسائل الانتاج ووحدة الحياة الاقتصادية والاجتماعية- السياسية والثقافية والايديولوجية الماركسية اللينينية والمصالح والمثل العليا لدى الطبقة العاملة. اما خلفية الاتحاد فتتمثل في برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي بشأن المسألة القومية ويتلخص في توحيد الشغيلة من جميع الامم في النضال من اجل التحرر الوطني والاجتماعي على اساس مبدأ الدولية البروليتارية الذي يقتضي تثقيف الشغيلة بروح الاحترام المتبادل والتضامن الاخوي والعمل الثوري المشترك وكذلك في اعلان «حقوق شعوب روسيا» الذي اصدرته الحكومة السوفيتية في ٢ نوفمبر ١٩١٧ والذي تضمن مبادىء سياستها القومية وهي المساواة بين شعوب روسيا وسيادتها وحق تلك الشعوب في تقرير المصير بما في ذلك حق الانفصال وتكوين دول مستقلة والغاء كافة الامتيازات والقيود القومية والدينية والتنمية غير المحدودة للاقليات القومية والجماعات الاثنية التي تقطن في روسيا. وكان فلاديمير. لينين زعيم الثورة ومؤسس الدولة الاشتراكية قد ذكر * «أن حق الامم في تقرير المصير يعني الانفصال السياسي لتلك الامم عن الاجهزة القومية الاجنبية وتكوين دول وطنية مستقلة. وفي بحث للينين عن المسألة القومية يرجع الى يونيو ١٩١٣ قال ان الاعتراف بحق جميع الامم في تقرير المصير يستلزم من الماركسيين (أ) الوقوف دون شروط.ضد استعمال القوة على اى نحو بواسطة الامة المسيطرة (او الامة التي تشكل غالبية السكان) ازاء الامة ترغب في الانفصال سياسيا. (ب) تسوية مسالة الانفصال على اساس التصويت العام والمباشر والمتساوي لشعب الاقليم المعنى عن طريق الاقتراع السري (ج) شن نضال دون هوادة ضد اولئك الذين يقرون ويدافعون عن الاضطهاد القومي بوجه عام او حرمان الامم من حق تقرير المصير بصفة خاصة.

بين النظرية والتطبيق

يتبين مما تقدم ان الاساس النظري للاتحاد سليم ليس فقط في نظر السوفيت ولكن ايضا لدى اقسام كبيرة من الرأى العام العالمي وكان جليا بالفعل تلاحم القوميات السوفيتية التي خاضت جنبا الى جنب اكبر معركتين في تاريخ البلاد وهما مقاومة الغزو النازي ورده على اعقابه ومطاردته في ديارة ذاتها وإقامة البناء الاشتراكي على اسس علمية لاول مرة وقد تم ذلك بقيادة جوزيف ستالين بيد أن الحرب العالمية الثانية انهكت البلاد بشدة وهدمت معظم ما بناه المكافحون من اجل حياه افضل في دولة تنفي الاستغلال ولكن البناء عاد الى الارتفاع من جديد وسجل النمو معدلات تفوق

نظيرتها في البلدان الرأسمالية ولابد من الاعتراف بان القمع الشديد في فترات العهد الستاليني قد اضعف من اسس الاتحاد اذ انصب ذلك القمع على المتعاونين مع النازي واعداء الثورة ومن اسبغت عليهم اجهزة الامن تلك الصفة بحق او دون وجه حق كما ان التركيز على الصناعات الثقلية كد عامة اساسية لاقتصاديات الاتحاد دون توازن معقول فيما يتعلق بانتاج السلع الاستهلاكية بالكم الكافي والكيف المعقول الذي يشبع احتياجات المستهلكين ويرضي تطلعاتهم ادى الى نقص تلك السلع وتدني مستواها حتى الوقت الحاضر كما ادى إلى السخط المتزايد وفي الوقت ذاته كان تعميم اللغة الروسية حتى تصبح لغة مشتركة لكافة مواطني الاتحاد قد خلق الاحساس بالافتئات على اللغات القومية وما يتصل بها من ثرات وثقافات يقول المنتقدون في الغرب ان الاستقلال الذاتي تعرض لتقييد صارم بقوة القانون وحكم الممارسة والتضييق المذهبي وان الدستور السوفيتي الحالي شأنه في ذلك شأن الدساتير السابقة عليه يضع حدودا قاطعة للسلطة فيما بين الحكومة المركزية وفروع الحزب في الجمهوريات واجهزة الدولة. وفضلا عن ذلك فان القومية في معظم مظاهرها تعتبر معادية

للايديولوجية السوفيتية وينظر غير الروس الى ايديولوجية الدولة الرسمية كمبرر للتدابير السياسية والاقتصادية والثقافية التى يقصد بها ضمان السيطرة الروسية على دولة متعددة القوميات ولنا تعقيب بسيط على وجهة نظر المنتقدين مفاده ان الاتحاد السوفيتى يعتبر ذاته دولة ذات طابع دولى ولكنه لايصدر عن خيال متمثل فى تحقق المجتمع الشيوعى الذى تختفى فيه القوميات وربما تختفى فيه النقود ايضا من المعاملات اذ ان قيام ذلك المجتمع وان كان هدفا فى مراحل سابقة من تاريخ الاتحاد الا ان التجربة اوضحت عدم واقعية تحقق ذلك فى المستقبل القريب لان اشباع حاجة كل انسان فوق قدرة اى مجتمع بما فى ذلك مجتمعات الوفرة فى الغرب.

ولا نتغاضى ايضا عن تقييد ممارسة الشعائر الدينية فى فترات سابقة من تاريخ الاتحاد مما اثار ملايين من الاهالى المتدينين وبالاضافة الى ذلك فان شعار الديمقراطية المركزية لم يطبق فى بعض الفترات سوى شطره الثانى اما الديمقراطية فلم تطبق بقدر كافى وكان لذلك اثره من الناحية الاقتصادية ايضا حيث ان الجمهوريات لم تكن تملك القول الفصل فى احتياجات التنمية بها وكان من شأن اقامة صناعات متقدمة بها قدوم عشرات الالوف من الروس المدربين اليها مما غير التركيب السكانى فى بعض الجمهوريات ودعا اهاليها الى السخط على الروس القادمين والرغبة فى التخلص منهم او الحد من الفرص والمرتبات والمزايا التى يحصلون عليها. واخيرا وليس آخر جاء عهد الزعيم ميخائيل جورباتشوف الذى دام حتى الآن خمسة اعوام وكانت المكاشفة (الجلاسنوست) من بين ما اعلنه سياسة ومنهجا فكان ذلك فرصة لانطلاق البخار المكتوم.

وقعت فى السنوات الاخيرة احداث بل هزات فى الاتحاد السوفيتى نذكر منها الاضطربات التى استمرت عدة ايام فى ديسمبر ١٩٨٦ فى الما أتا على اثر اعلان موسكو اقالة دين محمد كونايف الامين الاول للحزب فى كازاخستان وعضو المكتب السياسى للحزب السوفيتى منذ سنة ١٩١٧١ وحلول جينادى كولبين الروسى* محله ويفسر الحدث بانه اعراب عن رغبة المتظاهرين فى ان تضع موسكو فى الاعتبار ارادة اعضاء الحزب فى القاعدة بل وارادة المواطنين غير الاعضاء فى الحزب وكانت موسكو تستهدف محاربة الفساد فى كازاخستان واظهار فائدة سياسة تبادل الكادرات فيما بين الجمهوريات. ولكن المتظاهرين لم يحبذوا تعيين مسؤل روسى كما ترددت الشكوى من بطء التنمية الصناعية فى منطقة آسيا الوسطى وانخفاض الانتاجية الزراعية بها مما يقلل من فرص العمل امام الشباب المتزايدين بكثرة فى تلك المنطقة ويؤثر على مستويات المعيشة هناك. اما موسكو فقد ارجعت الاضطرابات الى الممارسات الفاسدة للقيادة المفصولة وقالت انها ستعين مسؤولين امناء هناك وقررت توسع مواطن كازاخستان فى استخدام لغتهم القومية وزيادة التثقيف المتعلق بالشؤون القومية.

وفى صيف سنة ١٩٨٧ نظمت العناصر السياسية النشطة فى * كرايمية سلسلة من المظاهرات فى موسكو وطشقند داعية لاعادة كرايمية الى السيادة الوطنية وكانت الجمهوريات الكرايمية السوفيتية قد حلت اثناء الحرب العالمية الثانية بسبب تعاون جماعات من التتار مع النازى وادمجت كرايمية فى كرانيا. ورفضت موسكو مطالبة المتظاهرين لانها تنطوى على خرق لحقوق الروسى والاوكرانيين الذين عاشوا فى كرايمية نصف قرن تقريبا. ولكنها وافقت على منح التتار مزيدا من الحقوق فى استخدام لغتهم القومية فى التعليم والنشر فى كرايمية وآسيا الوسطى كما وفرت لهم عدة آلاف من الوظائف اما الحدود فباقية كما هى ولن يعاد تخطيطها وجدير بالذكر ان التتار هم اول قومية يخرج ابناؤها فى مظاهرات عديدة جيدة التنظيم للمطالبة بسيادتهم على كرايمية. وفى صيف ١٩٨٧ ايضا بدأت فى جمهوريات البلطيق المظاهرات المنظمة احتجاجا على ضمها الى الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٤٠ وعادت المظاهرات فى

٢٣ اغسطس ١٩٨٧. حيث اجتاح مئات الالوف عواصم تلك الجمهوريات وهى فلنيوس وتلين وريجا فى مناسبة عقد ميثاق ريبنتروب- مولدتوف فى ٢٣ اغسطس وهو ميثاق عدم اعتداء بين المانيا النازية والاتحاد السوفيتى. ولكن مصادر غربية تقول ان هناك بروتوكولين سريين ملحقين بالميثاق يقضى الاول بضم استوانيا ولتوانيا الى الاتحاد السوفيتى وينص الآخر على ضم لاتفيا ومما يذكر ان جمهوريات البلطيق المشار اليها كانت خاضعة لروسيا حتى سنة ١٩١٨ عندما اقرت الحكومة السوفيتية باستقلالها ولكنها عادت الى الانضمام الى الاتحاد الوسفيتى سنة ١٩٤٠ وقد طالع كاتب هذه السطور البروتوكول السرى الذى نشرته صحيفة نيويورك تميز منذ بضع سنوات ولاتوجد بذلك البروتوكول اية اشارة واضحة الى دول البلطيق الثلاث ولايعقل ان تضم ثلاث دول إلى دولة رابعة دون نص صريح اذا كان لذلك البروتوكول صلاحية تقرير مصير تلك الدول ولعل موسكو ان تنشر نصوص البروتوكول المذكور لمعرفة الحقيقة بهذا الخصوص حتى ولو كانت موسكو تعتبر ذلك البروتوكول لاغيا.

فان ذلك الاعلان لايعنى سوى تخليها نهائيا عن مناطق النفوذ. وعلى ارض الواقع اعلن برلمان لتوانيا يوم ١١ سبتمبر ١٩٩٠ استعادة لتوانيا صفة الدولة ذات السيادة وفقا لدستور سنة ١٩٣٨ وصدر هذا القرار باجماع ١٢٤ صوتا وغياب ستة اعضاء فقط عن التصويت والمعروف ان الانتخابات الاخيرة فى لتوانيا اسفرت عن شغل المعارضة والمعروفة باسم سايودس لثلثى مقاعد البرلمان. واعلن البرلمان ايضا محو كلمتى سوفيتية واشتراكية من اسم الجمهورية التى استعادت علمها القديم ايضا والمغزى المباشر لذلك هو عدم اعتراف لتوانيا بشرعية ضمها الى الاتحاد السوفيتى واصبح هناك تعارض ينتظر حلا منصفا وواقعيا فالدستور السوفيتى يقضى بان يتم الانفصال بارادة الجمهورية المختصة والسلطات الاتحادية وينص التعديل المقترح للدستور على ان تنقضى فترة خمس سنوات قبل ان يصبح الانفصال نهائيا. و بصرف النظرعن النصوص فان الحكومة الاتحادية تقدر ديونها على لتوانيا بمبلغ ٢١ مليار روبل يتخذ اغلبه شكل استثمارات كما ان الروبل هو عملة لتوانيا فضلا عن الروابط الاقتصادية الوثيقة والاحتياج المتبادل بين الجانبين فمثلاتعتمد لتوانيا على الحكومة

الاتحادية في الحصول على ٩٠ ٪ من احتياجاتها البترولية اما لتوانيا فترى انها اصيبت باضرار اقتصادية وبشرية اثناء ارتباطها بالاتحاد تفوق قيمتها ما تطالب به الحكومة الاتحادية وهي تعرض استمرار تعاون الجانبين الاقتصادي والسياسي وتدعو موسكو والدول الاخرى للاعتراف باستقلالها. ولم يستجيب احد لهذه الدولة حتى الآن واشترطت الولايات المتحدة مثلا للاعتراف ممارسة حكومة لتوانيا السلطة الفعلية على اراضيها ووفاؤها بالتزاماتها الدولية وقد سبق هذه التطورات انفصال الحزب الشيوعي في لتوانيا عن الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي واقرار برلمان لتوانيا لنظام تعدد الاحزاب في البلاد. وقرار برلمان لتوانيا وأستونيا بان تصبح اللغتان القوميتان لغتين رسميتين في البلدين بعد انقضاء فترة انتقالية تقدر بثلاث سنوات. والمعروف ان جبهة استونيا للمكاشفة التي شكلت في مايو ١٩٨٨ كانت اول منظمة جماهيرية تشكل في الاتحاد السوفيتي وقد اعلنت برنامجا يدعو الى الاستقلال المالي الكامل لأستونيا والحد من هجرة الروس اليها وجعل اللغة القومية لغة رسمية للبلاد. وفي هذا السياق اعلن برلمان لاتفيا في ١٥ فبراير ١٩٩٠ السعي من اجل الاستقلال باغلبية ١٧٧ مقابل ٤٨ صوتا وظهرت في شتاء وربيع سنة ١٩٨٨ نزعات استقلالية بين الارمن وذلك خلال الصراع المرير بينهم وبين الأذرباجيين بشأن ناجورنو قره باخ. وهو صراع قديم بدأ خلال فترة الحرب الأهلية وتجدد في سنة ١٩٢٠ حول أنتماء أقاليم ناجورنو قره باخ وزانجيزور وناخيشيفانسك الى ارمينيا أو أذربيجان وفي البداية تنازلت اذربيجان لارمينيا عن تلك الاقاليم ولكن اذربيجان استعادتها في سنة ١٩٢١ بعد موافقة ستالين وربما كانت هبة الارمن لاستعادة احدها جزء من حملة التخلص من الميراث الستاليني! ولكن كان هناك مايشكو منه الارمن بحق مثل عدم استخدام اللغة الارمنية في التعليم الابتدائي وبعض المتاعب الاقتصادية. واتخذ جورباتشوف منذ تجدد النزاع سنة ١٩٨٨ موقفا إيجابيا اذ اصدر في ٢٦ فبراير من تلك السنة نداء قويا دافع فيه عن الحقوق الثقافية للاقليات القومية هذا وأخطرت قوات الامن السوفيتية الى تعزيز وجودها في المناطق الارمنية في اواخر يوليو واوائل اغسطس ١٩٨٨ وذلك لوقف الاضرابات وانهاء الاضطرابات كما اعلن الحكم العرفي في ١٩ سبتمبر ١٩٨٨ لمواجهة الاضطرابات

القمع الشديد
في العهد الستاليني
أضعف
من أسس الاتحاد !

◆◆◆◆◆

المتجددة في ستيباناكرت وايرفان. وانسحب الحكم العرفي على باكو لوقوع أعمال شغب بها في فبراير ١٩٨٨. ونود هنا الاشارة الى امرين اولا عدم موافقة السلطات الاتحادية على اعادة أقليم ناجورنوقره باخ لارمينيا لأن بقاء الحدود كما هي سياسة سوفيتية مستقرة ومن شأن اجراء تعديل واحد ان يفتح الباب لعدد غير معلوم من التعديلات والثاني حدوث تصادم بين السلطتين الارمنية والاتحادية اذ اعلن برلمان ارمينيا في اول ديسمبر ١٩٨٩ اعتباره الاقليم المذكور جزء من ارمينيا ولم تستنبط بعد وسيلة قانونية او غيرها لحل ذلك التناقض. وفي اواخر ديسمبر ١٩٨٩ واوائل يناير ١٩٩٠ اندلعت أعمال عنف في عدة مناطق في اذربيجان وخاصة في منطقة الحدود السوفيتية الايرانية وتردد ان بعض المتظاهرين يريدون ضم الاجزاء الجنوبية من بلدهم الى ايران وفي الوقت ذاته رفع بعض المتظاهرين اعلام اذربيجان المستقلة ووصفت موسكو صراحة ما يجري بانه محاولة لقلب السلطة بالقوة وعندما قمعت المحاولة ندد الكتاب السلفيون في مصر وغيرها بذبح

ليس من المنتظر
في المستقبل القريب
أن يتحلل الاتحاد
السوفيتي
أو أن يتحول
الى دولة كونفدرالية

المسلمين! وقد ثار خلاف بشأن الدافع لهذه الثورة وهل هو ديني ام قومي ورجح مسؤولون ايرانيون ان الدافع ديني ولكن الواقع يشهد بان الدافع قومي وبان تفاوت المستوى المعيشي بين اذربيجان وغيرها من الجمهوريات من اسباب هذه الثورة وهو ما ينبغي للسلطات الاتحادية معالجته دون اي تأخير. هذا ونشبت في فبراير ١٩٩٠ معارك دامية في مدينة دوشانبي عاصمة جمهورية طاجيكستان بين اهاليها ومعظمهم من المسلمين السنة] والارمن النازحين اليها بدعوى حصول الارمن على مساكن افضل من مساكن المواطنين وقامت القوات السوفيتية بالفصل بين الجانبين. وفي مارس ١٩٩٠ دعا برلمان جورجيا السلطات الاتحادية الى التفاوض بشأن استقلال جورجيا وهناك نزعات ودعوات استقلالية في جمهوريات سوفيتية اخرى لم تتبلور بعد في شكل محدد ولكي نخرج بتصور للمعالجة المنتظرة او التطورات المرتقبة لابد من القاء نظرة سريعة على الافكار والممارسات في الماضي القريب للاتحاد السوفيتي.

المعالجة القوية من خروشوف الى جورباتشوف

ساد الاعتقاد في عهد خروشوف في اول الستينيات بان العلاقات بين القوميات تزداد توثقا cslighenie في ظل الاشتراكية وبان هذه القوميات ستندمج CSLIIAINIE في المستقبل القريب وكانت هذه نظرة خيالية اكثر منها واقعية وفي عهد بريجينيف كان المنظرون يذهبون الى أن القوميات ستزدهر في الوقت الذي تكتسب فيه الخصائص الاشتراكية وأنها وقد منحت الكثير من سلطات الادارة الذاتية فمن الضروري اعادة التاكيد على الالتحام النهائي للقوميات ولكن الممارسة العامة في عهد بريجينيف كانت تقضي بالسماح لمنظمات الحزب الشيوعي في الجمهوريات السوفيتية باتخاذ القرارات المتعلقة بشغل الوظائف دون تدخل يذكر من موسكو. وعندما تولى يوري اندروبوف السلطة في اواخر سنة ١٩٨٢ وضع استراتيجية جديدة تحولت بها معالجة المسالة القومية من الناحية الايديولوجية الى الناحيةالاقتصادية العملية وكان من رأيه عدم التعويل على اهداف غير ممكنة التحقيق مثل انصهار القوميات اذ ان لينين نفسه كان قد حذر من ان الاختلاف بين القوميات سيظل في

المستقبل حتى بعد اختفاء الفروق الطبقية بينها وركز اندروبوف على تنمية الأقاليم التى تعيش فيها القوميات المختلفة بطريقة تزيد من اندماجها فى الاقتصاد السوفيتى ككل. واعتبر من وسائل تحقيق ذلك يقظة الاشراف على السياسات الحزبية فى الجمهوريات وتحقيق تكامل ثقافى بين القوميات غير السوفيتية. وفى عهد جورباتشوف اكد بيان الحزب عن المسألة القومية فى اكتوبر ١٩٨٥ على ان المسؤولية الرئيسية للقوميات هى زيادة اسهامها لاقصى حد فى تحقيق الاهداف الاقتصادية الموضوعة وكانت مسؤولية التنفيذ تقع على التنظيمات الحزبية فى الجمهوريات. ويقول منتقدو جورباتشوف فى الغرب انه اخطأ فى اعتقاده بامكان تطبيق برنامجه السياسى والاقتصادى بطريقة موحدة فى انحاء الاتحاد السوفيتى وانه استخدم المسألة القومية كأداة لتعيين الملتزمين بسياسته فى تحديث اقتصاديات المناطق غير الروسية. وعلى اية حال فان سياسة جورباتشوف تتجه الى زيادة استغلال المؤسسات الاقتصادية من الناحية المالية وعدم مركزية السلطة والتجاوب مع القوميات دون تعريض الاتحاد للخطر وكان موقف جورباتشوف متشددا كما هو متوقع ازاء اعلان استقلال لتوانيا اذ صرح فى ١٣ مارس ١٩٩٠ بانه لاتوجد اسس قانونية لذلك الاعلان وبانه يستبعد اجراء مفاوضات مع لتوانيا لان الاتحاد الوسفيتى لايتفاوض الا مع دول اجنبية ويقول بوريس يلتستن رئيس جمهوريه روسيا وعضو مجلس السوفيت الاعلى ان تأخر جورباتشوف لعدة سنوات فى منح القوميات حقوقها قد دفعها الى المطالبة بالاستقلال هذا والمعتقد ان الاتحاد السوفيتى بقيادة جورباتشوف سيبذل كل جهده للاستفادة من الاخطاء السابقة وسيعمل على تماسك الاتحاد السوفيتى ونموه الاقتصادى مع زيادة السلطات والامكانيات والفرص المتاحة لكل جمهورية سياسيا واقتصاديا ولذلك فليس من المنتظر فى المستقبل القريب تحلل الاتحاد السوفيتى أو تحوله الى دولة كونفدرالية ولا يعنى القول برجحان احتمال استمرارية الاتحاد السوفيتى ان الصورة هناك ثابته وان الامور مستقرة تماما فالارض كما اشرنا تموج بحركات استقلالية ونزعات انفصالية وتعمل الامبريالية الامريكية على تفكيك الاتحاد السوفيتى مثلما اسهمت فى فض مجموعة البلدان الاشتراكية فى اوربا الشرقية هذا فضلا عن الظروف الاقتصادية

والسياسية الضاغطة. ومن ناحية اخرى اعلنت جمهوريات روسيا واوزبكستان ومولدافيا سيادتها ولا يعنى هذا استقلالها عن الاتحاد فما هو مضمون السيادة ومداها؟ تتمثل السيادة اساسا فى السيطرة على الموارد والحق فى الانفراد باصدار التشريعات والاتجار مع الدول الاجنبية والى هنا والامر لا يتعارض مع الدستور الاتحادى ولكن بوريس يلتسين الرئيس الجديد لمجلس السوفيت الأعلى لجمهورية روسيا ورئيس تلك الجمهورية المعروف بتعاطفه مع المنبر الديمقراطى صرح بضرورة وجود مصرف مركزى روسى، وأن يعلو التشريع المحلى على التشريع الاتحادى. والمعروف أن الحكومة الاتحادية تحتفظ دائما بادارة الشئون الخارجية والدفاع والاقتصاد الاتحادى، فاذا ما أصدر المعرف المركزى الروسى عملة سواء كانت روبلا أو غيره، فان الوضع يتغير ولايمكن وصف الرابطة بين الجمهوريات السوفيتية عندئذ بأنها اتحادية وإنما كونفدرالية، وكذلك الحال إذا ما قرر مجلس السوفيتالأعلى فى روسياعدم قيام المجندين الروس بالخدمة فى الجيش الاتحادى، وعلى اية حال فان الرئيس جورباتشوف يسلم بضرورة تعديل الدستور السوفيت لكن لا يعرف حتى الان نطاق التعديل ومحتواه فضلا عن ان التعديلات التى يود يلتسين ادخالها فى روسيا لم تتبلور حتى الآن اذ لم يكشف بعد عن التفاصيل المحددة لبرنامجه الاصلاحى السياسى والاقتصادى وان كان قد عارض البرنامج الاتحادى للرئيس جورباتشوف هذا واعلن يلتسين تخفيض ماتسهم به روسيا فى الميزانية الاتحادية بنسبة الثلثين واذا كان من شأن هذا القرار ان يقلل من الموارد التى تشتد حاجة الحكومة الاتحادية اليها الا انه يذكر بالتضحيات التى بذلها المركز السوفيتى لصالح الاطراف فالوضع لم يكن كما يردد الغرب وابواقه لم يكن وضع امبراطورية ينهب فيها المركز موارد الاطراف وانما كان تاريخ الاتحاد السوفيتى عطاء متجددا بالمال والمعدات والخبرة والقوى البشرية من قبل المركز للنهوض بالجمهوريات المتخلفة ثقافيا واقتصاديا وربما كان فشل اعلان استقلال لتوانيا حافزا لعدم انتهاج الجمهوريات الاخرى نفس سبيلها وقد اعتقد الانفصاليون فى لتوانيا انهم يستطيعون وضع جورباتشوف امام الامر الواقع ولكن ذلك الاعتقاد لم يكن صحيحا اذ أصر على ان يكون الانفصال طبقا للدستور ولجأ اولئك الانفصاليون الى دول الشمال الاوربى فرفضت تلك الدول توريد اى سلع الى لتوانيا الا مقابل الدفع الفورى بالعملات الصعبة ثم اتجهوا الى واشنطن واصر الرئيس بوش على عدم تنفيذ الاتفاق الذى يوسع نطاق التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ومنح الاخير وضع الدولة الاولى بالرعاية الا بعد التسليم بما يسميه بحق لتوانيا فى تقرير مصيرها غير ان ذلك الاصرار لم يغير موقف جورباتشوف وتحول الانفصاليون الى دول غرب اوربا التى نصحتهم بالتفاوض ولا مجال للتفاوض الا بعد تجميد اعلان الاستقلال وهو ماقرره برلمان لتوانيا فى ٢٩ يونيو ١٩٩٠ وكان ذلك درسا مفيدا للانفصاليين فى كل مكان والخلاصة ان الاتحاد السوفيتى باق سواء كان دولة اتحادية او كونفدراليه وترتهن المسالة بالاوضاع الدستورية المرتقبة وبتطورات الاحداث ايضا.

حسين فهمى مصطفى

◆◆◆◆◆◆◆◆◆

هوامش

V. I. LENIR, COLLECTED WAHSVOL. 20, D. 417@

*اظهر احصاء سنة ١٩٧٩ ان الروس يشكلون نحو ٤٠ ٪ من سكان كازاخستان اى ازيد من عدد الكازاخستانين ولكن الاخيرين يفوقون الروس عددا فى الاحصاءات الاخيرة ويمثل الروس حاليا ثلث السكان تقريباً.

*كرايمية شبه جزيرة تقع فى الجنوب الغربى للاتحاد السوفيتى وتمتد على البحر الاسود وتبلغ مساحتها ١٠٠٠٠ ميل مربع

فن

أزمة الأخلاق أم أخلاق الأزمة؟

فيلمان عن الطبقة المتوسطة

لم يكن الأمر محض مصادفة أن يلجأ فيلمان مصريان يفصل بينهما أربعة وأربعون كاملة، إلى الرمز الدرامى نفسه للتعبير عن أزمة الطبقة المتوسطة، عندما يغدو الأب العجوز مهدداً بالافلاس والانهيار، ويبدو الماضى على وشك الاندثار، ويصبح الحاضر مهتزاً، والمستقبل ضائعاً غامضاً. فتلك هى المشاعر الكامنة فى وجدان أبناء تلك الطبقة، التى تتأرجح دائماً فى فترات الأزمات التاريخية بين البحث- فى أغلب الأحوال- عن طوق فردى للنجاة، أو الاضطرار- فى آخر المطاف- لتحدى الأمواج الجارفة، وإن كان الابتلاع أو الغرق هو ماينتظرها من مصير.

فى «العزيمة» (١٩٣٩) يواجه بطل الفيلم، ابن الطبقة المتوسطة، أزمة مفاجئة عاتية، تبدو كما لو أن المجتمع يعاقبه على طموحه للصعود إلى الطبقة الأرستقراطية، فها هو الأب، صاحب صالون الحلاقة المتواضع، يضطر للاستدانة حتى يتمكن من الانفاق على تعليم ابنه الوحيد، لكنه يعجز عن تسديد ديونه. ويتم الحجز على الصالون تمهيداً لبيعه فى المزاد. وعلى حين يقبع الأب مريضاً فى منزله، يجد بطل الفيلم نفسه وحيداً، مهدداً بأن يفقد فى لحظة واحدة مستقبلة وحبيبته، ولو لاتصاريف القدر التى جاءت تحمل معها- فى مفارقة رمزية ساخرة- الفرج بعد الأزمة، فيموت أحد البكوات، ويسدد الحانوتى الدين من نفقات الجنازة، ويوقف مزاد البيع، فالسماء- فى تقاليد السينما المصرية- تكافىء المجتهدين من أمثال بطلنا، محمد أفندى ابن الاسطى حنفى الحلاق، وتفتح لهم الأبواب التى أغلقها فى وجوههم المجتمع الظالم، ليكملوا رحلة صعودهم الاجتماعى، منفصلين عن الطبقة التى أتوا منها، وليحققوا على الشاشة تلك الأحلام الوردية التى يحلم بها الفقراء والكادحون، ولايحققها لهم الواقع أبداً.

لكن «سواق الأتوبيس» (١٩٨٣). حسن ابن المعلم سلطان صاحب ورشة النجارة، يجد نفسه مضطراً بعد حوالى نصف قرن من بطل «العزيمة»، إلى أن يترك حياته الوادعه مع زوجته وطفله، ليواجه تلك الأزمة التى فرضتها تغيرات أكثر عمقاً وأكثر خطراً على حياة أسرته بأكملها. فها هو يكتشف- بعد فوات الأوان- أن الرجل الذى اعتبره الأب ذراعه اليمنى فى ادارة الورشة قد ابتلع كل شىء وترك آلاتها تتساقط الواحدة بعد الأخرى، ولم يسدد الضرائب عنها خلال سنوات متتالية، فيتم الحجز عليها. لينكمش الأب على ذاته معتفا فى حجرته، بينما يقف حسن- ابنه الذكر الوحيد- يحاول وحده أن يوقف بيعها فى المزاد بعد أن خذله الأخرون. ولأن القدر- فى الحياة والأفلام- لم يعد يأتى للسفن بما تشتهيه من الرياح، فان حسن، بعد أن فقد كل ما يملك من أجل محاولته انقاذ الورشة، يحدوه الأمل فى أن الأزمة قد قاربت على الانفراج، لكنه يفاجأ بموت الأب، لتصبح الورشة نهباً للأيدى التى تريد تمزيقها ويصبح بطلنا مهددا بالسقوط من طبقته المتوسطة ذاتها.

وهكذا بين نهاية الثلاثينات وبداية الثمانينات، كانت أزمة الطبقة المتوسطة، ورؤية السينما لها، قد انتقلت من الايمان المطلق بأنه مازال- فى ظل المجتمع المتداعى- شعاع من الأمل للانفراج والحل، وانتهت إلى الشك الكامل فى امكانية بناء نظام اجتماعى عادل فوق تلك الانقاض.

تشابه، واختلاف:

وعلى الرغم من ذلك التباين بين الحقبتين، فإن المناخ العام الذى ولد فيه فيلما «العزيمة» و «سواق الأتوبيس» يحمل كثيراً من الملامح المتشابهة. ففى الحقبتين معاً كان المجتمع المصرى يعيش على ذكرياته عن ثورة مجهضة: ثورة ١٩١٩ التى كانت تحمل فى بداياتها أملاً للطبقة المتوسطة الصاعدة، فى ظل التطور المنشود للرأسمالية الوطنية، وثورة ١٩٥٢ التى كانت بدورها حلماً بتحقيق العدالة الاجتماعية فى ظل نظرية تحالف قوى الشعب العاملة. فإلى أى نهاية انتهت الثورتان؟! لقد تخلت القيادات الرسمية لثورة ١٩١٩ عن تعاطفها مع الفقراء والكادحين، والطبقة المتوسطة ذاتها، التى كانت فى النهاية هى الضحية التى قرر الرأسماليون الكبار أن يعبروا على أشلائها تلك الأزمة الاقتصادية التى طحنت المجتمع المصرى خلال الثلاثينات، بل لقد كان ذلك الموقف الانتهازى لطبقة الباشوات والبكوات، والذى لم يضع فى تقديره اعتبار المصالح الوطنية هو الذى أدى إلى انهيار الرأسمالية الوطنية ذاتها، وأفقدها استقلاليتها، وجعلها تابعة للرأسمالية الأجنبية، وانتهى بأعضاء مجالس الوزراء والشيوخ كأعضاء فى مجالس ادارة الشركات الأجنبية ووكلاء لها، لتجد الطبقات الفقيرة والمتوسطة نفسها وقد ازدادت

فقراً بينما كانت هى وقود ثورة ١٩١٩، ويتضاءل النضال الوطنى بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ التى أعطت الاحتلال نوعا من الصبغة الشرعية بينما أطلقت عليها السلطات آنذاك معاهدة الشرف والاستقلال!

ألا يستدعى ذلك إلى الذاكرة معاهدة السلام(!) والتعلق بأوهام نهاية الحروب العربية الاسرائيلية فى أواخر السبعينات؟!!

ألا يستدعى أيضاً، وعلى نحو أكثر قوة، تلك النهاية التى صارت إليها ثورة ١٩٥٢، وانجازاتها الاجتماعية، بذلك الاضطراب الذى عصف بالبناء الاجتماعى والاقتصادى خلال فترة الانفتاح المزعوم، تقوضت فيه الانجازات وضاعت الأحلام، وأصبح شهداء حرب أكتوبر ١٩٧٣ هم الضحية لدخول الطبقات المستغلة الجديدة إلى عالم الثراء على حساب كل المصالح الوطنية. لذلك لم يكن غريباً أن يكون الموضوع الرئيسى فى «العزيمة» و «سواق الأتوبيس» هو أزمة الطبقة المتوسطة، وأن تبدو بعض لقطات «العزيمة» وكأنها تشير إلى الزمن المعاصر، خاصة فى لقطاته التى سجلت العناوين الرئيسية لبعض الصحف الصادرة عام ١٩٣٩، والتى لاتختلف كثيراً عن جرائد زماننا: (مكتب العمل وجيوش العاطلين- البطالة فى مصر- شخص ينفق مائة ألف جنية على راقصة، وآخر يطلق الرصاص على زوجته وولده ثم ينتحر يأسا من ايجاد عمل)!

كما لم يكن غريباً أيضاً أن تكون شخصيات الفيلمين أقرب إلى الناس الذين يمكن أن تراهم كل يوم، وأن تدور معظم أحداثهما فى الشوارع والحارات، وفى سياق الحياة اليومية للشخصيات، حيث تبرز إلى السطح دائماً التناقضات الاجتماعية الصارخة التى أفرزتها السياسات الاقتصادية غير المتوازنة. فى فيلم «العزيمة» تبدأ اجراءات بيع صالون الأسطى حنفى فى المزاد المقام بساحة الحارة، بينما يقوم المعلم عترة الجزار، الجديد، بالمباهاة فى استعراض (الكارتة) الجديدة التى ينوى شراءها دون أن يعبأ بمشاعر جيرانه المظلومين. إن الجواد يظل يطوف حول الساحة دائرا فى خيلاء، بينما تتابعه الكاميرا فى حركة دائرية مقصودة تكاد تصيب المتفرج بالدوار. وفى «سواق الأتوبيس»، يطوف حسن على شقيقاته باحثاً لديهم عن العون الذى يمكنه من انقاذ ورشة أبيهم من ديونها.

إنه يجدهم جميعاً غارقين فى مصالحهم المالية، وملذاتهم الحسية، يعتذرون له عن الاستماع إليه، بحجة حرصهم على لحاق الصلاة قبل أن ينقض وضوؤهم (!) ليعود حسن فى النهاية خاوى الوفاض، يخوض طريقاً يكاد يبتلعه موج البحر ومياه المستنقعات.

لكن هناك ما بين الثلاثينات والثمانينات اختلافات جذرية، فرضها ذلك الواقع الجديد المتشابك، كما فرضتها تلك التجارب القاسية التى علمت الطبقة المتوسطة أن الأمل فى الحلول المترددة ليس إلاسراباً خادعاً، سواء جاءت تلك الحلول على أيدى الطبقات المستغلة التى ركبت موجة ثورة ١٩١٩، أو على أيدى السلطات التى لم تؤمن ايماناً حقيقياً بدور الشعب فى حماية ثورة ١٩٥٢، ومن المؤكد أن ذلك كان كامناً فى وعى (أو لا وعى) صناع فيلم «سواق الأتوبيس» الذين لم يكونوا يملكون- فقط- تلك الرؤية السياسية الأكثر نضجاً من رؤية صناع «العزيمة»، لكنهم كانوا يملكون أيضاً رؤية فنية أكثر رحابة واتساعاً لقد كان أمام كمال سليم (مؤلف ومخرج «العزيمة») أن يقف على الأرض المحدودة التى مهدها له فنانون سينمائيون

لقطة من فيلم العزيمة

مثل استفان روستى ومحمد كريم ويوسف وهبى ونيازي مصطفى وأحمد بدر خان. وقد حاول جاهداً أن يرتاد طريقاً جديداً استطاع فيه أن يحقق الكثير من الانجازات الفنية الرفيعة. أما صناع فيلم «سواق الأتوبيس» (محمد خان مؤلفاً للقصة، وبشير الديك كاتباً للسيناريو ومشتركاً فى القصة، وعاطف الطيب مخرجاً) فقد كان أمامهم مساحة هائلة من الأرض التى مهدتها لهم أجيال من السينمائيين المصريين الكبار مثل أحمد كامل مرسى وكامل التلمسانى وصلاح أبو سيف ويوسف شاهين وتوفيق صالح وعلى بدرخان.

فجر للشروق وفجر للغروب:

لقد ترك هذا الاختلاف فى الرؤية السياسية الفنية أثره الكبير على عالم كل من الفيلمين، وبدءا من اللقطات الأولى فى «العزيمة» تدرك أن تلك الشرائح من الطبقات الفقيرة والمتوسطة التى نراها على الشاشة ليست إلا خلفية لقصة البطل (الفرد)، وكأن

صلاح ابوسيف

تلك الطبقات تفرز نخبتها التى يكون من حقها وحدها الانتقال إلى المستويات الأعلى من البناء الاجتماعى، بينما نرى تلك الطبقات ذاتها فى «سواق الأتوبيس» تضيع أفرادها، بل وتحاول اعادتهم إلى الحضيض من جديد!

يبدأ فيلم «العزيمة» بفانوس الشارع فى لقطة قريبة، يطفأ فندرك أن الشروق اقترب، وتنخفض الكاميرا إلى أسفل فتستعرض لافتة الحارة (درب محتوق)، وينطلق آذان الفجر هادئاً عذباً، ويخرج رجل إلى الصلاة من باب داره، تتبعه الكاميرا حتى سلم المسجد حيث يلتقى الرجال. وتدب الحياة فى الحارة فترى شخصياتها وتعيش معها لحظة الاعداد لاستقبال اليوم الجديد: صبحى الجزار، بائع اللبن، عسكرى الداورية، الفران، عمال المقهى، حامل مفاتيح الحنفية العمومية، البقال، الحلاق، الحانوتى، الحداد، شيخ الجامع، سائق الحنطور، وترى البطلة الجميلة فاطمة (فاطمة رشدى) ترد تحية الصباح على البطل محمد (حسين صدقى) وهو يربط رباط عنقه استعداداً للذهاب لمعرفة نتيجة امتحانه.

لقطة من «سواق الأوتوبيس».

إنه الفجر نفسه الذى يبدأ به فيلم «سواق الأتوبيس»، لكن تختفى منه تلك الروح المتفائلة المتفتحة للحياة، وتحل محلها روح أسيانة حزينة خائفة من النهار الجديد. يبدأ الفيلم بلقطة قريبة للمنبه، وصورة فوتوغرافية للبطل وزوجته وابنه. وينفجر صوت المنبه منتهكاً ذلك السكون، لايحمل تلك الوداعة التى كانت لترنيم آذان الفجر فى «العزيمة»، وإنما يبدو نذيرا بالخطر. وتمتد يد البطل لتسكت المنبه ليعود السكون المتوجس، ويستيقظ البطل حسن (نور الشريف) وحده ليمارس طقوس الصباح المعتادة، وتفتح زوجته ميرفت (ميرفت أمين) عينيها تسأله إن كان يريد مساعدتها، وعندما يرد عليها مداعباً بأنها غير جادة فى عرض مساعدتها تعاتبه: (مش كنت با اقوم معاك فى الصيف). إذن هو الشتاء بكل ما يحمله من معنى، حيث يلوذ كل منا بذاته، وتغص روحه بالوحدة والرجفة وتوقع العاصفة ويخرج حسن إلى شوارع القاهرة المقفرة الخالية، يلف رقبته بوشاح صوفى خشن، يقود سيارة الأتوبيس ويلتقط ركاب الصباح الباكر.

إن اختيار الملامح الجسمانية والنفسية لبطل الفيلمين تقود إلى ذلك التناقض نفسه بين عالم كل منهما، حيث تجد محمد فى «العزيمة» شاباً رشيقاً أنيق المظهر، يحمل سمات الكبرياء المصقول، بينما تجد حسن فى «سواق الأتوبيس» كهلا قد تخطى مرحلة الشباب، له مظهر الكادحين وراء لقمة العيش فى النهار والليل، إن كان يحمل بعض الكبرياء فهو ذلك الكبرياء الجريح المهزوم. إن كل الظروف التى تحيط بمحمد تقوده إلى المستقبل والقفز فوق طبقته، فهو الابن الوحيد لأبيه الذى ينفق عليه كل ما يملك، وهو العاشق والطالب المجتهد، الذى تتوافد الجارات على أمه بمجرد انتشار خبر نجاحه وحمله للقب (محمد أفندى)، يعرضن فى دهاء بناتهن لعل احداهن تكون من نصيبه.

أما حسن فإن طريقه نحو المستقبل يبدو مختلفاً تماماً، إلى الماضى، حيث يجب عليه أن ينقذ عالمه من الانهيار. فالأحداث تدفعه دفعاً إلى اتخاذه القرار بالتخلص من سيارته التاكسى، وسيلته الوحيدة إلى تحقيق خلاصة الفردى، وفقدانه لزوجته التى ترفض أن تتحمل مشكلات أسرته، بينما لايجد هو مناصاً- وهو الابن الذكر الوحيد لأبيه- إلا أن يعود إلى تحمل مسئولياته من جديد، وانقاذ الورشة المهددة بالضياع بعد سنوات طويلة أقصاه أبوه خلالها عنه بسبب وشاية المفسدين، قضاها حسن متطوعاً فى الجيش،

عاصر فيها الحرب بعد الحرب، ذاق مرارة الهزيمة والانتظار الطويل، ولم تسنح له إلا فرصة ضئيلة لتذوق حلاوة الانتصار.

من الميلودراما إلى المأساة:

ويتردد هذا التفاعل الجمالى والسياسى فى رسم الشخصيات إلى تلك اللوحة التى قدمها الفيلمان للتركيب الطبقى للمجتمع، وإن ظل «العزيمة»- على الرغم من انجازاته الأسلوبية الواقعية الرائدة- متسقاً مع اطار مرحلته الفنية التى ولد فيها، وأسيراً فى حبكته ومضمونه للنزعة الميلودرامية التى تقسم العالم إلى طيبين وأشرار، بل إنه يعرض شخصيات معسكر الطيبين على أنهم أكثر اقتراباً من الحس الكوميدى الساخر، فلا ترى أصدقاء البطل: عامل الحنفية العمومية والحانوتى والحداد، إلاجالسين فى معظم مشاهد الفيلم على المقهى، يتبادلون النكات مع الأشرار، لكنهم يختبئون فى كشك الحنفية عندما تدب الخناقة الحقيقية، لايخرجون من مخبئهم إلا بعد أن تمر المعركة بسلام!

أما معسكر الأشرار، فيهتم به الفيلم تأكيداً على الخطر الذى يهدد أبناء الطبقة المتوسطة المتعلمين فى صعودهم. لذلك يحتل المعلم عترة الجزار مكاناً هاماً فى الحبكة، فهو محدث النعمة، السوقى، الذى يعامل عماله بقسوة، الأمى الذى يسخر هازئاً على الدوام بالمتعلمين: (القراية والكتابة دى حكاية فانتازية... وهو محمد أفندى ده عمل إيه؟ دى حتة شهادة لاطلعت ولا نزلت. أنا أقل حاجة أهلبها كل يوم اثنين جنيه. دى دنيا حداقة ومجدعة مش حبر على ورق.. وبالطبع يكون الصراع بينه وبين محمد أفندى للفوز ببطلة الفيلم هو التجسيد الميلودرامى لذلك الصراع الطبقى وتأتى فرصة المعلم عترة الحقيقية عندما يعرض- فى تلميح ماكر- التدخل لفك الحجز عن صالون الأسطى حنفى الأب فى مقابل أن يخلى له البطل الطريق أمام زواجه من فاطمة.

وإذا كان «العزيمة» يحاول أن يدين- على استحياء- الطبقة الأرستقراطية، فإنه يفعل ذلك من خلال تصوير بعض أبناء هذه لطبقة مستهترين عابثين، لكنهم سرعان ما يعودون إلى الطريق المستقيم، ويضعون أيديهم- فى تحالف زائف لايعززه الواقع أبداً- مع أبناء الطبقة المتوسطة. لكن الفيلم يبقى على شخصية الشرير، المعلم عترة، يكمل به دائرته الميلودرامية، ويحول النظر عن الوجه الحقيقى لقضية الفيلم الأساسية: أزمة الطبقة المتوسطة.

إن محمد يضطر- لفترة من حياته- للعمل ساعياً فى محل لبيع القماش، ويكتشف الجزار تلك الحقيقة التى أخفاها محمد عن زوجته، فيدبر الأمر لكى تكتشفه فاطمة بنفسها. إن صدمتها فى أن محمد لم يكن أفندياً بحق (!) تدفعها إلى أن تعيد النظر فى علاقتها به، ويكون مبررها إلى ذلك: (هاودى وشي من الناس فين)!!

وفى الحقيقة أن ذلك الاستطراد الدرامى قد يكشف عن بعض القيم السلبية لدى أبناء الطبقة المتوسطة، لكن الفيلم يقوم باستغلاله لكى يهاجم الشريحة الدنيا من الطبقة. إن محمد يكتشف أن فاطمة غير جديرة به: (دلوقت بس عرفت الحقيقة اللى كانت للأسف غايبة عنى حبك الأولانى ماكانش ليه، وكرهك دلوقت سببه البدلة اللى عليا). وبعد أن ينجح فى الصعود إلى الطبقة الغنية يهاجمها بعنف بعد محاولتها التودد إليه مرة أخرى: (وفرى دموعك، خلينا نشوف أشغالنا. النهارده عرفتى قيمتى لما بقى لى مكتب؟ لما راحت البدلة الصفرا؟). ويحاول ابن الباشا أن يثير عطف محمد- وشفقتنا- عليها، لكن كلماته تظل تحمل رؤية الفيلم المحتقرة لها ولشريحتها الطبقية: (ماتنساش الوسط اللى عاشت فيه. ماتقارنهاش بروحك)!!

وإذا كان محمد قد هجر فاطمة عقاباً لها، فإن أصول الميلودراما، التى تعكس المضمون السياسى لفيلم «العزيمة»، تميل إلى الابهام

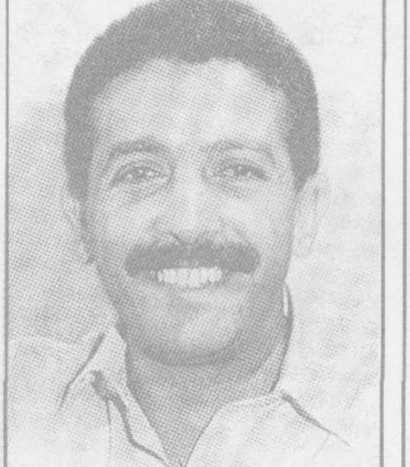

عاطف الطيب

بالتصالح بين الجميع، عاطفياً وطبقياً، فيتم لم الشمل فى اللحظة الأخيرة.

ليس هناك فى «سواق الأتوبيس» تلك المسحة الميلودرامية فى بناء الشخصيات أو الأحداث، وإن وجدت معادلاً لشخصية المعلم عترة الجزار الشرير فى «العزيمة» إنه هنا أبو عميرة، تاجر المخدرات السابق، الذى قضى معظم سنوات حياته فى السجن، وأصبح بعد توبته الزائفة تاجراً لقطع غيار السيارات، ويعرض اليوم أن يسدد ديون الورشة فى مقابل قبوله زوجاً للابنة الصغرى المرتبطة عاطفياً مع الكمسارى ضيف، المنتسب لكلية الحقوق، وصديق شقيقها حسن. وها هو أبو عميرة، الذى يملك المال المدنس بالجريمة، يريد أن يشترى من الطبقة المتوسطة مستقبلها.

إنك تستطيع أن تتبين أن شخصية أبو عميرة، وكل الشخصيات الأخرى فى «سواق الأتوبيس»، لاتتسم بالشر المطلق أو الخير المطلق، فهى جميعاً شخصيات حية تتفاعل مع متغيرات الحياة، والأهم أنها انعكاس لتغير البناء الاقتصادى والاجتماعى، لذلك تجدها تحقق مفهوم الواقعية الناضجة حيث تبدو الشخصيات بشراً حقيقيين من لحم ودم، فى نفس الوقت الذى تشير فيه إلى طبقة بأكملها.

وإذا كانت التوليفة الميلودرامية لفيلم «العزيمة» تضع الشخصيات فى اطار أخلاقى، فإنها بذلك تدفع المتفرج إلى الصفح عن مساوىء الطبقة الرأسمالية بمجرد اعلان ابن الباشا للتوبة (!)، لكن البناء الواقعى، فى «سواق الأتوبيس» قد يتيح بعض المبررات الموضوعية لسلوك الشخصيات المدانة، لكن ذلك لايحجب عمق المأساة التى ولدت هذه الشخصيات فيها، كما لاينفى أبداً إدانة البناء الاجتماعى الذى أفرزها.

النجاة فى مجتمع الطوفان:

وكل الشخصيات فى «سواق الأتوبيس» ليست إلاتنويعات على الطبقة المتوسطة فى العصر الذى انهارت فيه الأحلام القومية، وحلت محلها الحلول الفردية للخلاص. إن عونى زوج الأخت الأولى، والذى بذر الخلاف بين حسن وأبيه لينفرد هو بادارة الورشة، قد سعى حثيثاً إلى انهيارها، بينما كان يسرق من ايرادها لينشىء محلاً خاصاً به لتجارة (وليس لصناعة) الأخشاب. وهكذا يضع الفيلم التناقض بين من يدفعون الثمن، ومن

يفوزون بالغنيمة. إن حسن يقول لعونى: (أنا كنت فى الجيش أخرج من حرب أدخل فى حرب، وانت بتكوش هنا على كل حاجة. انت جيت ورشتنا ملط، ودولقت بقى عندك بيت ملك وتتاجر فى الخشب، منين؟!). وعونى بدوره يعلن عن موقفه الصريح عندما يطالبه حسن بتسديد ما اختلسه من الضرائب المستحقة على الورشة: (أدفع عشان إيه؟ هى ورشتى؟).

وها هى الأخت الثانية وزوجها، أقاما فترة طويلة عند الأب فى سنوات تهجير أبناء القناة، ليعودا فيما بعد إلى بورسعيد، المدينة التى كانت مناضلة وأصبحت اليوم- وياللمفارقة المأساوية- مدينة حرة!!

إن من حقهما فى ظل الظروف الجديدة أن يتناسيا الأب، ويجريان وراء البيع والشراء، فتلك أخلاق العصر الجديد. وعندما يطلب منهما حسن المساعدة لانقاذ الورشة يتراجعان، ويكتفيان بمراقبة الموقف فى دهاء والانتظار حتى تحسم الأمور نفسها ليقفا مع الرابح.

أما الأخت الثالثة، الكبرى، وزوجها فقد أبعدت بينهما وبين أزمة المعلم سلطان المصالح ضيقة الأفق، واختلاف الاهتمام بين من يتاجرون ومن يصنعون. أنهما يتنا سيان اليوم بدورهما كيف وقف الأب معهما خلال كساد تجارة الأثاث أيام النكسة، ويقترحان اليوم- دون مواربة، وبحس المصالح التجارية المجردة- شراء الورشة لهدمها وبناء عمارة شاهقة تضم معرضاً للاثاث، ويتطوعان أن يجدا فيها عملاً للمعلم سلطان:

وحتى زوجة حسن ذاتها، تغير موقفها عندما وجدت أن (الزمن اتغير والناس اتغيرت، مافضلتش حاجه على حالها). لماذا لاتعود ميرفت إذن إلى طبقتها مرة أخرى، إلى الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة؟ إن قصة حبها وصمودها فى الزمن الحالى مع حسن ضد كل العواصف لم يعد لها معنى فى ظل الطوفان الجديد الذى يكتسح كل شيء. وبينما كان حسن يرى أن (الورشة دى لحمى) حتى أنه يخطط لبيع سيارة التاكسى الذى دفع مقدمها من بيع مجوهرات زوجته، كانت ميرفت تعلن عن تذمرها لمجرد انشغاله بمشكلات أسرته التى بدت وكأنها تفضى إلى طريق مسدود. وفى النهاية تضع حسن أمام خيارين لاثالث لهما: الورشة أو حياته معها، وهى بالفعل قد قررت الاختيار: (مش مهم الورشة تضيع. المهم بيتى مايضيعش).

بشير الديك

إن المأساة تلف حياة كل هذه الشخصيات بحيث يمكنك أن تفهم دوافعها، إن ذلك يؤكد إدانة المجتمع الذى جعلها تسير فى طريق البحث عن الخلاص على أشلاء الأخرين وعلى الجانب الأخر نرى بمزيد من الاشفاق والتعاطف تلك المحاولات اليائسة لانقاذ الورشة على يد حسن وأصدقائه، الذين يقدمهم الفيلم أكثر التصاقاً بالطبقة: ضيف الكمسرى وطالب الحقوق فى الوقت ذاته، وزملاء حسن خلال حروب الاستنزاف واكتوبر ١٩٧٣، الذين يطلقون على أنفسهم (شلة القروانة)، والأخت المدرسة العائدة لتوها مع زوجها من بلاد النفط بالقليل من المال يبحثان عن شقة لكنهما يتطوعان به لتسديد ديون الورشة (ولتلاحظ أن الفيلم قدم نموذجاً أخر للعائدين بالملايين، يركبون موجة الانفتاح ويدمرون مابقى من العصر الذى أسماه أنور السادات عصر اشتراكية الفقر!!! ويتجسد هذا النموذج فى أحد أقارب ميرفت الذى يوقظها من أحلام النضال لصنع حياة جميلة بسيطة مع حسن، ويعيد إليها أوهام الثراء).

بين الامتثال والتمرد:

وهكذا يؤكد «سواق الأتوبيس» على أن تلك النزعة للبحث عن الخلاص الفردى هى الخطر الحقيقى الذى يهدد حياة الأسرة والمجتمع، والوطن، وينهى إلى الأبد قصة المعلم سلطان، الذى تمرد فى شبابه المبكر على قهر العسكرى الانجليزى، وغامر بانشاء ورشته الصغيرة رغم صعوبة الظروف، وظل يحتفظ على حوائطها- حتى النهاية- بصورة عبد الناصر..

وعلى العكس، كانت الدعوة الصريحة للخلاص الفردى هى جوهر «العزيمة» فالفيلم يقدم بطله على أنه الاستثناء لا القاعدة، فهو نموذج الأفندى الممتثل المهذب المكافح الصبور الذى يتوا م مع التناقضات الاجتماعية ولايتمرد عليها، وهو لذلك ينال بجدارة- عطف الطبقة الارستقراطية. إنه الوحيد الذى يثق به نزيه باشا (ولتلاحظ دلالة الاسم) من بين اصدقاء ابنه. وفى الحقيقة أن محمد يعرف بدوره كيف (يتسلل) إلى قلب الباشا، فيستغل الفرصة للاصلاح بينه وبين ابنه لكى يعرض عليه مشروعاً يقدمه على أن فيه انقاذاً للابن المستهتر (من الوسط اللى هو متحاوط بيه). لكن الأكثر أهمية هو أن المشروع (تصدير، توريد، مقاولات، أنا بمجهودى وعدلى برأسماله). وهكذا يتبين لك أن المشروعات التى يجب أن تفكر فيها الطبقة المتوسطة- كما يقدمها فيلم «العزيمة»- ليست إلا تلك التوكيلات التجارية للشركات الأجنبية التى غرقت فيها الرأسمالية الوطنية خلال الثلاثينات، وتخلت بها عن دورها الوطنى. وإذا كان أبناء الطبقة المتوسطة يطمحون إلى الدخول إلى تلك المشروعات فيجب أن يتم ذلك تحت عباءة الطبقات المستغلة ذاتها. وينجح محمد فى الامتحان الذى أجرته له الأرستقراطية حين وجدت فيه النمط المهادن، وها هو الباشا يدعوه: (انت من أمثلة الشبان القلائل. تعال اسحب الاستيكة نلين ايدينا شوية). ولايخيب محمد الظن، فتجده يثبت من جديد مواهبه التى تؤهلة للصعود الطبقى، فهو يتقن أيضاً.. لعب البلياردو!

وإذا كان محمد يصطدم من جديد باستهتار عدلى الذى يضيع على مائدة القمار ماتركه أبوه قبل سفره من مال لتمويل المشروع، فإن محمد- والفيلم أيضاً- لايكتشف المساوىء الحقيقية للطبقات الرأسمالية، أو لعله لايريد أن يكشف عنها. فليس هناك فى الفيلم من تلك القضية إلا جانبها الأخلاقى، فيقول محمد عدلى: (أنا متأسف إن الظروف بتورينى أخلاق بالشكل ده. انتم عايشين من غير ضمير. عبيد لشهواتكم. ياترى إيه اللى جناه أهلكم عشان تبقوا وصمة فى جبينهم؟!). إن تلك الكلمات المسرحية تخفى وراء بلاغتها المصطنعة دفاعاً حاراً عن الطبقات الرأسمالية، خاصة وأن محمد يحاول أيضاً أن يسترضى الباشا، بعد عودته من السفر، والغاضب لفشل ابنه فى حياته العملية، فتجد أنه لايدافع عن

لقطة من فيلم العزيمة

مشروعه، بل يكتفى بالقول: (أنا مش زعلان ياباشا، أنا كان أملى إن عدلى ينول رضاكم)!!

ويقود الفيلم بطله فى رحلته للخروج من طبقته، ويتعرض فى سبيل ذلك أحياناً للهوان. إنه يعمل موظفاً، فيسحقه النظام الفاسد، ويضطر للعمل فراشاً، فيصطدم باحتقار طبقته له، ولأصحاب البدل الصفراء! وعلى الرغم من أن النهاية الدرامية، والواقعية، لتلك الحبكة يجب أن تكون مزيداً من الحصار الذى يفرضه المجتمع على بطلنا، فإن الفيلم يتناسى الظروف الاجتماعية، ويجعل الأمر- فجأة- مرهوناً بارادة البطل، أو «العزيمة» كما يسميها الفيلم، لكنه لايفسر لنا كيف يمكن لتلك العزيمة أن تتحقق فى مثل هذا السياق التاريخي. إن محمد تنفتح له الأبواب عندما يقرر أن (الوظيفة أصبحت أمقتها. كفاية إنى عشت قبل كده زى غيرى ما هو عايز، دولوقت أظن الحق إنى أعيش زى ما أنا عايز)، ولا لماذا لم يعش منذ البداية كما يريد، إلا لأن الفيلم يحاول أن يتراجع فى النهاية عن كل ما طرحه من السلبيات الاجتماعية، ليرجع كل الأزمات التى عاشها بطله إلى فقدانه الارادة، والعزيمة!

إن فاطمة، بطلة «العزيمة» تحلم مع محمد حلماً واحداً له دلالته على التأكيد على الخلاص الفردى: (ياما نفسى نتلم فى عش هادى ظريف بعيد عن أذية الناس، لانحمل هم ولانفكر فى حد). لكن ذلك العش الهادى نفسه يضيع من حسن وميرفت بطلى «سواق الأتوبيس»، لأن الظروف الاجتماعية الطاحنة هى التى تسرقه منهما.

هل يستطيع حسن عندئذ أن يلوذ بالبحث عن الخلاص الفردى؟ فى المشاهد الأولى للفيلم نرى يد نشال تتسلل إلى حقيبة سيدة فى زحام الأتوبيس. إنها تنتبه وتصرخ طالبة النجدة، بينما ينسحب النشال إلى مؤخرة السيارة،التى يغلق حسن أبوابها فيقفز للص من النافذة. وعندما يوقف حسن الأتوبيس ويستعد للعدو وراء النشال ومطاردته، تطلق السيارات أبواقها تدعوه للتحرك، فيلوذ حسن بصمته ويكمل سيره، مغمضاً عينيه عن الجريمة.

وفى المشاهد الأخيرة من الفيلم، كانت حياة حسن الوادعة قد تقوضت أركانها، وسرقت سيارته، وضاعت الورشة، ومات الأب، وعندما يتكرر موقف النشال، لايعبأ حسن بأبواق السيارات المتلاحقة فى جنون، ويطارد النشال، وينهال عليه باللكمات، فلم يعد حسن قادراً على السكوت عن أى جريمة حتى لو كانت لاتمس شخصه.

ويوحى شريط الصوت فى لقطة النهاية بأن جريمة النشال الصغير ليست إلا رمزاً للمجتمع الفاسد الذى يسرق من البشر حياتهم. أنك تسمع مزيجاً صوتياً يذكرك بلقطات كنت قد شاهدتها من قبل، عاش فيها حسن تجربة الغش والمرارة، فيأتى صوت حسن صارخاً من خارج الكادر: (ياولاد الكلب)، فيستدعى المشهد الذى أغتصب فيه اللصوص سيارته بعد أن أو سعوه ضرباً. وتسمع تنويعاً بطيئاً حزيناً لموسيقى نشيد (بلادى بلادى)، فيذكرك بلقاء مجهض أليم بين حسن وشلة القروانة عند سفح الهرم فى ضوء القمر البارد. ويتوقف الكادر فى وضع ثابت وإن ظل يوحى بعدم التوازن: إن حسن يوجه قبضة يده نحو النشال الذى نراه حتى تلك صامداً لايقع على الأرض. وكأن الفيلم يظل بلا نبوءة مؤكدة توحى بانتصار حسن، فقد يهرب النشال من جديد، وقد تظل الظروف على حالها، وتبقى الطبقة المتوسطة مهددة بالسقوط إلى الحضيض. فأمر الطبقة المتوسطة، كما يراه «سواق الأتوبيس»، يتعلق هذه المرة حقاً بما تملك من «العزيمة»، التى لم يملكها بطل «العزيمة» أبداً.

أحمد يوسف

على شاشة التليفزيون انبعث الملك فــاروق

ملاك عصره وضحيته!

على شاشتى التليفزيونية الخاصة، ومن خلال الفيديو، شاهدت الفيلم الذى انتجه التليفزيون الفرنسى، القناة الثانية- عن «الملك فاروق» آخر ملوك مصر، وهو فيلم يحمل تاريخ ١٩٨٩ توقيتا لانتاجه، غير أن مادته أخذت وقتاً طويلاً بالتأكيد لتتجمع من هنا وهناك، ويتم تنسيقها وفق رؤية صانعيه لكى يخرج إلينا بهذا الشكل من التأثير ينقله إلى مشاهده. فأنت تشعر من خلال توالى اللقطات واسلوب التتابع الفيلمى والموسيقى، ونوعية التعليق، بالشجن واللوعة.. وربما الحسرة.

ولاتعرف شيئا عن ظروف انتاج الفيلم سوى أنه حلقة ضمن حلقات برنامج بعنوان (النجوم) يقدمة «فريدريك ميتران» التليفزيونى الفرنسى الشهير الذى يشارك فى كتابة برامجه بالاضافة لتقديمها والتعليق عليها، وهو هنا كتب الفيلم بالاشتراك مع مخرجه «چان كريستوف روزيه».

ويبدأ الفيلم بتيسترات البرنامج التى تحمل لحظات التتويج الملكية لعديد من الملوك سريعا، ثم صور متتابعة لشخصيات مصرية أختارها البرنامج. لتسبق الفيلم كأنها رموز على العصر الذى يتحدث عنه وهى بالترتيب صور.. فاروق- فؤاد الأول- الأميرة فوزية- أم كلثوم تشرشل- عبد الناصر (ناصر) الملكة فريدة- الملكة ناريمان- ثم ظهر «فريدريك ميتران» ليقدم الينا شخصية فاروق التى تمثل ((تراچيديا شرقية تجمع بين متناقضات عديدة، ففاروق الموجود فى المنفى على هذه الصورة كان فى البداية، ومنذ مولده شيئا آخر، ولم يكن احد يتصور أن ينتهى أمره يوم ٢٣ يوليو على هذا النحو الخ....)). ثم يبدأ التتابع الفيلمى نفسه بالوداع الأخير للملك «فؤاد الاول»، ثم تتويج «فاروق»، ورحلات الملك الشاب داخل مصر يتفقد آثارها ومؤسساتها، ويشمل برعايته مناسباتها ويحتفى برحلة المحمل السنوية إلى مكة تحمل كسوة الكعبة، ويقابل رجالات الدولة، وحياه الاسرة الملكية، والأخوات البنات، والام «الملكة نازلى»، والجذور الاوربية للعائلة، ارتباطها بباريس الذى يمدها بالطاقة المحركة للتألق والحياة الرفيعة المستوى، ثم حضور الامير «رضا بهلوى» إلى مصر قبل أن يصبح شاه ايران وزواجه من «الاميرة فوزية» وذهاب الملكة الام فى رحلة اسطورية لإيران تنبهر فيها بثراء زوج أبنتها فمناورات الجيش والبحرية واستعراض الملك لها، وفاروق يقدم تعازيه حزينا أمام اجتياح وباء الملاريا،

وعلاقة فاروق بتشرشل ومشاركة مصر فى حرب الصحراء بجانب بريطانيا، زواجه من «فريدة» وانفصاله عنها «لم يقل الفيلم لماذا، وإن اظهر ان الملك احتفى بالفنون وكانت «سامية جمال» راقصته المفضله بينما كانت «أم كلثوم» أهم مغنيات العصر» ثم زواجه الثانى من «ناريمان»، وقيام الثورة فالعزل والمنفى، وعلاقته «بأيرما كابريتش جينوتولو»، ملكة المنفى كما سماها الفيلم، وموت فاروق فى ١٧ مارس ١٩٦٥ وانتقال جثمانه إلى القاهرة، وحضور العائلة والاصدقاء، وملكه المنفى الوداع الاخير وظهور الابن على الساحة، أقصد الشاشة. وبعدها تنتقل الكاميرا إلى الامير الشاب حتى لقطة النهاية فتقدم حفل زواجه فى إمارة موناكو ولقطات تجمع العائلة حوله فى الحفل تهنئته بالزواج وزوجته الفرنسية التى لبست اليشمك فى صورة ذات مغزى ودلالة.. وتكون صوره الامير وزوجته ينظران للمستقبل الصورة الاخيرة.

تاريخ فاروق.. أم تاريخ مصر

ومما لاشك فيه أن الفيلم وان حكى، بشكل سردى سريع عن حياة فاروق منذ البداية وحتى النهاية فإنه قد أختار أن ينتقل وأن يقفز بين أحداث ووثائق هذه الحياه بشكل بعيد عن الترتيب التاريخى لأحداث العصر والوطن. وايضا، بشكل بعيد عن المواقف التى تسبب ادانة لبطله. فإذا كان عذره فى الاولى أنه فيلم عن تاريخ فاروق وليس عن تاريخ مصر، فإنه قد اسقط الكثير جدا من تاريخ فاروق الذى ارتبط بتاريخ مصر كحاكم لها. وإذا كان الفيلم عن فاروق فأين هى مواقف فاروق من حرب ١٩٤٨ وقضية فلسطين مثلا، وعلاقته بمجلس النواب والحياة السياسية وتغييره الوزارات وتامره على بعضها كما يذكر الاستاذ صبرى ابو المجد فى مقاله فى عدد الهلال الاخير (يوليو ١٩٩٠) وهو المقال الذى يثبت العديد من مظاهر فساد الملك على هذا المستوى بالتحديد، إلى جانب الفساد الاخلاقى والمغامرات النسائية والمجون الشخصى ..كل هذا تركه الفيلم كأنما أراد رسم صورة جميلة أخفى كل عيوبها.

وهو أمر غريب على جهة انتاجه، أولا لأن احتفاء الأوربيين بالاخلاقيات والقيم على حساب الحقيقة شىء غير وارد، ولأن الفيلم نفسه أفرد مساحة كبيرة فى نهايته لايرما ا الايطالية فاقت ما افرده للملكتين فريدة وناريمان معا. ثانيا أن الفيلم بحكم جنسية الانتاج ومكانه أيضا، هو فيلم عن رجل رحل.. وفى بلد بعيد، وبالتالى يبتعد عن دائرة الرقابة وعن حساسيات التعرض لشخصية من نفس البلد، صحيح أنه يوجد مستشار فنى مصرى للفيلم، وهو الناقدة السينمائية «ماجدة واصف» لكن من الظلم تحميلها على ماورد فيه، وإلا كان انتاجه

الكهف والوهم والحب أول مسلسل ظهر فيه فاروق

على شاشة التليفزيون انبعث الملك فاروق ملاك عصره وضحيته

انتاجه بالرغم من أنه فيلم خطير وثائقيا. وقد حصلوا على مادته من ستة مصادر منها متحف الحرب الأمبراطورية وشركتا فوكس وجومونت وأفلام فؤاد انطون (لبنان- فرنسا) ووكالة الفيزنيوز اكبر وكالات الاخبار والوثائق التليفزيونية العالمية بالاضافة لوثائق وصور ومجموعات خاصة فى مصر وخارجها. نحن امام مادة فيلمية غير متوفره لأى جهه داخل مصر نفسها حول الملك فاروق وعصره.. ولكننا ايضا، أمام رغبه صناعه فى رثاء عصر الملكية ونعيه إلينا بالحديث الهامس، وافتعال الرومانسية والصمت، وشوشة الموسيقى وشرقية بعض الاحان المصرية الموغلة فى التطريب، ثم نحن أمام تتابع للصور يمضى جزؤه الاول فى اظهار السلوك القديم للملك الشاب فى تفقده لأحوال البلاد والعباد... وجزؤه الثانى ينتقل بين قصور وافراح العائلة الملكية بكل شبابها وجمالها وأناقتها وحياتها المشتهاه!! ثم جزء ثالث للملك المنفى مع ملكته الايطاليه يمضيان بكبرياء إلى كل المناسبات، ثم وفاته والجنازة المهيبة وجسده ملفوفاً بعلم مصر ووراءه ابناء الأصول.

وأخيرا تتركز الصوره على الابن الشاب وزوجته الفرنسية التى أختارت الفضيلة اسماً وملبساً!! ماذا يريد الفيلم أن يقول لنا.. حتى مع ادعائه الحياد من وجهة نظر جنسية الانتاج.

وما هى علاقته بالكتاب الذى صدر فى مصر فى العام الماضى- نفس التوقيت- بعنوان (فاروق الملك الذى غدر به الجميع) لمؤلفه عادل ثابت (الذى يذكر صبرى ابو المجد انه احد أقرباء الملك) وهو- للصدفة- الشخصية الوحيدة التى استضافها الفيلم للحديث عن فاروق. وهل هناك علاقة بين الفيلم الذى انتج فى فرنسا والكتاب الذى نشر فى مصر.. ثم بين الاثنين وبين تلك المذكرات المثيرة التى نشرتها أخبار اليوم فى ابريل ومايو الماضيين للصحفى الكويتى احمد الجار الله عن حياه عشيقة فاروق أيرما كابريشى التى أمضى معها اكثر وقته فى المنفى وحتى الممات..؟

أننا امام حملة منسقة لتبرئة صورة الملك فاروق، بل تبرئته هو من كل ما عرف عنه، وإذا كان التاريخ قد ادانه بالفعل من خلال افعاله، وإذا كانت وثائق التاريخ موجودة، فمن الغريب أن هناك من يقوم بهذا الجهد الكبير من خلال اساليب عديدة، فيلم وكتاب ومذكرات ليثبت العكس، وليمسح صورة ويضع مكانها صورة أخرى جميلة لملك ضحية بريئة.. وأن زادت المذكرات الاخيرة على هذا ابعاداً فكاهية، حيث لايملك القارىء الواعى.

العشيقة الايطالية

ايرما كابريشى

كان فاروق يحب الاسفار والتنقل باستمرار

إلا الضحك عن المبالغة فى التشديد على قداسة فاروق وصفاته الملائكية كما شهدتها مطاعم وحانات ايطاليا، ومن خلال رواية ايرما التى تفوقت على «ناعسة» الصابرة فى ملحمة «الجار الله» التى وصفتها بأنها «برنسيسه أصيلة» واضفت عليها - هى الأخرى من الصفات المجانية مايثير الشك فى القصد من هذا النشر، وهذا العناء (الرهيب) الذى تحمله الصحفى الكويتى المحب للحقيقة.. هل هو اظهار فضائل فاروق حتى نندم على عصره،؟ أم أظهار فضائل ايرما حتى نندم على الوفاء فى عصرنا هذا..

لكن إذا قدر للقارىء الواعى أن يفطن إلى هدف الكتاب، والمذكرات، والفيلم إذا كان قد اتيحت له مشاهدته، فماذا عن القارىء الجديد، الشباب الذى لم يعش عصر الملكية والمطحون بين هموم الواقع وصراعات الكبار والتناقضات الصارخة حوله... فمن الملفت للنظر أيضا فى هذه الحملة لأنها لايمكن أن تكون قد نبتت فجأة فى اذهان الجميع من فرنسا لمصر للكويت أنها تلجأ إلى تسريب الملك والملكية فى اشكال غير مباشرة ومن خلال أبعادها غير السياسة عبر تلك الاحاديث والصور للأمير احمد فؤاد وزوجته فى المجلات الفنية العربية. والمجلات الاوربية، وباعتبار أن أحدهما ليس فنانا فليس هناك مفر من أنه يقدم باعتباره ابن فاروق الامير المنفى وعينه على مصر (قدمت مجلة الموعد حديثا معه ومع زوجته فى بداية هذا العام استغرق ١٠ صفحات بداية من صورة الغلاف)..

صورة الملك فى التليفزيون المصرى

غير أن هناك عنصرا آخر فرعيا، ساهم فى دفع صورة الملك فاروق إلى الوجود، من خلال التليفزيون ايضا، وأعنى به مسلسل (الكهف والوهم والحب) الذى انتجه التليفزيون المصرى عن ثلاثية روائية لمحمد جلال بنفس الاسم، والذى حصل المخرج «وفيق مهدى» على الموافقة على اخراجه وبعد تنفيذه عام ١٩٨٨ عادت الرقابة ورفضت السماح بعرضه فى مصر وبالتالى صدر إلى العالم العربى ليراه المصريون هناك وليتصل الجدل حول اسباب منعه لمدة عام حتى عرض فى يونيو ١٩٨٩، وطوال هذه المده كانت شخصية الملك فاروق متداولة. كان من بين اسباب المنع هو تعرض المسلسل لسلوكيات الملك بما رأته رئيسة الرقابة لايليق بملك حكم مصر.

لكن المسلسل عرض، وقد ساهمت ايام عرضه ايضا فى اثارة الحديث عن الملك وأثارت الفضول حوله. وحول عصره وما بعده حيث امتدت احداثه إلى عام ١٩٧٣.. لكنها كانت شهادة سريعة ضمت أحداثا ممتدة، هى فى الخلفية وليس فى مقدمة الصورة، ومن ثم لم يكن الملك فاروق جزءا من الصورة لايمكن الحكم عليه بشكل كاف، لكنه، ومع افتراض صحة الاخبار المتواترة عن الاعداد لمسلسل جديد بعنوان (فاروق ملكا) يكتبه أسامة أنور عكاشة عن كتاب د. لطيفة سالم (سقوط الملكية) ويؤدىء فيه يحيى الفخرانى دور الملك وقد صرح أنه متحمس للغاية له فإن الملك فاروق سيصبح بطلاً هذه المرة من خلال شاشة التليفزيون المصرى.. وفريق انتاج مصرى، وعلينا أن ننتظر وأن كان- فى تقديرى- لن يشلح صدور أعضاء نادى (الملكية البائسة التى غدر بها الزمان) الذين ظهروا هذه الايام فى مصر وخارجها، ولنفس الغرض المرض، وهو دفع هذا المجتمع إلى حيث التدهور الكامل، فإذا كانت مآسى الجمهورية موجودة، فان مأساة الملكية أبشع وأمر طالما ظل الربط والحل يأتى من فوق ولايصعد من تحت، وهذا مايدركه انصار عودة الملكية ولكنهم يبحثون عن الانتقام من يوليو ١٩٥٢ حتى باغراق السفينة.. ولقد كنت أتمنى أن ترى الاجيال الشابة بدلا من سيرة فاروق مسلسلا عن مسيرة الديمقراطية فى مصر.. ولكن.. من الذى يسمح به.. فى مصر.. أو حتى فرنسا.

ماجدة موريس

علوم

هو الزمان يرجع يا زمان؟

مع الاعتذار للسيدة أم كلثوم

يلعب الزمن دورا فريدا فى حياة الناس. فهو يسرى دائما دون أن يستأذن أحدا فى ذلك وهو محسوب عليهم سواء أرادوا ذلك ام لا. ويحاول بعض الناس، فى خيالهم طبعا، أما أن يستحثوا الزمن على المرور بسرعة كالحبيب الذى ينتظر موعدا مع حبيبته أو أن يبطؤه مثل الطالب الذى ينتظر الأمتحان ويريد وقتا اكبر للعمل. اما كتّاب الخيال العلمى فهم يتصورون ما يعرف بآلة الزمن. الاله التى تستطيع أن تسير بهم على محور الزمن سواء، فى أتجاه الماضى أو المستقبل. ولكن ماذا عن العلماء، وبالذات عن علماء الفزياء، الذين يعتمدون فى فهمهم على التجربة والقياس حقا أن الزمن أو الزمان او الوقت يشغل مكانا فريدا فى علم الفزياء، بالمقارنة بالكميات الأخرى التى يتعامل بها هذا العلم فبالمقارنه بالمكان أو الفراغ حيث يستطيع أى جسم أن يتحرك فى أتجاه ما وبنفس السهوله يستطيع التحرك فى الاتجاه المضاد تماما. فإذا تحرك قطار فى اتجاه الشمال مثلا فانه يستطيع التحرك فى اتجاه الجنوب، ولايوجد إطلاقا مايمنع من ذلك هذا هو الأتجاه الموجب والأخر هو الأتجاه السالب للحركة وهما متماثلان فى علم الفزياء. أما الزمن فله نصف أتجاه فقط أو نصف محور كسيره فى الاتجاه الوجب فقط. صحيح أن النظرية النسبية التى اكتشفها العالم الشهير أنشتين استطاعت أن تثبت أن طول الفترة الزمنية نسبى. أى ان هذا الطول يعتمد على من يقيسه وبالذات على السرعة التى يتحرك بها من يسجل هذه الفترة. ولكن حتى هذه النظرية لم تستطع أن تشير الى أمكانية الحركة فى الاتجاه السالب للزمن. ماهى اذن حقيقة هذا الزمن؟ هل يستطيع العلماء الأجابة على هذا السؤال بدقة. هل ممكن قياسه؟ هل ممكن معرفة بدايته إذا كان هناك بداية؟ وهل له نهاية؟ وماذا كان هناك قبل بدايته؟ وماذا سوف يكون بعد نهايته؟ والسؤال الاكثر تشويقا هل ممكن أن يسير الزمن فى الاتجاه السالب أى هل يمكن أن تسبق النتيجة السبب وهل يمكن أن يموت شخص قبل أن يولد. هذه ليست أسئلة فلسفية بل هى أهم مايقوم بدراسته الآن علم الفزياء.

الاجابة عن السؤال الأول عن كيفية قياس الزمن موجوده ومعروفة لمعظم الناس، أستطاع الانسان أن يقيس الزمن وبدقة بدءا من أستعمال الساعة الزمنيه ومرورا بالساعة الميكانيكية والالكترونية وحتى مايعرف بالساعة الذرية التى تستطيع ان تقيس الزمن بدقة متناهية

ولكن ماذا عن باقى الأسئلة أهم ما توصل اليه العلم هو أن الزمن مرتبط بوجود الكون أى الفراغ الذى نعيش فيه والمادة التى تعتبر جزءا منها فلايمكن تصور زمن أو سريان زمن فسريان الزمن يعنى أن أحداثا ماتحدث. فاذا لم يكن هناك فراغ أو ماده فلاشىء يستطيع أن يحدث وبالتالى فلايوجد زمن ولايوجد حتى معنى لهذه الكلمة.

والدراسات الحديثة والعميقة للكون فى الخمسة عاما الاخيرة التى توصل اليها علم الفلك الحديث وعلم فزياء الجسمات الدقيقة توصلت بشكل قاطع أن الكون الذى نعيش فيه قد ولد فى لحظة معينة هذه اللحظة يسميها علم الفزياء لحظة «الانفجار العظيم» أثبت ذلك نظريا وعمليا وحددت هذه النقطة والفترة التى حدث منها هذا الانفجار. حدث هذا من ١٥ الف مليون سنة أى فى لحظة مضى عليها ١٥ الاف مليون سنه ولد الكون بمافيه من فراغ وماده بعد هذه اللحظة فقط بدأت الاحداث تجرى وتتطور. يمكن بالحساب والمشاهدة تتبع ماحدث فى كل فترة بعد ذلك بما فى ذلك ظهور المجرات السماوية والنظم الشمسية والانسان نفسه. وقبل ذلك لم يكن هناك زمن لأنه لم يكن هناك أحداث. فى هذه اللحظة ولد الكون فى نقطة صغيرة ملتهبة ذات حرارة غاية فى الارتفاع ثم بدأ يتمدد (يتسع) ويبرد تدريجيا الى أن وصل الى الحالة التى هو فيها الأن بعد هذه الفترة الزمنية ظهر الانسان نفسه وعقله الذى بدأ فى فهم ما يحدث فى فترة محدده من عمر الكون. وعلى ذلك فتركيبة عقله وهو ما يعرف بالتركيبه النفسية لفعل الانسان مرتبط بهذه الفتره ومرتبط بأن الكون تمدد ويزداد أتساعا لحظه بعد لحظه أى أن أحساس الأنسان بالزمان وهو ما يعرف بالسهم النفسى للزمن يسير فى نفس اتجاه اتساع الكون وهو مايعرف بالسهم الكونى للزمن وكلاهما يشير الى نفس الاتجاه. فى هذا الأتجاه يؤدى سبب ما الى نتيجة محدده هذا ما يحدث فى الكون وهذا فقط مايستطيع استيعابه الأنسان. لانستطيع تصور أن الكون قد يغير من أتجاه حركته ويبدأ فى الانكماش (هذا لم يحدث حتى الأن ولن يحدث فى المستقبل القريب) وفى نفس الوقت يستمر وجود الأنسان وعقله بصورته الحالية. هما سهمان اذن السهم الكونى والسهم النفسى للانسان وكلاهما يشير فى نفس الأتجاه.. أتجاه تطور الأحداث أى الأتجاه الموجب للزمن.

ولكن العلم يضيف سهما أخر اكثر أهمية لأتجاه سريان الزمن وهو ما يعرف بالسهم الترموديناميكى. هذا الأصطلاح العلمى يمكن فهمه كالاتى: أن الوصول الى حاله عدم النظام أسهل من الوصول الى حاله النظام هدم الهرم أسهل بكثير من بنائه وتحطيم سيارة أسهل بكثير من تصنيع سيارة البناء يتطلب جهدا وطاقه. وعلى ذلك فأتجاه تطور الكون يؤدى الى زيادة حاله عدم النظام على حساب حاله النظام فى الكون. هذا قانون أو قاعدة لايمكن تخطيها. كل مايحدث سواء على الأرض أو فى أى مكان أخر فى الكون يتبع هذه القاعدة أو القانون. ثلاثه أسهم أذن تشير فى أتجاه الموجب وتحدد مسار الزمن بالأتجاه الوجب أى اتجاه سريان الزمن أى الأتجاه الذى يسبق فيه السبب النتيجة (عقل الأنسان) والأتجاه الذى يتمدد فيه الكون والأتجاه الذى تزداد فيه حاله عدم النظام. هذه اجابة على السؤال الثانى والأخير أما باقى الأسئلة فيتطلب مزيدا من الكتابه.

د. ممدوح الموصلى

هذه الصفحات مفتوحة لكل أصحاب الافكار سواء كانت تأتى من اليمين، أو تهب من اليسار..

المهم.. أن تكون افكارا.. وأن تكون موجزة بقدر الامكان..

أحزاب لماذا؟

لماذا أحزاب فى مصر؟! رغم أن الأحزاب طيلة تلك الفترة (فترة مبارك) لم تقدم شيئا سوى اليأس للشباب ومشاكل لاتقدم حلولا بإستثناء (حزب التجمع) صحيح. وأيضا الفترة السابقة لعهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر كانت الأحزاب تعمل لحسابها فقط ولخدمة باشاواتها، ولم تقدم شيئا لمصر سوى الشعارات.

فلماذا إذن احزاب والحكومات لاتأخذ برأيها حتى لوكان الرأى صائبا. وأنا لا أرى الا أن الأحزاب فى مصر صحافة فقط. وللعلم أن الأحزاب سقطت لانها اداه من أدوات الصراع على السلطة، وهى بالتالى عندما تصل لمبتغاها. فإنها تكون أشد قسوة وقوه وعنفا من الانظمة التقليدية. فإذن لماذا أحزاب وكلنا أبناء مصر دين واحد ومشكلة واحدة وننقسم الى أحزاب وشيع هذا شيوعى والثانى وفدى الخ.. وقد فرقت الأحزاب الشباب كل بطريقه وجريدته وإعلامه... هل أجد ردا وشكرا

سمير عبد الحميد سليمان
بشلا- ميت غمر

المحرر

الفكرة التى تقولها خاطئة تماما، بدليل أن العالم كله يسعى الآن الى التعددية الحزبية والاحزاب تقوم، لأن الناس أصلا مختلفون فى مصالحهم وفى آرائهم، ولايمكن إجبارهم على التوحد بالعافية، ولكن الحوار بين هذه الأحزاب- التى تعبر كل منها عن مصالح فئات من ابناء الوطن- هو الذى يؤدى الى التوصل لما هو مشترك بين مصالح المواطنين جميعا. وليس فى سعى الاحزاب للسلطة عيب، فالوصول اليها عن طريق انتخابات حرة، هو السبيل الوحيد لكى ينفذ كل حزب برنامجه لمصلحة الوطن والمواطنين..

والمسئول الأول عن ضعف الأحزاب الحالية هو الحكومة القائمة التى تحاصر الاحزاب فى مقارها وصحفها، وتحول دون وصولها الى الناس وتزور الانتخابات ضدها، وتروج أفكاراً كالتى تقولها انت لتصرفهم عن الاحزاب وتنفرد هى بالحكم، وليس صحيحا أن احزاب ماقبل الثورة لم تفعل شيئا، فهى التى حمت الصناعات الوطنية، ومصرت التعليم والادارة، وقاومت ديكتاتورية النظام الملكى وطبقت التعليم الالزامى، وأنشأت عشرات المشروعات، فثورة عرابى قادها حزب، وثورة ١٩١٩ قادها حزب، وحتى ثورة ١٩٥٢ نفذها تنظيم يمكن اعتباره- أيضا- حزبا.. وليست الاحزاب هى التى تفرق الشباب، لأن معظمهم خارجها، وهى أفضل لهم وللوطن من نوادى الكره، وادمان المخدرات، والرقص!

مغالطات الشيخ الشعراوى

أود أن الحدث عن شئ لفت نظرى هو مغالطة للشيخ الشعراوى فى حديث له اذيع منذ شهور هى فى تفسير القرآن الذى يدعى غالبية الناس انه يفسره بحيث يكون تفسيرا لاثغرة فيه ولاخطأ ويكادون يدعون أنه يوحى اليه!

ذكر الشيخ فى حديثه أن المؤمنين فى حرب أكتوبر انتصروا بغضب الله على اليهود وعقابه لهم وليس برضا الله عنا «بالضرورة» وعن تديننا الضعيف وبما أن الشيخ درج على التدخل فيما ليس له به علم من ميادين غير الدين كالطب مثلا فكان عليه ايضا أن يشير الى حقيقة اخرى ان الحروب ليس الانتصار فيها فقط للدين ولكن للعمل والعدة قبل كل شئ والا لانتصر المسلمون فى حرب أحد فكان عليه ان يشير الى خطط التسليح وعلم الحروب المتطور وغير ذلك من مقومات النصر حيث أن السماء لاتمطر ملائكة ونصرا بدون استعداد حتى لو كان التدين على قمته تأسيا بكلمات عمر بن الخطاب ان السماء لاتمطر ذهبا وكمالة المغالطة هى أنه أشار بعد ذلك إلى عباد الله المخلصين المقربين وفسرها كالتالى.. بما أن الله حين خلق آدم أعطاه العقل أى أعطاه الإختيار فليكن الانسان من عباد الله المخلصين فعليه إذن أن يتنازل عن اختياره لله تعالى حيث أن الله سيختار له الخير وبذلك يكون مقربا من الله ؟!!! أى مغالطة هذه وكيف يمكن تركيب المعانى بهذه الطريقة أليس فى نفس قصة الخلق إسجاد الله للملائكة أمام آدم لأن الله فضله عليهم بالاختيار والعقل فكيف يتقرب إليه إذن بالتنازل عما فضلنا به؟!! كيف يمكن ان تكون هكذا؟ ثم إن هذا الكلام يدعو إلى أن نترك حياتنا بلا تفكير أو عمل انتظارا لاختيار الله لنا وقوامون قاعدون نصلى ونتعبد وليس هناك داعى لأن نعمل شيئا.. أو أن نغالط أنفسنا فنختار فعلا وبعد نقول «خير اللهم اجعله خير لقد اختار الله لنا ولا خيار من بعده وكل مايصيب المؤمن خير.. وما إلى ذلك من ادعاءات.. صعب ياسيدى أن نستمع إلى هذا بلا تعقيب.. أحببت فقط أن أكتب هذا إليكم لكى أحس أن هناك من يسمع ويعقل ولعل أحدا

يمين X شمال

يسمعنى ويصدق أن كلام الشيخ ليس منزلا وليس صحيحا فى كل الأحيان..

وتحياتى..

منى على عنتر
كليةالعلومالقاهرة

المحرر: الرؤية الدينية المستنيرة، تعتمد قاعدة أن العمل عباده، وأن الله عز وجل يشاء، ويهيىء الوسائل لتنفيذ مشيئته، وعلى المؤمن أن يعمل ويستعد ويستفيد من الأسباب التى هيأها الله، وليس التوكل عليه، مبرراً للتقاعس، أو لعدم العلم.. فالسماء لاتمطر فضة ولاذهبا، والنصر لايتحقق للقاعدين بلا عمل ولا استعداد، وإلا ما كانت هناك ضرورة لغزوات الرسول التى لولاها لما انتصر المسلمون.

الركيزة والدعاية!

فى انتخابات مجلس الشورى الماضية رفعت الحكومة شعار والقطاع العام ركيزة... والقطاع الخاص دعامة!

ولكن بعد فترة قصيرة انقلبت الموازين فأصبحت الحكومة ترفع شعار، بيع القطاع العام لأنه سبب المشكلة والجوء الى القطاع الخاص لأنه الركيزة والدعامة فمتى تلتزم الحكومة بشعاراتها، أم أن كل مايتم فى مصر يتم تنفيذاً لقرارات اجنبية خارجية وأعجب بعد هذا أن مسئولا كبيرا قال فى حديث له إن قرارانا من الداخل

ابراهيم محمود ابو هذيل
دمنكه- دسوق

الدفء فى بلاد الغربه

الاصدقاء الاعزاء جميعاً

أنا طالبه عربية ادرس فى إحدى الجامعات الالمانية وجدت متنفساً بعد ان غادرت وطنى للدراسة لابحث مثل الاف الشبيبة عن الحقيقة التى نحيا للوصول اليها.. حقيقة وضعنا العربى فى سائر الاجزاء. وصدفة حصلت على العدد الرابع من مجلة اليسار، مجلة. كل الذين يطمحون الى وطن اكثر تحرراً واكثر عدلاً، وارفع مكانته.. وهاانى اكتب لكم حال اطلاعى عليها.. فالاقلام معروفة عندنا سواء الاستاذة فريدة ود. رفعت ومحمود أمين العالم والآخرون أصحاب الاقلام الشريفة انتم الان نافذتى التى ساطل منها على اليسار فى وطننا العربى اتمنى ان تزودونى بالاعداد الثلاثة السابقة ومايصدره التجمع.. وياليتنى احصل على عنوان د. رفعت وكذلك السيدة فريدة النقاش... انها طلبات كثيرة ولكنكم ستعذروننى حين تعرفون اى جوع أعانى للكتب والنشرات التقدمية وبالتحديد هنا... ارجو المعذرة على هذا الجشع... وساحاول ارسال التكاليف مع احد الاصدقاء.. انها جزء من مهامكم... مهمة اظهار الحقائق والوصول الى الناس.. كما انى ساكتب لكم مستقبلاً واتمنى ان يستمر التواصل بيننا..

ماجده
ألمانيا الغربية

المحرر: شكرا لك على كلماتك الدافئه التى تسند ظهورنا فى معركة ربما لايقدر كثيرون مدى شراستها. الاعداد فى الطريق إليك، ويمكن لك الاشتراك فى «اليسار» فتصل إليك بانتظام، يمكن مراسلة د. رفعت وفريدة على عنوان «اليسار».

وللاشتراك فى مطبوعات التجمع الأخرى، نرجو مراسلة «الأهالى» على عنونها ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت بالقاهرة.

ظهر الحق وذهق الباطل

منذ زمن بعيد والشباب تائهون بين رأى هذا وذاك فهذا يدافع عنه وهذا يسبه ولكن أين الحقيقة اين الصورة الداخلية له لاندرى عنها شيئا. ولذلك نرى من الشباب فى كثير من المواقف التى تحتاج إلى حكم سريع وصعب من الجانب السلبى. لكن جاءت النجدة ليست هى النجدة بمفهومها هى شرطه هذة الايام ولكنها «مجلة اليسار» النجدة الفكرية التى ستوضح لهم كل الصور عن بلدهم من الداخل ومن الخارج لكى يستطيعوا أن يفرقوا بين الباطل وعسى أن تستمر هذا النجدة ولايتراكم عليها صدأ الايام..

احمد عثمان على
اسيوط ابو تيج

الصمت الذى لامبرر له!

لماذا يصمت هذا الشعب والى متى؟

إن هذه الحكومة لم تأت من السماء، وليست من نواميس الكون التى لانملك حيالها سوى الصمت والايمان المطلق بصلاحياتها ومادام الشعب هو صاحب السيادة الحقيقية على هذا الاقليم فلماذا لايحرك ساكنا:

دفعت الحكومة الاسعار ولم نتحرك وإذا كنا نؤمن ولانزال أن اليسار المصرى هو الصوت الوحيد القادر على استنهاض هذا الشعب فالوعى الاجتماعى نتيجة الوضع المادى السيء الذى نعيشه متواجد بل يتزايد عند أبناء هذا الشعب لم يبق فقط غير الوعى السياسى المباشر فهل يتجاوز اليسار المصرى الخلافات ويتوحد فى جبهة واحدة ويوجه كل إمكانياته الفكرية إلى أبناء الشعب ليفضح الدور الامريكى فى الشرق الاوسط ويلتحم بالشعب الالتحام الحقيقى الذى لايزال هو مقياس قوة اليسار وسيطرته على الشارع السياسى

السيد الدفراوى
القاهرة

تجريدة الجنرال ((أبو سعده))!!

جددت الحكومة المصرية إضاءة النور الأخضر أمام صحافتها القومية التى يعرف الجميع كم هى «حرة» فعلاً، و «مستقله» حقاً، فاندفع جميع رؤساء تحريرها فى وقت واحد- وبالمصادفة المحضة (!!)- يكتبون المقال نفسه، ويعزفون النغمة ذاتها، فإذا بياسر عرفات ينتقل فى موازينهم «العادلة»- مرة أخرى- من كفة «المناضل»، إلى خانة «الملياردير» الذى لايستحق إلا التطاول على مقامه، واستئناف المن عليه، وعلى شعبه، بتضحيات مصر من أجلهما. وهى معامله لايلقاها أي ملياردير آخر من صحف الحكومة، من الملياردير «عثمان أحمد عثمان» إلى الملياردير «ابراهيم الفاسى الإبراهيمى»!

وقبل أقل من شهرين على وصلة الردح السابقة، عادت الأوركسترا لتواصل العزف وتكرر اتهام الرجل، بأنه يهين مصر، وشعبها وتاريخها، وكالعادة تفوق «المناضل» غير «الملياردير» «ابراهيم سعده» على الجميع، فكان أول «مناضل حكومى» يعترف منذ يوليو ١٩٥٢ بوطنية «مصطفى النحاس»، ويعتبره من زعماء الشعب المصرى!!.

ووسط هذا الصراخ الأبله، لم يقل أحد من العازفين أن مانسبوه إلى «عرفات» قيل فى أجتماع مغلق لوزراء الخارجية العرب ولم يعرف به أحد فى العالم إلاّ حين سربته الحكومة المصرية إلى صحفها، مزوداً بالتأويل الواجب وبالشتائم الرسمية، ولم يتنبه الذين علقوا عليه، إلى أن تسريب وقائع اجتماعات سرية تجرى على هذا المستوى، أمر شائن لايليق لابكرامة مصر، ولابتاريخ شعبها، بل ولم ينقل أحد النص الكامل لما قاله عرفات، ولم يكذب أحد الواقعة الجوهرية الصحيحة فى كلامه، وخلاصتها أنه يلقى ضغوطا من الحكومة المصرية للقبول بالشروط الأمريكية لإستئناف الحوار بين المنظمة وواشنطن، ولم يعلن أحدهم أن مصر لاتوافق على هذه الشروط، لأنها توافق عليها فعلاً، وتضغط على «عرفات» لقبولها فعلاً، و لأن أحداً فى الحكومة وبين كتابها لايستطيع أن يطول مقام سيدهم الرئيس بّوش رضى الله عنه ولو بهمسة عتاب.حتى لايطرد من جنّة البيت الأبيض!

ولو أن هذا الفريق من سليطى اللسان، ممن ينطقون باسم الحكومة، يملكون ذرة من الذكاء، أو مسحه من المعرفة بلعبة السياسة الدولية، لاستغلوا تصريحات عرفات للهجوم على الرئيس بوش، وللضغط على أمريكا، ولطالبوا إدارته بأن تعتدل فى مطالبها وأن تكف عن الضغط على المنظمة، حتى لايفلت الزمام من ايدى مصر، وتضيع الفرصة الذهبية، التى غامر «عرفات» بتاريخه، ومكانته بين شعبه وبين أمته، فوضع ثقله كله خلفها، وأعطى «تسهيلات» لم يعطها أحد من قبل، لتوقيع «سلام» مع «أسرائيل»!

واستمرار هذا الاستخدام الارهابى لجوقة الشتامين المحترفين الموسميين الذين تقتنيهم الحكومة المصرية، سوف يفسد جو المصالحة المصرية الفلسطينية العربية، وقد يقضى عليها، لانه ينطلق من افتراض خاطىء هو أنه ليس من حق أحد من العرب أن يختلف مع السياسة المصرية، أو ينتقدها أو يتحاور معها، ولو كان ذلك فى اجتماع مغلق، وعلى مستوى وزراء الخارجية، وحتى لو كان الأنتقاد يتعلق بقضية تخص صاحب الشأن، لأنها قضية وطنه وشعبه.وهو منهج ستخسر منه مصر، وسيخسر به العرب كل أوراق الضغط التى حققتها مصالتهم.

أما وقد هددت صحيفة مصرية، القادة الفلسطينيين بأن عليهم ألا ينسوا أن فى مصر فلسطينين، وأن الشعب المصرى لن يسكت على مساس قادتهم بكرامته، فلعل ذلك لايكون مؤشرا على أن الحكومة المصرية تفكر فى ارسال تجريدة بقيادة الجنرال المناضل «أبراهيم سعده» للاشتراك مع «الأصدقاء» الاسرائيليين فى تأديب الشعب الفلسطينى فى الأرض الفلسطينية المحتلة قبل أن يعود بها لتأديب المقيمين منهم فى الأرض المصرية المحتلة!

ولعن الله زمانا قضى أن بأن نعيش معكم فيه.

صلاح عيسى

أوراق عمالية

صوت كل العمال

تصدر أول كل شهر

رئيس مجلس الادارة : لطفى واكد — رئيس التحرير : حسن بدوى

أدب ونقد

أول كل شهر

مجلة الثقافة الوطنية الديمقراطية

يلتقى على صفحاتها كل الاجيال .. وتتحاور فى سطورها كل المدارس الأدبية والفنية

رئيس مجلس الادارة — رئيسة التحرير

لطفى واكد — فريدة النقاش

كتاب الأهالى

ثقافة الهدم والبناء

يصدر فى أول أغسطس

الخطاب الساداتى

دراسة فى الحقل الايديولوچى

للخطاب الساداتى

تاليف د. عبد العليم محمد

رئيس مجلس الإدارة : لطفى واكد — رئيس التحرير : صلاح عيسى

شهدى عطية الشافعى